تناقض الروايات السنية و الشيعية
حول تاريخ صدر الإسلام

- مظاهره و آثاره ، أسبابه و منهج تحقيقه –

-

-دراسة نقدية تمحيصية للروايات السنية و الشيعية المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام وفق منهج علم الجرح و التعديل-

الدكتور

خالد كبير علال

الإهداء

إلى غير المتعصبين للباطل من أهل السنة و الشيعة

و إلى الطالبين للحق من الفريقين ،

و إلى المستعدين منهم للتخلي عن أفكارهم و مذاهبهم إذا تبين بطلانها

و مخالفتها للوحي الصحيح ،و العقل الصريح ،و العلم الصحيح .

إلى هؤلاء كلهم أهدي كتابي هذا .

....

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ،و الصلاة و السلام على نبينا محمد و على آله و صحبه الغر الميامين ، و بعد :
خصصتُ كتابي هذا لدراسة و تحقيق ظاهرة تناقض الروايات السنية و الشيعية المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام . و هي ليست ظاهرة جزئية محدودة ،و إنما هي ظاهرة عامة تشمل معظم روايات صدر الإسلام من جهة ،و هي ظاهرة خطيرة تحمل بداخلها هدما و إفسادا لجانب كبير من تاريخ الإسلام و أهله من جهة أخرى. الأمر الذي يعني أنه أصبح من الضروري إخضاع تلك الروايات للنقد التاريخي الموضوعي الصارم ، لتمييز صحيحها من سقيمها ،و السعي لتجنيب الأمة ويلات و مصائب تسببت فيها تلك الروايات المتناقضة .

و هذا الكتاب هو بحث علمي موضوعي وفق أبجديات النقد التاريخي ،و قناعات المؤلف ، موجه أساسا إلى كل إنسان نزيه يهمه تاريخ صدر الإسلام ،و يريد معرفة حقيقة تاريخه ،و أسباب تناقض تلك الروايات التي أفسدت جانبا كبيرا من تاريخنا ، و أورثتنا النزاعات و التعصبات ، و التناقضات و التأويلات الفاسدة.

و قد أخضعتُ تلك الروايات المتناقضة لمنهج نقدي موضوعي يتمثل في منهج نقد الخبر وفق منهج أهل الحديث الذي يجمع بين نقد الأسانيد و المتون معا من جهة ،و الاحتكام في تطبيقه أساسا إلى الشرع الصحيح ،و العقل الصريح ،و العلم الصحيح بمعناه الواسع من جهة أخرى . و أخذتُ على نفسي أن ألتزم به إلى أقصى حد ممكن في نقدي و تحقيقي للروايات السنية و الشيعية المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام . و هي-أي الروايات- لا تغطي كل تاريخه ،و إنما هي نماذج كثيرة هامة و أساسية هي عماد تاريخ صدر الإسلام و معالمه الكبرى . و قد تناولتها في ثلاثة فصول مثلت الجانب التطبيقي من ذلك المنهج ،و مثل الفصل الأخير –الرابع- الجانب الاستنتاجي و التنظيري من الكتاب و المنهج معا .

و فيما يخص المصادر التي اعتمدت عليها في بحثي هذا ، فقد اعتمدت أولا على القرآن الكريم في أخباره المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام ،و في الاحتكام إليه أيضا في الممارسة النقدية للأخبار . فهو الكتاب الإلهي المُحكم الكامل المُبين الذي لا يأتيه الباطل أبدا ، فما وافقه صحيح ،و ما خالفه فباطل بالضرورة .

و ثانيا فقد حرصتُ على أخذ الأخبار السنية من مصادرها الأساسية الحديثية و التاريخية معا . كصحيحي البخاري و مسلم ، و كتب الأحاديث الأخرى كالسنن و المسانيد ،و كتب التراجم و الرجال . و نفس الأمر ينطبق على الروايات الشيعية فقد حرصتُ على أخذها من المصادر الشيعية الإمامية الحديثية منها و التاريخية معا . منها كتاب الكافي لأبي جعفر الكُليني ،و كتاب الاحتجاج لأبي منصور الطبرسي ،و الأمالي للطوسي ، و الأمالي للمفيد ، و غيرها من كتب التاريخ و الرجال .

و أخيرا أحمد الله تعالى على أن وفقني لإتمام تصنيف هذا الكتاب ، و أرجو أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ،و ينفع به مؤلفه و قارئها ، و كل من سعى في نشره و توزيعه ، إنه سبحانه سميع مجيب .

أ ، د : خالد كبير علال

الجزائر:21/شوال/ 1431- 30/سبتمبر/ 2010 .

الفصل الأول

تناقض الروايات السنية و الشيعية في موقفها من القرآن و الصحابة
- عرض و نقد -

أولا: تناقضها حول جمع القرآن الكريم.
ثانيا: تناقضها حول سلامة القرآن من التحريف.
ثالثا: تناقضها في موقفها من إيمان الصحابة .
رابعا: تناقضها في علاقة علي بالخلفاء الراشدين.

تناقض الروايات السنية و الشيعية في موقفها من القرآن و الصحابة
- عرض و نقد -

تناقضت الروايات السنية و الشيعية تناقضا بيّناً في موقفها من جمع القرآن الكريم و سلامته من التحريف أولا . و في موقفها من إيمان الصحابة و صلاحهم بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- ثانيا . و في موقفها من طبيعة علاقة علي بن أبي طالب بإخوانه الخلفاء الراشدين الآخرين ثالثا . فما تفاصيل ذلك ؟، و أين الصحيح من بين تلك الروايات المتناقضة ؟ ، و كيف نُميز صحيحها من سقيمها ؟. هذا ما سيتبين لنا جليا من هذا الفصل بحول الله تعالى .

أولا : تناقض الروايات السنية و الشيعية حول جمع القرآن الكريم .

اختلفت الروايات السنية و الروايات الشيعية اختلافا بيّنا في موقفها من جمع القرآن الكريم بعد وفاة رسول الله-عليه الصلاة و السلام- . فالروايات السنية المعتمدة نصت على أنه عندما تولى أبو بكر-رضي الله عنه- الخلافة و شرع في محاربة المرتدين جاءه عمر ابن الخطاب-رضي الله عنه-- و اقترح عليه جمع القرآن الكريم خوفا من أن يستحر القتل في القراء فقد يضيع شيء من القرآن . و في ذلك تقول الرواية السنية- كما رواها البخاري و غيره - : ((حدثنا موسى بن إسماعيل، عن إبراهيم بن سعد ، حدثنا ابن شهاب ، عن عبيد بن السباق ، أن زيد بن ثابت- رضي الله عنه- قال : أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة ، فإذا عمر بن الخطاب عنده . قال أبو بكر -رضي الله عنه- : إن عمر أتاني فقال : إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن ، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن ، فيذهب كثير من القرآن ، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن . قلت لعمر كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله- صلى الله عليه وسلم- ؟ . قال عمر: هذا والله خير ، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك ،ورأيت في ذلك الذي رأى عمر . قال زيد: قال أبو بكر إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك ، وقد كنت تكتب الوحي لرسول- الله صلى الله عليه وسلم- ن فتتبع القرآن فاجمعه. فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن . قلت : كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول- الله صلى الله عليه وسلم- قال: هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر-رضي الله عنهما- ، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال ، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري ، لم أجدها مع أحد غيره {لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ}- سورة التوبة:128- حتى خاتمة براءة فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله ثم عند عمر حياته ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنه))[1] .

---

[1] البخاري : الصحيح ، ط1 ، حققه محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة ، 1422 ، ج 6 ص: 183 . و النسائي : السنن الكبرى ، حققه عبد الفتاح أبو غدة، ط2 ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، 1986 ، ج 4 ص: 119 . و ابن حبان : صحيح ابن حبان ، حققه شعيب الأرناؤوط ، ج 10 ص: 395 .

ثم تذكر الرواية السنية أنه في أيام الخليفة عثمان بن عفان –رضي الله عنه- وُحّد القرآن الكريم حرفا و قراءة اعتمادا على المصحف البكري الإمام . و تفصيل ذلك هو ما رواه البخاري بقوله : ((حدثنا موسى ، حدثنا إبراهيم ، حدثنا ابن شهاب ، أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان و كان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك . فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فنسخوها في المصاحف .و قال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ففعلوا ، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، و أرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يُحرق))[1] .

فواضح من ذلك أن القرآن الكريم جُمع في مصحف واحد بأمر من الخليفة أبي بكر الصديق- رضي الله عنه- ،و لم يُوزع على المسلمين لأنه كان مصحفاً واحدا عندهم؛ و إنما الذي حدث هو أنه جُمع في مصحف واحد من نسخه الأصلية التي كتبت بين يديّ النبي-عليه الصلاة و السلام . ثم في زمن الخليفة عثمان –رضي الله عنه- وُحد المصحف حرفا و قراءة على أساس من المصحف البكري الإمام . فهذا المصحف الموحد يمكن تسميته بالمصحف الإمام البكري العثماني . و قد حدث كل ذلك-حسب الرواية السنية- بإجماع من الصحابة ،و تحت إشراف و رعاية و أمر من خليفة المسلمين ،و في ظل دولة الخلافة الراشدة . و واضح أيضا أن الذي حدث للقرآن كان عملا يهدف إلى الاهتمام أكثر بالقرآن : حفظا و عناية وحرزا ، خوفا من أن يُصيبه مكروه . فهو خطوة استباقية احترازية ، لمزيد من العناية و الحفظ لكتاب الله ،و لم يكن تحريفا له ،و لا ردا على محاولة تحريفه و التلاعب به .

و أما الرواية الشيعية فتتضمن طائفة من الروايات تتعلق بجمع القرآن الكريم، لها فيها رأي مُخالف للرواية السنية ، أذكر منها ما يأتي : أولها ما رواه أبو جعفر الكليني (ت 328أو 329 هجرية) ، عن: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام عن جابر قال: سمعت أبا جعفر الباقر يقول: ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب و الأئمة من بعده[2] .

---

[1] البخاري : نفس المصدر ، ج 6 ص: 183 ، رقم الحديث: 4987 . و الترمذي : السنن ،حققه أحمد شاكر و آخرون، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ج 4 ص: 347 . و النسائي : السنن الكبرى ، ج 6 ص: 7 .

[2] أبو جعفر الكليني: الأصول من الكافي ، ط2 ، دار الكتب الإسلامية ، طهران ، ج2 ص: 51 .

و الثانية رواها أيضا أبو جعفر الكليني ، و مضمونها ، عن : محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم،عن سالم بن سلمة ،عن أبي عبد الله جعفر الصادق: أن علي بن أبي طالب أخرج القرآن إلى الناس حين فرغ منه وكتبه فقال لهم: هذا كتاب الله عز وجل كما أنزله على محمد-صلى الله عليه و سلم -، وقد جمعته من اللوحين فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن لا حاجة لنا فيه، فقال أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبدا، إنما كان عليّ أن أخبركم حين جمعته لتقرؤوه[1].

و الرواية الثالثة هي رواية طويلة ذكرها أبو منصور الطبرسي ، أذكر طرفا منها ، و مفاده :عن أبى المفضل محمد بن عبد الله الشيباني بإسناده الصحيح عن رجال ثقة ، أن عليا قال: ((فلما توفى رسول الله- صلى الله عليه و سلم- اشتغلتُ بغسله وتكفينه والفراغ من شأنه ثم آليت على نفسي يمينا أن لا ارتدي برداء إلا للصلاة حتى أجمع القرآن))[2] .

و توجد روايات أخرى ذات نزعة شيعية أوردتها بعض المصادر السنية ، تحمل نفس المعنى الذي ذكرته المصادر الشيعية التي ذكرنا بعضها، و المتعلق بجمع علي للقرآن . و سأذكر منها أربع روايات- و هي التي عثرتُ عليها- ، أولها رواها الحافظ عبد الرزاق الصنعاني بقوله : ((عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة قال : لما بويع لأبي بكر تخلف علي في بيته ، فلقيه عمر ، فقال : تخلفت عن بيعة أبي بكر ؟ فقال : إني آليتُ بيمين حين قُبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أرتدي برداء إلا إلى الصلاة المكتوبة ، حتى أجمع القرآن ، فإني خشيت أن يتفلت القرآن ، ثم خرج فبايعه))[3] .

و الرواية الثانية رواها المؤرخ البلاذري ، بقوله : ((حدثنا سلمة بن الصقر، وروح بن عبد المؤمن قالا: ثنا عبد الوهاب الثقفي، أنبأ أيوب، عن ابن سيرين قال: قال أبو بكر لعلي -رضي الله تعالى عنهما-: أكرهتَ إمارتي؟ قال: لا، ولكني حلفتُ ألا أرتدي بعد وفاة النبي- صلى الله عليه وسلم- برداء حتى أجمع القرآن كما أُنزل))[4].

و الثالثة رواها المؤرخ البلاذري أيضا ، بقوله ، عن :(المدائني، عن مسلمة بن محارب، عن سليمان التيمي، وعن ابن عون: إن أبا بكر أرسل إلى عليّ يريد البيعة، فلم يبايع. فجاء عمر، ومعه قبس فتلقته فاطمةُ على الباب، فقالت فاطمة: يا بن الخطاب، أتراك محرّقاً عليّ بابي؟ قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك. وجاء علي، فبايع وقال: كنتُ عزمتُ أن لا أخرج من منزلي حتى أجمع القرآن))[5].

---

[1] نفس المصدر ، ج 6 ص: 215 .
[2] أبو منصور الطبرسي : الاحتجاج ، مطابع النعمان، النجف، 1966 ،ج 1 ص: 180 .
[3] عبد الرزاق الصنعاني : المصنف ، ج 5 ص: 375 .
[4] البلاذري: أنساب الأشراف ، ط1 ، مؤسسة الأعلمي، بيروت ، 1974 ، ج 1 ص: 253 .
[5] نفسه ، ج1 ص: 253 .

و الرواية الأخيرة- الرابعة- رواها المحدث أبو بكر بن أبي داود ، بقوله : ((حدثنا عبد الله ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي ، قال : حدثنا ابن فضيل ، عن أشعث ، عن محمد بن سيرين قال : لما توفي النبي- صلى الله عليه وسلم- أقسم علي أن لا يرتدي برداء إلا لجمعة حتى يجمع القرآن في مصحف ففعل . فأرسل إليه أبو بكر بعد أيام: أكرهت إمارتي يا أبا الحسن ؟ قال : " لا والله إلا أني أقسمت أن لا أرتدي برداء إلا لجمعة فبايعه ثم رجع))[1] .

واضح من تلك الروايات- الشيعية و المتأثرة بها- أنها نصت و أكدت على أن علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- هو الذي جمع القرآن الكريم بمفرده ،و جمعه هذا هو المعتبر . كما أنها لم تذكر صراحة ما فعله الخليفتان أبو بكر و عثمان- رضي الله عنهما- و لا اعترفت به . و هي بهذا تخالف ما ذكرته الرواية السنية و أكدت عليه ، فأين الخبر الصحيح ؟ ،و كيف نتعامل مع هذه الروايات ؟ . و من الذي جمع القرآن الكريم ؟ .

تلك التساؤلات –و غيرها- سيجيب عنها تحقيقنا الإسنادي و المتني لتلك الروايات . أولا فبالنسبة للإسناد فإن الرواية السنية قد ورد إسناده من عدة طرق ، منها طريقان ذكرهما البخاري ، هما:(((حدثنا موسى بن إسماعيل، عن إبراهيم بن سعد ، حدثنا ابن شهاب ، عن عبيد بن السباق ، أن زيد بن ثابت- رضي الله عنه- قال :)) ، و((حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني ابن السباق أن زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه وكان ممن يكتب الوحي قال :))[2] . ومنها طريق ذكره أبو بكر بن أبي داود في كتاب المصاحف ، هو : ((حدثنا عبد الله ، قال حدثنا عمرو بن علي بن بحر قال : حدثنا أبو داود قال : حدثنا إبراهيم بن سعد ، حدثنا الزهري قال : أخبرني عبيد بن السباق ، أن زيد بن ثابت حدثه قال :))[3] .و منها طريق الترمذي ،و هو : ((حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري ، عن عبيد بن السباق أن زيد بن ثابت حدثه قال:))[4] .

و هذا الإسناد- بمختلف طرقه- صحيح ، فالأول مثلا ، رواته كلهم ثقات[5] و قد صححه كبار نقاد الحديث من المتقدمين و المتأخرين ، كالبخاري ،و الترمذي ،و الألباني ،و شعيب الأرناؤوط[6] . لذا فلا نعيد تحقيقه هنا .

و أما أسانيد الروايات الشيعية-المتعلقة بجمع القرآن- ، فإسناد الرواية الأولى هو: ((محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام عن

---

1 أبو بكر ابن أبي داود : كتاب المصاحف ، حققه محمد بد عبده، دار الفاروق الحديثة ، القاهرة، 2002 ، ص: 58 ، 59 .
2 الإسناد الأول سبق توثيقه . و الثاني توثيقه كالآتي: البخاري: الصحيح ، ج 6 ص: 71 رقم :4679 .
3 ص: 52 .
4 الترمذي: السنن ، ج 4 ص: 346 .
5 أنظر : ابن حجر : تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 56 ، ج 2 ص: 133 ، 220 . و تهذيب التهذيب ، ج 7 ص: 48 .
6 أنظر : صحيح البخاري ، ج6ص: 183. و سنن الترمذي : ج4 ص: 346 . و التبريزي: مشكاة المصابيح ، حققه ناصر الدين الألباني ، ج1 ص: 205 . و ابن حبان: صحيح ابن حبان ، حققه شعيب الأرناؤوط ، ج 10 ص: 133 ، 134 .

جابر قال: سمعت أبا جعفر الباقر يقول:))[1] . و هذا الإسناد لا يصح لثلاثة أمور : الأول هو أن من رواته : جابر الجعفي، و عمرو بن أبي المقدام ، الأول ضعيف مُتهم بالكذب عند أهل السنة[2] ،و حتى عند الشيعة ، فقد وُجد فيهم من طعن فيه و ضعّفه[3] . و الثاني قال فيه بعض نُقاد الحديث : ضعيف ليس بشيء ، ليس بثقة ، غير مأمون لا يُكتب حديثه[4] . و الأمر الثاني هو أن الإسناد كله مُعنعن ، فلا يُوجد فيه تصريح بالتحديث ،و العنعنة ضعف في هذا الإسناد ، لأنه غير ثابت الاتصال ،و لم أعثر عن أحوال هؤلاء تُثبت سماعهم . و الأمر الثالث هو أنه يُوجد انقطاع واضح بين أبي جعفر محمد الباقر و بين علي بن أبي طالب ، فلا يُمكنه التحديث عنه، لأن الباقر ولد نحو سنة 55 أو 56 للهجرة[5] ،و علي أستشهد سنة 40 هجرية .

و أما إسناد الرواية الثانية – التي هي أيضا للكليني- ، فهو (محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم،عن سالم بن سلمة ،عن أبي عبد الله جعفر الصادق : أن علي بن أبي طالب). و هذا الإسناد هو أيضا لا يصح لثلاثة أمور : أولها هو أن في رواته جهالة و ضعف . فالأول-محمد بن يحيى- اسمه مُبهم لأن كثيرا من الرواة يحملون هذا الاسم ،و من الصعب جدا تمييزه ، وعليه فيبدو أنه مجهول ، أو أنه هو : محمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي(ت 280)، و قد ضعفه بعض رجال الشيعة من جهة ضبطه[6] . و الثاني –محمد بن الحسن- فهو كالأول ، لم أعثر له على جرح و لا على تعديل، بسبب اسمه المُبهم . و الثالث-عبد الرحمن بن أبي هاشم- هو مذكور كراوٍ ، لكنه مجهول الحال في كتب السنة و الشيعة .و الرابع-سالم بن سلمة- لم تثبت عدالته ، فلم أجده في المصادر السنية ،و اختلف فيه رجال الشيعة ، فمنهم من وثقه ، و منهم من أهمله ، و آخرون عدوه من المجهولين[7]. لكن الجرح أسبق من التعديل دفعا للظن و طلبا لليقين .

و الأمر الثاني هو أن الإسناد معنعن كله ، فلا يُوجد فيه تصريح بالتحديث ،و لا رواته ثبتت عدالتهم و ضبطهم ،و لم أعثر على ما يدل من أحوالاهم أنهم سمعوا من بعضهم ،و إسناد هذا حاله لا تصح عنعنته ، . و الأمر الثالث هو أن الإسناد فيه انقطاع كبير بين جعفر الصادق المتوفى سنة 148 ، و علي بن أبي طالب المتوفى سنة 40 هجرية ، فلا يمكن لجعفر أن يُحدث عن علي- رضي الله عنه-.

---

[1] سبق توثيقه .
[2] أنظر: ابن حجر : تقريب التهذيب ، ط1، دار الرشيد، حلب، 1406، ج 1 ص: 152 . و الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج 1 ص: 252
[3] الطوسي : اختيار معرفة الرجال ، مؤسسة آل البيت، إيران، 1404 ، ج 3 ص: 26 . و عبد الرحمن الزرعي: رجال الشيعة في الميزان ، ط2 ، مؤسسة صلاح الدين الخيرية، لندن، 1998 ، ص: 60 و ما بعدها .
[4] ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ، حققه مختار عزاوي، دار الفكر، بيروت، 1988 ، ج 5 ص: 122.
[5] ابن حبان : الثقات ، ط1، دار الفكر، بيروت، 1975 ، ج 5 ص: 109 .
[6] النجاشي: رجال النجاشي ،مؤسسة النشر ، قم - ج 1 ص: 350 .
[7] حسن صاحب المعالم : التحرير الطاوسي ، مكتبة المرعشي، قم، 1411 ، ج 2 ص: 37 . و عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق ،ط1، مؤسسة النشر، قم ، 1418 ، ج 3 ص: 4 .

و أما إسناد الرواية الثالثة- للطبرسي- ،و هو(عن أبى المفضل محمد بن عبد الله الشيباني بإسناده الصحيح عن رجال ثقة) . و هذا لا يصح لأنه منقطع و لا نعرف من رواته إلا راويا واحدا ،و قوله:(عن رجال ثقات) ، غير مقبول لأنه إذا كان هو يعرفهم فنحن لا نعرفهم ،و كان يجب عليه ذكرهم ، لأنه من حقنا عليه معرفتهم . و نحن لا نقبل رواية عن مجهولين ، كما أن الراوي الذي ذكره هو أيضا ضعيف ، فقد كذبه أهل الحديث ،و مزقوا حديثه و أبطلوه، لما بان لهم كذبه و وضعه للحديث[1] . و حتى الشيعة طعنوا فيه ، فكان جلهم يغمزونه و يُضعفونه[2] .

و أما الروايات ذات النزعة الشيعة –التي وردت في بعض المصادر السنية- ، فالأولى إسنادها هو : (عبد الرزاق ، عن معمر ،عن أيوب ، عن عكرمة قال :) . و هذا إسناد لا يصح ، لأنه مرسل ، بسبب أن عِكرمة لم يسمع من علي بن أبي طالب[3] . و لأنه معنعن كله ، و لأن عِكرمة مولى ابن عباس أُختلف فيه توثيقا و تعديلا ،و مذكور في الضعفاء[4] .

و الثانية –للبلاذري- إسنادها هو : (حدثنا سلمة بن الصقر، وروح بن عبد المؤمن قالا: ثنا عبد الوهاب الثقفي، أنبأ أيوب، عن ابن سيرين قال: قال أبو بكر) . و هذا إسناد لا يصح ، بسبب انقطاعه ، لأن ابن سيرين لم يسمع من أبي بكر و لا من علي بن أبي طالب [5] .

و الثالثة- للبلاذري أيضا- إسنادها هو:(المدائني، عن مسلمة بن محارب، عن سليمان التيمي، وعن ابن عون:). و هذا الإسناد لا يصح ، لأنه منقطع ، فلا يمكن لسليمان التيمي المولود سنة 46 هجرية ، و لا لعبد الله بن عون المولود سنة 66 هجرية[6] ، من أن يُحدثا عن أبي بكر ،و لا عن علي- رضي الله عنهما-.

و الرابعة-لابن أبي داود- إسنادها هو:((حدثنا عبد الله قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي قال : حدثنا ابن فضيل ، عن أشعث ، عن محمد بن سيرين قال :) . وهذا إسناد لا يصح ، لأنه منقطع من جهة محمد بن سيرين و علي بن أبي طالب ، فهو لم يسمع منه[7] .

و بذلك يتبين جليا أن أسانيد الروايات الشيعية المتعلقة بجمع علي للقرآن ، كلها غير صحيحة إسنادا ، فلم يصح منها و لا إسناد واحد من جهة. ويُقابلها إسناد الرواية السنية الصحيح من جهة أخرى . و هذا يعني أن الرواية السنية المتعلقة بجمع القرآن صحيحة إسنادا ،و الرواية الشيعية المتعلقة بذلك غير صحيحة سندا .

---

[1] الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ،حققه مصطفى عبد القادر عطا، ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ج 3 ص: 85 .

[2] محمد المهدي الطبطبائي : الفوائد الرجالية ، ط1، مكتبة الصادق، طهران، 1363 ، ج 3 ص: 172 ، 173 .

[3] ابن أبي حاتم : المراسيل ، ص: 25 .

[4] العقيلي : الضعفاء الكبير ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998 ، ج 3 ص: 367 و ما بعدها . و الذهبي : المغني في الضعفاء ، ج 1 ص: 429 .

[5] ابن أبي حاتم : المصدر السابق ، ص: 32 .

[6] الذهبي: تذكرة الحفاظ و ذيوله ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1998 ، ج 1 ص: 113 و ما بعدها . و ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ط1 ، دار الفكر، بيروت ، 1984 ، ج 5 ص: 314 .

[7] سبق توثيقه أعلاه .

و ثانيا ففيما يتعلق بتحقيق و نقد متون تلك الروايات ، فإن الرواية السنية –التي صحت إسنادا- صحت أيضا متنا ، بدليل الشواهد الآتية : أولها هو أن صحة إسناد الرواية السنية أعطى لمتنها صحة و ثبوتا.
و الثاني هو أن ما ذكرته الرواية السنية يتفق تماما مع ما ذكره الله تعالى بأنه يتولى حفظ كتابه،و أنه لا يأتيه الباطل أبدا ، في قوله سبحانه: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }-سورة الحجر:9-، و{لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ }-سورة فصلت:42-. و هذا قد تحقق عمليا على أيدي الصحابة- رضي الله عنهم- .

و الشاهد الثالث هو أن ما ذكرته الرواية السنية من جمع الصحابة للقرآن و توحيده هو عمل مُتفق تماما مع إيمانهم و أخلاقهم ، فقد زكاهم القرآن الكرم ،و شهد لهم بالإيمان و العمل الصالح ،و شهد للسابقين منهم بالرضوان و دخول الجنة ،و جعلهم قدوة لمن بعدهم ، كما في قوله تعالى :{وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }-سورة التوبة:100-. فجاء جمعهم للقرآن استجابة له ،و حرصا منهم عليه ،و تعاونا منهم على خدمة كتاب الله تعالى .
و بذلك يتضح أن الرواية السنية صحيحة إسنادا و متنا ،و لا تُثير أية إشكالات . و هذا خلاف الرواية الشيعية التي لم تصح إسنادا ،و هذا يطعن في متنها و يّضعفه من جهة ، كما أنها خالفت الرواية السنية الصحيحة من جهة ثانية ؛ و هي تحمل بداخلها إشكالات و اعتراضات و أباطيل تشهد على ضعفها و عدم صحتها من جهة ثالثة ؛ كما أنه توجد شواهد تاريخية أخرى صحيحة تُخالف ما قررته الرواية الشيعية من جهة رابعة .

و الشواهد الآتية تُفصل ما ذكرناه ،و تُثبت ما قررناه : أولها هو أنه لا توجد أية أسباب ، و لا مبررات ،و لا دوافع حقيقية و موضوعية تجعل علي بن أبي طالب- رضي الله عته- يقدم على جمع القرآن الكريم بمفرده، و بعد وفاة رسول الله مباشرة . فالقول بذلك لا يصح ، لأن القرآن الكريم كان عند كل المسلمين ،و بين أيدي مؤمنة أمينة ، و لم يكن يتهدده أي خطر أبدا ،و لم يكن المسلمون في حاجة إلى علي ،و لا إلى غيره من الصحابة ليجمع لهم القرآن الكريم. و الصحابة الكرام اختلفوا فيمن يتولى الخلافة منهم ، و لم يختلفوا في القرآن الكريم بعد وفاة النبي- عليه الصلاة و السلام- . و كلامنا هذا ثابت متواتر بشهادة الشرع و التاريخ[1] .
و ثانيها هو أن ما ذكرته تلك الروايات-أي الشيعية- من أن عليا جمع القرآن و هو في بيته و لم يخرج إلا للصلاة ،و في غيرها لم يخرج منه قط حتى جمعه . هذا أمر لا يصح و ليس في مقدور علي فعله من دون أن يخرج من بيته ، لأن الثابت أن

[1] مع أن ذلك من التاريخ المتواتر ، فقد سبق توثيق بعضه عندما أشرنا إلى ما ذكرته الرواية السنية في جمع القرآن الكريم . و سيأتي توثيق ذلك لاحقا في عدة مواضع من كتابنا هذا، إن شاء الله تعالى .

القرآن الكريم كانت نسخه الأصلية كثيرة العدد و كبيرة الحجم-صلبة و ليّنة- ،و متفرقة في بيوت النبي و بيوت بعض أصحابه . و لهذا عندما كُلّف زيد بن ثابت- رضي الله عنه- بجمع القرآن قام بجمع نسخه المُتفرقة،و قد سبق أن أشرنا إلى ذلك و وثقناه .

و أما ما ذكرته رواية الكُليني الثانية من أن علي بن أبي طالب قال للصحابة- عندما أخرج مصحفه- : ((هذا كتاب الله عز وجل كما أنزله على محمد-صلى الله عليه و سلم -، وقد جمعته من اللوحين)) . فهذا لا يصح ،و على فرض صحته فهو شاهد ضد الرواية الشيعية . فهو لا يصح لأنه من الثابت تاريخيا أن النبي-عليه الصلاة و السلام- توفي و لم يجمع القرآن في كتاب واحد ،و إنما تركه محفوظا في الصدور و مكتوبا متفرقا بنسخه الأصلية . فأين وجد علي المصحف الأصلي المكتوب المحفوظ بين اللوحين ، لكي ينسخ منه ؟؟ ! . و إذا كان نسخه من النسخ الأصلية المتفرقة ، فهذا سبق أن بينا أن ذلك لم يكن في مقدور علي أن يفعله . كما أن قوله : ((جمعته من اللوحين)) ، يعي أن القرآن كان مجموعا في كتاب واحد زمن النبي ،و مع أن هذا غير صحيح ، فإنه شاهد على أن عليا نسخ مصحفا منه فقط ،و عمله هذا عادي للغاية يمكن أن يقوم به أي مسلم ،و لا يُعتبر عملا خاصا بعلي ،و لا جمعا للقرآن .

و الشاهد الثالث هو أنه صح الخبر-بالروايات الصحيحة و الضعيفة- أن عليا بايع أبا بكر-رضي الله عنهما- في الأيام الأولى من خلافته عندما بايعه الناس[1]. و بما أن الأمر كذلك ،و الروايات الشيعية ذكرت أن عليا جمع القرآن قبل أن يخرج إلى أبي بكر و غيره من الصحابة ؛ فإن هذا دليل قوي على أن ما ذكرته الروايات الشيعية لا يصح . لأن المدة الزمنية لا تكفيه لجمع نسخ القرآن الكثيرة العدد ،و الكبيرة الحجم،و المُتفرقة الأماكن من جهة[2] ،و لا تكفيه لفرزها و ترتيبها و تدوينها من جهة أخرى .

و الشاهد الرابع مفاده هو أن مضمون تلك الروايات- الشيعية- شاهد على ضعفها و تلاعب الرواة بها،و توجيههم لها لغايات في أننفسهم .فمن جهة السبب فبعضها لم يذكر سببا لجمع علي للقرآن ،و بعضها ذكر أن علي بن أب طالب خاف أن يتفلت منه القرآن ، و بعضها أشار إلى أنه جمعه للناس ليقرؤوه ، و بعضها ذكر أن عليا جمعه لأنه رأي الصحابة نبذوه و ألهتهم الدنيا[3]. و هذه الأسباب لا تصح من جهتين: الأولى إنها أسباب متباينة و هذا شاهد على ضعفها . و الثانية هي إن تلك الأسباب المذكورة لا تصح تعليلا لما ذكرته عن جمع علي للقرآن الكريم . و تفصيل ذلك هو أن السبب الأول لا يتطلب جمع القرآن في مصحف واحد ، لأن

---

[1] هذا الأمر سبق لي أن توسعت فيه في كتابنا: بحوث حول الخلافة و الفتنة ، ط1 ، دار كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2009 ، الجزائر ، ص: 5 و ما بعدها . و هذا الموضوع سنعود إليه لاحقا بحول الله تعالى , و قد سبق أن ذكرنا أن بعض الروايات الشيعة قد نصت على أن عليا بايع أبا بكر في الأيام الأولى من خلافته .

[2] هذا على فرض أنه خرج من بيته و جمعها .

[3] سبق توثيق ذلك .

الخوف من أن يتفلت منه القرآن يتطلب منه الحرص على حفظه و إتقان تلاوته . هذا فضلا على أنه من الثابت تاريخيا أن عليا و غيره من الصحابة كانت لهم مصاحفهم التي كتبوها زمن النبي-عليه الصلاة و السلام-، لهذا ((نهى رسول الله أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ)) [1] ،و هذا المصاحف كانت تضم ما نزل من القرآن قبل اكتماله و جمعه ،و بعضها كان قد تضمنه كله بعد توقف الوحي ،و لهذا وجدنا زيد بن ثابت كان يحفظ كل القرآن و عندما جاء يجمعه افتقد الأصل المكتوب لآية كان يحفظها و كثيرا ما سمع رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يقرؤها ، فطلباها و وجده أصلها المكتوب عند بعض الصحابة[2] .

و السبب الثاني لا يصح هو أيضا ، لأن المسلمين كانوا يقرؤون القرآن زمن النبي ،و لم يكونوا في حاجة أبدا إلى من يجمع لهم القرآن ليقرؤوه بعُيد وفاة رسول الله . فقد كان القرآن عندهم محفوظا و مكتوبا .

و السبب الثالث اتهم الصحابة بنبذ كتاب الله و الانصراف إلى الدنيا ،و هذا اتهام لا يصح مُخالف للخبر المتواتر شرعا و تاريخا، من أن الصحابة كانوا مؤمنين صالحين زمن النبي-عليه الصلاة و السلام- و بعده . و هذا أمر سنتوسع فيه ،و ونقيم الأدلة القطعية على صحته في المبحث الثالث من هذا الفصل بحول الله تعالى .

و أما من جهة مضمونها بصفة عامة ، فبعضها ذكر أن عليا أخذ على نفسه بأن لا يخرج من بيته حتى يجمع القرآن ،و في بعضها لا يخرج إلا لصلاة ، و في أخرى لا يخرج إلا لصلاة الجمعة ،و بعضها لم يشر إلى ذلك كلية[3]. فلماذا هذا التباين ؟! . فهذا الشاهد-أي الرابع- هو دليل قوي على ضعف متن الرواية الشيعية فيما ذكرته عن جمع علي للقرآن الكريم .

و أما الشاهد الخامس فيتمثل في خبر صحيح الإسناد يقول فيه علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- : ((أعظم الناس أجرا في المصاحف أبو بكر، إن أبا بكر كان أول من جمع القرآن بين اللوحين))[4] . و هذا شاهد تاريخي دامغ على أن علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- لم يجمع القرآن الكريم ،و لا هو أول من جمعه،و إنما أبو بكر الصديق-رضي الله عنه- هو الذي فعل ذلك ،و أول من جمعه .
و الشاهد الأخير- السادس- مفاده هو أنه ورد في خبر صحيح الإسناد يقول فيه علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- : ((يا أيها الناس لا تغلوا في عثمان ولا تقولوا له إلا خيرا [أو قولوا له خيرا] في المصاحف وإحراق المصاحف ، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا جميعا ، فقال : ما تقولون في هذه القراءة ؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول : إن قراءتي خير من قراءتك ، وهذا يكاد أن يكون كفرا

[1] مسلم : الصحيح ، دار الجيل ، بيروت ، ج 6 ص: 30 . و المقصود بالقرآن في الحديث ما كان مكتوبا من القرآن عند الصحابة قبل جمعه، ثم هو ينطبق على القرآن بعد جمعه أيضا .
[2] البخاري: الصحيح ، ج 6 ص: 116 .
[3] سبق توثيق ذلك عندما ذكرنا الروايات الشيعية .
[4] الخبر صححه الذهبي و ابن كثير . الذهبي: الخلفاء الراشدون ، حققه حسام الدين القدسي، ط1 ، دار الجيل ، بيرو- 1992، ص: 70 . و ابن كثير: تفسير القرآن العظيم ، ج 1 ص: 52 .

. قلنا : فما ترى ؟ قال : نرى أن نجمع الناس على مصحف واحد ، فلا تكون فرقة ، ولا يكون اختلاف . قلنا : فنعم ما رأيت ، قال : فقيل : أي الناس أفصح ، وأي الناس أقرأ ؟ قالوا : أفصح الناس سعيد بن العاص ، وأقرأهم زيد بن ثابت ، فقال : ليكتب أحدهما ويمل الآخر ففعلا ، وجمع الناس على مصحف)) . ثم قال علي: ((والله لو وليت لفعلت مثل الذي فعل))[1] .

و هذا الخبر شاهد تاريخي قوي جدا يتضمن أمرين هامين : الأول هو اعتراف علي بشرعية ما قام به الخليفتان أبو بكر و عثمان-رضي الله عنهما- لأن عمل عثمان بُني على المصحف الإمام الذي جمعه أبو بكر ،و قد سبق أن أشرنا إلى ذلك و وثقناه . و الأمر الثاني هو أن علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- لم ينكر ذلك ،و لم يقل أنه هو الذي جمع القرآن ،و لا أنه هو أول من فعله .

و أُشير هنا إلى أنه مع أننا أثبتنا عدم صحة ما قالته الرواية الشيعية حول جمع علي للقرآن ، فإن بعض أهل العلم كالحافظ ابن كثير فإنه-مع قوله بما أثبتناه- ذكر أن تلك الرواية تحتمل وجها مقبولا هو أن عليا جمع القرآن ، بمعنى أنه أتم حفظه قراءة عن ظهر قلب. بدليل أن المتقدمين كانوا يقولون لمن حفظ القرآن : إنه جمع القرآن[2] .

و بذلك نكون قد أنهينا تحقيقنا للروايتين السنية و الشيعية في اختلافهما حول جمع القرآن الكريم بعد وفاة النبي- صلى الله عليه و سلم- . و قد تبين منه – بفضل النقد الإسنادي و المتني- أن ما ذكرته الرواية السنية هو الصحيح ، من أن أبا بكر الصديق هو الذي جمع القرآن و وحده عثمان بن عفان ؛ و أن ما ذكرته الرواية الشيعية من أن عليا هو أول من جمع القرآن لم يصح .

<u>ثانيا: تناقض الروايات السنية و الشيعية حول سلامة القرآن من التحريف :</u>

تناقضت الروايتان السنية و الشيعية تناقضا بيّنا في موقفيهما من سلامة القرآن الكريم من التحريف . فالرواية السنية نصت على أن القرآن الكريم جمعه الصحابة زمن أبي بكر، و وحدوه زمن عثمان-رضي الله عنهم أجمعين- ، بكل أمانة و صدق و إخلاص ، من دون أن يتعرض لأي تحريف بزيادة و لا نقصان . و دليلها في ذلك من القرآن الكريم و الخبر الصحيح، ، فأما دليلها القرآني فهو أن الله سبحانه و تعالى تولى حفظ كتابه ،و نصّ على أنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا ، في قوله سبحانه : {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }-سورة الحجر:9 -، و {الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ }-سورة هود:1- ،و {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ }-سورة فصلت:42- .

[1] الخبر صححه ابن حجر و السيوطي . فتح الباري ، ط2 ، دار المعرفة ، بيروت ، ج 9 ص: 17 . و الإتقان في علوم القرآن ، ط1 ، دار الفكر، بيروت ، 1996 ، ج 1 ص: 165 .

[2] ابن كثير: تفسير ابن كثير ، ج 1 ص: 33 . و الذهبي: سير أعلام النبلاء تحت إشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ج 2 ص: 245 ، 318 .

و أما دليلها من التاريخ فيتمثل في الخبر الصحيح الذي ذكرناه في المبحث الأول المتعلق بجمع القرآن الكريم. و فيه تولى الصحابة جمع المصحف الشريف ،و توحيده حرفا و قراءة[1] . فالدليلان القرآني و التاريخي مُتفقان على سلامة القرآن من أي تحريف حسب الرواية السنية .

و أما الرواية الشيعية فهي على نقيض الرواية السنية ، فقد نصت صراحة على أن القرآن تعرّض للتحريف المُتعمد عن سبق إصرار و ترصّد . و لها في ذلك روايات كثيرة مُجملة و مُفصلة ، أذكر منها سبعا : أولها ما رواه أبو جعفر الكليني (ت 328أو 329 هجرية) عن: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام عن جابر قال: سمعت أبا جعفر الباقر يقول: ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أُنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب و الأئمة من بعده[2] . و معنى ذلك أن القرآن الذي كان عند الصحابة و عامة المسلمين كان ناقصا و غير سليم من التحريف .

و ثانيها رواها أيضا أبو جعفر الكليني ، و مضمونها : محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم،عن سالم بن سلمة ،عن أبي عبد الله جعفر الصادق: إن علي بن أبي طالب أخرج القرآن إلى الناس حين فرغ منه وكتبه فقال لهم: هذا كتاب الله عز وجل كما أنزله على محمد- صلى الله عليه و سلم -، وقد جمعته من اللوحين فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن لا حاجة لنا فيه، فقال أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبدا، إنما كان عليّ أن أخبركم حين جمعته لتقرؤوه[3]. و معنى ذلك أن القرآن الأصلي الكامل الحقيقي كان عند علي ، ثم أخفاه عن المسلمين، و أما الذي كان عندهم فهو قرآن ناقص .

و الرواية الثالثة رواها الكُليني أيضا ، عن : محمد بن الحسين، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن سنان، عن عمار بن مروان عن المُنخل ، عن جابر، عن أبي جعفر أنه قال:((ما يستطيع أحد أن يدعي أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء))[4] . واضح من ذلك أن ما عند غير هؤلاء من القرآن ناقص .

و الرواية الرابعة رواها الكُليني أيضا ، و إسنادها ، عن : عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن إسماعيل بن مهران، عن محمد بن منصور الخزاعي، عن علي بن سويد . و محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن عمه حمزة بن بزيع، عن علي بن سويد . و الحسن بن محمد، عن محمد بن أحمد النهدي، عن إسماعيل بن مهران، عن محمد بن منصور، عن علي بن سويد قال :

---

[1] سبق توثيق ذلك .

[2] أبو جعفر الكليني: الأصول من الكافي ، ج2 ص: 51 .

[3] نفس المصدر ، ج 6 ص: 215 .

[4] نفس المصدر ، ج 2 ص: 51 .

كتبت إلى أبي الحسن موسى ... . و مضمونها أنه كتب إلى إمامهم أبي الحسن موسى الكاظم و هو في الحبس ، يسأله عن أمور ، فكان مما رد به عليه أن قال له : ولا تلتمس دين من ليس من شيعتك ... فإنهم الخائنون الذين خانوا الله ورسوله، وخانوا أماناتهم، وتدري ما خانوا أماناتهم؟، ائتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبدلوه[1] . لاحظ أن هذه الرواية وردت من ثلاثة طرق عن علي بن سويد .

و نفس الرواية وردت بإسناد آخر-الرابع- ،و لفظ مغاير بعض الشيء ، مضمونها عن: حمدويه و إبراهيم ابنا نصير، قالا حدثنا محمد بن إسماعيل الرازي قال: حدثني علي بن حبيب المدايني، عن علي بن سويد النسائي، قال: كتب إلي أبي الحسن . فكان مما رد به عليه أنه قال له: ((لا تأخذن معالم دينك عن غير شيعتنا، فانك إن تعديتهم أخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله ورسوله، وخانوا أماناتهم، إنهم اؤتمنوا على كتاب الله جل وعلا فحرفوه وبدلوه ، فعليهم لعنة الله ولعنة رسوله ولعنة ملائكته ولعنة آبائي الكرام البررة ولعنتي ولعنة شيعتي إلى يوم القيمة))[2]. واضح من الروايتين أن القرآن الكريم تعرّض للتحريف و التبديل على أيدي خصوم الشيعة حسب زعمهما.

و الرواية الخامسة ذكرها محمد العياشي في تفسيره ، بقوله : عن ميسر عن أبى جعفر قال: لو لا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه، ما خفي حقنا على ذي حجى[3] . فالرواية صريحة بأن القرآن الكريم تعرّض للتحريف بالزيادة و النقصان.

و الرواية السادسة رواها الكليني ،و فيها عن : عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عبد الله بن الحجال، عن أحمد بن عمر الحلبي، عن أبي بصير قال: دخلت على أبي عبد الله جعفر الصادق فقلت له: جعلت فداك إني أسألك عن مسألة . فكان مما أجاب به جعفر قوله: وإن عندنا لمصحف فاطمة ، وما يدريهم ما مصحف فاطمة ؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة ؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد[4] .و الأمر واضح لا يحتاج إلى تعليق **!!!** .

و الرواية الأخيرة- السابعة- مفادها عن : علي بن الحكم، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله قال: إن القرآن الذي جاء به جبرائيل -عليه السلام- إلى محمد -صلى الله عليه و سلم- سبعة عشر ألف آية[5] . و هذه الرواية فصلت بعض ما أشارت إليه الرواية السابقة ، لأن قرآن الرواية الشيعية فيه ثلاث مرات ما في القرآن الحقيقي الذي بين أيدينا ،و عدد آياته: 6666 ، مقابل: 17 ألف آية حسب الرواية الشيعية . فالفارق العددي كبير جدا **!!** .

---

[1] نفس المصدر ، ج 8 ص: 264 ، 265 .
[2] الطوسي : احتيار معرفة الرجال ، ج 1 ص: 52 ، 53 .
[3] تفسير العياشي ، المكتبة العلمية ، طهران ، ج 1 ص : 30 .
[4] الكافي ، ج 1 ص: 72، 73 .
[5] نفس المصدر ، ج 2 ص: 217 .

و بالإضافة إلى ما ذكرناه توجد روايات شيعية أخرى كثيرة أشارت إلى تعرّض القرآن الكريم للتحريف ، بذكرها نماذج من الآيات التي تعرّضت لذلك . أذكر منها أربعا فقط .

أولها، عن : الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن علي بن أسباط، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله –جعفر الصادق- أنه قال في قوله تعالى: " ومن يطع الله ورسوله (في ولاية علي [وولاية] الأئمة من بعده) فقد فاز فوزا عظيما " هكذا نزلت[1]. واضح من الرواية أن الزيادة ليست تفسيرا للآية ،و إنما هي جزء من الآية حسب زعمها ، بدليل أنها عقّبت على ذلك بقولها: هكذا نزلت . فالآية حسب الرواية الشيعية قد تعرّضت للتحريف .

و ثانيها ، عن : علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن محمد بن سليمان عن أبيه، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله –جعفر الصادق- أنه قال في قوله تعالى: " سأل سائل بعذاب واقع للكافرين (بولاية علي) ليس له دافع " ثم قال:(هكذا والله نزل بها جبرائيل- عليه السلام- على محمد -صلى الله عليه وآله-)[2] .

و الرواية الثالثة مفادها ، عن : الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن جعفر بن محمد بن عبيد الله ، عن محمد بن عيسى القمي، عن محمد بن سليمان، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله-جعفر الصادق- أنه قال في قوله تعالى:(" ولقد عهدنا إلى آدم من قبل " كلمات في محمد و علي و فاطمة والحسن والحسين والأئمة عليهم السلام من ذريتهم " فنسي " هكذا والله نزلت على محمد- صلى الله عليه وآله-)[3].

و الرواية الأخيرة-الرابعة- مفادها ، عن : أحمد بن مهران - رحمه الله - عن عبد العظيم، عن بكار، عن جابر، عن أبي جعفر-الباقر- قال هكذا نزلت هذه الآية " ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به (في علي) لكان خيرا لهم"[4] .

و بذلك يتبين التناقض جليا بين الروايتين السنية و الشيعية في موقفيهما من سلامة القرآن الكريم من التحريف . الأولى نفت تعرضه للتحريف بأي شكل من الأشكال،و الثانية قالت به و نصت عليه بوضوح، و ذكرت نماذج منه حسب زعمها . فأين الرواية الصحيحة ؟ . هذا ما سيُبينه تحقيقنا الإسنادي و المتني للروايتين السنية و الشيعية .

فمن جهة النقد الإسنادي فإن الرواية السنية صحيحة قطعا ، لأنها اعتمدت أولا على النص القرآني ، و هو نص قطعي الثبوت و الدلالة معا . و استندت ثانيا على روايات صحيحة الإسناد ، سبق بيان حال أسانيدها في المبحث الأول المتعلق بجمع القرآن الكريم .

[1] نفس المصدر ، ج 1 ص: 454 .
[2] نفس المصدر ، ج 1 ص: 471 .
[3] نفس المصدر، ج 1 ص: 458 .
[4] نفس المصدر ، ج 1 ص: 475 .

و أما الرواية الشيعية فإن حال أسانيد رواياتها السبع هو كالآتي: الأولى إسنادها هو : (محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام عن جابر قال:) . و هذا الإسناد لا يصح لعنعنته و انقطاعه ،و لضعف بعض رجاله ، كجابر الجعفي و عمرو بن أبي المقدام . و قد سبق تفصيل ذلك و توثيقه ، فلا نعيده هنا[1] .

و إسناد الثانية ، هو :(: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم،عن سالم بن سلمة ،عن أبي عبد الله جعفر الصادق:) . و هذا إسناد لا يصح لانقطاعه و عنعنته غير الصحيحة ،و لضعف بعض رجاله كسالم بن سلمة . و قد سبق أن بينا ذلك و وثقناه في المبحث الأول .

و إسناد الرواية الثالثة ، هو: (: محمد بن الحسين، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن سنان، عن عمار بن مروان عن المُنخل ، عن جابر، عن أبي جعفر أنه قال:) . و هذا إسناد لا يصح لعنعنته غير الصحيحة ،و لضعف الراويين : المُنخل بن جميل و جابر الجعفي . الأول قيل فيه: لا شيء ، مُتهم بالغلو[2] ،و الثاني مُتهم بالكذب[3] .

و الرابعة ورد إسنادها من أربعة طرق، الأول : (عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن إسماعيل بن مهران، عن محمد بن منصور الخزاعي، عن علي بن سويد) . و هذا لا يصح ، لعنعنته و ضعف بعض رجاله ، فهو معنعن كله لا تصريح فيه بالسماع ،و لم أعثر من أحوالهم ما يصحح عنعناتهم ،و هذا يُضعف الإسناد ، لأن اتصاله غير ثابت ،و من ثم فهو منقطع . و أما الضعفاء فمنهم : سهل بن زياد ، و إسماعيل بن مهران السكوني[4] .

و الطريق الثاني هو:(محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن عمه حمزة بن بزيع، عن علي بن سويد) . و هذا الطريق ضعيف إسنادا لأنه مُعنعن كله ، فلا يُوجد فيه تصريح بالسماع و لا بالتحديث ،و لم أعثر من أحوالهم ما يثبت سماع محمد بن يحيى- يبدو أنه العطار القمي- من محمد بن الحسين-ربما هو ابن أبي الخطاب- ،و لا سماع محمد بن الحسين من محمد بن إسماعيل بن بزيع[5] ،و هذا يعني أنه إسناد غير ثابت الاتصال ،و يصبح منقطعا .

و بما أن الأمر كذلك ، و أن مبدأ التقية هو من أصول عقائد الشيعة التي أسستها الروايات الشيعية[6] ، فإن ذلك يجعل رواة الشيعة يستخدمون التقية ،و بها يستحلون

---

[1] في المبحث الأول من هذا الفصل .

[2] الطوسي : اختيار معرفة الرجال ، ج 3 ص: 296 . و ابن المطهر الحلي : خلاصة الأقوال ، ط1، مؤسسة النشر الإسلامي، 1417، ج 2 ص: 202 .

[3] سبق توثيق ذلك في المبحث الأول .

[4] أنظر: ابن المطهر الحلي: خلاصة الأقوال، ج 1 ص: 62 . و ابن داود الحلي : رجال ابن داود ، منشورات المطبعة الحيدرية ، 1972 ،ص: 353 .

[5] قلتُ ذلك بناء على البحث في كتب الرجال الشيعية و السنية معا .

[6] سنتناول مبدأ التقية في المبحث الثاني من الفصل الرابع، إن شاء الله تعالى .

مختلف أنواع التلاعب و التدليس ،و التحريف و الافتراء[1] , خاصة و أن الرواية تتعلق بموضوع خطير جدا ، عليه يقوم مذهبهم . و عليه فإن الإسناد لا يصح .

و الطريق الثالث-من إسناد الرواية الرابعة- مفاده : (الحسن بن محمد، عن محمد بن أحمد النهدي، عن إسماعيل بن مهران، عن محمد بن منصور، عن علي بن سويد قال :) . و هذا الطريق لا يصح لعنعنته و ضعف بعض رجاله ، فهو غير ثابت الاتصال لأنه معنعن كله،و لم أعثر على ما يُصحح عنعناته ،و محمد بن أحمد النهدي ضعيف مضطرب يروي عن الضعفاء ،و إسماعيل بن مهران فيه ضعف ،و كثير الرواية عن الضعفاء[2] .

و الطريق الأخير- الرابع من إسناد الرواية الرابعة- ، مفاده:(حمدويه وإبراهيم ابنا نصير، قالا حدثنا محمد بن إسماعيل الرازي قال: حدثني علي بن حبيب المدايني، عن علي بن سويد النسائي، قال:) . و هذا الطريق ضعيف أيضا لأن محمد بن إسماعيل الرازي ليس بثقة ،و مُتهم بالوضع و الغلو[3] . و علي بن حبيب المدايني مجهول الحال ، فلم أعثر له على أي ذكر في كتب الرجال الشيعية و السنية معا . و الأخوان حمديويه و إبراهيم لم يثبت سماعهم من محمد بن إسماعيل الرازي[4] . و بذلك بذلك تكون الرواية الرابعة غير صحيحة الإسناد بطرقها الأربعة .

و أما إسناد الرواية الشيعية الخامسة ، فهو : (عن ميسر عن أبى جعفر قال:) . و هذا إسناد لا يصح ، لأنه مُنقطع بين المؤلف محمد العياشي المتوفي في القرن الرابع الهجري،و بين ميسر بن عبد العزيز المُتوفي في النصف الأول من القرن الثاني الهجري[5] . و منقطع أيضا بين أبي جعفر الباقر و الحادثة التي تكلم عنها ، فهو قد تُوفي في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، و الحادثة زمانها بعد وفاة النبي- عليه الصلاة و السلام- .

و الرواية السادسة إسنادها هو :(عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عبد الله بن الحجال، عن أحمد بن عمر الحلبي، عن أبي بصير قال:) . و هذا إسناد لا يصح لأنه معنعن كله ، فهو غير ثابت الاتصال،و لم أعثر من أحوال رواته ما يُصحح عنعناتهم ،و لأن فيه مجاهيل هم (عدة من أصحابنا)[6] ، و لأن عبد الله بن الحجال لم يثبت سماعه و تحديثه عن أحمد بن عمر الحلبي[7] ، و لأن أبا بصير-

---

[1] لذلك كان رواة الشيعة هم من أكثر الرواة تحريفا و اختلاقا للأخبار ،و هذا قد نبه إليه علماء أهل السنة و حذّروا من أهله . أنظر كتابنا : مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه ، الجزائر ، دار البلاغ ، 2003 ، ص: 47 و ما بعدها .

[2] أنظر: ابن داود الحلي: رجال ابن داود ، ج 1 ص: 229 ، 326 .و حسن صاحب المعالم : التحرير الطاووسي ، ج 1ص : 164، ج3 ص: 29 .

[3] أنظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ، ج 2 ص: 50 و ما بعدها . و ابن حجر: لسان الميزان ، ط1 ، مؤسسة الأعلمي، 1971 ، ج 5 ص: 63 .

[4] لقد بحثت عن ذلك في كتب الرجال فلم أعثر على ما يثبت سماعهما منه .

[5] لأنه روى عن أبي جعفر الباقر ،و هو و ابنه جعفر الصادق توفيا في النصف الأول من القرن الثاني الهجري .

[6] ما ذكره المعلق على كتاب الكافي في تحديد هؤلاء العدة من الأصحاب غير مُسلم له ، لأنه لم يذكر عليه دليلا صحيحا ، لذا فنحن لا لا نأخذ برأيه .أنظر: الكليني: الكافي، ج 1 ص: 85 و ما بعدها .

[7] لم تذكر له ذلك كتب رجال الشيعة التي أطلعت عليها ,

ليث بن البختري المرادي- ضعيف مطعون في أمانته[1]. و هو مُنقطع أيضا من جهة جعفر الصادق و الحادثة التي تكلم عنها ، فهو مُتوفى سنة 148 هجرية ،و الحادثة تتعلق بفترة ما بعد وفاة الرسول- عليه الصلاة و السلام - ، فلا يُمكنه التحديث بها دون واسطة من رواة آخرين .

و الرواية الأخيرة- السابعة من روايات تحريف القرآن- ، إسناده هو : (علي بن الحكم، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله قال:) . و هذا إسناد لا يصح لعنعنته غير الصحيحة ،و انقطاعه بين المؤلف و الراوي علي بن الحكم ، فبينهما فارق زمني كبير ،و بيان ذلك أنه روى لعلي بن الحكم في مواضع كثيرة من كتابه فكان بينهما راويان[2] . و لا يصح أيضا لضعف هشام بن سالم ، فهو مجروح و مطعون فيه بسبب غلوه في التجسيم[3] . و مُنقطع أيضا من جهة جعفر الصادق ، فلا يُمكنه التحديث بحادثة تتعلق بفترة ما بعد وفاة رسول الله-عليه الصلاة و السلام - .

و بذلك يتبين جليا أن كل أسانيد الروايات الشيعية السبع- المتعلقة بتحريف القرآن الكريم- ليست صحيحة ، لانقطاعها و ضعف كثير من رجالها .

و أما حال أسانيد الروايات الأربع المتعلقة بتحريف آيات قرآنية مُحددة ، فسنبينه فيما يأتي: الإسناد الأول مفاده : ((الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن علي بن أسباط، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله –جعفر الصادق- أنه قال :) . و هذا إسناد لا يصح ، لعنعنته غير الصحيحة، و ضعف معظم رجاله ،و غنقطاعه ، فمعلى بن محمد مضطرب الحديث ،و علي بن أبي حمزة البطائني ضعيف جدا متروك الرواية ، و مُتهم بالكذب ،و أبو بصير- يحيى بن أبي القاسم- كان مُخلطا[4] . و أما انقطاعه فواضح ، هو أنه لا يُمكن لجعفر الصادق أن يتكلم في موضع نزول بعض آيات القرآن الكريم ،و هو ليس شاهد عيان ، فبينها و بينها مدة زمنية طويلة .

و إسناد الرواية الثانية ، هو : (علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن محمد بن سليمان عن أبيه، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله –جعفر الصادق- أنه قال:) . و هذا إسناد لا يصح ، لعنعنتة غير الصحيحة ، و انقطاعه ، و لضعف رجاله ، منهم: أحمد بن محمد بن خالد البرقي ،و محمد بن خالد البرقي ، كلاهما كان يروي عن الضعفاء و يأخذ بالمراسيل ،و يقول بتحريف القرآن ،و كان

[1] أنظر: اختيار معرفة الرجال ، ج 2 ص: 105 . و عبد الرحمن الزرعي: رجال الشيعة في الميزان ، ص: 66 و ما بعدها .
[2] انظر مثلا : الكافي ، ج 2 ص: 23 ، 234 ، ج 3 ص: 28 .
[3] الطوسي : اختيار معرفة الرجال ، ج 3 ص: 189 . و عبد الرحمن الزرعي: رجال الشيعة في الميزان ، ص: 73، 74 . و السمعاني: الأنساب ، ط1، دار الجنان، بيروت ، 1988 ،ج 5 ص: 193 .
[4] عن هؤلاء أنظر: ابن المطهر الحلي: خلاصة الأقوال، ج 1 ص: 296 ج 2 ص: 167 . و ابن داود الحلي: رجال ابن داود ، ج 1 ص: 335، 405 .

الأول ضعيف من جهة ضبطه.، و الثاني ضعيف في الحديث[1] . و منهم : أبو بصير- ليث المرادي ، أو يحيى بن أبي القاسم- و كلاهما ضعيف[2] . و انقطاعه واضح ، لأنه لا يُمكن لجعفر الصادق أن يتكلم عن نزول القرآن الكريم دون واسطة من رواة آخرين .

و الرواية الثالثة إسنادها : (الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن جعفر بن محمد بن عبيد الله ، عن محمد بن عيسى القمي، عن محمد بن سليمان، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله-جعفر الصادق- أنه قال:) . و هذا الإسناد لا يصح لعنعنته ، و انقطاعه ، و ضعف في بعض رجاله ، فهو غير ثابت الاتصال لأنه معنعن كله ،و لم أعثر من أحوالهم ما يُثبت سماعهم ،و لأن معلى بن محمد ضعيف مضطرب[3] ،و محمد بن سليمان- الديلمي أو النصري- ضعيف[4] . و أما انقطاعه فواضح أيضا ، لأنه لا يُمكن لجعفر الصادق أن يُحدث عن نزول القرآن دون واسطة من رواة آحرين، فهو ليس شاهد عيان لما ذكره .

و إسناد الرواية الرابعة-الأخيرة- مفاده : ((أحمد بن مهران - رحمه الله - عن عبد العظيم، عن بكار، عن جابر، عن أبي جعفر-الباقر- قال :) . و هذا إسناد لا يصح ، لعنعنته ، و انقطاعه ، وضعف و جهالة بعض رواته ، فهو غير ثابت الاتصال لأنه معنعن كله ،و لم أعثر من أحوال رواته ما يجعله متصلا كله . و أحمد بن مهران ضعيف، و قيل مجهول الحال[5] ،و بكار –ابن كردم أو ابن أبي بكر- مجهول الحال ، فلم اعثر له على جرح و لا على تعديل في كتب رجال الشيعة[6]،و جابر الجعفي ضعيف مُتهم بالكذب ،و قد سبق أن ذكرنا حاله . و هو منقطع من جهة أبي جعفر الباقر ، فلا يُمكنه أن يُحدث عن نزول القرآن دون واسطة من رواة آخرين ، لأنه ليس شاهد عيان لما رواه .

و ختاما للنقد الإسنادي يتبين جليا أن إسناد الرواية السنية-المتعلق بسلامة القرآن من التحريف- هو إسناد صحيح قائم على السندين القرآن القطعي و التاريخي الصحيح . لكن أسانيد الروايات الشيعة-القائلة بتحريف القرآن- كلها غير صحيحة ،و لم يصح منها ولا إسناد واحد ،و قد بلغ عددها14 إسنادا .

و أما من جهة النقد المتني للروايتين السنية و الشيعية ، فإن متن الرواية السنية- الذي نصّ على سلامة القرآن من التحريف- هو متن صحيح بدليل الشواهد الآتية : أولها هو أنه متن يقوم على سند قرآني و تاريخي صحيح سبق بيانه .

[1] أنظر: ابن المطهر الحلي: نفس المصدر ، ج 1 ص: 80 . و ابن داود الحلي : نفس المصدر ، ج 1 ص: 388 . و عبد الرحمن الزرعي: المرجع السابق ، ص : 110، 111 .

[2] سبق توثيق ذلك .

[3] ابن داود الحلي : نفس المصدر ، ج 1 ص: 379 .

[4] المقصود بمحمد بن سليمان ثلاثة رواة يحملون هذا الاسم ،و هم كلهم ضعفاء،و بعضهم ضعيف جدا ، و فيه غلو . أنظر: نفس المصدر ، ج 1 ص: 388 ، ج 2 ص: 187 . و ابن المطهر الحلي: خلاصة الأقوال ، ج 2 ص: 16 ، 183 .

[5] ابن المطهر الحلي : نفس المصدر، ج 2 ص: 42 . و عبد الرحمن الزرعي: المرجع السابق، ص: 117 .

[6] أنظر مثلا : الطوسي : رجال الطوسي ، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ، ج 1ص: 279 .

و الشاهد الثاني يتمثل في أنه متن مُتفق تماما مع ما نص عليه القرآن الكريم بأنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا ،و أن الله سبحانه و تعالى تولى حفظه . و قد سبق ذكر الآيات القرآنية التي تُثبت ذلك ، فلا نعيدها هنا .

و الشاهد الثالث هو أن متن الرواية السنية متطابق مع الخبر التاريخي الصحيح الذي نصّ على أن القرآن الكريم لم يتعرّض لأي تحريف بالزيادة و لا بالنقصان مُنذ نزوله إلي وقتنا الحالي. و هذا أمر متواتر يشهد على صحته أن العالم بأسره لا يُوجد فيه إلا قرآن واحد .
و الشاهد الأخير- الرابع- هو أن متن تلك الرواية-أي السنية- يشهد على صدقه العلم الصحيح ، فقد أثبتت بحوث و دراسات الإعجاز العلمي في القرآن الكريم أن هذا الكتاب وحي رباني مُحكم مُعجز لا خلل فيه[1] . و هذا تطابق واضح بين ما نصّ عليه متن الرواية السنية و ما قرره العلم الحديث .

و أما متن الرواية الشيعية فهو مُناقض لمتن الرواية السنية ، و قد نصّ صراحة على أن القرآن الموجود بيننا مُحرّف بالزيادة و النقصان ،و أن القرآن الصحيح الكامل السليم لا وجود له بين أيدي الناس مُنذ أن جمعه علي بن أبي طالب و أخفاه ، و سيظهر بمجيء الإمام الغائب الثاني عشر[2]. و هذا الزعم لا يصح ، لأنه مُخالف للوحي الصحيح ،و العقل الصريح ، و العلم الصحيح ، بدليل الشواهد الآتية :
أولها هو أن متن الرواية الشيعية لا يقوم على إسناد تاريخي صحيح ، و قد سبق أن فصلنا في بيان عدم صحة أسانيدها. فهو متن لا أساس صحيح له ، و هذا يجعله متنا ضعيفا مُنهارا مُتهافتا مقطوعا .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن متن الرواية الشيعية الضعيفة الإسناد يرده متن الرواية السنية الصحيحة الإسناد و المتن معا . و هنا نرد رواية تاريخية ضعيفة برواية تاريخية صحيحة .

و الشاهد الثالث يتمثل في الدليل القرآني ،و هو دليل قطعي دامغ يُبطل به القرآن ما زعمته الرواية الشيعية . فهو كتاب يحمل بداخله تاريخه و براهينه ،و لا تصمد أمامه أية رواية تاريخية تُخالفه . و كل خبر يُناقضه فهو خبر باطل بالضرورة الشرعية و التاريخية و العقلية ، لأنه لا يمكن لكلام البشر أن يتقدم على كلام الله ، و لا للظني أن يتقدم على القطعي، و لا على الآحاد أن يتقدم على المتواتر. و بما أن الأمر كذلك ،و أن الله تعالى وصف القرآن الكريم بأنه : {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ }-سورة فصلت:42- ،و {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا

---

[1] تلك البحوث كثيرة جدا ،و قد تفرّغ لها كثير من العلماء المختصين ، كما في الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن و السنة ،و من رجالها المعروفين : زغلول النجار، و عبد المجيد الزنداني ، و عبد الدائم الكحيل ، و غيرهم كثير . و للتوسع في ذلك يمكن العودة إلى مواقع هؤلاء على الشبكة المعلوماتية .
[2] سبق توثيق ذلك .

الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }-سورة الحجر:9 -، و {الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ }-سورة هود:1- ؛ فإن كل ذلك يعني-بالضرورة- أن القرآن الكريم كتاب مُحكم مُبين مُفصل محفوظ لا يأتيه الباطل أبداً ، و أن ما زعمته الرواية الشيعية لا يصح ،و باطل من أساسه بالضرورة .

و هذا الشاهد – أي القرآني- وحده كافٍ شافٍ لرفض الرواية الشيعية الإمامية و نقضها من أساسها . لكننا-مع ذلك- سنستمر في مناقشتها و دحضها بمختلف البراهين و الشواهد و المعطيات الشرعية و العقلية ، و التاريخية و العلمية .
و أما إذا قال بعض الشيعة : إن تلك الآيات لا تتعلق بحفظ القرآن الموجود بين أيدينا ،و إنما تتعلق بحفظ القرآن الأصلي الموجود عند الأئمة . فإننا نقول: إن هذا القول لا يصح ، و باطل من أساسه ، بدليل ما يأتي:

أولا إن الرواية الشيعية القائلة بتحريف القرآن و رفعه لم تصح إسنادا و لا متنا ،و هذا يعني أن من يقول بها لا يعتمد على دليل صحيح من الشرع،و لا من العقل ،و لا من التاريخ ،و إنما يعتمد على الظن و الزعم ،و الزعم ليس دليلا ،و لا يعجز عنه أحد. و عليه فلا يُمكنه أن يرد أو يُدحض الخبر اليقيني المعلوم الصحيح المُؤيد بالشرع و العقل و التاريخ ، بمزاعمه و ظنونه .

و ثانيا إن تلك الآيات و غيرها ،و القرآن كله، هو شاهد قطعي دامغ على أنه يتكلم عن نفسه ،و هو هذا القرآن الوحيد الموجود بين أيدينا ، و لا يتكلم عن قرآن آخر، و لا فيه ما يُشير إلى ذلك القرآن المزعوم . و من يُخالف هذا فهو صاحب هوى تخلى عن الشرع و العقل و العلم ، و تعلق بالأهواء و الظنون و الأوهام لغايات في نفسه . و لن يستقيم زعمه هذا إلا إذا جاءنا بنص قرآني صريح يقول لنا: إنه لا يتكلم عن هذا القرآن الموجود بين أيدي الناس، و إنما يتكلم عن القرآن المخفي الذي جمعه علي ،و هو الآن عند أئمة الشيعة **!!** . و هذا النص لن يظفر به ، و لا وجود له أصلا في القرآن الكريم، و من ثم يسقط ذلك الزعم كلية ، لأنه يفتقد لمنطق الاستدلال العلمي الصحيح . فهو زعم غير مشروع و لا يصح القول به نظريا و لا عمليا .

و ثالثا إن القائل بذلك الزعم يكون قد أنكر المعلوم المتواتر المادي الملموس ،و هو القرآن الكريم الموجود في العالم كله، و عند الشيعة أيضا. و تعلق بمجهول مزعوم ، و أحال الناس عليه **!!** . و هذا انحراف منهجي كبير ،و موقف باطل ليس من العلم ،و لا من الموضوعية في شيء . و عليه فإن زعمه هذا لن يستقيم و لن يصح إلا إذا جاءنا بذلك القرآن المزعوم ، لنراه و نلمسه ، و نقرأه و نتأكد منه . و بما أن هذا مستحيل ،و لا سبيل إليه ، فإن ذلك القول باطل من أساسه، و ما بُني عليه باطل أيضا بالضرورة .

و بـذلك يتبـين أن ذلـك القـول لا اعتبـار لـه ،و مـا هـو إلا مجـرد زعـم باطـل : استدلالا و موضوعا و نتيجة. و لا قيمة علمية له ، و لا يصح الاهتمام به كثيرا ، لأنه زعم و ظن ، و وهم و هوى موجه-عن سبق إصرار و ترصد- للطعن في القرآن الكريم بلا حق ،و خدمة أهداف مذهبية شيعية إمامية مُخطط لها سلفا، و سينكشف معظمها فيما يأتي من كتابنا هذا .

و بما أن الأمر كذلك ، فإن ذلك الزعم لن يصح إلا بأحد أمرين أو بهما معا : أولهما هو أن يأتي القائل بهذا الزعم بدليل من القرآن الحقيقي الموجود بين أيدينا ينص على أن ما قاله عن حفظ القرآن و عدم تعرّضه للتحريف ، لا يقصد به هذا القرآن الذي بين أيدينا ،و إنما يقصد قرآنا آخر غير مُحرف جمعه علي ،و هو عند أئمة الشيعة . و هذا الدليل لا وجود له كلية في القرآن ،و لن يظفر به القائل بذلك الزعم أبداً.

و الأمر الثاني هو أن يأتي صاحب ذلك الزعم بقرآنه المخفي المزعوم لنراه و نقرأه ،و نتأكد منه بأنه هو القرآن الحقيقي . و هذا الأمر لن يظفر به صاحبه أبدأ، لأنه قرآن مزعوم موهوم لا وجود له في الحقيقة . و بما أنه لن يستطيع أن يأتي بذلك فإن زعمه باطل مرفوض مردود على صاحبه جملة و تفصيلا ،و لا يصح القول به .

و أما الشاهد الرابع فمفاده هو أنه سبق أن أثبتنا- بالخبر الصحيح- أن علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- اعترف بالمصحف البكري العثماني ،و أثنى على الخليفتين أبي بكر و عثمان -رضي الله عنهما- بما قاما به من عمل جليل في خدمة المصحف الشريف. ثم هو عندما تولى الخلافة ، من الثابت أنه ظل معترفا بذلك المصحف ، فلم يُنكره، و لا طعن فيه، و لا أخرج المصحف المخفي المزعوم[1] .

و لو كان علي ينكر ذلك المصحف،و قال لأتباعه بأنه هو الوصي الإمام ،و أن الصحابة حرّفوا القرآن ،و حرموه حقه كما تقول الرواية الشيعية ، فإنه أصبح من الواجب عليه شرعا، و عقلا ،و واقعا أن يُخرج لأتباعه المصحف المخفي ،و يأمرهم بترك المصحف البكري العثماني . لأن عدم فعله لذلك هو حرام و جريمة في حق دينه و أتباعه ، و لا يحق له تركهم يتعبدون بمصحف محرّف حرّفه قوم كفار مُرتدون على حد زعم الرواية الشيعية !! .

و لو كان علي بن أبي طالب قال لأتباعه ذلك ما سكتوا عنه، و لطالبوه بإخراج مصحفه ،و لألزموه بذلك لأنهم لا يرضون بدونه ،و لا مبرر له من عدم إخراجه . فهو بين أصحابه و أتباعه و محبيه ، فممن يخاف ؟! ،و لماذا قال لهم أنه هو الوصي ،و أن الصحابة ظلموه و أخذوا حقه حسب الرواية الشيعية ،و لم يُخرج لهم مصحفه المزعوم ؟ ! ، مع أن إخراجه أهون مما قاله لهم ،و هو نتيجة منطقية و ضرورية لما قاله لهم حسب تلك الرواية . و بما أن عليا لم يُخرج لهم مصحفه

---

[1] سبق توثيق ذلك في المبحث الأول .

المزعوم ،و كان يعترف بالمصحف البكري العثماني ، فإن هذا يدل على أنه-أي علي- لم يكن يخفي مصحفا خاصا به،و لا كان يطعن في المصحف الموجود بين أيدي الناس .

و الشاهد الخامس يتضمن أقولا و مواقف لعلي بن أبي طالب-رضي الله عنه- تشهد بأنه كان يعترف بالقرآن الموجود بين أيدي الناس و يحتكم إليه ،و لم يكن ينكره و لا يطعن فيه،و لا كان يقول بوجود غيره،و لا عنده مصحف يُخالف ما عند الناس . و هي من جهة أخرى شاهد قوي دامغ على عدم صحة ما زعمته الرواية الشيعية في قولها بتحريف القرآن الكريم . و سأذكر منها ثلاثة أقوال من كتب سنية ،و ثلاثة من كتب شيعية .

فأما السنية فأولها مفاده أن عليا- أثناء الفتنة- أخذ المصحف الشريف فوضعه على رأسه حتى كان ورقه يتقعقع ثم قال: ((اللهم إنهم منعوني أن أقوم في الأمة بما فيه فأعطني ثواب ما فيه))[1] .

و ثانيها أنه صح الخبر أن أحد أصحاب علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- قال له : ((هل عندكم سوداء في بيضاء ليس في كتاب الله ؟، قال علي : لا و الذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما علمته إلا فهما يعطيه الله رجلا في القرآن ...)). قال أبو عيسى الترمذي: حديث حسن صحيح))[2] . و في رواية البخاري أنه قيل لعلي : ((هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ)) وَ قيل : مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ فَقَالَ : وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا فَهْمًا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ ...))[3].

و القول الأخير- الثالث- مفاده أن علي بن أبي طالب قال : ((من زعم أن عندنا شيئا نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة صحيفة فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات فقد كذب))[4] . و في رواية أنه قال : ((من زعم أن عندنا شيئا نقرأه ليس في كتاب الله وهذه الصحيفة معلقة في سيفه فيها أسنان الإبل وشيء من الجراحات فقد كذب))[5] .

و أما أقوال علي من المصادر الشيعية ، فأولها أنه عندما رفع أهل الشام المصاحف،و قبل علي الاحتكام إلى كتاب الله، ثم أنكر عليه الخوارج ذلك ، كان مما قاله لهم : ((إنا لم نُحكّم الرجال، و إنما حكّمنا القرآن))[6] . و ثانيها أن عليا-رضي الله عنه- خطب في أصحابه ، فكان مما قاله لهم : ((فأفضل الناس عند الله منزلة و أقربهم من الله وسيلة أطوعهم لأمره ، وأعلمهم بطاعته واتبعهم لسنة [نبيه محمد

[1] ابن كثير : البداية و النهاية ، دار المعرفة ، بيروت ، ج 8 ص: 399 .
[2] الترمذي: السنن ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ج 4 ص: 24 .
[3] البخاري: الصحيح ، ج 9 ص: 11 ، رقم : 6903 .
[4] أحمد بن حنبل : المسند ، حققه شعيب الأرناؤوط و آخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1999 ، ج 2 ص: 51 ، رقم : 615 . و مسلم : الصحيح ،دار الفكر، بيروت ، ج 4 ص: 219 .
[5] البيهقي: معرفة السنن و الآثار ، ج 6 ص: 436 .
[6] الرضي العلوي ، نهج البلاغة ، بشرح محمد عبده ، دار المعرفة ، بيروت ، 2005، ص: 182 .

رسوله] - صلى الله عليه وآله-، وأحياهم لكتابه ليس لأحد عندنا فضل إلا بطاعة الله وطاعة رسوله- صلى الله عليه وسلم-. هذا كتاب الله بين أظهرنا، وعهد رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وسيرته فينا ...))[1] .

و القول الأخير- الثالث- مفاده أن عليا قال : ((من أُعطي أربعا لم يحرم أربعا: من أعطي الدعاء لم يحرم الإجابة ، ومن أعطي التوبة لم يحرم القبول، ومن أعطي الاستغفار لم يحرم المغفرة، ومن أعطي الشكر لم يحرم الزيادة . وتصديق ذلك كتاب الله تعالى ، قال الله عز وجل في الدعاء : { ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ }-سورة غافر:-60. وقال في الاستغفار: {وَمَن يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللّهَ يَجِدِ اللّهَ غَفُوراً رَّحِيماً }-سورة النساء:110-. و قال في الشكر : { لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ }-سورة إبراهيم7:- . و قال في التوبة : {إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوَءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَـئِكَ يَتُوبُ اللّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللّهُ عَلِيماً حَكِيماً }-سورة النساء:17-[2] .

و الشاهد السادس يتضمن أقوالا لبعض كبار أئمة الشيعة – هم من آل علي رضي الله عنهم- تشهد على أنهم كانوا على نهج علي في الاعتراف بالقرآن الموجود بين الناس، و عدم القول بتحريفه ،و عدم وجود مصحف مخفي عندهم حسب الرواية الشيعية . و كانوا يلتزمون به، و يحثون أتباعهم على التمسك به، و الرجوع إليه ،و الحرص على حفظه و تعلمه، و يسمونه كتاب الله . و كيف يأمرون أتباعهم بتطبيق و حفظ و تعلم كتاب غير موجود ، أو هو مُحرف ؟ ! . و هل يُعقل ذلك ؟؟ !! . فلو لم يكن كتاب الله موجودا بينهم ،و يعترفون به ما قالوا ذلك لأتباعهم . و سأذكر من أقوالهم طائفة كلها من المصادر الشيعية ، منها قول للحسن بن علي، و آخر لعلي الرضا ، و خمسة لجعفر بن محمد الصادق-رضي الله عنهم- .

فبالنسبة لقول الحسن بن علي فنصه : ((من قرأ آية من كتاب الله عز وجل في صلاته قائما يكتب له بكل حرف مائة حسنة، فإذا قرأها في غير صلاة كتب الله له بكل حرف عشر حسنات، وإن استمع القرآن كتب الله له بكل حرف حسنة، وإن ختم القرآن ليلا صلت عليه الملائكة حتى يصبح، وإن ختمه نهارا صلت عليه الحفظة حتى يمسي وكانت له دعوة مجابة وكان خيرا له مما بين السماء إلى الأرض ...))[3].

و فيما يحص قول علي الرضا ، فيُروى أنه رد على أحد معترضيه بقوله : ((أما تقرأ كتاب الله عز وجل: { وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ }-سورة التوبة:105-))[4].

---

[1] ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط 1 ، دار إحياء التراث العربي، القاهرة ، 1959 ، ج 7 ص: 56 .

[2] ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج 12 ص: 391 .

[3] الكليني: المصدر السابق، ج 2 ص: 175 .

[4] نفس المصدر، ج 1 ص: 36 .

و أما أقوال جعفر الصادق فسنذكرها فيما يأتي: رُوي أنه علّم أحد أصحابه دعاء ، فكان مما جاء فيه : ((و أن ترزقني حفظ القرآن وأصناف العلم وأن تثبتها في قلبي وسمعي وبصري ...))[1] . و قوله : ((ينبغي للمؤمن أن لا يموت حتى يتعلم القرآن أو يكون في تعليمه))[2] . و قوله : ((إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهدا من كتاب الله أو من قول رسول الله- صلى الله عليه وآله- ، وإلا فالذي جاء كم به أولى به))[3] . و قوله : ((كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف))[4] . و قوله : ((من خالف كتاب الله وسنة محمد- صلى الله عليه وآله- فقد كفر))[5] .

و الشاهد السابع مفاده هو أن مصحف علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- لم يكن يختلف عن مصحف باقي الصحابة ، و لم يختلف عن مصحف كاتب الوحي زيد بن ثابت-رضي الله عنه- إلا في رسم بعض الكلمات بسبب الاختلاف في القراءات . و الدليل على صحة ذلك المعطيات الثلاثة الآتية: أولها هو أن عليا كان معترفا بالمصحف البكري العثماني و مُستخدما له ،و لم يكن يطعن فيه و لا منكرا له ،و هذا أمر سبق بيانه و توثيقه .

و الثاني مفاده هو أن القراءات العشر الصحيحة المتواترة التي و صلتنا ، من بينها قراءات مروية عن علي شاركه فيها كبار قراء الصحابة . منها قراءة عاصم عن شعبة و حفص ، مروية عن علي ، و عثمان ، و أُبي بن كعب، و عبد الله بن مسعود ، و زيد بن ثاب- رضي الله عنهم- . و قراءة حمزة الكوفي ، مروية عن عمر، و علي ، و زيد ، و ابن مسعود ، و عثمان- رضي الله عنهم- . و قراءة الكسائي الكوفي ، مروية عن علي، و أُبي ، و عمر ، و ابن مسعود ، و زيد بن ثابت ، و عثمان- رضي الله عنهم- [6] .

و المعطى الثالث يتمثل في رواية تاريخية تقول : عن حفص، عن عاصم، عن أبي عبد الرحمن، قال: ((لم أخالف عليا في شيء من قراءته، وكنت أجمع حروف علي، فألقى بها زيدا في المواسم بالمدينة. فما اختلفا إلا في " التابوت " كان زيد يقرأ بالهاء، وعلي بالتاء))[7] . و يشهد على صحة هذه الرواية ما ذكرناه في المعطيين السابقين .

و أما الشاهد الثامن فمفاده هو أن الصحابة الكرام- رضي الله عنهم- لا يُمكن أن يُقدموا على تحريف القرآن الكريم أبداً ، بدليل المعطيات الآتية: أولها هو أن القرآن الكريم و التاريخ الصحيح يشهدان للصحابة بصدق الإيمان و العمل الصالح ،و

---

[1] نفس المصدر ، ج 2 ص: 113 .
[2] نفس المصدر، ج 2 ص: 167 .
[3] نفس المصدر، ج 1 ص: 129 .
[4] نفس المصدر، ج 1 ص: 223 .
[5] نفس المصدر، ج 1 ص: 225 .
[6] عن تلك القراءات أنظر : السيد بن أحمد بن عبد الرحمن : أسانيد القراء العشر ، ط2 ، دار الصحابة للتراث، مصر ، 2006 ، ص: ص: 36 و ما بعدها .
[7] الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج 2 ص: 316 .

الجهاد في سبيل الله بأموالهم و أنفسهم[1] . فهل قوم هذا حالهم يصح اتهامهم بتحريف القرآن الكريم؟ ! . ،و إذا لم يُحافظ هؤلاء عليه فمن يُحافظ عليه ؟؟ !! .

و المعطى الثاني هو أنه صحّ الخبر التاريخي أن الصحابة الكرام هم الذين حفظوا كتاب الله من أي خطر قد يتهدده ، فجمعوه و وحدوا حروفه و قراءته بطريقة موضوعية علمية جماعية تحت إشراف دولة الخلافة الراشدة[2] . و قوم هذا عملهم لا يصح اتهامهم بتحريفهم لكتاب الله تعالى .

و الأخير- المعطى الثالث- مفاده أنه لا يُوجد أي مبرر صحيح مُقنع يجعلنا نتهم الصحابة بتحريفهم للقرآن الكريم . فهم آمنوا به ،و ضحوا بأموالهم و أنفسهم من أجله في العهدين النبوي و الراشدي . فلا يُعقل و لا يصح أنهم- بعد ذلك- يُقدمون على تحريف كتاب الله تعالى ؟! . فمن الذي يُحافظ عليه إن لم يُحافظوا عليه هؤلاء الذين آمنوا به و جاهدوا بأنفسهم و أموالهم من أجله ؟! .

و أما ما قالته الرواية الشيعية من أنهم-أي الصحابة- حرّفوا القرآن لإخفاء وصية الإمامة المتعلقة بعلي و أولاده[3] . فهذا مجرد زعم و ليس دليلا ، و الزعم لا يعجز عنه أحد ، و الدليلان الآتيان يُبطلانه : أولهما هو أنه سبق أن بينا أن زعم الرواية الشيعية بتعرض القرآن للتحريف لم يصح إسنادا و لا متنا ،و أن الصحيح هو خلاف ما زعمته تلك الرواية .

و الدليل الثاني هو أن حكاية الوصية و الإمامة و الأئمة –على الطريقة الشيعية- لا وجود لها أصلا في دين الإسلام ،و أن موضوع الخلافة قد حسمه الإسلام حسما عندما جعله شورى بين المسلمين . و هذا أمر هام جدا سنتوسع فيه لاحقا إن شاء الله تعالى . و لو كانت تلك الوصية موجودة في القرآن زمن النبي-صلى الله عليه و سلم – لكانت جزءا من إيمان الصحابة بالإسلام ، و كانوا على علم يها ، و مُهيئين لها لتطبيقها في وقتها المناسب ، و لا يُوجد أي مُبرر صحيح لإخفائها . و بما أنها- أي الوصية المزعومة- لا وجود لها في القرآن الكريم ، دلّ هذا على أن الوصية هي التي لا وجود لها في دين الإسلام ، و ليس الصحابة هم الذين حرّفوا القرآن لإخفائها .

و إذا افترضنا جدلا صحة زعم الرواية الشيعية و أخذنا به في أن القرآن الكريم تعرّض للتحريف بالزيادة و النقصان بعد وفاة النبي-صلى الله عليه و سلم- ، فإن مصحف علي بن أبي طالب هو المصحف الناقص المُحرف الذي لا يُمثل المصحف الحقيقي الكامل ،و أن المصحف البكري العثماني هو المصحف الحقيقي الأصلي الكامل بدليل المعطيات الآتية :

---

[1] سنتوسع في هذا الموضوع لاحقا من هذا الفصل ،و نرد على شبهات الرواية الشيعية .
[2] سبق توثيق ذلك في المبحث الأول .
[3] سبق توثيق ذلك ،و سنتوسع لاحقا في موضوع الوصية و الإمامة .

أولها إن عليا جمع القرآن و هو في بيته حسب الرواية الشيعية ، و هذا يعني أنه لم يجمعه و لا نسخه من النسخ الأصلية التي كُتبت زمن النبي-عليه الصلاة و السلام- ،و إنما المصحف البكري هو الذي اعتمد عليها عندما قام زيد بن ثابت-رضي الله عنه- بجمعها و نسخها في مصحف واحد[1] . فعلي اعتمد على حفظه فقط ، و هذا قد يُؤثر في عمله سلبا ، و يجعله أقل قيمة و أهمية من المصحف البكري.

و المعطى الثاني مفاده هو أنه صح الخبر عن علي بن أبي طالب أنه لم يكن هو أقرأ الناس زمن الصحابة ، و إنما زيد بن ثابت هو أقرؤهم[2]. و بما أنه رُوي أن عليا لم يكن يحفظ القرآن كله عندما توفي رسول الله[3] . فإن كل ذلك يجعل مصحفه عرضة للنقصان ،و هذا خلاف المصحف البكري الذي تولى عملية جمعه زيد بن ثابت الذي هو أكبر كُتاب الوحي ،و أقرأ الناس ، مما يجعل عمله بعيدا عن النقص الذي قد يلحق بمصحف علي .

و الأخير- المعطى الثالث- هو أن مصحف علي تم بعمل فردي ،و بطريقة سريعة ،و في ظرف حرج ،و غير مناسب . و هذا خلاف المصحف البكري الذي جُمع بمشورة من الصحابة ،و بأمر من خليفة المسلمين ، و بإجماع من الصحابة ،و الأمة لا تجتمع على ضلالة. فلا شك إذن من أن المصحف البكري هو الأقوى و الأصح ، و الأضمن و الأكمل من مصحف علي الذي لا يتمتع بتلك المزايا .

إننا ذكرنا هذا الاحتمال ليس لأنه صحيح ، فحاشا للصحابة أن يُحرّفوا القرآن الكريم ؛ و إنما ذكرناه فرضا و جدلا ، لنبين أن زعم الرواية الشيعية بتعرّض القرآن للتحريف ، كما أنه لم يصح إسنادا و لا متنا ، شرعا و لا تاريخا ، فإنه هو أيضا يمكن استخدامه كدليل ضدها .

و الشاهد التاسع مفاده أنه مما يُدحض زعم الرواية الشيعية هو أن الظروف السياسية و الاجتماعية و العلمية التي سادت المجتمع الإسلامي بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- لم تكن تسمح أبدا بتعرض القرآن الكريم للضياع ، و لا للتحريف، و لا تجعل علي بن أبي طالب ينفرد بقرآن مُغاير للقرآن الذي بين يدي المسلمين . و تفصيل ذلك هو أنه من الثابت أن مجتمع الصحابة لم يتعرّض إلى انشقاق داخلي، و لا إلى حرب أهلية ، و إنما ظل مُتآخيا مُتماسكا. و أما ما حدث من خلاف حول الخلافة بين كبار الصحابة من المهاجرين و الأنصار ، فهو لم يكن خلاف تناقض، و إنما كان خلاف تنوّع وإثراء في وجهات النظر . كما أنه لم يكن خلافا حول: هل الخلافة بالشورى ، أو بالتعيين ، أو بالتوريث، أو أنها خاصة بشخص معين ؟ . و إنما كان خلافا حول : من يتولى الخلافة ؟ ، لأنهم كانوا مُتفقين على أن الخلافة هي شورى بين المسلمين ، من اختاره المسلمون فهو الخليفة . و الدليل القاطع على ذلك

[1] سبق توثيق ذلك في المبحث الأول .
[2] سبق ذكر الخبر كاملا ،و وثقناه في المبحث الأول .
[3] الذهبي: السيّر ، ج 2 ص: 245 .

هو أنهم حلوا المشكل بسرعة ، فبايعوا أبا بكر الصديق رضي الله عنه- ، و شرعوا في التصدي للمرتدين ،و البدء في الفتوحات الإسلامية .

و كذلك الظروف العلمية كانت نشطة قوية واسعة تمثلت أساسا في كثرة عدد القراء الذين تخصصوا في قراءة القرآن و حفظه ،و فهمه و مدارسته. فقد كان عددهم كبيرا ، بدليل أنه قُتل منهم في حادثة بئر معونة زمن النبي : 70 رجلا من القراء . و قُتل منهم في معركة اليمامة سنة 11 هجرية ، نحو 500 رجل[1] .و هذا العد الكبير من القراء يخص الذين استشهدوا ، و لا يخص الأحياء ، و هم كلهم تكونوا زمن رسول الله –عليه الصلاة و السلام - ، مما يدل على أن النبي كوّن عددا كبيرا من المختصين في القرآن : حفظا و فهما و تدريسا . و أشهر قراء الصحابة المختصين في القرآن الكريم : فهما و حفظا ، قراءة و رسماً ، هم : زيد بن ثابت ، و أُبي بن كعب، و عمر بن الخطاب، و علي بن أبي طالب، و عبد الله بن مسعود ،و عثمان بن عفان ، و أبو هريرة ، و ابن عباس[2] .

فتلك الظروف المُستقرة ، و تماسك مجتمع الصحابة ، و كثرة هؤلاء القراء المختصين في القرآن الكريم كل ذلك يُبطل زعم الرواية الشيعية ،و يجعل من المستحيل أن يتعرض القرآن لأي تحريف بالزيادة و لا بالنقصان ،و لا بالإخفاء.

كما أن تلك الظروف لا تسمح أبدا لعلي بن أبي طالب أن ينفرد بالمصحف الأصلي دون باقي المسلمين عامة ،و الصحابة خاصة . و تفصيل ذلك هو أنه من الثابت أن القرآن الكريم كان واحدا زمن النبي-صلى الله عليه و سلم- ،و كانت المصاحف كثيرة نُسخت من النُسخ الأصلية التي دُوّنت بين يدي رسول الله . فلما تُوفي النبي-عليه الصلاة و السلام- استمر الأمر على ما كان عليه ،و البناء الداخلي لمجتمع الصحابة كان مُتماسكا قويا مُستقرا مُتآخيا كما سبق أن بيناه .

فالمصحف الشريف كان واحدا و منتشرا بين كل المسلمين ، لن يستطيع أحد تحريفه ،و لا الانفراد به دون غيره من المسلمين . و لهذا وجدنا الصحابة عندما جمعوا القرآن زمن أبي بكر الصديق جعلوه في كتاب واحد و بقي عند خليفة المسلمين و لم يُعمموه على المسلمين و أقطارهم كما حدث زمن عثمان بن عفان ، فهو-أي عثمان- عندما وحّد المصحف أرسل نسخا منه إلى الأقاليم ،و أمر بحرق المصاحف الأخرى . فلماذا لم يفعل أبو بكر ما فعله عثمان؟ الأمر واضح هو أن القرآن الكريم زمن أبي بكر كان واحدا بين المسلمين-كما كان زمن عثمان- و لم يكن تعدد القراءات قد أحدث بينهم نزاعات و خلافات كما حدث أيام عثمان . فكان الذي قام به أبو بكر هو خطوة احترازية خوفا من أن يضيع بعض القرآن بذهاب حُفاظه و قُراؤه ،و ليس خوفا من أن يتعرّض للتحريف ،و لا كان قد تعرض لذلك

[1] ابن كثير : فضائل القرآن ، ص: 32 . و البخاري: الصحيح ، ج 4 ص: 1500 ، 1720 .
[2] أنظر : السيد بن أحمد بن عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص: 14 و ما بعدها .

،و لهذا لم يُعمم مصحفه، فلو كان حدث ذلك لعممه بالقوة . و حاشا لعلي بن أبي طالب ، أو لأحد من الصحابة ، أو لأحد من عامة المسلمين أن يفكر في القيام بتحريف كتاب الله . و حتى إذا افترضنا جدلا أن بعضهم حاول ذلك ، فإنه لن يستطيع تحقيق ما أراده ، و ستبوء محاولته بالفشل الذريع بالضرورة الشرعية و العقلية و العملية .

و الشاهد العاشر-على بطلان الرواية الشيعية- هو أن قولها يُؤدي إلى نقض نبوة محمد-عليه الصلاة و السلام، و سقوط دين الإسلام و انهياره، و عجزه عن إقامة البرهان القاطع الدامغ المعجز على صدق دين الإسلام و نبوة نبيه . لأنه من الثابت و المعروف أنه لا يُوجد دليل قطعي برهاني مادي على صدق نبوة محمد-عليه الصلاة و السلام- إلا القرآن الكريم ،و بما أن الرواية الشيعية زعمت أن القرآن الأصلي غير موجود ،و الذي بين يدي الناس مُحرّف بالزيادة و النقصان ،و ذلك القرآن المزعوم هو أيضا غير موجود أيضا ، فإن هذا يُؤدي بالضرورة إلى فقدان نبوة محمد بن عبد الله برهانها القطعي اليقيني على صدقها ،و تصبح ظنية يُمكن إبطالها و نقضها،و لا يختلف كِتابها عن كتب الأديان الأخرى ، و بذلك تسقط نبوة نبي الإسلام ،و ينهار دين الإسلام كله . و بما أن تلك الرواية- أي الشيعية- هي التي أدت إلى هذه النتائج المدمرة للقرآن و النبوة و الإسلام ، فإن هذا دليل قاطع دامغ على بطلانها بالضرورة .

و الشاهد الحادي عشر هو أنه لا يُوجد أي مُبرر صحيح و مُقنع يجعل علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- يقدم على إخفاء المصحف الأصلي حسب زعم الرواية الشيعية ، فلماذا يُخفيه ؟ ، و ما هي مصلحته في ذلك ؟ . قد سبق أن أشارت الرواية الشيعية إلى أن عليا أخفاه لِمَا فيه من الآيات الدالة على أن الإمامة و الوصية لعلي و بنيه ،و هذه الآيات هي من التي حرّفها الصحابة حسب زعم تلك الرواية . و هذا المبرر لا يصح لأمرين هامين : الأول هو أنه صحت الأخبار من عدة طرق أن علي بن أبي طالب لم يكن يُؤمن بالإمامة و الوصية الشيعية ، و لا قال للناس أنه الإمام المعصوم الواجب الإيمان به و طاعته ،و إنما أعلن صراحة و مرارا أن الخلافة شورى بين المسلمين . و هذا أمر سنناقشه بتوسع و نذكر أدلته الصحيحة لاحقا إن شاء الله تعالى .

و الأمر الثاني هو أنه إذا فرضنا-جدلا- أن عليا كان يُؤمن بالإمامة و الوصية ،و لأجلها أخفى الوصية ، فإن هذا غير مقنع و لا يصح . لأن فعله هذا يعني أنه لم يكن في مستوى القيام بالمسؤولية التي كُلّف بها ، فأخفى المصحف و رضي أن يكون تابعا لغيره مُخفيا لحقه . و لأنه أخفى عن المسلمين و العالم كله حقه و حق بنيه في الإمامة ، و هذا لا يحق له أن يفعله . و لأنه بذلك كان سببا في تضليل المسلمين و البشر كلهم . ولأنه حرم المسلمين و العالم كله من كتاب الله تعالى

الأصلي الحقيقي الكامل الشامل ، و حكم عليهم أن يتعبدوا الله بكتاب معظمه مُحرف حسب الرواية الشيعية و هذا لا يصح الوقوع فيه ،و لا القول به.

و إذا قيل أن ذلك المصحف سيظهر على يد الإمام الثاني عشر . قلنا: إن هذا غير مقبول ، و ما هو إلا مجرد زعم و ظن لا دليل عليه من الشرع و لا من التاريخ و لا من العقل ،و ما هو إلا تهرّب و تلاعب و تدليس على الناس . و الدليل على ذلك فقد مر أكثر 14من قرنا و لم يظهر ذلك الإمام و لا مصحفه المزعزم !! . أليس من الجريمة الكبرى أن يعيش المسلمون أكثر من 14 عشر قرنا و هم محرومون من القرآن الحقيقي ؟؟!! . و أليس من الجريمة الكبرى في حق الإنسانية أن يُحرم البشر من الكتاب الإلهي الذي أُنزله الله تعالى على نبيه الخاتم محمد بن عبد الله- عليه الصلاة و السلام- ؟؟!! . و أليس من الجريمة الكبرى أن تُحرم نبوة النبي الخاتم من برهانها و دليلها القطعي على صدقها لمدة تزين عن 14 قرنا ؟؟!! .

كل تلك الجرائم و الآثار السلبية في حق الإسلام و المسلمين و البشرية جمعاء، أوصلنا إليها زعم الرواية الشيعية بأن عليا أخفى المصحف الحقيقي بسبب ما فيه من الإمامة و الوصية له و لبنيه من بعده . و بما أنه أوصلنا إلى ذلك فإن هذا دليل قاطع دامغ على أن حكاية إخفاء علي بن أبي طالب للمصحف غير صحيحة ،و لا يمكن قبولها .

و أما الشاهد الأخير- الثاني عشر- فيتمثل في براهين البحوث و الدراسات العلمية المتعلقة بإعجاز القرآن و دلائل صدقه قديما و حديثا . منها الإعجاز العلمي في القرآن الكريم ، فقد أظهرت بحوثه و دراساته حقائق مذهلة من إعجاز القرآن الكريم في مختلف العلوم الطبيعية و الإنسانية ، ليس هنا مجال الخوض فيها ، و من يريد الإطلاع عليها فليرجع إلى مراجعها المتخصصة . لكن الذي يهمنا منها هنا أمران هامان أساسيان : الأول هو أن تلك الأعمال أظهرت خلو القرآن الكرم من أي خطأ علمي في علوم الطبيعة و الإنسان معا . فلو كان القرآن الكريم تعرّض للتحريف بالزيادة حسب زعم الرواية الشيعية ، لظهر أثر ذلك عليه ، كأن توجد فيه أخطاء علمية ، أو تاريخية .

و الأمر الثاني هو أن بحوث الإعجاز العلمي في القرآن أظهرت مظهرا إعجازياً جديدا غاية في الأهمية ، هو الإعجاز العددي- الرقمي- ، فقد أظهر بالأدلة القطعية الملموسة أن القرآن الكريم كتاب مُحكم مضبوط ببناء رقمي داخلي غاية في الدقة و الإعجاز و الإحكام[1] ، فهو كما وصفه الله تعالى : {الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ }-سورة هود:1- . فلو كان القرآن الكريم تعرّض للتحريف بالزيادة و النقصان لانهار بناؤه الرقمي الإعجازي على مستوى حروفه و

[1] للتوسع في هذا الموضوع يمكن الإطلاع على أبحاث المهندس عبد الدائم الكحيل ، و هي منشورة في موقعه على الشبكة المعلوماتية .

سوره ،و كلماته و آياته . و بما أن هذا لم يحدث دلّ ذلك على أن ما زعمته الرواية الشيعية بأن القرآن تعرّض للتحريف غير صحيح .

و أما بالنسبة للروايات الشيعية التي ذكرت نماذج من الآيات التي تعرّضت للتحريف حسب زعمها ، فهي أيضا لا تصح ، بدليل الشواهد الآتية : أولها هو أن هذه النماذج سيق أن بينا عدم صحة أسانيدها ، و هذا ينعكس سلبا على متونها فيُضعفها و يُفقدها مستندها التاريخي .

و الشاهد الثاني هو أن ما ذكرناه من الشواهد السابقة في إبطال رواية التحريف الكلية ينطبق أيضا على هذه الروايات الجزئية . فبما أن عملية التحريف لم تحدث أصلا، فهذا يعني بالضرورة أن هذه التحريفات الجزئية لم تحدث أصلا .

و الشاهد الثالث هو أن المتدبر في تلك الآيات المحرفة يتبين له أن الكلمات التي أُضيفت إليها هي عبارات مُقحمة و ليست من طبيعة النص ، لأنها لا تنسجم معه،و لا مع سياقه و إيقاعه . من ذلك قولها : " ومن يطع الله ورسوله (في ولاية علي [وولاية] الأئمة من بعده) فقد فاز فوزا عظيما " هكذا نزلت[1]. فواضح من ذلك أن هذه الآية مُحرفة ،و أُدخل فيها ما ليس منها، و هو عبث مكشوف و تحريف مُتعمد عن سبق إصرار و تعمد .

و الشاهد الرابع هو أن ما قررته تلك العبارات المُقحمة في نص الآية لا يصح ، و مُخالف ليقينيات الشرع و حقائقه . و تفصيل ذلك هو أن تلك الآيات المحرفة نصت على وصية و إمامة علي و بنيه ، و وجوب الإيمان بهم و بولايتهم . و هذا لا يصح ، و مُخالف لما نص عليه القرآن الكريم- في آيات كثيرة جدا- بوجوب الإيمان بالله و رسوله و الرد إليهما فقط ، و تعليقه للنجاة بطاعتهما فقط ،و عصيانهما يُؤدي إلى الهلاك و سوء المصير . كما أنه جعل الخلافة شورى بين المسلمين تتم بالرضا و الاختيار ،و لم يجعلها وراثية،و لا حصرها في شخص بعينه و لا في أسرة مُحددة ،و هذا كله ينقض مزاعم تلك الآيات المحرفة . و الشواهد الشرعية على ما ذكرناه كثيرة جدا ، منها قوله سبحانه : { وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً }-سورة الأحزاب:36 -، و { وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً }-سورة الجن:23- ، و { وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَاباً أَلِيماً }-سورة الفتح:17- ، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }-سورة النساء:59- ، و { وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }-سورة الشورى:38- ،و { فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ }-سورة آل عمران:159- .

[1] الكليني: الكافي ، ج 1 ص: 454 .

و الشاهد الأخير- الخامس- هو أن تلك الآيات المزعومة لا وجود لها في المصحف الحقيقي البكري العثماني الموجود بين يدي الناس . و هذا يعني- بالضرورة- أنها آيات باطلة مُحرّفة مُختلقة من دون شك و لا ريب . و هذا دليل قطعي دامغ يكفي وحده لنسف روايات التحريف كلها .

و استنتاجا- مما ذكرناه- يتبين أولا أن الرواية الشيعية-القائلة بتعرض القرآن الكريم للتحريف- لم تصح إسنادا و لا متنا ، و قد أثبتنا ذلك بشواهد و أدلة كثيرة و متنوعة . و هذا خلاف الرواية السنية –القائلة بعدم التحريف- التي أثبت التحقيق العلمي صحتها إسناد و متنا .

و ثانيا إن تلك الرواية-أي الشيعية- هي رواية ضعيفة من داخلها ، فلا تمتلك سندا علميا صحيحا من القرآن الصحيح ،و لا من العقل الصريح، و لا من التاريخ الصحيح من جهة ،و تتعلق بالظنون و المزاعم ،و تعتمد على المغالطات و الروايات الباطلة من جهة أخرى ،و هذا ليس من الاستدلال العلمي الصحيح في شيء . و هذا خلاف الرواية السنية التي تتمتع –من داخلها- بصحة الدليل و استقامته و قوته ، لأنه القائم على الوحي الصحيح ، و العقل الصريح و الخبر الصحيح .

و ثالثا إنه تبين أيضا أن الرواية الشيعة قالت بتعرّض القرآن للتحريف، و إخفاء علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- للمصحف الأصلي ، ليس لأن قولها هذا صحيح موافق للشرع و العقل و التاريخ الصحيح ، و إنما قالت به لأنه لا يُمكنها تمرير ونشر ما تحمله من أفكار و عقائد إلا إذا قالت بتعرض القرآن الكريم للتحريف . و بذلك يصبح القول بذلك هو من ضروريات المذهب الشيعي ، و ليس لأنه حقيقة تاريخية .

ثالثا:تناقض الروايات السنية و الشيعية في موقفها من إيمان الصحابة:

تناقضت الروايات السنية و الشيعية في موقفها من حال الصحابة بعد وفاة النبي- عليه الصلاة و السلام- . فهل ظلوا مؤمنين صادقين صالحين ، أم ارتدوا و كفروا ،و ساءت أعمالهم ،و ظلموا بعضهم ؟؟ !! .

فبالنسبة للرواية السنية فإنها تقول: إن الصحابة الكرام- رضي الله عنهم- كانوا مؤمنين صالحين زمن النبي-عليه الصلاة و السلام- ،و استمروا على حالهم بعد وفاته . و الدليل على ذلك أن الشرع شهد لهم بذلك و الاستمرار عليه زمن النبوة و بعده . كقوله سبحانه : " وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأنصار وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ »-سورة التوبة:100- ، و {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ و َلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ }سورة النور:55 .

و أما الخلاف الذي حدث بينهم بسبب الخلافة – بعد وفاة النبي عليه الصلاة و السلام- فقد كان خلافا جزئيا عاديا طبيعيا موافقا للشرع ، لم يُفسد لهم وداً ، و لا شق لهم صفاً، و لا أحدث فيهم حرباً. ثم أنهم سرعان ما تجاوزا ذلك و بايعوا أبا بكر الصديق- رضي الله عنه- و التفوا حوله ، وكوّنوا دولة الخلافة الراشدة مفخرة الإسلام و المسلمين . و في ظل دولتهم و بفضل أخوتهم و تعاونهم ، وعدلهم و وحدتهم جمعوا القرآن الكريم ، و حفظوا للأمة دينها، ، و حاربوا المرتدين ،و فتحوا الفتوح ،و أطاحوا بدولتي الفرس و الروم[1] .

و أما الرواية الشيعية فهي على نقيض الرواية السنية ، فإنها ذكرت أن الصحابة- بعد وفاة الرسول-صلى الله عليه و سلم- ارتدوا عن دين الإسلام و كفروا به ، و فسدت أخلاقهم كلهم إلا ثلاثة ، أو أربعة فقط . و سبب ذلك أنهم أنكروا حق علي و بنيه في الإمامة ، و حرّفوا القرآن لإخفاء الوصية . و للرواية الشيعية مروياتها التاريخية التي اعتمدت عليها فيما قالت به ، سأذكر منها ما يأتي :
أولها رواها محدث الشيعة أبو جعفر الكليني ، و مفادها ، عن : حنان، عن أبيه، عن أبي جعفر-الباقر- قال: ((كان الناس أهل ردة بعد النبي - صلى الله عليه وآله- إلا ثلاثة فقلت: و من الثلاثة ؟ فقال: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري و سلمان الفارسي رحمة الله وبركاته عليهم))[2] .

و ثانيها رواها الكليني أيضا و مفادها ، عن : عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن أورمة، عن النضر، عن يحيى بن أبي خالد القماط ، عن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر- الباقر-: ((جعلت فداك ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك، المهاجرون و الأنصار ذهبوا إلا - وأشار بيده - ثلاثة ...))[3] .

و الرواية الثالثة مفادها ، عن : حنان عن أبيه، عن أبي جعفر- الباقر- قال: قلت له: ((ما كان ولد يعقوب أنبياء ؟ قال: لا و لكنهم كانوا أسباط أولاد الأنبياء ، ولم يكن يفارقوا الدنيا إلا سعداء تابوا وتذكروا ما صنعوا ، و إن الشيخين فارقا الدنيا ولم يتوبا ، و لم يتذكرا ما صنعا بأمير المؤمنين ، فعليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين[4] . واضح من كلامه-حسب الرواية- أنه يقصد أبا بكر و عمر بن الخطاب- رضي الله عنهما-.

و الرابعة رواها المفيد ، فقال : حدثني محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن علي بن سليمان بن داود الرازي، وحدثنا أحمد بن محمد بن

[1] تلك الأخبار هي من المتواترات الثابتة التي لا تحتاج إلى توثيق ، فهي معروفة بضرورة الشرع و التاريخ . لكننا سبق أن وثقنا بعضها في المبحثين السابقين ،و سنوثق الباقي فيما يأتي من مبحثنا هذا بحول الله تعالى .
[2] الكليني: الكافي ، ج 8 ص : 9 .
[3] نفس المصدر ، ج 2 ص: 491 .
[4] نفس المصدر ، ج 8 ص: 11 .

يحيى قال: حدثني سعد بن عبد الله، عن علي بن سليمان، عن علي بن أسباط، عن أبيه أسباط بن سالم قال: قال أبو الحسن موسى ابن جعفر : إذا كان يوم القيامة نادى مناد ((أين حواري محمد بن عبد الله رسول الله - صلى الله عليه وآله- الذين لم ينقضوا العهد ومضوا عليه ؟ فيقوم سلمان والمقداد وأبو ذر))[1].

و الرواية الخامسة رواها المفسر العياشي ،و مفادها : عن عبد الرحمن بن سالم الأشل عنه-أي جعفر الصادق- قال:(التي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا) عائشة هي نكثت إيمانها))[2] .

و السادسة رواها أيضا العياشي ، و نصُها : ((عن أبى بصير عن جعفر بن محمد قال: يؤتى بجهنم لها سبعة أبواب، بابها الأول للظالم وهو زريق ، وبابها الثاني لحبتر، والباب الثالث للثالث، والرابع لمعاوية، والباب الخامس لعبد الملك ...))[3] . واضح من الرواية أن زريق هو أبو بكر الصديق ، و حبتر هو عمر بن الخطاب ،و الثالث هو عثمان بن عفان- رضي الله عنهم . و معنى زريق حسب الشيعة هو الأول ،و العرب كانت تتشاءم بزرقة العين ، و حبتر معناه الثعلب[4] .

و الرواية الأخيرة –السابعة- مفادها : ابن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبيه قال: قلت لأبي جعفر- الباقر-: إن العامة يزعمون أن بيعة أبي بكر حيث اجتمع الناس كانت رضا لله جل ذكره وما كان الله ليفتن أمة محمد - صلى الله عليه وآله- من بعده ؟ فقال أبو جعفر : أو ما يقرؤون كتاب الله ، أو ليس الله يقول: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىَ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللّهُ الشَّاكِرِينَ }-سورة آل عمران:144- . قال: فقلت له: إنهم يفسرون على وجه آخر، فقال: أو ليس قد أخبر الله عز وجل عن الذين من قبلهم من الأمم أنهم قد اختلفوا من بعدما جاءتهم البينات حيث قال: { تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَـكِنِ اخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا اقْتَتَلُواْ وَلَـكِنَّ اللّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ }-سورة البقرة:253- . ثم عقّب الكليني على ذلك بقوله: ((وفي هذا ما يستدل له على أن أصحاب محمد - صلى الله عليه وآله- قد اختلفوا من بعده فمنهم من آمن ومنهم من كفر))[5] .

و بذلك يتضح جليا أن الروايتين السنسة و الشيعية متناقضتين جدا في موقفيهما من الصحابة بعد وفاة النبي- صلى الله عليه و سلم- . فهما موقفان يُمثلان صورتين متناقضتين لا يُمكن الجمع بينهما !! . فهل الصحابة ظلوا مؤمنين صالحين كما تقول

[1] المفيد : الاختصاص ، حققه علي الغفاري نشرته جماعة المدرسين بقم ، إيران ، ص: 131 .
[2] محمد العياشي : تفسير العياشي ، المكتبة العلمية الإسلامية ، طهران ، ج 2 ص: 32 .
[3] نفس المصدر ، ج 2 ص: 480 .
[4] العروسي الحويزي: تفسير نور الثقلين ، ط 4 ، مؤسسة إسماعيليان ، قم ، إيران ، 1412 ، ج 6 ص: 29 .
[5] الكليني: المصدر السابق ، ج 8 ص: 60 .

الرواية السنية ، أم أنهم ارتدوا و كفروا كلهم إلا ثلاثة ، أو أربعة ، كما تقول الرواية الشيعية ؟؟!! . و هل يُعقل أن الصحابة يرتدون بعد وفاة رسول الله ؟! ، و أين الخبر الصحيح من بين هذين الخبرين المتناقضين ؟ .

تلك التساؤلات-و غيرها- سيجيب عليها تحقيقنا الإسنادي و المتني للروايتين السنية و الشيعية . فمن جهة الإسناد فإن الرواية السنية إسنادها صحيح ، لأنها اعتمدت على النص القرآني و الخبر التاريخي الصحيح . و تفصيل ذلك هو أن القرآن الكريم نص قطعي يقيني الثبوت ، فهو كلام الله المحكم الذي لا يأتيه الباطل أبدا من جهة ، و هو مصدر وصلنا بالتواتر : إسنادا ، و حفظا ، و تدوينا من جهة أخرى .

و أما الخبر التاريخي فإسناده صحيح أيضا لأنه موافق للمصدر القرآني و مُعتمد عليه ، و لأنه صحت أسانيده التي روته ، بالتواتر و التحقيق . من ذلك أنه من الصحيح و المتواتر أن الصحابة اختلفوا في موضوع الخلافة ، ثم اتفقوا على بيعة أبي بكر الصديق- رضي الله عنه- ، و جمعوا القرآن الكريم ، و وحدوا الأمة ،و حاربوا المرتدين ، و فتحوا الفتوح ،و بايعوا كلهم عمر ابن الخطاب-رضي الله عنه- . و هذه الأخبار و أمثالها من المتواترات التي لا تحتاج إلى توثيق ، فهي صحيحة بالضرورة التاريخية .

و أما أسانيد الرواية الشيعية ، فهي لا تتمتع بالإسناد اليقيني المتواتر الذي تميزت به الرواية السنية . و إنما هي أسانيد ظنية أحادية لا بد من إخضاعها للنقد الإسنادي لمعرفة حقيقتها . فبالنسبة لإسناد الرواية الشيعية الأولى ، و هو: ((حنان، عن أبيه، عن أبي جعفر-الباقر- قال:)) . فإن إسنادها هذا لا يصح ، لأنه مُعنعن كله ،و عنعنته لم أعثر على أحوال رواتها لإثبات سماعهم . و لأنه مُنقطع بين الكليني و حنان بن سدير المعاصر لجعفر الصادق ، و المُتوفى قبل سنة 183 هجرية[1] ، فلا يمكنه التحديث عنه . و لأن من رجاله : والد حنان ، و هو : سدير بن حكيم الصيرفي ، ليس بثقة ، متروك ، مُتهم بالكذب[2] . و لأنه مُنقطع أيضا بين الباقر و الحادثة التي حدّث بها التي تعود فترة ما بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- ، فقد تحدث عن واقعة لم يكن شاهد عيان لها .

و أما إسناد الرواية الثانية ، فهو : عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن أورمة، عن النضر، عن يحيى بن أبي خالد القماط ، عن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر- الباقر-:)) . و إسنادها هذا لا يصح أيضا لعنعنته ،و انقطاعه ،و ضعف بعض رجاله ، و جهالة بعضهم . فعنعنته لم أعثر على أحوال رواتها ما يُثبت اتصالها، فهي بذلك في حكم المنقطع . و أما ضعفه ، فمحمد بن أورمة ضعيف مُخلط فيه غلو ، و حمران بن أعين ضعيف ليس بثقة ، و يحيى بن أبي خالد

[1] عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق ، ج 4 ص: 246 .
[2] ابن حجر: لسان الميزان ، ج 3 ص: 6 ، 9 .

مجهول الحال[1]. و كذلك هؤلاء العدة من الأصحاب ، فهي عبارة مُبهمة غير مفهومة لدينا ،و رواتها مجهولون بالنسبة إلينا ، و لم أعثر على ما يُثبت تعيينهم بطريقة صحيحة . و هو مُنقطع أيضا من جهة أبي جعفر الباقر الذي لا يُمكنه التحديث عن تلك الحادثة دون وساطة ، لأنه لم يكن شاهد عيان لها.

و إسناد الثالثة مفاده : ((حنان عن أبيه، عن أبي جعفر- الباقر- قال: قلت له:)). و هذا إسناد لا يصح ، لأنه هو نفسه إسناد الرواية الشيعية الأولى ،و قد بينا سبب عدم صحته ، فلا نعيده هنا .

و إسناد الرواية الرابعة ذكره المفيد بقوله:((حدثني محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن علي بن سليمان بن داود الرازي، وحدثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثني سعد بن عبد الله ، عن علي بن سليمان، عن علي بن أسباط، عن أبيه أسباط بن سالم قال: قال أبو الحسن موسى ابن جعفر :)) . و هذا إسناد لا يصح ، لأنه مُعنعن في خمسة مواضع ، و لم أعثر من أحوال رواته ما يُثبت سماعهم ،و هذا يعني أنه غير ثابت الاتصال . و لأن من رجاله ضعفاء ، و أحدهم مجهول الحال ، و هم : المفيد مؤلف الكتاب ، هو من رجال الإسناد ، و هو ضعيف من جهة عدالته ، فجرّحوه بسبب غلوّه و طعنه في الصحابة و التابعين و أئمة المجتهدين[2] . و علي بن سليمان (ابن يوسف البزاز ، أو ابن رشيد البغدادي) ، كلاهما مجهول الحال[3] . و علي بن أسباط معدود في الضعفاء[4] . و هو مُنقطع أيضا من جهة موسى بن جعفر الصادق ، الذي لا يُمكنه التحديث بذلك الخبر دون واسطة من رواة آخرين يُوصلوه إلى النبي-عليه الصلاة و السلام- .

و أما إسناد الرواية الخامسة ، فقد ذكره المفسر العياشي بقوله: ((عن عبد الرحمن بن سالم الأشل عنه-أي جعفر الصادق- قال:)) . و هذا الإسناد لا يصح لانقطاعه ،و ضعف أحد رواته . فهو ظاهر الانقطاع لأن ابن سالم الأشل كان معاصرا لجعفر الصادق المتوفى سنة 148 هجرية ، و المؤلف العياشي- راوي الخبر - تُوفي نحو سنة 320 هجرية ، و هذا الراوي-أي ابن سالم الأشل- ضعيف[5]

.

و إسناد الرواية السادسة ذكره أيضا العياشي بقوله : ((عن أبى بصير عن جعفر بن محمد قال:)) . و هذا إسنا لا يصح أيضا ، لانقطاعه ، و ضعف راويه . فهو ظاهر الانقطاع كالذي ذكرناه في الإسناد السابق ، لأن العياشي لم يلحق بأبي بصير المعاصر لجعفر الصادق . و هذا الأخير-أي جعفر- لا يُمكنه التحديث عن أحوال يوم القيامة دون واسطة من رواة آخرين يُوصلوه إلى الرسول-عليه الصلاة و

[1] عن هؤلاء أنظر : ابن داود : المصدر السابق ، ج 1 ص: 385 . و الذهبي : ميزان الاعتدال ، حققه محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت ، ج 1 ص: 604 . و بالنسبة ليحيى بن أبي خالد فلم أعثر له على جرح و لا على تعديل في كتب رجال الشيعة و السنة .
[2] الذهبي: ميزان الاعتدال، ج 7 ص: 25 . و ابن حجر: لسان الميزان ، ج 5 ص: 291 .
[3] لم أعثر لهما على جرح و لا على تعديل في كتب رجال السنة و الشيعة .
[4] عبد الرحمن الزرعي: رجال الشيعة في الميزان ، ص: 92 .
[5] ابن داود الحلي : رجال ابن داود ، ج 1 ص: 365 .

السلام –فلا يُمكنه التحديث عنه من دونها . و أبو بصير- ابن البختري- هذا ضعيف مطعون فيه[1] .

و الإسناد الأخير- للرواية الشيعية السابعة- ذكره الكليني بقوله :((ابن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبيه قال: قلت لأبي جعفر- الباقر-:)).و هذا إسناد لا يصح ، لما فيه من عنعنة ،و انقطاع ،و ضعف بعض رجاله . فعنعنته لم أعثر من أحوال رواتها ما يُثبت اتصالها . و انقطاعه من جهة المؤلف الكليني المتوفى سنة 328 هجرية ،و الحسن بن محبوب المتوفى سنة 224 هجرية ،و الكليني ولد في بدايات النصف الأول من القرن الثالث الهجري[2] ، فلا يمكنه الرواية عن ابن محبوب . و أما ضعف رجاله فمنهم : عمرو بن أبي المقدام ، فهو ضعيف ،و قيل مجهول[3] .

و بذلك نختم نقدنا الإسنادي للرواية الشيعية ، و منه يتبين أن كل أسانيدها لم تصح فيما روته عن ردة الصحابة و كفرهم و انحرافه بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- . و هذا خلاف الرواية السنية التي بينا أن إسنادها صحيح قائم على السند القرآني اليقيني، و على الروايات ذوات الأسانيد المتواترة أو الصحيحة ، التي نصت على إيمان الصحابة و صلاحهم بعد وفاة رسول الله- عليه الصلاة و السلام- .

و أما بالنسبة للنقد المتني للروايتين السنية و الشيعية ، فإن الرواية السنية متنها صحيح جلي بدليل الشواهد الآتية : أولها هو أن متنها يقوم على إسناد صحيح قطعا سبق أن بيناه ، و هذا يُؤصّله ،و يُقويه ،و يُصححه .
و ثانيها إنه متن يشهد على صحته القرآن الكريم الذي نصّ في عدة آيات على إيمان الصحابة و صلاحهم و رضوان الله عليهم من جهة ، و على استمرارهم على هذا الحال بعد النبي-عليه الصلاة و السلام- من جهة أخرى . كقوله سبحانه : { مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ)-سورة الفتح:29- ،و {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً }-سورة الفتح:18- ،و" وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأنصار وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ »-سورة التوبة:100- ، و {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم

[1] أنظر: اختيار معرفة الرجال ، ج 2 ص: 105 . و عبد الرحمن الزرعي: رجال الشيعة في الميزان ، ص: 66 و ما بعدها .
[2] ابن المطهر الحلي: خلاصة الأقوال، ج 1 ص: 143 . و أمين العاملي: ثلاثيات الكليني ، ط 1، دار الحديث ، 1417 ، ج 1 ص: 63
[3] ابن المطهر الحلي: نفس المصدر، ج 1 ص: 352 . و الميرزا النوري: خاتمة المستدرك ، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، قم ، إيران ، ج 6 ص: 452 . و الذهبي : المغني في الضعفاء ، ج 1 ص: 472 .

مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شيئا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ }سورة النور:55- .

و الشاهد الثالث هو أن ما ذكره متن الرواية السنية من استقامة الصحابة و صلاحهم بعد وفاة نبينا-عليه الصلاة و السلام- هو خبر صحيح تشهد على صحته أعمالهم الجليلة التي قاموا بها في دولة الخلافة الراشدة ، كالعدل و المساواة ، و الأخوة و التعاون ،و فتح البلدان . و أعمالهم هذه متواترة لا تحتاج إلى توثيق من المصادر التاريخية.

و الشاهد الأخير- الرابع- هو أنه صحت أحاديث نبوية في مدح الخلافة الراشدة و الثناء عليها ، و الحث على الاقتداء برجالها ،و هذا يعني أن الصحابة كانوا مؤمنين صالحين زمن الخلافة الراشدة . من ذلك قول النبي-صلى الله عليه و سلم- : " اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي أبي بكر و عمر ، و اهتدوا بهدي عمار ، و تمسكوا بعهد ابن مسعود "[1] . و قوله " قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك و من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا ، فعليكم بما عرفتم من سنتي و سنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ و عليكم بالطاعة و إن عبدا حبشيا ، فإنما المؤمن كالجمل الأنف حيثما قيد انقاد "[2] . و قوله-عليه الصلاة و السلام- " الخلافة ثلاثون سنة ، ثم تكون بعد ذلك ملكا "[3] .

و أما متن الرواية الشيعية فهو لا يصح ، بدليل الشواهد الآتية : أولها إنه متن أسانيده غير صحيحة-كما سبق بيانه- ،و هذا يجعله متنا لا أساس و لا سند صحيح له من القرآن و لا التاريخ ،و إنما هو متن بلا أصل صحيح،و ما بُني عليه فهو غير صحيح في الغالب الأعم .

و ثانيها إنه متن ترده الرواية السنية الصحيحة-إسنادا و متنا- و التي نصّت – بدليل الشرع و التاريخ الصحيح- على إيمان الصحابة و استقامتهم بعد نبيهم- عليه الصلاة و السلام- . و بما أن الروايتين الشيعية و السنية هما روايتان متناقضتان في موقفيهما من الصحابة ، فلا تجتمعان و لا ترتفعان . و بما أن الرواية السنية هي الصحيحة ، فإن الشيعية هي التي ترتفع و تبقى السنية هي الرواية الصحيحة المُعبرة عن حال الصحابة بعد النبي-عليه الصلاة و السلام-. قال سبحانه و تعالى : { فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاء وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الأَمْثَالَ }-سورة الرعد:17- .

و الشاهد الثالث مفاده هو أن متن الرواية الشيعية-الذي كفر الصحابة و ضللهم- يتناقض تماما مع ما قرره القرآن الكريم عن حال الصحابة زمن النبي-عليه الصلاة و السلام- و بعد وفاته . و تفصيل ذلك هو أن الله تعالى زكى الصحابة ، و رضي

[1] الألباني : سلسلة الأحاديث الصحيحة ، دار المعارف، الرياض ، ج 3 ص: 307 .
[2] نفس المرجع ، ج ج ص: 11 .
[3] نفس المرجع ، ج 1 ص: 458 .

عنهم ، و شهد لهم بالإيمان و الخيرية و العمل الصالح في العهد النبوي و بعده . و الدليل على ذلك قوله سبحانه : { كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ }-سورة آل عمران:110- ، و{لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً }-سورة الفتح:18- ،و { مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ)-سورة الفتح:29- ،و {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً }-سورة الفتح:18- ،و" وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأنصار وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ »-سورة التوبة:100- ، و {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَ لَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شيئا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ }سورة النور:55- .

تلك الآيات- و غيرها- هي أدلة قطعية دامغة على إيمان الصحابة و استقامتهم و صلاحهم زمن رسول الله و بعد وفاته-عليه الصلاة و السلام- . و أية رواية تُخالف ذلك فهي رواية باطلة بالضرورة ، لأنه لا يُمكن لخبر ظني أحادي أن يرد أو يُبطل خبرا قطعيا يقينيا متواترا من جهة ،و لا يُمكن لقول بشر أن يتقدم على قول الخالق عزّ وجل من جهة أخرى .

و أما إذا قيل : إن تلك الآيات شهدت للصحابة بالإيمان و العمل الصالح زمن النبي فقط ، و لم تشهد لهم بذلك من بعده ؛ و لهذا فهم ارتدوا بعده و كفروا كلهم إلا ثلاثة أو أربعة . فإننا نقول: هذا القول لا يصح ، و هو تحريف للقرآن و توجيه سيء له لغايات في نفوس قائليه ، بدليل المعطيات الآتية : أولها هو أنه لو كان الصحابة سيرتدون و يكفرون بعد نبيهم ما وصفهم الله تعالى بأنهم خير أمة أخرجت للناس بإيمانهم و أعمالهم الصالحة: { كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ }-سورة آل عمران:110- . و بما أن الله تعالى عالم الغيب و الشهادة ، و علام الغيوب ،و يعلم السر و أخفى ، فإنه لن يصفهم بذلك لو كانوا سيرتدون بعد نبيهم ،و سيصفهم بخلافه ،و أنهم شر أمة أُخرجت للناس ، لأنهم آمنوا بالنبي الخاتم و نصرهم الله به ، ثم ارتدوا بعد وفاته !! . و بما أن هذا لم يحدث دلّ-بالضرورة- على أن الصحابة كانوا خير أمة زمن نبيهم و بعده-عليه الصلاة و السلام- .

و المعطى الثاني هو قوله سبحانه : " وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأنصار وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ »-سورة التوبة:100- . و هذا دليل قطعي على أن الله تعالى قد رضي على السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار ،و

بشّرهم بدخول الجنة ،و جعلهم قدوة للذين اتبعوهم بإحسان . و هو سبحانه قد ميزهم عن الذين اتبعوهم بإحسان بأنهم " السَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأنصار" ، و هؤلاء معروفون يمكن تحديدهم ، كخديجة ،و أبي بكر ، و علي ، و زيد بن حارثة، و عثمان ، و طلحة ، و الزبير ، و عمر ، و ابن عمر ، و زيد بن ثابت و غيرهم كثير . و لو كانوا سيرتدون ما جعلهم قدوة حسنة لغيرهم و لمن اتبعهم بإحسان ، فلا يصح أن يجعلهم كذلك و هم سيرتدون!! . و لو كان هؤلاء سيكفرون بعد نبيهم ، ما وصفهم الله تعالى بذلك ، و ما شهد لهم بالرضا عنهم و دخولهم الجنة ، فهو سبحانه علام الغيوب لا يغيب عنه شيء في الأرض و لا في السماء .

و المعطى الأخير- الثالث- هو قوله سبحانه : {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَ لَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شيئا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ }سورة النور:55- . فالله تعالى وعد الصحابة- رضي الله عنهم- بالنصر و الأمن ، و التمكين لهم و لدينهم في الأرض، بشرط: إن هم آمنوا و عملوا الصالحات ،و عبدوه و لم يُشركوا به شيئا ، ثم حذّرهم من مغبة انحرافهم إن هم لم يلتزموا بما اشترطه عليهم . و بما أن التاريخ المتواتر يشهد على أن الله تعالى حقق للصحابة بعد نبيهم-عليه الصلاة و السلام- بما وعدهم به ، فكوّنوا الخلافة الراشدة ، و نشروا العدل و الأمن ،و فتحوا الأقاليم ،و أطاحوا بدولتي الفرس و الروم ،و نشروا الإسلام و أظهروه على الدين كله . فإن كل هذا يعني- بالضرورة – أن الصحابة كانوا مؤمنين صالحين بعد نبهم ،و قد توفرت فيهم شروط النصر التي اشترطها الله تعالى عليهم : الإيمان و العمل الصالح ، و العبادة دون إشراك . فلو لم يلتزموا بتلك الشروط ما تحقق فيهم الوعد الإلهي .

و أما إذا قيل : إن الصحابة اختلفوا و اقتتلوا في موقعتي الجمل و صفين ،و من ثم فهم ارتدوا و كفروا ,و قد جاء في الحديث الصحيح : ((لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض))[1] . فأقول: إن ما حدث بين الصحابة في موقعتي الجمل و صفين كان قتال فتنة و لم يكن قتال كفر و لا ردة . بدليل أنه صح الحديث أنه النبي-عليه الصلاة و السلام- قال لمحمد بن مسلمة الأنصاري-الذي اعتزل الفتنة-:" لا تضرك الفتنة "[2] . و هذا الذي حدث بين الصحابة كان مبنيا على تأويل و اجتهاد ،و لم يكن مبنيا على ظلم وكفر و انحراف عن الشرع ،و هو يندرج ضمن قوله تعالى : {وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ }-سورة الحجرات:9- . فيمكن إذن أن يحدث القتال بين المؤمنين ،و مع اقتتالهم فهم إخوة مؤمنون ،و يجب الإصلاح بينهم ،و هذا نصت عليه تلك الآيات صراحة .

---

1 البخاري: الصحيح ، ج 1 ص: 35 .

2 أبو داود : السنن ، حققه محمد اللحام ، دار الفكر ، بيروت ، ج 2 ص: 628 .

و الدليل على ذلك أيضا قول النبي-عليه الصلاة و السلام – في الحسن بن علي-رضي الله عنهما- :((ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين))[1] . فسمى النبي الفئتين المتقاتلتين مسلمين ، و لم يصفهم بالكفر،و لا بالضلال ،و لا بالردة ،و استحسن ما حدث بينهما من صلح على يد الحسن .

و فيما يخص حديث((لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض)). فيجب فهمه في إطار النصوص الشرعية كلها ،و لا نفهمه فهما جزئيا . و هو من باب التحذير و التنبيه ، و لا ينطبق على ما حدث بين الصحابة في الفتنة ،و قد بينا سبب ذلك . لكنه ينطبق على الفرق الضالة المنحرفة التي انفصلت عن الأمة، و كفّرتها و حاربتها.

و الشاهد الرابع-على بطلان زعم الرواية الشيعية المكفرة للصحابة- يتمثل في الدليل التاريخي فهو يشهد على أن الذين كانوا من الصحابة مع علي ابن أبي طالب أثناء الفتنة كانوا أكثر من ثلاثة ، أو أربعة ، كما زعمت الرواية الشيعية . منهم-من غير الذين ذكرتهم الشيعية- ابن عباس ، و الحسن بن علي، و الحسين بن علي، و سهل بن حنيف ، و عثمان بن حنيف ، و جابر بن عبد الله ، و خوات بن جبير ، و قيس بن سعد بن عبادة ، و عدي بن حاتم[2] . فلو كان هؤلاء- و غيرهم- قد ارتدوا ما التحقوا به ،و لا حاربوا معه .

علما بأن الرواية الشيعية متناقضة مع نفسها أيضا ، فهي في الوقت الذي زعمت فيه أن ثلاثة من الصحابة لم يرتدوا بعد النبي-عليه الصلاة و السلام- ،و الباقي كلهم ارتدوا روت خبرا شيعيا نص صراحة على أن 12 من المهاجرين و آخرين من الأنصار لم يرتدوا بعد وفاة النبي،و أنكروا خلافة أبي بكر ،و كانوا يُؤمنون بإمامة علي بن أبي طالب[3] . و مع أن هذه الرواية هي أيضا لا تصح[4] ، إلا أننا استخدمناها هنا جدلا و فرضا ، للرد على بطلان ما زعمته الرواية الشيعية السابقة بكفر الصحابة و ردتهم من جهة ،و إظهار أنها رواية متناقضة من داخلها من جهة ثانية .

و أما بالنسبة للرواية السابعة –رواها الكليني- التي استدلت على إمكانية كفر الصحافة و انحرافهم بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام – بالقرآن الكريم ؛ فهو استدلال لا يصح . و تفصيل ذلك هو أنها روت أن الباقر استدل بقوله تعالى : {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللّهُ الشَّاكِرِينَ }-سورة آل

---

[1] البخاري: المصدر السابق ، ج
[2] أنظر مثلا كتابنا : بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى ، ص: 127 و ما بعدها .
[3] الطبرسي : الاحتجاج ، ج 1 ص: 162 و ما بعدها .
[4] سنناقشها إسنادا و متنا لاحقا بحول الله تعالى .

عمران:144-. و هذا استدلال لا يصح ، لأن هذه الآية هي من باب التحذير و التخويف ،و ليست من باب التقرير لواقع الصحابة ، أو الإخبار عما سيحدث لهم في مستقبلهم . كما أنه يجب أن تُفهم هذه الآية على أساس الفهم الكلي للقرآن و الآيات الأخرى المتعلقة بالصحابة ، التي زكتهم و مدحتهم ،و شهدت لهم بالإيمان و العمل الصالح .

و أما استدلاله الثاني بالقرآن ، فقد ذكرت الرواية أنه –أي الباقر- قال أيضا : أو ليس قد أخبر الله عز وجل عن الذين من قبلهم من الأمم أنهم قد اختلفوا من بعدما جاءتهم البينات حيث قال: { تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَـكِنِ اخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا اقْتَتَلُواْ وَلَـكِنَّ اللّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ }-سورة البقرة:253- .

و هذا استدلال ضعيف و لا يصدق على الصحابة ، لأن الآية وصفت ما حدث في الماضي لبعض الأنبياء مع أقوامهم ،و ليس فيها أنه سيتكرر –بالضرورة-مع محمد-عليه الصلاة و السلام- و أصحابه ،و إذا تكرر فليس بالضرورة أنه سيتكرر معهم، فقد يتكرر مع أقوام آخرين . و بما أن هذا مجرد احتمال ، و أن الثابت قطعا-و قد سبق بيانه- أن القرآن الكريم نص صراحة على إيمان الصحابة و صلاحهم و استمرارهم على ذلك بعد نبيهم-عليه الصلاة و السلام- ، فإن ذلك الاستدلال المحتمل يسقط و لا يصح افتراضه و لا الأخذ به فيما يتعلق بالصحابة .

و بذلك يسقط أيضا تعليق الكُليني عندما عقّب على تلك الرواية بقوله : ((وفي هذا ما يستدل له على أن أصحاب محمد - صلى الله عليه وآله- قد اختلفوا من بعده فمنهم من آمن ومنهم من كفر)) . إنه قول لا يصح ، لأن أصحاب محمد –عليه الصلاة و السلام- شهد لهم الوحي الصحيح ،و العقل الصريح ،و التاريخ الصحيح ، بالإيمان و العمل الصالح في حياة نبيهم و بعده . و لا يصح أيضا لأن ما حدث بين الصحابة حول الخلافة كان اختلاف تنوع لا اختلاف تناقض و ردة . و القتال الذي حدث بينهم في موقعتي الجمل و صفين كان قتال فتنة لاختلافهم في التأويل و الاجتهاد ، و لم يكن اقتتال كفر و ردة[1] .

و أما ما ورد في الرواية الشيعية الخامسة من طعن في أم المؤمنين السيدة عائشة-رضي الله عنها- ، فهو زعم باطل، و تأويل فاسد للشرع . و تفصيل ذلك هو أن ما زعمته تلك الرواية بأن جعفر الصادق قال في قوله تعالى: { كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً }-سورة النحل:92- : ((التي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا عائشة هي نكثت إيمانها))[2] . و هذا تفسير باطل، و لا يصح عن جعفر الصادق ،و لا عن أحد من كبار آل علي- رضي الله عنهم- ، فهم أجل من أن يقولوا بهذا التفسير المُحرّف للنصوص الشرعية . لأن الآية لا علاقة لها بالإيمان و الكفر

[1] للتوسع في هذا الموضوع أنظر كتابنا : بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى ، ط1 ، دار كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2009 .
[2] محمد العياشي : تفسير العياشي ، المكتبة العلمية الإسلامية ، طهران ، ج 2 ص: 32 .

من جهة ،و لا يصح إسقاطها على عائشة أم المؤمنين التي سماها الله تعالى بذلك- مع غيرها من زوجات النبي- ،و التي أنزل براءتها من فوق سبع سموات من جهة أخرى . و لا يصح أن نسل جزءا من سياقه في آيته ، ثم نحمله ما لا يحتمل،و نوجهه حسب مصالحنا و أهوائنا . و الآية واضحة أنها تتعلق بالأيمان و العهود ، فنهانا الله تعالى من أن نجعلها دخلا بيننا كالمرأة التي نقضت غزلها في قوله سبحانه : {وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ }-سورة النحل:92- . فلماذا هذا التحريف المُتعمد للطعن في أم المؤمنين ؟ ،و لماذا هذا التلاعب بالقرآن و الأخبار التاريخية ؟ .

و الشاهد الخامس- في الرد على الرواية الشيعية المُكفرة للصحابة- مفاده هو أنه صحت روايات عن الرسول-صلى الله عليه و سلم- شهد فيها لكبار الصحابة -الذين كفّرتهم الراوية الشيعية- بالإيمان و دخولهم الجنة،و حبه لهم ، و في بعضها ثناء على دولتهم الراشدة ،و حث على الاقتداء بهم . من ذلك أنه-عليه الصلاة و السلام- شهد لعشرة من أصحابه بدخول الجنة ، و هم : أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسعيد بن زيد، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، والزبير بن العوام- رضي الله عنهم-[1] . و قال-عليه الصلاة و السلام-" اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي أبي بكر و عمر ، و اهتدوا بهدي عمار ، و تمسكوا بعهد ابن مسعود "[2] . و قوله " قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك و من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا ، فعليكم بما عرفتم من سنتي و سنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ و عليكم بالطاعة و إن عبدا حبشيا ، فإنما المؤمن كالجمل الأنف حيثما قيد انقاد "[3] .و قوله عليه الصلاة و السلام: " الخلافة ثلاثون سنة ، ثم تكون بعد ذلك ملكا "[4] . و بما أن الرسول قال فيهم ذلك ، دلّ هذا على أنهم كانوا مؤمنين صالحين بعد وفاته-عليه الصلاة و السلام- لأنه لو كانوا سيرتدون و يكفرون ، لأخبره الله تعالى بذلك ،و ما شهد لهم بدخول الجنة ، و ما مدح زمانهم من بعده .

و الشاهد السادس- للرد على الرواية الشيعية- هو أنه صحت الأخبار من عدة طرق عن علي بن أبي طالب و بعض كبار آل بيته- رضي الله عنهم- أنهم لم يكفروا الصحابة و لا سبوهم . بل صحّ عنهم أنهم مدحوا الشيخين ، و اعترفوا بفضلهما و خلافتهما ،و قد صرّحوا علانية بأفضلية الشيخين أبي بكر و عمر على علي بن أبي طالب نفسه[5]. و روى الذهبي-بإسناد حسن- أن عليا قال في عبد الله بن مسعود : ((قرأ القرآن، وأحل حلاله، وحرم حرامه، فقيه في الدين، عالم بالسنة))[6]

---

[1] صالح العثيمين : شرح رياض الصالحين ، ج 4 ص: 49 .
[2] الألباني : سلسلة الأحاديث الصحيحة ، دار المعارف، الرياض ، ج 3 ص: 307 .
[3] نفس المرجع ، ج ج ص: 11 .
[4] نفس المرجع ، ج 1 ص: 458 .
[5] سنتوسع في ذلك و نوثقه في المبحث الآتي-الرابع- .
[6] الذهبي: السير ، ج 1 ص: 492 .

.و قد صنف المحقق محمد بن علي الشوكاني اليماني كتابا سماه : إرشاد الغبي إلى مذهب آل البيت في صحب النبي ، ذكر فيه إجماعهم-أي آل البيت- من ثلاثة عشر طريقا على عدم ذكر الصحابة بسب أو ما يُقاربه[1] . فلو كان الصحابة ارتدوا و كفروا،و منعوا عليا و بنيه حقهم في الإمامة -كما زعمت الرواية الشيعية- ، فإن هؤلاء ما مدحوا الصحابة ،و لا نهوا عن سبهم ،و لا فضلوا الشيخين على علي بن أبي طالب- رضي الله عنهم أجمعين-

و أما الشاهد الأخير- السابع- فهو أنه لا يُوجد أي مبرر معقول للقول بكفر الصحابة بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- . لأنه بما أن هؤلاء قد آمنوا بالإسلام و أخلصوا له ،و جاهدوا في سبيل الله بأموالهم و أنفسهم في مرحلة الضعف ، فإنه لا يصح ،و لا يُعقل أن يكفر هؤلاء بدينهم في مرحلة القوة و العزة ، بعدما انتصر الإسلام و تكونت دولته !! . فلماذا يكفرون به ؟! ، و ما هي مصلحتهم في ذلك ؟ ! .

و أما إذا قالت الرواية الشيعية : إنهم كفروا بسبب إنكارهم وصية إمامة علي و بنيه . فنقول: هذا لا يصح لأمرين : الأول هو أنه بما أن هؤلاء الصحابة آمنوا بالإسلام و أخلصوا له ،و ضحوا من أجله بكل ما يملكون ، فإن هذا دليل دامغ على أن حكاية الوصية لو كانت من الدين ، لآمنوا بها ضمن إيمانهم بدين الإسلام و إخلاصهم له . و بما أنهم لم يُؤمنوا و لا قالوا بها ، فهذا دليل دامغ على عدم وجودها أصلا ،و أنها حكاية مُختلقة ليست من دين الإسلام . و الأمر الثاني مفاده هو أن حكاية الوصية و الإمامة لا وجود لها في القرآن الكريم ، و لا في السنة الصحيحة ،و لا في التاريخ الصحيح[2]. و بناء على ذلك فلا الصحابة كفروا، و لا تلك الوصية لها وجود في دين الإسلام .

و يُستنتج- مما ذكرناه- أن التناقض صارخ بين الروايتين السنية و الشيعية في موقفيهما من الصحابة ،و أنه لا سبيل للجمع بينهما ،و أن التحقيق العلمي الموضوعي هو السبيل إلى الوصول إلى الحقيقة . و قد تبين أن الرواية السنية صحت إسناد و متنا فيما قلت به من إيمان الصحابة و صلاحهم بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- . مقابل الرواية الشيعية التي اتضح أنها لم تصح إسنادا و لا متنا في قولها بانحراف الصحابة و كفرهم . و هذا يعني أن هذه الرواية قالت بذلك ليس لأن أخبارها صحيحة ،و إنما قالت به لأنه من ضروريات العقائد التي تحملها . فلا وجود لها إلا بالقول بكفر الصحابة على حساب الحقيقة الشرعية و التاريخية معا .

رابعا: تناقض الروايات السنية و الشيعية في علاقة علي بالخلفاء الراشدين:

تضاربت الروايات السنية و الشيعية في موقفها من طبيعة العلاقة التي كانت بين علي بن أبي طالب و الخلفاء الراشدين الذين سبقوه- رضي الله عنهم أجمعين- .

[1] الشوكاني: البدر الطالع ، ج 1 ص: 233 .
[2] سنتوسع في هذا الموضوع في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى .

فقالت السنية : إنها كانت علاقة أخوة و تعاون ، و حب و تراحم . و قالت الشيعية : إنها كانت علاقة عداء و خصومة ، و كره و بغضاء، و تكفير و لعن . و تفصيل ذلك فيما يأتي :

فبالنسبة للرواية السنية فقد استدلت لتأييد موقفها بالقرآن و التاريخ ، فذكرت أن القرآن الكريم شهد للصحابة بالإيمان و الأخوة ، و التراحم فيما بينهم ، كقوله سبحانه: {مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً }-سورة الفتح:29- ، و {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ }-سورة الحجرات:10- . و قد خص الله تعالى السابقين من المهاجرين و الأنصار بالتنويه و الثناء وعدهم بالرضوان و الجنة ، في قوله سبحانه: " وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأنصار وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ »-سورة التوبة:100-. و الخلفاء الراشدون من بين هؤلاء الذين أثنى الله عليهم ،و شهد لهم بالإيمان .

و أما دليلها من التاريخ فللرواية السنية شواهد تاريخية كثيرة تؤيد بها ما ذهبت إليه. ففيما يخص علاقة عليبن أبي طالب بأبي بكر الصديق- رضي الله عنهما- أذكر من أدلتها شاهدين تاريخيين هامين جدا : الأول مفاده أن عليا بايع أبا بكر بالخلافة طواعية من دون إكراه ،و لم ينكر خلافته ، بدليل ما رواه البيهقي بإسناده : ((حدثنا أبو عبد الله الحافظ إملاء ، وأبو محمد بن أبى حامد المقرئ قراءة عليه ، قالا حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، حدثنا جعفر بن محمد بن شاكر ، حدثنا عفان بن مسلم حدثنا وهيب حدثنا ، داود بن أبى هند ، حدثنا أبو نضرة ، عن أبى سعيد الخدري- رضي الله عنه- قال : لما توفى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قام خطباء الأنصار... أخذ زيد بن ثابت بيد أبى بكر فقال هذا صاحبكم فبايعوه ثم انطلقوا فلما قعد أبو بكر- رضي الله عنه- على المنبر نظر في وجوه القوم فلم ير عليا- رضي الله عنه- فسأل عنه فقام ناس من الأنصار فأتوا به فقال أبو بكر- رضي الله عنه- : ابن عم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وختنه أردت أن تشق عصا المسلمين. فقال : لا تثريب يا خليفة رسول الله فبايعه ثم لم ير الزبير بن العوام- رضي الله عنه- فسأل عنه حتى جاءوا به فقال : ابن عمة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وحواريه أردت أن تشق عصا المسلمين فقال مثل قوله : لا تثريب يا خليفة رسول الله فبايعاه))[1].

و الشاهد التاريخي الثاني مفاده أنه جاء في مسند أحمد : حدثنا عبد الله ، قال حدثني أبي، ثنا محمد بن عبد الله بن الزبير ،ثنا عمر بن سعيد ،عن ابن أبي مليكة

[1] البيهقي: السنن الكبرى ، ط 1 ، دائرة المعارف النظامية ، الهند ، 1344 ، ج 8 ص: 143 .

أخبرني عقبة بن الحرث قال : خرجت مع أبي بكر الصديق- رضي الله عنه - من صلاة العصر بعد وفاة النبي- صلى الله عليه وسلم- بليال وعلي يمشي إلى جنبه ، فمر بحسن بن علي يلعب مع غلمان فاحتمله على رقبته وهو يقول: بأبي شبه النبي ... ليس شبيها بعلي . و علي يضحك[1] .

و أما فيما يخص حسن علاقة علي بن أبي طالب بعمر بن الخطاب- رضي الله عنهما- فمن شواهد الرواية السنية على ذلك ، ما يأتي: أولها هو أن عليا بايع عمر بالخلافة ، كغيره من الصحابة و عامة المسلمين من دون إكراه و لا معارضة[2] . و ثانيها هو أن عليا زوّج ابنته أم كلثوم لعمر بن الخطاب ، و هذا خبر متواتر عند السنة و الشيعة معا ، لا يحتاج إلى توثيق .

و الشاهد الثالث-على حسن تلك العلاقة- ما رواه البخاري- و غيره- : ((حدثنا عبدان ، أخبرنا عبد الله ، حدثنا عمر بن سعيد ، عن ابن أبي مليكة أنه سمع ابن عباس يقول : وُضع عمر على سريره فتكنفه الناس يدعون و يصلون قبل أن يرفع و أنا فيهم ، فلم يرعني إلا رجل آخذ منكبي فإذا علي بن أبي طالب ، فترحم على عمر، و قال : ما خلفت أحدا أحب إلي أن ألقى الله بمثل عمله منك ، و أيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك ، و حسبت إني كنت كثيرا أسمع النبي- صلى الله عليه وسلم- يقول : ذهبت أنا وأبو بكر وعمر ، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر ، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر))[3] .

و الشاهد الأخير- الرابع- يتعلق بحسن علاقة علي بالشيخين معا ، و نصه : ((حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا وكيع ، عن سفيان وشعبة ،عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبد خير ، عن علي -رضي الله عنه- أنه قال : ألا أنبئكم بخير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر ، ثم عمر -رضي الله عنهما-))[4] .

و فيما يتعلق بحسن علاقة علي بن أبي طال بعثمان بن عفان- رضي الله عنهما- فمن شواهد الرواية السنية الشاهدان الآتيان : الأول مفاده هو أنه عندما انتهى الصحابي عبد الرحمن بن عوف من مشاوراته و سبر أراء الناس في اختيارهم بين علي و عثمان ، و أخبر عليا برجحان كفة عثمان عليه ، لم يجزع علي، و لا أنكر ذلك ،و لا اتهم غيره بالتآمر عليه ، و كان من الأوائل الذين بايعوا عثمان بالخلافة . و الدليل على ذلك ما رواه البخاري في خبرين منفصلين عن نفس الموضوع ، هما : حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك عن الزهري أن حميد بن عبد الرحمن أخبره أن المسور بن مخرمة أخبره أن الرهط الذين ولاهم عمر اجتمعوا فتشاوروا ... فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن ثم قال : أما بعد يا علي إني

[1] أحمد بن حنبل : المسند ، ج 4 ص: 17 . و البخاري: الصحيح ، ج 4 ص: 187 .
[2] إن بيعة علي و الصحابة كلهم لعمر ، هي أمر ثابت بالخبر المتواتر ، و لا يحتاج إلى توثيق .
[3] البخاري: المصدر السابق ، ج 5 ص: 11 .
[4] أحمد بن حنبل: المصدر السابق ، ج 1 ص: 127 .

قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان، فلا تجعلن على نفسك سبيلا . فقال : أبايعك على سنة الله ورسوله والخليفتين من بعده ، فبايعه-أي بايع عثمان- عبد الرحمن ، و بايعه الناس المهاجرون والأنصار ، وأمراء الأجناد والمسلمون))[1] .

و الرواية الثانية : ((حدثنا موسى بن إسماعيل ، حدثنا أبو عوانة ، عن حصين ،عن عمرو بن ميمون قال : رأيت عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- قبل أن يصاب بأيام بالمدينة ... فلما فُرغ من دفنه-عمر- اجتمع هؤلاء الرهط-الذين عينهم عمر- ... فلما أخذ الميثاق قال-عبد الرحمن- : ارفع يدك يا عثمان فبايعه فبايع له علي ، و ولج أهل الدار فبايعوه))[2] .

و أما الشاهد الثاني-على حسن علاقة علي بعثمان- ، فمفاده هو أن عليا كان من مساعدي عثمان و مقربيه ، بدليل ما رواه مسلم- وغيره- : ((حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلى - واللفظ له -، أخبرنا يحيى بن حماد ، حدثنا عبد العزيز بن المختار ، حدثنا عبد الله بن فيروز مولى ابن عامر الداناج ، حدثنا حضين بن المنذر أبو ساسان، قال شهدت عثمان بن عفان وأتى بالوليد-ابن عقبة والي الكوفة- قد صلى الصبح ركعتين ،ثم قال أزيدكم فشهد عليه رجلان : أحدهما حمران أنه شرب الخمر ، وشهد آخر أنه رآه يتقيأ . فقال عثمان : إنه لم يتقيأ حتى شربها . فقال : يا على قم فاجلده. فقال على : قم يا حسن فاجلده. فقال الحسن: وَلِّ حارها من تولى قارها - فكأنه وجد عليه – فقال : يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده. فجلده وعلى يعد ، حتى بلغ أربعين فقال : أمسك. ثم قال: جلد النبي -صلى الله عليه وسلم- أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين وكل سنة ، وهذا أحب إليّ))[3] .

كان ذلك موجز الرواية السنية حول العلاقة الحسنة بين علي و أخوانه الخلفاء الراشدين الآخرين . فما هي تفاصيل الرواية الشيعية المخالفة للرواية السنية ؟ . سأذكر منها الروايات الآتية : أولها رواية ردة الصحابة و كفرهم و حرمانهم لعلي من حقه في الخلافة حسب زعمها ، و قد سبق أن بينا ذلك[4] . هذا الأمر و ما نتج عنه ، هو سبب سوء العلاقة بين علي و الصحابة عامة ،و بينه و بين أبي بكر و عمر و عثمان خاصة . فجعلها-حسب الرواية الشيعية- علاقة عداء و سب ، و طعن و خصومة ، و لعن و تكفير .

و الثانية –عن علاقة علي بالشيخين- مفادها أن أبا بكر أساء إلى علي عندما أرسل من كشف بيته ،و تقول الرواية -كما رواها ابن بابويه القمي- : ((حدثنا المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي السمرقندي قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مسعود

[1] البخاري: المصدر السابق ، ج 9 ص: 78 .
[2] نفس المصدر ، ج 5 ص: 15 .
[3] مسلم : الصحيح ، ج 5 ص: 126 .
[4] هذه الرواية سبق تفصيلها و نقدها في المبحث السابق ، فلا نعيد توثيقها هنا .

العياشي، عن أبيه قال: حدثنا محمد بن حاتم قال: حدثنا عبد الله بن حماد، وسليمان بن معبد قالا: حدثنا عبد الله بن صالح قال: حدثني الليث بن سعد، عن علوان بن داود بن صالح، عن صالح بن كيسان، عن عبد الرحمن ابن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه قال: قال أبو بكر في مرضه الذي قبض فيه: أما إني لا آسى من الدنيا إلا على ثلاث فعلتها ووددت أني تركتها، وثلاث تركتها ووددت أني فعلتها... أما التي وددت أني تركتها فوددت أني لم أكن كشفت بيت فاطمة وإن كان أُعلَنَ عليَّ الحرب)) [1].

و الرواية الشيعة الثالثة مفادها أن موقف أبي بكر من ميراث النبي-عليه الصلاة و السلام- زاد في سوء العلاقة بينه و بين علي ، لأنه أغضب فاطمة-رضي الله عنها- ،و آذاها و أساء إليها عندما منعها حقها من ميراث أبيها-عليه الصلاة و السلام- و احتج لها بحديث قال أنه سمعه من رسول الله . و فيه يقول الفقيه الشيعي أبو الفتح الكراجكي: ((فإذا قيل لهم-أي أهل السنة- فَلِمَ لم يُورّثها من أبيها قالوا : لأنه سمع النبي (صلى الله عليه و سلم) يقول : نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة . فإذا قيل لهم : فهذا خبر تفرد أبو بكر بروايته ولم يروه معه غيره ؟ ، قالوا : هو و إن كان كذلك ، فانه السامع له من النبي -صلى الله عليه و سلم-...))[2] .

و الرابعة مفادها أن الشيخين أبا بكر و عمر ظلما عليا و لم يتوبا، و نصها-كما رواها الكليني- عن : حنان عن أبيه، عن أبي جعفر- الباقر- قال: ((...و إن الشيخين فارقا الدنيا ولم يتوبا ، و لم يتذكرا ما صنعا بأمير المؤمنين ، فعليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين))[3] .

و الرواية الخامسة مفادها أن عليا لعن الشيخين علانية أمام أصحابه ،و قد رواها محمد الصفار القمي(ت 290هجرية) ، بقوله : حدثنا عباد بن سليمان ، عن محمد بن سليمان ، عن أبيه سليمان الديلمى ، عن هارون بن الجهم ، عن سعد الخفاف عن أبى جعفر-الباقر- قال :... إن أحد الشيعة قال لعلي بن أبي طالب: ((ابسط يديك أبايعك . قال : على ماذا ؟، قال : على ما عمل رزيق و حبتر[4] ... فمد يده وقال له : أُصفق لعن الله الاثنين ...))[5] .

و الرواية الشيعية الأخيرة –السادسة عن علاقة علي بالشيخين- مفادها أن علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- كان يُعبر عن كرهه و بغضه ، و لعنه و تكفيره للشيخين أبي بكر الصديق و عمر بن الخطاب ،و حقده عليهما و أتباعيهما ، بدعائه

---

[1] محمد بن بابويه القمي المعروف بالصدوق : كتاب الخصال ، ط 1، مركز المنشورات الإسلامية ، قم ، 1362 ، ج1: 320 .
[2] الكراجكي : التعجب ، ص: 85، 86 .
[3] نفس المصدر ، ج 8 ص: 11 .
[4] هما الشيخان : أبو بكر و عمر – رضي الله عنهما- .
[5] محمد الصفار : بصائر الدرجات ، مؤسسة الأعلمي ، طهران ، 1362، ج 2 ص: 112 .

المعروف بصنمي قريش حسب الرواية الشيعية . و مضمونه أن عليا كان يدعوا في قنوته بقوله : ((اللهم ألعن صنمي قريش ، وجبتيهما ، و طاغوتيهما ،و افكيهما ،وابنتيهما اللذين خالفا أمرك ،وأنكرا وحيك ،و جحدا إنعامك ، و عصيا رسولك ، وقلبا دينك، وحرما كتابك ،وعطلا إحكامك ، و أبطلا فرائضك ، وألحدا في آياتك ،وعاديا أولياءك ،و واليا أعداءك، وخربا بلادك ،وافسدا عبادك ، اللهم العنهما وأتباعهما وأشياعهما ومحبيهما، اللهم العنهم بعدد كل منكر أتوه، وحق أخفوه ،ومنبر علوه ، ومؤمن آذوه ،و منافق ولوه،و ولي عزلوه، وطريد آووه ،وصادق طردوه ،وإمام قهروه ... وارث غصبوه ، وفيء اقتطعوه ، وسحت أكلوه ، وخمس استحلوه ...اللهم العنهم بعدد كل آية حرفوها ، وفريضة تركوها ، وسنة غيروها ، و إحكام عطلوها ، ورسوم قطعوها ، و وصية ضيعوها ، وبيعة نكثوها ، ...لعنا كثيرا أبدا دائما ، سرمدا لا انقطاع لعدده ، ولا نفاد لمدده ، لعنا يعود أوله ولا ينقطع أخره، لهم ولأنصارهم ،ولأعوانهم ، ولمحبيهم ومواليهم المائلين إليهم ، و الناهضين بأجنحتهم ، والمقتدين بكلامهم والمصدقين بأحكامهم))[1] .

واضح- مما ذكرناه – أن التناقض صارخ و كبير بين الروايتين السنية و الشيعية حول علاقة علي بن أبي طالب بالخلفاء الراشدين . هي عند السنية علاقة إيمان و أخوة ،و حب و تعاون . و عند الشيعية هي علاقة لعن و تكفير، و بغض و عداء . إنهما صورتان متناقضان ، فأيهما صحيح ؟ . هذا الذي سيتبين لنا من تحقيقنا الإسنادي و المتني للروايات السنية و الشيعية معا .

فمن جهة النقد الإسنادي فإن الرواية السنية اعتمدت على القرآن الكريم ،و الإسناد التاريخي . فالسند القرآني قطعي يقيني وصلنا بالإسناد المتواتر: حفظا ،و تدوينا ،و رواية من جهة ،و هو كتاب الله المُحكم المحفوظ الذي لا يأتيه الباطل أبداً من جهة أخرى . و عليه فإن اعتماد الرواية السنية عليه هو أساس صحتها و صدقها بالضرورة .

و أما أسانيد الرواية التاريخية السنية ، فمجموعها تسعة أسانيد ، منها إسنادان يتعلقان بعلي و أبي بكر ،و أربعة أسانيد خاصة بعلاقة علي بعمر بن الخطاب ،و ثلاثة أسانيد تتعلق بعلي و عثمان بن عفان . ففيما يخص الإسناد الأول هو من رواية أبي بكر البيهقي ،و نصه : ((حدثنا أبو عبد الله الحافظ إملاء ، وأبو محمد بن أبى حامد المقرئ قراءة عليه ،قالا حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، حدثنا جعفر بن محمد بن شاكر ، حدثنا عفان بن مسلم حدثنا وهيب حدثنا ، داود بن أبى هند ، حدثنا أبو نضرة ، عن أبى سعيد الخدري- رضي الله عنه- قال :)) . و هذا إسناد متصل صححه ابن خزيمة ،و مسلم بن الحجاج ،و ابن كثير ،و فيه يقول :((و قال أبو علي الحافظ سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول جاءني مسلم بن الحجاج فسألني عن هذا الحديث فكتبته له في رقعة وقرأته عليه ، وهذا حديث يسوى بدنة بل يسوى

[1] حسين الحِلي: المحتضر ، ط 1، المطبعة الحيدرية ، النجف، 1370 ، 85 .

بدرة)) . ثم قال ابن كثير:((و هذا إسناد صحيح محفوظ من حديث أبي نضرة المنذر بن مالك بن قطعة عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري))[1] .

و إسناد الرواية الثانية -من مسند أحمد- هذا نصه : ((حدثنا عبد الله ، قال حدثني أبي، ثنا محمد بن عبد الله بن الزبير ،ثنا عمر بن سعيد ،عن ابن أبي مليكة أخبرني عقبة بن الحرث قال :)) . و هذا إسناد صحيح رجاله ثقات[2] ، و قد صححه البخاري[3]، و ناصر الدين الألباني[4]، و شعيب الأرناؤوط[5] .

و أما إسناد الرواية الثالثة المتعلقة ببيعة علي بن أبي طالب لعمر بن الخطاب –رضي الله عنهما- ، فهي رواية متواترة لا تحتاج إلى ذكر إسنادها،و لا إلى تحقيقه . لأنه من الثابت تاريخيا أن بيعة عمر لم يتخلف عنها أحد من الصحابة ، لا علي بن أبي طالب ،و لا غيره من الصحابة .

و إسناد الرواية الرابعة المتعلقة بتزويج علي لابنته أم كلثوم من عمر بن الخطاب ،هي نفسها رواية متواترة لا تحتاج إلى ذكر إسنادها ، و لا إلى تحقيقه ، لأنها ثابتة عند السنة و الشيعة معا .

و إسناد الرواية الخامسة- من رواية البخاري- ، مفاده: ((حدثنا عبدان ، أخبرنا عبد الله ، حدثنا عمر بن سعيد ، عن ابن أبي مليكة أنه سمع ابن عباس يقول :)) . و هذا إسناد صحيح رجاله ثقات[6] ، و في صحيحي البخاري و مسلم[7] ،و صححه المحققان المعاصران ناصر الدين الألباني، و شعيب الأرناؤوط[8] .

و أما إسناد الرواية السنية السادسة- من رواية أحمد – فهو : ((حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا و كيع ، عن سفيان وشعبة ،عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبد خير ، عن علي -رضي الله عنه- أنه قال :)) . و هذا إسناد صحيح ثبت بالتواتر من نحو ثمانين وجها[9] .

و إسناد الرواية السنية السابعة –من رواية البخاري- مفاده ((حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء ، حدثنا جويرية ، عن مالك ، عن الزهري أن حميد بن عبد الرحمن أخبره أن المسور بن مخرمة أخبره أن :)) . و هذا إسناد متصل صحيح رجاله ثقات [10]، و قد صححه البخاري في جامعه المُسند الصحيح .

---

[1] البداية و النهاية ، طبعة مكتبة المعارف، بيروت ، ج 5 ص: 249 .

[2] عبد الله و أبوه أحمد هما ثقتان معروفان ، و الراوي الأخير صحاب ، و الباقون هو ثقات أيضا ، و عنهم أنظر : ابن حجر : تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 718 ، ج 2 ص: 95 . و تهذيب التهذيب ، ج 5 ص: 223 .

[3] الصحيح ، ج 4 ص : 187 .

[4] محمد التبريزي : مشكاة المصابيح ، حقق أحاديثه ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي، بيروت ، 1985 ، ج 3 ص: 387 .

[5] في تخريجه لأحاديث مسند أحمد بن حنبل . المسند ، ج 1 ص: 8 .

[6] عنهم أنظر : ابن حجر: تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 257 ، 513 ، 718 . و تهذيب التهذيب ، ج 5 ص: 223 .

[7] الصحيح ، ج 7 ص: 111 .

[8] الألباني: صحيح ابن ماجة، ج 1 ص: 23 ، رقم: 81 . و شعيب الأرناؤوط في تخريجه لأحاديث مسند أحمد ، ج 1 ص: 112.

[9] ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 35، ص: 124 .

[10] مالك و الزهري ثقتان معروفان ،و المسور بن مخرمة صحابي ،و الباقي ثقات ، و عنهم أنظر: ابن حجر: تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 245، 528 . و تهذيب التهذيب ، ج 2 ص: 84 .

و إسناد الرواية الثامنة-من رواية البخاري- مفاده ((حدثنا موسى بن إسماعيل ، حدثنا أبو عوانة ، عن حصين ، عن عمرو بن ميمون قال :)) . و هذا إسناد صحيح رواته ثقات[1] ، و قد صححه البخاري،و ابن حبان في صحيحه و وافقه عليه شعيب الأرناؤوط[2] .

و الإسناد الأخير- من الرواية السنية التاسعة- مفاده : ((حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي - واللفظ له -، أخبرنا يحيى بن حماد ، حدثنا عبد العزيز بن المختار ، حدثنا عبد الله بن فيروز مولى ابن عامر الداناج ، حدثنا حضين بن المنذر أبو ساسان قال:)) . و هذا إسناد متصل رجاله ثقات[3] ، و قد ورد من عدة طرق عند مسلم و أحمد و أبي داود و غيرهم ،و قد صححه مسلم ، و شعيب الأرناؤوط[4] ،و ناصر الدين الألباني[5] .

و من ذلك يتضح أن أسانيد الرواية السنية حول علاقة علي بن أبي طالب بالخلفاء الراشدين-رضي الله عنهم- هي أسانيد صحيحة ، فما هو حال أسانيد الرواية الشيعية المناقضة لما قالته الرواية السنية ؟ .

أولها إسناد الرواية المتعلقة بردة الصحابة و كفرهم ،و هذه الرواية تضمنت عدة أسانيد ، سبق أن حققناها و أثبتنا عدم صحتها في المبحث السابق-الثالث- ، فلا نعيد ذلك هنا .

و إسناد الرواية الثانية رواه ابن بابويه القمي بقوله : ((حدثنا المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي السمرقندي قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مسعود العياشي، عن أبيه قال: حدثنا محمد بن حاتم قال: حدثنا عبد الله بن حماد، وسليمان بن معبد قالا: حدثنا عبد الله بن صالح قال: حدثني الليث بن سعد، عن علوان بن داود بن صالح، عن صالح بن كيسان، عن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه قال:)) . و هذا إسناد لا يصح، لأن من رجاله: علوان بن داود ، و هو ضعيف مُنكر الحديُث ، و قد انفرد بهذه الرواية المذكورة عنه ،و هي مما أُنكرت عليه[6] . و و سُئل أحمد بن حنبل عن هذه الخبر ، فقال : ليس صحيحاً. قيل له: كيف ذا ؟. قال: أُخذ من كتاب ابن دابٍ، فوضع على الليث[7] .

و إسناد الرواية الشيعية الثالثة يتعلق بقضية ميراث النبي-عليه الصلاة و السلام- بعد وفاته . و أصل هذه الحادثة إسنادها صحيح عند الفريقين ، لكنهما اختلفا في

---

[1] عنهم أنظر : ابن حجر: تقريب ، ج 1 ص: 747 ، ج 2 ص: 220 ، 283 . و تهذيب التهذيب ، ج2 ص: 257 .
[2] ابن حبان : صحيح ابن حبان ، حققه شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ن ج 15 ص: 350 .
[3] عنهم أنظر: ابن حجر : تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 522 ، 607 ، ج 2 ص: 300 . و تهذيب التهذيب ، ج 2 ص: 265 .
[4] في تخريجه لأحاديث مسند أحمد ، ج 1 ص: 140 .
[5] إرواء الغليل ، ج 8 ص: 53 .
[6] الذهبي: ميزان الاعتدال ، دار المعرفة ، بيروت، ج 3 ص: 108 . و الهيثمي: مجمع الزوائد ،دار الفكر، بيروت ، 1412 ، ج 5 ص: 366 .
[7] الموفق ابن قدامة المقدسي : المنتخب من العلل للخلال ، ص: 37 .

التفسير و جزئيات أخرى تتعلق بالحادثة ،و هذا ما سنراه لاحقا في النقد المتني لهذا الرواية بحول الله تعالى .
و إسناد الرواية الرابعة –من رواية الكليني- هو ، عن: ((حنان عن أبيه، عن أبي جعفر- الباقر- قال:)) . و هذا إسناد لا يصح ، فهو ظاهر الانقطاع بين المؤلف و الراوي الأول من جهة ،و بين الباقر و الحادثة التي رواها من جهة أخرى . و قد سبق أن فصلنا نقدنا لهذا الإسناد في المبحث السابق .

و إسناد الرواية الخامسة رواه محمد الصفار القمي(ت 290هجرية) ، بقوله : ((حدثنا عباد بن سليمان ، عن محمد بن سليمان ، عن أبيه سليمان الديلمى ، عن هارون بن الجهم ، عن سعد الخفاف عن أبى جعفر-الباقر- قال :)) .و هذا إسناد لا يصح ، لعنعنته غير الصحية[1] ، و ضعف رجاله ، منهم : هارون بن الجهم معدود في الضعفاء، و سعد الخفاف- سعد بن طريف الحنظلي- ضعيف متروك، ليس بالقوي، مُتهم بوضع الحديث على الفور، و فيه غلو[2]. و هو مُنقطع أيضا من جهة أبي جعفر الباقر ، فلا يُمكنه التحديث بلا واسطة عن حادثة وقعت لعلي بن أبي طالب .
و أما الرواية الشيعية الأخيرة -المتعلقة برواية دعاء صنمي قريش- ، فقد رواها حسين الحِلي بلا إسناد ،و قد بحثت عن إسنادها فلم أعثر عليه في كتب الشيعة ،و لا في كتب غيرهم . لذا يبدوا أن هذا الدعاء لا إسناد له ،و من ثم فلا أصل له معروف ، و الله أعلم .

و من ذلك يتبين أن كل الروايات الشيعة-المتعلقة بعلاقة علي بن أبي طالب بالخلفاء الراشدين- لم تصح أسانيدها . و هذا خلاف الروايات السنية التي صحت أسانيدها كلها .
و فيما يخص النقد المتني لتلك الروايات ، فإن متن الرواية السنية صحيح بدليل الشواهد الآتية : أولها هو أنه متن له مُستند قطعي يقيني من القرآن الكريم ، و له مستند صحيح من السنة النبوية[3] و التاريخ الصحيحين . و هذا ينعكس قوة و تصحيحا للمتن كله .
و ثانيها إنه متن يتفق تماما مع ما أثبتناه في المبحث السابق- الثالث- من أن الصحابة كانوا مؤمنين صالحين ، متعاونين مُتآخين زمن نبيهم و بعده-عليه الصلاة و السلام- . و بما أن الأمر كذلك، و علاقة علي بالخلفاء الراشدين جزء من تلك العلاقة الحسنة ، فإن هذا يعني أن علاقة علي بن أبي طالب بإخوانه الراشدين-رضي الله عنهم- هي أيضا كانت علاقة أُخوية إيمانية حسنة .

و الشاهد الأخير- الثالث- هو أن متن الرواية السنية يتقوى و يصح بمناقشة الرواية الشيعية و إثبات عدم صحتها . و قد سبق أن بينا عدم صحة كل أسانيد هذه

---

[1] لم أعثر على ما يثبت سماع هؤلاء من بعضهم .
[2] عنهما أنظر: الذهبي: المغني في الضعفاء، ج 2 ص: 189 . و ميزان الاعتدال ، ج 3 ص: 100 ، 185 . و عبد الرحمن الزرعي: رجال الشيعة في الميزان ، ص: 127 .
[3] سبق أن ذكرنا –في المبحث السابق- ثناء النبي-عليه الصلاة و السلام- على الخلافة الراشدة،و حثه لنا على الاقتداء برجالها .

الرواية من جهة ، و سنبين حقيقة متنها قريبا من جهة أخرى . و هذا كله سيكون في صالح الرواية السنية التي هي على نقيض الرواية الشيعية . بحكم أنهما نقيضان لا يرتفعان و لا يجتمعان في موقفيهما من الصحابة عامة، و علاقة علي بالخلفاء الراشدين خاصة .

و أما متن الرواية الشيعية ، فهو متن عير صحيح ، بدليل المعطيات و الشواهد الآتية : أولها هو أنه متن لا سند و لا أساس صحيح له يعتمد عليه في قوله بسوء العلاقة بين علي و الخلفاء الراشدين الآخرين . و تفصيل ذلك هو أنه لا سند له من القرآن الكريم في زعمه . و لا له أسانيد صحيحة يعتمد عليها ،و قد سبق أن بينا ذلك . و بما أنه- أي متن الرواية الشيعية- قال بسوء تلك العلاقة على أساس اتهام الرواية الشيعية للصحابة بإخفاء الوصية ،و تحريفهم للقرآن ،و ردتهم عن الإسلام . و بما أن هذا كله باطل ،و قد سبق بيانه[1] ، فإن ما بُني على ذلك فهو باطل بالضرورة . بمعنى أن قول تلك الرواية بسوء العلاقة بين علي و الخلفاء الراشدين ، هو قول باطل لا أساس صحيح له يقوم عليه . و هذا الشاهد كافٍ وحده لنسف ما زعمته الرواية الشيعية .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن مضمون الرواية الشيعية – في قوله بسوء تلك العلاقة- مناقض لما نصّ عليه القرآن الكريم من إيمان الصحابة و صلاحهم عامة،و السابقون منهم خاصة ، و أنهم سيبقون على ذلك بعد وفان النبي-عليه الصلاة و السلام[2]. و بما أن الخلفاء الأربعة من السابقين الأولين ، فهذا يستلزم أنهم كانوا إخوة مؤمنين متحابين متعاونين ،و لم يكونا كما زعمت الرواية الشيعية.
و الشاهد الثالث هو أن مضمون تلك الرواية ترده و تُبطله معطيات و شواهد الروية السنية في قولها بحسن العلاقة التي كانت تجمع بين علي و إخوانه الخلفاء الراشدين الآخرين . و هي رواية سبق أن أثبتنا صحة أسانيدها و متونها فيما قالت به ، و ذكرته من أدلة و معطيات .

و الشاهد الرابع يتضمن أقوالا و مواقف لعلي بن أبي طالب- رضي الله عنه- فيها مدح و ثناء ،و اعتراف منه بفضل الخلفاء الراشدين الثلاثة من جهة ،و هي تعبر عن حسن العلاقة و متانتها التي كانت تجمعه بهم من جهة أخرى ، على خلاف ما زعمته الرواية الشيعية . و سأذكرها في ثلاثة أصناف : الأول يتضمن ثلاث روايات من مصادر سنية[3] :

---

[1] سنتوسع في موضوع الوصية ،و نُثبت ما قلناه في الفصل الثاني بحول الله تعالى .
[2] سبق التوسع في ذلك و توثيقه .
[3] لا أُعيد ذكر الروايات و الشواهد التي ذكرناها عندما عرضنا موقف الرواية السنية ، في بداية هذا المبحث ،و إنما أذكر شواهد أخرى تزيد ما ذكرناه قوة و تفصيلا .

أولها هو أنه صحّ الخبر[1] أنه بعد شهرين و أيام من وفاة الرسول-عليه الصلاة و السلام- خرج أبو بكر الصديق إلى بلدة ذي القصة -بضواحي المدينة المنورة -، شاهرا سيفه لمحاربة المرتدين ، فاعترضه بعض الصحابة و نصحوه بالرجوع إلى المدينة على أن يتولوا هم المهمة ، فكان من بينهم علي بن أبي طالب ، فأخذ براحلة أبي بكر الصديق و قال له : إلى أين يا خليفة رسول الله ، أقول لك ما قاله رسول الله –صلى الله عليه و سلم- يوم أحد : لَم سيفك ، و لا تفجعنا بنفسك ، و أرجع إلى المدينة ، فوالله لئن فُجعنا بك لا يكون للإسلام نظام أبدا ، فسمع منه و رجع[2] .
و الرواية الثانية تتمثل في خبر صحيح الإسناد يقول فيه علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- : ((أعظم الناس أجرا في المصاحف أبو بكر، إن أبا بكر كان أول من جمع القرآن بين اللوحين))[3] .

و الرواية السنية الأخيرة- الثالثة- مفادها: ((عن إبراهيم عن علقمة ، قال سمعت عليا على المنبر فضرب بيده على منبر الكوفة يقول : بلغني أن قوما يفضلوني على أبي بكر وعمر ، ولو كنت تقدمت في ذلك لعاقبت فيه ، ولكني أكره العقوبة قبل التقدمة ؛ من قال شيئا من هذا فهو مفتر ، عليه ما على المفتري . إن خيرة الناس رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وبعد رسول- الله صلى الله عليه وسلم- أبو بكر ، ثم عمر . وقد أحدثنا أحداثا يقضي الله فيها ما أحب))[4] .

و الصنف الثاني يتضمن خمس روايات من مصادر شيعية ، أولها رواها ابن أبي الحديد مضمونها نص رسالة لعلي كتبها ردا على خطاب وصله ، منها قوله في الشيخين : ((... فكان أفضلهم - زعمت - في الإسلام ، وأنصحهم لله ولرسوله الخليفة-أبو بكر- وخليفة الخليفة-عمر- ، ولعمري إن مكانهما في الإسلام لعظيم ، وإن المصاب بهما لجرح في الإسلام شديد ، فرحمهما الله وجزاهما أحسن ما عملا ...))[5] .

و الرواية الثانية مفادها أن علي بن أبي طالب مدح عمر بن الخطاب –رضي الله عنهما- ، بقوله : ((لله بلاد فلان ، فلقد قوم الأود وداوى العمد ، وأقام السنة ، وخلف الفتنة ! ذهب نقى الثوب ، قليل العيب ، أصاب خيرها ، وسبق شرها . أدى إلى الله طاعته ، واتقاه بحقه . رحل وتركهم في طرق متشعبة ، لا يهتدي بها الضال ، ولا يستيقن المهتدى))[6].

[1] رواه الدارقطني و رجاله : عبد الله بن عمر ،و سعيد بن المسيب ،و الشهاب الزهري ، و هؤلاء كلهم ثقات ،و أما عبد الوهاب بن موسى الزهري ، فهو أيضا ثقة . انظر : ابن حجر : لسان الميزان ، ج 4 ص: 91 .و رواه أيضا زكريا الساجي ، ورجاله : عائشة أم المؤمنين ،و عروة بن الزبير ،و هشام بن عروة ،و عبد الوهاب بن موسى الزهري ، و هؤلاء كلهم ثقات ،و أما أبو الزناد عبد الله بن ذكوان ، فهو أيضا ثقة . انظر : ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ج 5 ص: 49 .
[2] ابن كثير : البداية ، ج 6 ص: 707 .و السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص: 75 .
[3] الخبر صححه الذهبي و ابن كثير . الذهبي: الخلفاء الراشدون ، ص: 70 . و ابن كثير: تفسير القرآن العظيم ، ج 1 ص: 52 .
[4] حسنه ناصر الدين الألباني ، في تخريج السنة لابن أبي عاصم ، ج 2 ص: 201 .
[5] ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج 9 ص: 118 .
[6] نفس المصدر ، ج 6 ص: 3 .

الرواية الثالثة مفادها أن عمر بن الخطاب استشار عليا في الخروج لغزو الروم بنفسه ، فقال لـه علـي : ((وقد توكل الله لأهل هذا الدين بـإعزاز الحوزة ، وستر العورة ، والذي نصرهم - وهم قليل لا ينتصرون ، ومنعهم وهم قليل لا يمتنعون - حي لا يموت . إنك متى تسر إلى هذا العدو بنفسك ، فتلقهم فتنكب لا يكن للمسلمين كهف دون أقصى بلادهم . ليس بعدك مرجع يرجعون إليه . فابعث إليهم رجلا مجربا ، واحفز معه أهل البلاء والنصيحة ، فإن أظهر الله فذاك ما تحب ، وإن تكن الأخرى ، كنت ردءا للناس ومثابة للمسلمين))[1] . واضح من هذه النصيحة مدى حب علي لعمر ،و حرصه الشديد عليه و على دولته و المسلمين عامة .

و الرواية الرابعة ، مفادها أن عمر بن الخطاب استشار عليا في الخروج بنفسه لقتال الفرس ، فقال له علي : ((إن هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه بكثرة ولا بقلة وهو دين الله الذي أظهره ، وجنده الذي أعده وأمده ، حتى بلغ ما بلغ ، وطلع حيثما طلع ، ونحن على موعود من الله ، والله منجز وعده ، وناصر جنده ، ومكان القيم بالأمر مكان النظام من الخرز ، يجمعه ويضمه ، فإن انقطع النظام تفرق الخرز وذهب ، ثم لم يجتمع بحذافيره أبدا . والعرب اليوم وإن كانوا قليلا فهم كثيرون بالإسلام ، عزيزون بالاجتماع ، فكن قطبا واستدر الرحى بالعرب ، وأصلهم دونك نار الحرب ، فإنك إن شخصت من هذه الأرض انتقضت عليك العرب من أطرافها وأقطارها ، حتى يكون ما تدع وراءك من العورات أهم إليك مما بين يديك . إن الأعاجم إن ينظروا إليك غدا يقولوا : هذا أصل العرب: فإذا اقتطعتموه استرحتم ، فيكون ذلك أشد لكلبهم عليك وطمعهم فيك . فأما ما ذكرت من مسير القوم إلى قتال المسلمين ، فإن الله سبحانه هو أكره لمسيرهم منك ، وهو أقدر على تغيير ما يكره ، وأما ما ذكرت من عددهم فإنا لم نكن نقاتل فيما مضى بالكثرة ، وإنما كنا نقاتل بالنصر والمعونة))[2] . واضح من هذه الرواية مدى عمق العلاقة الأخوية الحميمة التي كانت بين علي و عمر –رضي الله عنهما- .

و الرواية الأخيرة –الخامسة- مفادها أنه عندما استشهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب جاء علي بن أبي طالب و وقف عليه فقال : ((ما أحد أحب إلى أن ألقى الله بصحيفته من هذا المسجى))[3] .

و أما الصنف الأخير- الثالث- فيتضمن روايتين تتعلقان بحسن العلاقة بين علي بن أبي طالب و الخلفاء الراشدين-رضي الله عنهم- ، وردتا في المصادر السنية و الشيعية معا . الأولى مفادها أن عليا- رضي الله عنه- قال : ((قال كنت إذا سمعت من رسول الله- صلى الله عليه و سلم- حديثا نفعني الله به بما شاء أن ينفعني منه . و

[1] الرضي العلوي: نهج البلاغة، ص: 192 .
[2] نفس المصدر ، ص: 200 .
[3] ابن أبي الحديد : المصدر السابق ، ج 6 ص: 3-3 .

إذا حدثني غيره استحلفته فإذا حلف لي صدقته ، و حدثني أبو بكر وصدق أبو بكر ...))[1] .

و الثانية مفادها أن علي ابن أبي طالب-رضي الله عنه- قال : ((إن شاء الناس حلفت لهم عند مقام إبراهيم بالله ما قتلت عثمان ، ولا أمرت بقتله ، ولقد نهيتهم فعصوني))[2] .

و أُشير هنا إلى أنه يُستنتج من تلك الأقوال الكثيرة و المتنوعة أن الروايات الواردة في المصادر الشيعية اتفقت مع الواردة في المصادر السنية على أن علاقة علي بن أبي طالب بالخلفاء الراشدين كانت علاقة حب وإخاء و تعاون . و هذا اتفاق منها فيما بينها في ذلك، و مُخالَفة منها للرواية الشيعية من جهة،و اتفاق منها أيضا مع ما قرره القرآن الكريم عن إيمان الصحابة و أخوتهم ، و صلاحهم و استقامتهم من جهة أخرى . و هذا يعني أن الرواية الشيعة-القائلة بسوء العلاقة- هي المخالفة للقرآن الكريم و لتلك الروايات ، و هذا دليل قاطع و دامغ على بطلانها .

و الشاهد الأخير- الخامس في الرد على الرواية الشيعية- يتضمن أقوالا لبعض كبار آل علي- رضي الله عنهم- تُعبر عن حبهم و تقديرهم للشيخين من جهة ، و تدل على حقيقة العلاقة التي كانت تجمع بين علي و إخوانه الخلفاء الثلاثة - رضي الله عنهم- من جهة أخرى. فلو كانت علاقة عداء و يغض-كما تزعم الرواية الشيعية- ما صدرت تلك الأقوال عن هؤلاء، لأنهم كانوا على نهج علي بن أبي طالب في موقفه من أبي بكر و عمر و عثمان- رضي الله عنهم- . و سأذكر منها خمسة أقوال كشواهد على ما ذكرته ، منها قول لمحمد الباقر،و الباقي لابنه جعفر الصادق .

أولها مفاده : ((عن عروة بن عبد الله قال : أتيت أبا جعفر محمد بن علي فقلت: ما قولك في حلية السيوف ؛ فقال: لا بأس قد حلى أبو بكر الصديق سيفه . قال فقلت : و تقول الصديق ! قال : فوثب وثبة ،واستقبل القبلة، ثم قال: نعم الصديق ، نعم الصديق ، نعم الصديق ثلاث مرات ، فمن لم يقل له الصديق ، فلا صدق الله له قولا في الدنيا ولا في الآخرة))[3] .

و الثاني قول لجعفر الصادق ورد في كتابه المناظرة ، مفاده أنه قال : ((قال جعفر : لأبي بكر مثلها ، قال الله تعالى : {وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا

---

[1] أحمد بن حنبل : المسند، ج 1 ص: 8 ، و الخبر صححه المحقق شعيب الأرناؤوط . و ابن أبي الحديد: نفس المصدر، ج 6 ص :307 .

[2] ابن كثير: البداية ، ج 7 ص: 193 . و أبو جعفر الطوسي : الأمالي ، دار الثقافة، قم ، 1414 ، ج 1 ص: 281 .

[3] أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، ج 1 ص: 154 . و الذهبي: السير ، ج 4 ص: 408 .

إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ }-سورة الحشر:10- فأبو بكر هو السابق بالإيمان ، فالاستغفار له واجب ومحبته فرض وبغضه كفر))[1] .

و الثالث قول لجعفر الصادق ختم به كتابه المناظرة ، عندما قال له مناظره : ((أيقبل الله توبتي مما كنت عليه من التفريق بين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ؟ قال : نعم ، باب التوبة مفتوح ، فأكثر من الاستغفار لهم .أما انك لو مت وأنت مخالفهم مت على غير فطرة الإسلام ، وكانت حسناتك مثل أعمال الكفار هباءً منثوراً . فتاب الرجل ورجع عن مقالته وأناب))[2] .

و الرابع مفاده أن الحافظ الذهبي روى أن جعفر الصادق قال: ((برئ الله ممن تبرأ من أبي بكر وعمر)) . ثم عقّب الذهبي على ذلك بقوله: ((قلتُ: هذا القول متواتر عن جعفر الصادق، وأشهد بالله إنه لبار في قوله غير منافق لأحد))[3] .

و آخرها ذكرته رواية شيعية مفادها : عن أبي بصير قال: كنت جالسا عند أبي عبد الله- جعفر الصادق- إذ دخلت علينا أم خالد التي كان قطعها يوسف بن عمر تستأذن عليه ، فقال أبو عبد الله : أيسرك أن تسمع كلامها؟ قال: فقلت: نعم، قال: فأذن لها، قال: وأجلسني معه على الطنفسة ، قال: ثم دخلت فتكلمت فإذا امرأة بليغة ، فسألته عنهما[4] فقال لها: توليهما ؟ قالت: فأقول لربي إذا لقيته: إنك أمرتني بولايتهما، قال: نعم ...))[5] .

و قبل إنهاء هذا المبحث أُشير هنا إلى ثلاثة مواضيع هامة تتعلق بالرواية الشيعية : أولها قضية ميراث النبي-عليه الصلاة و السلام- وما حدث حوله من خلاف بين أبي بكر و فاطمة-رضي الله عنهما- . فأقول: أولا إن الرواية الشيعية بالغت في تضخيم الحادثة، و حملتها ما لا تحتمل، و وجهتها وجهة مذهبية مُبيتة سلفا.لأن ما حدث كان أمرا عاديا و لم يكن إساءة و لا ظلما من أبي بكر لفاطمة و لا لعلي ،و لا للآخرين الذين لهم الحق في ميراث النبي- عليه الصلاة و السلام- كزوجاته ،و عمه العباس . و إنما كان تطبيقا عمليا للحديث النبوي الصحيح الذي يقول: ((لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ))[6] .

و ثانيا إن الدليل على ما ذهبنا إليه هو الشواهد الآتية: أولها هو إن ذلك الحديث لم ينفرد به أبو بكر وحده كما زعمت الرواية الشيعية ،و إنما كان يعلمه كثير من الصحابة ، منهم : علي، و العباس، و حذيفة بن اليمان ، و طلحة، و عمر ، و سعد بن أبي وقاص[7] . و بما أن عليا كان على علم به فلا يصح أن يُخالف أبا بكر في

---

[1] جعفر الصادق: المناظرة في التفضيل بين أبي بكر و علي ، ط 1 ، حققه علي آل شبل ، دار الوطن للنشر ، السعودية ، 1417 ، ص: 124 .

[2] نفس المصدر، ص: 136 .

[3] الذهبي: المصدر السابق ، ج 6 ص: 260 .

[4] هما أبو بكر و عمر- رضي الله عنهما- .

[5] الكليني: الكافي ، ج 8 ص: 214 ، 892 .

[6] البخاري: الصحيح ، ج 4 ص: 89 .

[7] مسلم: الصحيح ، ج 5 ص: 151 . و الترمذي: السنن ، ج 3 ص: 82 . و النسائي : السنن الكبرى ، ج 4 ص: 49 . و الهيثمي: مجمع الزوائد، ج 4 ص : 407 .

موقفه، و لا أن يبقى مُتفرجا فيما حدث من خلاف بينه زوجته و أبي بكر !! . فلا بد أن يتدخل و يُبين لزوجته حقيقة الأمر ، فهذا هو المطلوب شرعا و عقلا .

و الشاهد الثاني مفاده هو أنه لا يصح شرعا و لا عقلا أن فاطمة-رضي الله عنها- تسمع الحديث النبوي من أبي بكر الصديق و زوجها علي-رضي الله عنهما- ثم أنها تبقى مصرة على موقفها ، و غاضبة على أبي بكر . لأن هذا الموقف حرام شرعا، و مرفوض عقلا ،و لا يليق أن يصدر عن مسلم عادي، فكيف يُقال أنه صدر عن فاطمة بنت رسول الله ؟؟ !! . و عليه فإن ما روته الرواية الشيعية من مبالغات و مخالفات شرعية و تهويلات في موقفها لا يصح في حقها .

و الشاهد الأخير- الثالث- هو أنه لو كان أبو بكر الصديق أساء لفاطمة و علي بسبب حادثة الميراث ، و حدث بينهم نزاع كبير ، و خلاف طويل و عريض ما كانت علاقة علي بأبي بكر علاقة حب و تعاون و ثناء منذ الأيام الأولى من خلافة أبي بكر و ما بعدها . و قد سبق أن ذكرنا أخبارا صحيحة عن حسن تلك العلاقة ، كقول أبي بكر للحسن : ((بأبي شبه النبي ... ليس شبيها بعلي . و علي يضحك))[1] . و قول علي للصديق ((إلى أين يا خليفة رسول الله ؟ ، أقول لك ما قاله رسول الله –صلى الله عليه و سلم- يوم أحد : لَم سيفك ، و لا تفجعنا بنفسك ، و أرجع إلى المدينة ، فوالله لئن فُجعنا بك لا يكون للإسلام نظام أبدا ، فسمع منه و رجع))[2] .

و أُشير هنا إلى أن الرواية الشيعية استغلت الحادثة للطعن في أبي بكر و خدمة أهداف مذهبية مُبيتة ، على حساب الحقيقة التاريخية . بدليل الشاهدين الآتيين: الأول هو أن حديث: ((لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ)) لم تنفرد به المصادر السنية ، و إنما روته أيضا كثير من المصادر الشيعية ، عن بعض أئمتهم ، منها كتاب الكافي للكليني، و الأمالي للصدوق، و الاختصاص للمفيد، و التبيان للطوسي ، فروت عن جعفر الصادق قال :((... وإن العلماء ورثة الأنبياء ، إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ولكن ورثوا العلم ، فمن أخذ منه أخذ بحظ وافر))[3] .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن الرواية الشيعية في الوقت الذي اتهمت أبا بكر بظلم فاطمة و الإساءة إليها بحرمانها من ميراث أبيها-كأرض فدك- ، نسيت أو تناست أن مذهبها حرّم على النساء أن يرثن من الدور و من العقار شيئا،و لم تستثن منهن فاطمة . و الدليل على ذلك أنهم رووا عن محمد الباقر أنه قال : ((النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئا))[4]. ،و في رواية ((ليس للنساء من الدور والعقار شيء))[5] .

[1] أحمد بن حنبل : المسند ، ج 4 ص: 17 . و البخاري: الصحيح ، ج 4 ص: 187 .
[2] ابن كثير : البداية ، ج 6 ص: 707 .و السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص: 75 .
[3] الكليني : الكافي، ج 1 ص: 102، 149 . الصدوق : الأمالي، ص: 187 . و المفيد : الاختصاص ، ص: 19 . و الطوسي: التبيان ، ، ج 8 ص: 91 .
[4] الكليني: الكافي، ج 7 ص: 220 ، و الطوسي : الاستبصار ، ج 4 ص: 290 .
[5] نفس المصدر، ج 7 ص: 224 . و نفسه ، ج 4 ص: 290 .

و أما الموضوع الثاني فيتعلق برواية كبس أبي بكر الصديق لبيت فاطمة و كشفه ، و هي رواية بالغت الرواية الشيعية في تضخيمها و توجيهها توجيها مذهبيا، للطعن في أبي بكر، و القول بظلمه لعلي بن أبي طالب و أهله . و هذا لا يصح ، لأن هذه الرواية ضعيفة إسنادا و متنا . فأما إسنادا فقد سبق أن بينا عدم صحتها إسنادا في نقدنا لأسانيد الرواية الشيعية . و أما متنها فهو غير صحيح لضعف إسنادها ،و لأنه لا يصح ذلك في حق أبي بكر الصديق لأمرين : الأول هو أن ذلك الفعل يتنزه عن القيام به المسلم العادي، فكيف يقوم به صحابي جليل ،و خليفة راشد مشهود له بالجنة ؟؟!!.

و الأمر الثاني هو أنه سبق أن بينا أن أبا بكر الصديق كان على علاقة أخوية حسنة مع علي بن أبي طالب منذ الأيام الأولى من وفاة النبي-صلى الله عليه و سلم- . فقد بايعه طواعية ،و صلى خلفه، و تعاون معه[1] . فلو أن أبا بكر فعل ببيت علي بما زعمته الرواية الشيعية ما كانت العلاقة بينهما كما ذكرناها .

و يرى الشيخ تقي الدين بن تيمية أنه على فرض وجود أصل صحيح لهذه الحادثة- كبس أبي بكر لبيت فاطمة- فإنه غاية ما يقال : ((إنه كبس البيت لينظر هل فيه شيء من مال الله الذي يقسمه ، وأن يعطيه لمستحقه ، ثم رأى أنه لو تركه لهم لجاز ، فإنه يجوز أن يعطيهم من مال الفيء . وأما إقدامه عليهم أنفسهم بأذى فهذا ما وقع فيه قط باتفاق أهل العلم والدين . و إنما ينقل مثل هذا جهال الكذابين ، ويصدقه حمقى العالمين الذين يقولون : إن الصحابة هدموا بيت فاطمة ، و ضربوا بطنها حتى أسقطت . وهذا كله دعوى مختلق ، و إفك مفترى باتفاق أهل الإسلام ، ولا يروج إلا على من هو من جنس الأنعام))[2] .

و أما الموضوع الأخير- الثالث- فيتعلق بدعاء صنمي قريش ، إنه دعاء غريب و خطير جدا ، يقطر دما و حقدا ، و كراهية للشيخين و للصحابة و أتباعهم . إنه لعنهم ، و ضلّلهم ، و كفّرهم . هذا الدعاء لا يصح إسنادا و لا متنا ، فأما إسنادا فقد سبق بيانه ،و أما متنا فهو مردود و باطل بأدلة الشرع و التاريخ الصحيح الكثيرة و المتنوعة ،و قد فصلناها في مبحثنا هذا . و واضح منه أنه دعاء مُختلق وُضع لمناقضة الأخبار الصحيحة في حسن العلاقة بين علي بن أبي طالب و إخوانه الخلفاء الراشدين الآخرين .و إنه وُضع بذلك الأسلوب الحاقد لرد و مناقضة ما صح عن علي أنه قال لأبي بكر الصديق : ((إلى أين يا خليفة رسول الله ، أقول لك ما قاله رسول الله –صلى الله عليه و سلم- يوم أحد : لَم سيفك ، و لا تفجعنا بنفسك ، و أرجع إلى المدينة ، فوالله لئن فُجعنا بك لا يكون للإسلام نظام أبدا ، فسمع منه و رجع))[3] . و قوله في عمر بن الخطاب ((: ما خلفت أحدا أحب إلي أن ألقى الله بمثل عمله منك ، و أيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك ، و حسبت

---

[1] سبق توثيق ذلك .
[2] منهاج السنة النبوية ، ج 8 ص: 291 .
[3] ابن كثير : البداية ، ج 6 ص: 707 .و السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص: 75 .

إني كنت كثيرا أسمع النبي- صلى الله عليه وسلم- يقول : ذهبت أنا وأبو بكر وعمر ، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر ، وخرجت أنا و أبو بكر وعمر))[1] .

و بذلك نكون قد أنهينا هذا المبحث ، و منه يتبين مدى التناقض الصارخ و الكبير بين الروايتين السنية و الشيعية في موقفيهما من علاقة علي بن ابي طالب بإخوانه الخلفاء الراشدين الآخرين-رضي الله عنهم اجمعين- . إنهما صورتان متناقضتان أثبت التحقيق العلمي عدم صحة الرواية الشيعة إسنادا و متنا ، مقابل الرواية السنية التي صحت إسنادا و متنا ، و أثبتت أن علاقة علي بن أبي طالب بإخوانه هؤلاء كانت علاقة أُخوية إيمانية طيبة ،و أنه لم يلعنهم ، و لا كفرهم ،ولا طعن فيهم .

و ختاما لهذا الفصل- الأول - يتضح منه أن التناقض كان كبيرا و كثيرا بين الروايات السنية و الشيعة في موقفها من القرآن الكريم و الصحابة –رضي الله عنهم- من جهة ،و أن التحقيق العلمي أظهر صحيحها من سقيمها من جهة أخرى . فتبين أولا أن الرواية الشيعية غير صحيحة إسنادا و لا متنا في قولها بأن علي بن أبي طالب هو أول من جمع القرآن الكريم . لكنه تبين أن الرواية السنية صحيحة إسنادا و متنا في قولها بأن أبا بكر الصديق هو الذي جمع القرآن الكريم ،و وحده عثمان بن عفان .

و ثانيا اتضح أيضا أن الرواية السنية صحيحة إسنادا و متنا في قولها بعدم تحريف الصحابة للقرآن الكريم . و أن الرواية الشيعية لم تصح إسنادا و لا متنا في قولها بأن الصحابة حرّفوا القرآن الكريم ،و أن علي بن أبي طالب أخفى القرآن الحقيقي .

و ثالثا أثبت النقد التاريخي عدم صحة الرواية الشيعية إسنادا و متنا في قولها بردة الصحابة و كفرهم و انحرافهم بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- . و في مقابلها أثبت صحة الرواية السنية إسنادا و متنا ، في قولها باستمرار الصحابة على إيمانهم و صلاحهم ،و أخوتهم و تعاونهم بعد وفاة نبيهم-عليه الصلاة و السلام- .
رابعا و أخيرا إنه تبيّن-بفضل النقد التاريخي الذي مارسناه- أن الروايات الشيعة الغالب عليها أنها روايات ضعيفة من داخلها ، لأنها لا تقوم- في معظمها- على سند صحيح من الوحي الصحيح ،و لا من العقل الصريح، و لا من العلم الصحيح . و إنما تعتمد أساسا على الظنون و المزاعم ،و الخلفيات المذهبية و الأخبار المختلقة المخالفة لحقائق الشرع و التاريخ . و هذا لم يصدق على الروايات السنية-التي ذكرنا طرفا منها- ، فهي في الغالب قامت أساسا على الشرع الصحيح ، و العقل الصريح ،و الخبر الصحيح . و هذا الاستنتاج سيزداد اتساعا و عمقا ، و تأكيدا و إثراء فيما يأتي من كتابنا هذا إن شاء الله تعالى .

[1] البخاري: المصدر السابق ، ج 5 ص: 11 .

....

الفصل الثاني

تناقض الروايات السنية و الشيعية في موقفها من الوصية بالإمامة

- عرض و نقد -

أولا : تناقضها في تحديدها لمعنى أهل البيت .
ثانيا : تناقضها في القول بوجود الوصية بالإمامة في القرآن .
ثالثا : تناقضها في ذكر الوصية بالإمامة في حادثة غدير خم .

تضـاربت الروايـات السـنية و الشـيعية تضـاربا كبيـرا فـي موقفهـا مـن الوصـية بالإمامة ، و ما يتصل بها من قضايا جزئية أخرى كثيرة . فما هو المعنى الشرعي الصحيح الدقيق لمصطلح أهل البيت ؟ ،و هل ذُكرت الوصية بالإمامة لعلي و بنيه في القرآن الكريم ؟ ، و إذا ذّكرت فيه فأين هي ؟ ،و إذا لم تذكر فيه فلماذا ؟ ، و هل حادثة غدير خم نصت على الوصية بإمامة علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- ؟ و ما حقيقة ما حدث فيها ؟ . هذه التساؤلات- و غيرها- ستتضح إجابتها من نقدنا لتلك الروايات المتناقضة و تمييز صحيحها من سقيمها فيما يأتي بحول الله تعالى .

أولا: تناقض الروايات السنية و الشيعية في تحديدها لمعنى أهل البيت:

اختلفت الروايـات السـنية و الشـيعية اختلافـا كبيـرا فـي تحديـدها للمعنـى الشـرعي الصحيح لمصطلح : أهل البيت من جهة ،و حدث في تحديده خلط كبير، و تلاعبت بـه الأهـواء و العصـبيات مـن جهـة أخـرى . فهـل يعنـي-ذلـك المصـطلح- النبـي ،و زوجاته ، و أولاده، أو يشمل هؤلاء و يُضاف إليهم علي ، و الحسن ، و الحسين ، أو يقتصـر فقـط علـى النبـي ، و فاطمـة ، و الحسـن ، و الحسـين ، و علـي ، أو أنـه يشمل أيضا آل هاشم كلهم ؟ . هـذه التسـاؤلات-و غيرهـا- سـتتضـح إجابتهـا فيمـا يمـا يأتي من هذا المبحث .

فبالنسبة للرواية السنية فسأذكر التعريف الشرعي الحقيقي الصحيح الدقيق فقط ، القـائم علـى القـرآن الكـريم و السـنة النبويـة الصـحيحة الموافقـة لـه- أي للقـرآن-[1] . و معناه هو أن مصطلح أهل البيت يعني الزوج و زوجته و أولاده ، و كل واحد منهم هو من أهل البيت، و الزوجـة هـي أهل الرجل،و بيتـه ،و أهل بيتـه . و دليلهـا علـى ذلك الشواهد القرآنية و الحديثية الآتية:

فمن الآيات القرآنية قوله تعالى: {فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِن جَانِبِ الطُّورِ نَاراً قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ }-سورة القصص:29- . فمـن أهلـه هنـا ؟ ، إنهـا بـلا شـك زوجته، و قد ذُكرت مرتين ، فهي أهله و بيته ، و المكونة لبيته و أهل بيته .

و منها قوله سبحانه : {وَاسُتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاء مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوَءاً إِلاَّ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }-سورة يوسف:25- . من هذه الأهل ؟ ، إنهـا بـلا شـك زوجـة العزيـز التـي راودت يوسـف-عليه السلام- ،و هي أهل هذا الرجل، و المكونة لأهل بيته.

و منهـا قولـه تعـالى : {قَالُواْ يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُواْ إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ }-سورة هود:81- . فزوجتـه مـن أهلـه، لأن الآيـة شـملت

[1] هناك معنى عام مجازي ذكرته كثير من الروايات السنية و شبه الشيعية ، و فيه خلل و اضطراب و تضارب ، و سنذكرها لاحقا عندما نتناول تلك الروايات بالنقد و التحقيق ، و نبين فيه وجه الصواب بحول الله تعالى .

في البداية كل أهل لوط-عليه السلام-: هو و زوجته و أولاده، ثم استثنت منهم زوجته التي سيصيبها العذاب ،و هي أهله التي كونت له بيته و أهل بيته .

و قوله سبحانه : {وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ }-سورة القصص:12- . من هم هؤلاء ؟ ، لا شك أنهم أهل بيت أم موسى –عليه السلام-: أمه، و إخوته ، و أمه هي التي ترضعه ، {وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ }-سورة القصص:7-.فالأم و الأولاد من الأهل المكونين لأهل بيت أم موسى .

و قوله تعالى -عن إبراهيم لما جاءته الملائكة-: ((قَالُواْ لاَ تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ ، وَامْرَأَتُهُ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ، قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخاً إِنَّ هَـذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ، قَالُواْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ رَحْمَتُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ))-سورة هود :70-73- . من هم أهل البيت هنا ؟ ، إنهما : إبراهيم و زوجته أساسا ،و هي التي خاطبتها الملائكة .

و أخيرا قوله سبحانه ((وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ، وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً))-سورة الأحزاب :33-34- . واضح من الآيتين أنهما يتكلمان عن زوجات النبي-عليه الصلاة و السلام- من البداية إلى النهاية، و في وسطهما((إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً)) . فمن هم هنا أهل البيت بصيغة الجمع المذكر ؟ ، إنهم النبي و زوجاته ، بدليل الشواهد الآتية:

أولها إن سياق الآية يتكلم عن زوجات النبي بداية و نهاية ، ثم عندما تكلم عن أهل البيت ألحق به الجزء الأساسي الأول المكون له ،و هو الزوج، لأنه لا أهل بيت دون زوج و زوجة ،و لهذا يجب أن يأتي الخطاب بصيغة المذكر لا التأنيث.

و ثانيها هو أن القرآن الكريم يُفسر نفسها بنفسه، فإذا عدنا إليه وجدناه يطلق عبارة : أهل البيت على الزوج و الزوجة أساسا ، ثم على أولادهما ،و هذا سبق أن بيناه . و عليه فإن قوله تعالى: ((لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً)) ، يعني النبي و زوجاته .

و الشاهد الأخير-الثالث- هو أن قوله تعالى: ((لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً)) ، يُشبه قوله سبحانه : ((قَالُواْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ رَحْمَتُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ))-سورة هود : 73- ، فالملائكة خاطبت

زوجة إبراهيم-عليه السلام- لكن الخطاب جاء مذكرا (وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ) لأنه يشمل إبراهيم و غيره من أهل بيته .

و تجب الإشارة أهنا إلى أن القرآن الكريم كما أنه حدد المعنى الحقيقي و الدقيق لمعنى الأهل و أهل البيت ، فإنه ميز بينه و بين معنى عبارة : الآل ، في مواضع كثيرة منه . من ذلك قوله سبحانه : {إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ }-سورة آل عمران:33- ، و { فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكاً عَظِيماً }-سورة النساء:54- ، و {وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ }-سورة البقرة:50- ، و{ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلآئِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ }-البقرة:248- ، {وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَّبِّكُمْ }-سورة غافر:28- ،و {فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ }-سورة غافر:45- ، و {فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ }- سورة النمل:56- .

و لاحظ أن الملائكة عندما خاطبت لوطا و أهل بيته خاصة ، ثم استثنت منه زوجته قالت له : { يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُواْ إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ }-سورة هود:81- . لكنها عندما خاطبته هو و أهله ، وأولاده و أتباعه من المؤمنين ،و استثنت أيضا زوجته ، قالت : ((إِلاَّ آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ، إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ، فَلَمَّا جَاء آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ ، قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ، قَالُواْ بَلْ جِئْنَاكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ ، وَأَتَيْنَاكَ بَالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ، فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ))-سورة الحجر: 59-65- .

فواضح من كل ذلك أن عبارة : الآل في القرآن الكريم معناها واسع ، يُطلق على الزوج و الزوجة ،و على الذرية و الأقرباء القريبين و البعيدين ،و على الأتباع و الأعوان . ومن ذلك يتبين أن الأهل من الآل بالضرورة ، لكن ليس كل الآل هم من الأهل بالضرورة .

و أما شواهد الرواية السنية من الأحاديث النبوية ، فسأذكر منها ستة : أولها ما رواها البخاري بإسناده : ((حدثنا عبد الله بن يوسف ، أخبرنا الليث قال: حدثني عقيل عن ابن شهاب ، قال سمعت أبا سلمة قال: أخبرني جابر بن عبد الله- رضي الله عنهما- أنه سمع النبي- صلى الله عليه وسلم- يقول : ثم فتر عني الوحي فترة ، فبينا أنا أمشي سمعت صوتا من السماء فرفعت بصري قبل السماء فإذا الملك الذي جاءني بحراء قاعد على كرسي بين السماء والأرض ، فجئثت منه حتى هويت إلى

الأرض فجئت أهلي فقلت زملوني زملوني. فأنزل الله تعالى { يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ، قُمْ فَأَنْذِرْ، وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ)[1]-سورة المدثر:1-5 . من هي أهله ؟ ، إنها زوجته خديجة-رضي الله عنها- . فأم المؤمنين خديجة هي أهل النبي ، و بيته ، و أهل بيته .

و الشاهد الثاني رواها البخاري أيضا : حدثنا أبو معمر ، حدثنا عبد الوارث ، حدثنا عبد العزيز بن صهيب ،عن أنس- رضي الله عنه- قال :... و مفاده أن النبي- عليه الصلاة و السلام – دخل على بيت عائشة-رضي الله عنها- فقال : ((السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله ، فقالت: وعليك السلام ورحمة الله . كيف وجدت أهلك ؟، بارك الله لك . فتقرى حجر نسائه كلهن يقول لهن كما يقول لعائشة ، ويقلن له كما قالت عائشة))[2] . فالزوجة-بلا أولاد- هي الأهل ،و هي أهل البيت ،و هي المكونة له مع زوجها.

و الشاهد الثالث يتعلق بحادثة الإفك ،و فيها حدد النبي-عليه الصلاة و السلام- المعن الشرعي لأهل البيت بدقة و وضوح لا لُبس فيه . فقد روى البخاري-وغيره- بإسناده : ((حدثنا يحيى بن بكير ، حدثنا الليث ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، قال أخبرني عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب ، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن حديث عائشة- رضي الله عنها- ... الذي حدثني عروة ، عن عائشة -رضي الله عنها- أن : ...)) و مفاده أنه عندما كُثر الكلام في أم المؤمنين عائشة-رضي الله عنها- ،و تأذي رسول الله كثيرا ، كان مما قاله : ((يا معشر المسلمين من يعذرني من رجل قد بلغني أذاه في أهل بيتي ، فوالله ما علمت على أهلي إلا خيرا ، ولقد ذكروا رجلا ما علمت عليه إلا خيرا ، وما كان يدخل على أهلي إلا معي ...))[3] . من هي أهله، و أهل بيته ؟ ، إنها زوجته عائشة ، هي الأهل ، و هي البيت ،و هي أهل البيت .

و الشاهد الحديثي الرابع مفاده أن النبي-عليه الصلاة و السلام فرّق بين أهله و أهل علي بن أبي طالب ، فيما رواه ابن أبي عاصم الشيباني(ت 287هجرية) بإسناده : حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف ، حدثنا وهب بن جرير ، حدثنا أبي ، حدثني محمد بن إسحاق ، حدثني محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة عن إبراهيم بن سعد عن أبيه سعد قال : قال النبي – صلى الله عليه و سلم- لعلي بن أبي طالب -عندما خلّفه في المدينة ثم التحق به – ((... فارجع فاخلفني في أهلي وأهلك))[4]. فكل منهما له أهله ، و بيته ، و أهل بيته .

و الشاهد الخامس مفاده ما رواه مسلم-و غيره- : ((حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حفص بن غياث ، ح وحدثنا أبو كريب ، أخبرنا ابن أبي زائدة ،ح

[1] البخاري: الصحيح ، ج 4 ص: 116 .
[2] نفس المصدر، ج 6 ص: 119 .
[3] نفس المصدر، ج 6 ص: 101 ، و ما بعدها .
[4] عمرو بن أبي عاصم الشيباني: كتاب السنة ، حققه الألباني، ط1 ، المكتب الإسلامي، بيروت ، 1400 ، ج 2 ص: 600 .

وحدثني عمرو الناقد ، وابن نمير قالا : حدثنا مروان بن معاوية الفزاري كلهم عن عاصم ، عن أبي المتوكل : عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله- صلى الله عليه و سلم- إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ))[1] . و هي زوجته و أهله ،و أهل بيته بالضرورة .

و الشاهد الأخير- السادس- مفاده ما جاء في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا أبو أحمد هو الزبيري ، حدثنا العلاء بن صالح ، ثنا بريد بن أبي مريم ، عن أبي الحوراء ، قال : كنا عند حسن بن على فسُئِل ما عقلت من رسول الله -صلى الله عليه و سلم-، أو عن رسول الله- صلى الله عليه و سلم- قال : كنت أمشي معه فمر على جرين من تمر الصدقة فأخذت تمرة فألقيتها في فمي ، فأخذها بلعابي ، فقال بعض القوم : وما عليك لو تركتها. قال : إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة ...))[2] . فالرسول هنا فرق بين أهل بيته ، و بين آله ،و جعل الحسن بن علي من آله ، لأنه ابن بنته و ليس ابنه ، . و الذين حُرموا الصدقة من آل محمد هم : آل على ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل عباس[3] .

لكن ذلك لا يعني أن الأهل ليسوا من الآل ، بل هم من الآل ، بدليل ما ذكرناه من القرآن الكريم الذي أعطى لعبارة : الآل معنى واسعا ،و أدخل فيه الزوج و الزوجة، و الذرية و الأقارب ، و الأتباع و الأعوان حسب سياقه في الكلام. و يشهد على ذلك أيضا ما رواه البيهقي بإسناده : ((أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرئ ، أنبأ الحسن بن محمد بن إسحاق ، ثنا يوسف بن يعقوب ، ثنا محمد بن أبي بكر ، ثنا يحيى بن سعيد ، عن زياد بن لاحق ، قال : حدثتني تميمة بنت سلمة أنها أتت عائشة في نسوة من أهل الكوفة فقلن ا يا أم المؤمنين نسألك عن مواقيت الصلوات قالت: ... هذه صلاتنا آل محمد -صلى الله عليه و سلم- ، إنا آل محمد لا نصلي الصفراء ...))[4] .

و بذلك يتبين أن المعني الحقيقي الصحيح الدقيق للأهل، و لأهل البيت في الرواية السنية هو أنه يعني أساسا الزوج و الزوجة أولا ، ثم الأولاد إن وُجدوا ثانيا . فأهل بيت النبي-عليه الصلاة و السلام- يتكون منه شخصيا ،و من زوجاته ، و أولاده، و ليس منه ابن عمه علي ، و لا الحسن و الحسين ابنا علي و فاطمة[5] - رضي الله عنهم- . فرسول الله لم يعش من أولاده ذكر،و هو كما قال فيه سبحانه : (({مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً }-سورة الأحزاب:40- ،و عليه لا يمكن أن يكون رسول الله أبا أحد من الصحابة ،و لا يصح أن يُنسب إليه أحد منهم .

[1] مسلم : الصحيح ، ج 1 ص: 249 .
[2] أحمد بن حنبل : المسند، ج 1 ص: 200 .
[3] مسلم : المصدر السابق ، ج 7 ص: 122 .
[4] البيهقي: سنن البيهقي الكبرى ، دار الباز، مكة المكرمة ، 1994 ، ج 1 ص: 446 .
[5] نوجد أحاديث سنية تُلحق هؤلاء بأهل بيت النبي، و سنعرضها و نناقشها قريبا بحول الله تعالى .

فالزوجان هما المكونان الأولان و الأساسيان لأهل أي بيت ، فقد يُوجد أهل بيت بلا أولاد، لكن لا أهل بيت بلا زوجين لتكوين أهل بيت ابتداءً ، لكن بعد ذلك قد يغيب الاثنان ، أو أحدهما بالوفاة ، لكن أهل بيتهم يبقى بالأولاد . و إذا لم يكن لهما أولاد ، و ماتا أو انفصلا ، فهنا يزول أهل بيتهما،و هذا دليل دامغ على أن أهل أي بيت يتكون من الزوجين ابتداءً، ثم يلتحق به الأولان إن وُجدوا .

و أما الرواية الشيعية فهي تخالف الرواية السنية التي ذكرناها ،و ترى أن أهل بيت النبي يتكون من : رسول الله، و فاطمة، و علي، و الحسن ، و الحسين فقط، و أما زوجاته فلسن من أهل بيته !! . و تعتمد في ذلك على روايات تاريخية كثيرة، و ليس لها في ذلك دليل صريح واضح من القرآن الكريم ،و أما ما تذكره من قرآنها المزعوم ، فهو قرآن موهوم سبق أن بينا عدم وجوده أصلا ،و بطلان الروايات المتعلقة به . و ما تذكره من آيات مختلقة فنحن نتعامل معها على أنها روايات تاريخية لا على أنها قرآن . و عليه فنحن هنا سنذكر من مروياتها-المتعلقة بمعنى أهل البيت- ثماني روايات مُسندة .

الأولى رواها أبو حمزة الثمالي (ت 148 هجرية) بقوله : حدثني شهر بن حوشب، عن ام سلمة قالت: جاءت فاطمة إلى النبي -صلى الله عليه وآله- تحمل حريرة لها، فقال: ادعي زوجك وابنيك فجاءت بهم فطعموا ثم ألقى عليهم كساء له خيبريا. فقال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي وعترتي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا . فقلت: يا رسول الله وأنا معهم ؟ قال: أنت إلى خير))[1] .

و الثانية رواها أبو جعفر الطوسي بإسناد مفاده : ((وعنه، قال: أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، قال: حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي، عن أبيه، عن عثمان أبي اليقظان، عن أبي عمر زاذان، قال: ... ثم قام الحسن بن على ... ثم ذكر المباهلة فقال: فجاء رسول الله - صلى الله عليه وآله- من الأنفس بأبي، ومن الأبناء بي وبأخي، ومن النساء بأمي وكنا أهله، ونحن له، وهو منا ونحن منه. ولما نزلت آية التطهير جمعنا رسول الله -صلى الله عليه وآله)- في كساء لأم سلمة (رضي الله عنها) خيبري، ثم قال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي و عترتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا)) فلم يكن أحد في الكساء غيري وأخي وأبي وأمي))[2].

و الرواية الشيعية الثالثة رواها المفسر العروسي الحويزي بإسناده : ((واخبرنا السيد أبو الحمد قال: حدثنا الحاكم أبو القاسم الحسكاني قال: حدثونا عن أبى بكر السبيعى قال: حدثنا أبو عروة الحرانى قال: حدثنى ابن مصغى قال: حدثنا عبد الرحيم بن واقد عن أيوب بن سيار عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: نزلت هذه الآية على النبي- صلى الله عليه واله- وليس في البيت إلا فاطمة والحسن والحسين

[1] أبو حمزة الثمالي: تفسير أبي حمزة الثمالي،جمعه عبد الرزاق حرز الدين ، ط1 ، مطبعة الهادي، قم ، ج 1 ص: 450 .
[2] الطوسي : الأمالي، ط1 ، دار الثقافة، قم ، 1414 ، ج 2 ص: 78 .

وعلى: ((إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً))-سورة الأحزاب :34- .فقال النبي صلى الله عليه واله: اللهم هؤلاء أهلي))[1] .

و الرواية الرابعة رواها أبو جعفر الطوسي بقوله : أخبرنا أبو عمر، قال: أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا الحسين ابن عبد الرحمن بن محمد الازدي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا عبد النور بن عبد الله ابن شيبان-سنان-، قال: حدثنا سليمان بن قرم، قال: حدثني أبو الجحاف وسالم بن أبي حفصة، عن نفيع أبي داود، عن أبي الحمراء، قال: شهدت النبي -صلى الله عليه وآله- أربعين صباحا يجئ إلى باب علي وفاطمة فيأخذ بعضادتي الباب، ثم يقول: ((السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله وبركاته، الصلاة يرحمكم الله ،" إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً))-سورة الأحزاب :34-))[2] .

و الرواية الشيعية الخامسة رواها القاضي النعمان الإسماعيلي المغربي بقوله : ((الدغشي، باسناده، عن [أبي] عبد الله الجدلي، قال: أتيت عائشة، فقلت: يا أم المؤمنين في أي شيء نزلت هذه الآية: " إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً))-سورة الأحزاب :34- " . قالت: ائت أم سلمة، فاسألها عن ذلك، ففي بيتها نزلت هذه الآية. فأتيت أم سلمة فأخبرتها بمجيئي إلى عائشة وبما سألتها، فأحالتني عليها. فقالت أم سلمة: أما أنها لو شاءت أن تخبرك أخبرتك في أي شيء نزلت هذه الآية، لكني أخبرك. أتاني رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: لو أن عندي من أرسله إلى علي وفاطمة والحسن والحسين، فما كان غيري، فدعوتهم، وأجلس الحسن عن يمينه، والحسين عن يساره، وفاطمة بين يديه، وعليا " عند رأسه، ثم أخذ ثوبا " حبريا "، فجللهم الثوب. ثم قال: اللهم هؤلاء عترتي وأهل بيتي إليك لا إلى النار، اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ". قالت أم سلمة، فقلت: يا نبي الله أدخلني معهم ؟ فقال: لا يدخله إلا من هو مني وأنا منه، وأنت من صالحات أزواجي، وأنت إلى خير)).

و الرواية السادسة رواها الموفق الخوارزمي(المتوفى سنة 568هجرية) بإسناده : اخبرنا الشيخ الزاهد أبو الحسن علي بن أحمد العاصمي، اخبرنا شيخ القضاة إسماعيل بن أحمد الواعظ، اخبرنا والدي أحمد بن الحسين البيهقي، اخبرنا أبو محمد عبد الله بن يوسف الاصبهاني، أخبرنا بكير بن أحمد بن سهل الصوفي بمكة، حدثنا موسى بن هارون، حدثنا إبراهيم بن حبيب، حدثنا عبد الله بن مسلم الملائي، عن أبي الجحاف، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري: إن رسول الله- صلى الله عليه وآله- جاء إلى باب علي أربعين صباحا بعد ما دخل على فاطمة فقال: ((السلام

[1] العروسي الحويزي : تفسير نور الثقلين ، ط1 ، مؤسسة إسماعيليان ، قم ، 1412 ، ج 8 ص: 884 .
[2] الطوسي: المصدر السابق، ج 1 ص: 263 .

عليكم أهل البيت ورحمة الله وبركاته، الصلاة يرحمكم الله، " إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً))- سورة الأحزاب :34- "))[1] .

و الرواية الشيعية السابعة رواها أبو جعفر الطوسي بإسناده : أخبرنا أبو عمر، قال: حدثنا أحمد، قال: أخبرنا أحمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الرحمن، قال: حدثنا أبي، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مغيرة مولى أم سلمة زوج النبي - صلى الله عليه وآله- أنها قالت: نزلت هذه الاية في بيتها " إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً))-سورة الأحزاب :34- " أمرني رسول الله -صلى الله عليه واله- أن أرسل إلى علي وفاطمة والحسن والحسين ، فلما أتوه اعتنق عليا بيمينه، والحسن بشماله، والحسين على بطنه، وفاطمة عند رجله، فقال: ((اللهم هؤلاء أهلي وعترتي، فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا " قالها ثلاث مرات. قلت: فأنا، يا رسول الله. فقال: إنك على خير إن شاء الله))[2] .

و الرواية الأخيرة- الشيعية الثامنة- رواها الكليني بإسنادين : علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس وعلي بن محمد، عن سهل ابن زياد أبي سعيد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله ... عندما نزل قوله تعالى : ((" إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً))-سورة الأحزاب :34- كان علي والحسن والحسين وفاطمة فأدخلهم رسول الله -صلى الله عليه وآله- تحت الكساء في بيت أم سلمة، ثم قال: اللهم إن لكل نبي أهلا وثقلا وهؤلاء أهل بيتي وثقلي، فقالت ام سلمة: ألست من أهلك؟ فقال: إنك إلى خير ولكن هؤلاء أهلي وثقلي ...)) . و ذكر الإسناد الثاني بقوله : ((محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد والحسين بن سعيد عن النضر بن سويد، عن يحيى بن عمران الحلبي، عن أيوب بن الحر وعمران بن علي الحلبي، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام مثل ذلك))[3]
.

و بذلك يتضح الاختلاف الموجود بين الروايتين السنية و الشيعية في موقفيهما من معنى أهل بيت النبي-عليه الصلاة و السلام- فالسنية جعلت معناه الحقيقي الصحيح الدقيق[4] قاصرا على النبي و زوجاته و أولاده. و الشيعية خالفتها في ذلك ، فأخرجت منه زوجات النبي ،و جعلته قاصرا فقط على الرسول ،و فاطمة، و علي ، و الحسن ، و الحسين . فأين الرواية الصحيحة ؟ ، و هل يُعقل أن تُحرم الزوجة من الانتماء إلى أهل بيت زوجها الذي أسسته معه ، و يُلحق به ابن العم و أبناء البنت و يصبح قاصرا عليهم ؟! . و أليس من الظلم إخراج الزوجة من الانتماء إلى أهل بيت زوجها ؟! . و لماذا حدث هذا التناقض مع أن الأمر واضح شرعا ، و عقلا ، و واقعا؟ ! . و هل يُعقل أن يحدث تناقض كهذا ؟ ! .

---

[1] الموفق الخوارزمي: المناقب، ط 2 ، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ، 1411، ج 1 ص: 97 .
[2] الطوسي : المصدر السابق ، ج 1 ص: 275-276 .
[3] الكليني: الكافي، ج 1 ص: 170 ، 174 .
[4] لمعنى أهل البيت معنى تكريمي مجازي عام سنذكره قريبا بحول الله تعالى .

تلك التساؤلات-و غيرها- سيجيب عليها تحقيقنا الإسنادي و المتني لتلك الروايات . فمن جهة النقد الإسنادي فإن الرواية السنية اعتمدت على السندين القرآني و الحديثي. فالقرآن هو سند متواتر قطعي الثبوت ، ومن ثم فهو سند يقيني صحيح اعتمدت عليه الرواية السنية في تحديدها لمعنى أهل البيت .

و أما سندها الحديثي التاريخي- فيما قالت به- فقد تضمن ستة أسانيد، أولها تضمنته رواية البخاري : ((حدثنا عبد الله بن يوسف ، أخبرنا الليث قال: حدثني عقيل ،عن ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة قال: أخبرني جابر بن عبد الله- رضي الله عنهما- أنه سمع النبي- صلى الله عليه وسلم- يقول :)) . و هذا إسناد صحيح رجاله ثقات[1] ، و قد صححه البخاري في صحيحه، و شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لأحاديث مسند أحمد بن حنبل[2] .

و الإسناد الثاني رواه البخاري مفاده : ((حدثنا أبو معمر ، حدثنا عبد الوارث ، حدثنا عبد العزيز بن صهيب ،عن أنس- رضي الله عنه- قال :...)) . و هذا إسناد صحيح رجاله ثقات[3] ، و قد صححه البخاري، و أورد مسلم نفس الحديث من طريق آخر عن أنس[4]، و صحح شعيب الأرناؤوط نفس الحديث من طريق آخر عن أنس أيضا في تحقيقه لأحاديث مسند أحمد[5] .

و إسناد الرواية السنية الثالثة مفاده : ((حدثنا يحيى بن بكير ، حدثنا الليث ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، قال أخبرني عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب ، و علقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن حديث عائشة- رضي الله عنها- ... الذي حدثني عروة ، عن عائشة -رضي الله عنها- أن : ...)) . و هذا إسناد صحيح رجاله ثقات[6] ، و قد أورده الشيخان في صحيحيهما[7]، و صححه صححه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد، و صحيح ابن حِبان[8] .

و الإسناد الرابع رواه ابن أبي عاصم الشيباني(ت 287هجرية) بإسناده : ((حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف ، حدثنا وهب بن جرير ، حدثنا أبي ، حدثني محمد بن إسحاق ، حدثني محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة عن إبراهيم بن سعد عن أبيه سعد قال :)) . و هذا إسناد صحيح رجاله ثقات[9].

---

[1] الشهاب الزهري ثقة معروف ،و قد سبق توثيقه مرارا ،و عن الآخرين أنظر: ابن حجر: تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 547 ، 684، ج 2 ص: 48 ، 409 .

[2] أحمد ابن حنبل : المسند، ج 3 ص: 325 .

[3] عنهم أنظر: ابن حجر: تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 517 ، 604، 625 .

[4] مسلم : المر السابق ، ج 4 ص: 147 .

[5] أحمد بن حنبل : المصدر السابق ، ج 3 ص: 246 .

[6] الليث ،و الشهاب ،و عروة ، و ابن المسيب هؤلاء ثقات معروفون ،و عن الباقي أنظر: ابن حجر : التقريب ، ج 2 ص: 3-7، 351 .

[7] مسلم : المصدر السابق، ج 8 ص: 112 .

[8] المسند ، ج 6 ص: 194 . و صحيح ابن حبان ، ج 10 ص: 13 .

[9] عنهم أنظر: ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 8 ص: 28 و ما بعدها ، 175، ج 10 ص: 110 ، 140 ، ج 12 ص: 79 . و ابن حجر: تقريب التهذيب ، ج 3 ص: 67 . و ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، حققه محمود الأرناؤوط ، ط1 ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت، 1988 ، ج 3 ص: 364 .

و إسناد الرواية الخامسة رواه مسلم- و غيره - : ((حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حفص بن غياث ، ح وحدثنا أبو كريب ، أخبرنا ابن أبي زائدة ،ح وحدثني عمرو الناقد ، وابن نمير قالا : حدثنا مروان بن معاوية الفزاري كلهم عن عاصم ، عن أبي المتوكل : عن أبي سعيد الخدري قال :)) . و هذا إسناد صحيح رجاله ثقات[1] ،و قد أورده مسلم في صحيحه، و صححه محمد فؤاد عبد الباقي في تحقيقه لسنن ابن ماجه ، و شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لصحيح بن حبان[2] .

و إسناد الرواية السنية الأخيرة-السادسة- من رواية أحمد بن حنبل في مسنده : ((حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا أبو أحمد هو الزبيري ، حدثنا العلاء بن صالح ، ثنا بريد بن أبي مريم ، عن أبي الحوراء ، قال : كنا عند حسن بن على فسُئِل ...)) .و هذا إسناد صحيح رجاله ثقات[3] ، و قد صححه الهيثمي في مجمع الزوائد[4]، و صححه شعيب الأرناؤوط في مسند أحمد ،و صحيح ابن حبان[5] ،و أورد البخاري نفس الحديث من طريق آخر في صحيحه[6] .

و من ذلك يتبين أن أسانيد الرواية السنية الحديثية كلها صحيحة ،و هي تعتمد أولا- فيما قالت به- على السند القرآني ، ثم على الإسنادي الحديثي التاريخي الصحيح ثانيا. فما حال أسانيد الرواية الشيعية ؟ .

أولها إسناد رواية أبي حمزة الثمالي (ت 148 هجرية) بإسناده : ((حدثني شهر بن حوشب ، عن أم سلمة قالت:)) . و هذا إسناد لا يصح ، لأن أبا حمزة ضعيف متروك ليس بثقة ، و الراوي الثاني ضعيف أيضا، و كثير الأوهام و الإرسال[7] .

و الإسناد الثاني من رواية أبي جعفر الطوسي بإسناده : ((وعنه، قال: أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، قال: حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي، عن أبيه، عن عثمان أبي اليقظان، عن أبي عمر زاذان، قال:)) . و هذا إسناد لا يصح لعنعنته غير الصحية[8] ،و جهالة الجماعة المذكورة ، فهي مُبهمة لدينا و لم أعثر على دليل صحيح يُحدد أفرادها ، و ضعف عبد الرحمن ، و والده محمد ،و عثمان أبي اليقضان[9] .

و إسناد الرواية الشيعية الثالثة رواها المفسر العروسي الحويزي بإسناده : ((وأخبرنا السيد أبو الحمد قال: حدثنا الحاكم أبو القاسم الحسكاني قال: حدثونا عن أبى

---

[1] عنهم أنظر: ابن حجر: التقريب ، ج 1 ص: 694 ، ج 2 ص: 121 . و تهذيب التهذيب ، ج 7 ص: 323 . و المزي : تهذيب الكمال ، ، ج 16 ص: 34 .

[2] أنظر: ابن ماجة: السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ج 1 ص: 192 . و ابن حبان : صحيح ابن حبان ، ج 4 ص: 11 .

[3] عنهم أنظر : ابن حجر: التقريب ، ج 1 ص: 124 ، 296 ، ج 2 ص: 95 . و تهذيب التهذيب ، ج 8 ص: 133 .

[4] ج7 ص: 182 .

[5] المسند، ج 1 ص: 200 . و صحيح ابن حبان ، ج 2 ص: 498 .

[6] ج 2 ص: 134 .

[7] عنهما أنظر: ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ط3 ، دار الفكر، ج 2 ص: 92 . و ابن حجر: تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 421 .

[8] لم أعثر على أحوال هؤلاء الرواة التي تثبت اتصالهم و تحديثهم عن بعضهم .لبعض .

[9] ابن حجر: لسان الميزان ، 3 ص: 326 . و ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ج 6 ص: 105 ، ج 8 ص: 236 .

بكر السبيعى قال: حدثنا أبو عروة الحرانى قال: حدثنى ابن مصغى قال: حدثنا عبد الرحيم بن واقد عن أيوب بن سيار عن محمد بن المنكدر عن جابر قال:)) . و هذا إسناد لا يصح لعنعنته غير الصحيحة ، فلم أعثر على ما يدل على اتصاله ،و جهالة بعض رجاله (حدثونا)، و انقطاعه بين جابر-الجعفي- و مصدر الخبر، فجابر عاش في القرن الثاني الهجري، و الحادثة تعود إلى زمن النبي-عليه الصلاة و السلام- ، و جابر نفسه ضعيف و مُتهم بالكذب أيضا[1] . و أيوب بن سيار ضعيف مُتهم بالكذب[2] .

و الإسناد الرابع من رواية أبي جعفر الطوسي بقوله : أخبرنا أبو عمر، قال: أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا الحسين ابن عبد الرحمن بن محمد الازدي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا عبد النور بن عبد الله بن شيبان-سنان-، قال: حدثنا سليمان بن قرم، قال: حدثني أبو الجحاف وسالم بن أبي حفصة، عن نفيع أبي داود، عن أبي الحمراء، قال:...)) . و هذا إسناد لا يصح ، لأن أبا الحمراء لم تثبت صحبته، و لا يصح حديثه، و نفيع أبو داود ضعيف متروك متهم بالكذب، و سليمان بن قرم ضعيف، و عبد النور بن عبد الله المسمعي متهم بالكذب و الغلو[3] .

و إسناد الرواية الشيعية الخامسة هو من رواية القاضي النعمان الإسماعيلي المغربي بقوله : ((الدغشي، باسناده، عن [أبي] عبد الله الجدلي، قال: أتيت عائشة، فقلت:)) . و هذا إسناد لا يصح لأنه منقطع بين الراوي الأول-الدغشي- و الأخير ، و لا يمكن أن يكون في هذا الإسناد راويان فقط . علما بأن الدغشي هذا-محمد بن علي- مجهول فلم أعثر له على ذكر في كتب التراجم و الرجال الشيعية و السنية معا . و قوله((الدغشي باسناده)) ، لا يصح كان عليه أن يذكره، لأننا بذلك لا نعرف عنه شيئا ، فهو مجهول و مُبهم عندنا . و قد بحثتُ عن الرواية و إسنادها هذا فلم أجدهما في مصادر أخرى .

و الإسناد السادس من رواية الموفق الخوارزمي(ت568هجرية) بإسناده : اخبرنا الشيخ الزاهد أبو الحسن علي بن أحمد العاصمي، اخبرنا شيخ القضاة إسماعيل بن أحمد الواعظ، اخبرنا والدي أحمد بن الحسين البيهقي، اخبرنا أبو محمد عبد الله بن يوسف الاصبهاني، أخبرنا بكير بن أحمد بن سهل الصوفي بمكة، حدثنا موسى بن هارون، حدثنا إبراهيم بن حبيب، حدثنا عبد الله بن مسلم الملائي، عن أبي الجحاف، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري: ...)) . و هذا إسناد لا يصح ، لجهالة بعض رجاله ،و ضعف آخرين ، منهم عطية العوفي ، و أبو الجحاف ، فهما ضعيفان[4] . و و بكير بن أحمد بن سهل ،و شيخ القضاة إسماعيل ، و أبو الحسن علي بن أحمد

[1] تهذيب التهذيب ، ج 2 ص: 31 .
[2] العقيلي: الضعفاء الكبير، ج4 ص: 112 .
[3] عن هؤلاء أنظر : ابن حجر: لسان الميزان، ج 4 ص: 102 . و تهذيب الكمال، ج 33 ص: 259 . . و ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج 7 ص: 61 .
[4] المزي: تهذيب الكمال ، ج 20 ص: 146 و ما بعدها . و ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ج 3 ص: 128 .

العاصمي ، يبدوا أن أحوالهم مجهولة ، فلم اعثر عليها في كتب التراجم و الرجال السنية و الشيعية معا .

و الإسناد السابع من رواية أبي جعفر الطوسي بإسناده : ((أخبرنا أبو عمر، قال: حدثنا أحمد، قال: أخبرنا أحمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الرحمن، قال: حدثنا أبي، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مغيرة مولى أم سلمة زوج النبي - صلى الله عليه وآله- أنها قالت:)) . و هذا إسناد لا يصح ، لأن ابن مغيرة مولى أم سلمة شخصية مجهولة ، لم أتثر لها على ذكر في كتب التراجم و الرجال و التاريخ السنية و الشيعية معا[1]. و عبد الرحمن-ابن شريك - ضعيف من جهة ضبطه ،و والده شريك بن عبد الله ضعيف أيضا من جهة ضبطه، فهو كثير التخليط و سيء الحفظ[2] ، و المؤلف أبو جعفر الطوسي- هو جزء من الإسناد- ضعيف من جهة عدالته ، فقد كان غاليا في مذهبه و يتنقص السلف، و قد أُحرقت كتبه عدة مرات في بغداد بسبب غلوه[3] .

و الرواية الأخيرة- الشيعية الثامنة- لها إسنادان ، الأول: ((علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس وعلي بن محمد، عن سهل ابن زياد أبي سعيد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله ...)) .
و الثاني : ((((محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد والحسين بن سعيد عن النضر بن سويد، عن يحيى بن عمران الحلبي، عن أيوب بن الحر وعمران بن علي الحلبي، عن أبي بصير عن أبي عبد الله)) .

و الإسنادان لا يصحان لعنعنتهما ،و ضعف بعض رجالهما، و لانقطاعهما . فهما معنعنان في كل الرواة ،و لم أعثر على ما يُثبت اتصال تلك العنعنات ، و أبو بصير البختري –في الإسانادين- ضعيف مطعون في أمانته[4]. و هما منقطعان من جهة جعفر الصادق المتوفى سنة 248 هجرية ، فهو لا يُمكنه التحديث عن النبي- عليه الصلاة و السلام - .

و بذلك يتضح جليا أن أسانيد الرواية الشيعية-المتعلقة بمعنى أهل البيت- كلها غير صحيحة ،و هذا خلاف الرواية السنية التي أثبت التحقيق الإسنادي صحة كل أسانيدها المتعلقة بالرواية السنية المحددة لمعنى أهل بيت النبي-عليه الصلاة و السلام- .
و أما فيما يخص النقد المتني للروايتين السنية و الشيعية ، فسنتناوله فيما يأتي: فبالنسبة لمتن الرواية السنية القائل بأن المعني الحقيقي الصحيح الدقيق لمصطلح

---

[1] و قيل أنه : عبد الله بن معين مولى أم سلمة ،و نفس الأمر ينطبق على هذا الراوي ، فهو مجهول لا ذكر له في كتب التراجم و الرجال و التاريخ عامة.
[2] عنهما أنظر : المزي : تهذيب الكمال ، ج 12 ص: 468 ، ج 17 ص: 170 . و الذهبي: السيّر ، ج 8 ص: 202 .
[3] الذهبي : نفس المصدر ، ج 18 ص: 335 .
[4] أنظر: اختيار معرفة الرجال ، ج 2 ص: 105 . و عبد الرحمن الزرعي: رجال الشيعة في الميزان ، ص: 66 و ما بعدها .

أهل البيت يشمل: النبي، و زوجاته ،و أولاده ، فهو متن صحيح بدليل الشواهد و البراهين القرآنية و الحديثية القطعية و الصحيحة التي سبق ذكرها- في عرضنا لوقف الرواية السنية . و سيزيدها قوة و إثراء و عمقا ما سيأتي بحول الله تعالى.

أولا تجب الإشارة هنا إلى أنه توجد روايات وردت في المصادر السنية، و هي موافقة لما قالت به الرواية الشيعية في حصرها لأهل البيت في : النبي، و علي، و فاطمة، و الحسن ،و الحسين ، من جهة ؛ و مخالفة لما ذكرناه عن موقف الرواية السنية. فما حقيقة ذلك ؟ ! .

أولا يجب ذكرها لمناقشتها و معرفة مدى صحتها ، منها رواية وردت في مسند أحمد بن حنبل من ثلاثة بطرق ، هي : ((حدثنا عبد الله ، حدثني أبى ، ثنا عبد الله بن نمير ، قال ثنا عبد الملك يعنى بن أبى سليمان ، عن عطاء بن أبى رباح ، قال حدثني من سمع أم سلمة تذكر أن النبي - صلى الله عليه و سلم- كان في بيتها فأتته فاطمة ببرمة فيها خزيرة ، فدخلت عليه . فقال لها : ادعي زوجك وابنيك . قالت: فجاء على ، والحسين ، والحسن ، فدخلوا عليه ، فجلسوا يأكلون من تلك الخزيرة ، وهو على منامة على دكان تحته كساء له خيبري . قالت: وأنا أصلي في الحجرة فانزل الله عز و جل هذه الآية { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً }-الأحزاب:33- ،قالت : فأخذ فضل الكساء فغشاهم به ثم أخرج يده فألوى بها إلى السماء ثم قال:" اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي ، فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ؛ اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا. قالت : فأدخلت رأسي البيت ، فقلت : وأنا معكم يا رسول الله. قال : إنك إلى خير ، إنك إلى خير ". قال عبد الملك ، وحدثني أبو ليلى ، عن أم سلمة مثل حديث عطاء سواء . قال عبد الملك وحدثني داود بن أبى عوف الحجاف ، عن حوشب ، عن أم سلمة بمثله سواء))[1].

و الرواية الثانية من رواية الطبراني بإسناده : ((حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، ثنا محمد بن أبان الواسطي ، وحدثنا أحمد بن النضر العسكري ، ثنا أحمد بن النعمان الفراء المصيصي قالا : ثنا محمد بن سليمان بن الأصبهاني ، عن يحيى بن عبيد المكي ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن عمر بن أبي سلمة قال: نزلت هذه الآية على رسول الله- صلى الله عليه و سلم- وهو في بيت أم سلمة { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً }-الأحزاب:33- ، فدعا الحسن و الحسين و فاطمة فأجلسهم بين يديه ودعا عليا فأجلسه خلف ظهره ، وتجلل هو وهم بالكساء ثم قال : " اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا . فقال أم سلمة : وأنا معهم يا رسول الله ؟ فقال :" وأنت مكانك وأنت على خير"))[2] .

[1] أحمد بن حنبل : المسند ، ج 6 ص: 292 .
[2] الطبراني: المعجم الكبير ، ط 2 ، مكتبة العلوم و الحكم، الموصل ، 1983 ، ج 9 ص: 25 .

و الأخيرة- الرواية الثالثة- من مسند أحمد ، و مفاده : ((حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا محمد بن جعفر قال: ثنا عوف ، عن أبي المعدل عطية الطفاوي ، عن أبيه أن أم سلمة حدثته قالت : بينما رسول الله -صلى الله عليه و سلم- في بيتي يوما إذ قالت الخادم : إن عليا وفاطمة بالسدة . قالت فقال لي: قومي فتنحى لي عن أهل بيتي . قالت فقمت فتنحيت في البيت قريبا. فدخل علي وفاطمة ومعهما الحسن والحسين وهما صبيان صغيران ، فأخذ الصبيين فوضعهما في حجره فقبلهما. قال: واعتنق عليا بإحدى يديه وفاطمة باليد الأخرى فقبل فاطمة ، وقبل عليا فأغدف عليهم خميصة سوداء، فقال:" اللهم إليك لا إلى النار أنا وأهل بيتي " قالت فقلت: وأنا يا رسول الله ، فقال: " وأنت"))[1] .

واضح من تلك الروايات-الموافقة للرواية الشيعية- أنها حصرت أهل البيت في علي و فاطمة و الحسن و الحسن من جهة ،و أقصت زوجة النبي أم سلمة و أخرجتها من أن تكون من أهل بيت النبي- عليه الصلاة و السلام- من جهة أخرى .

و تلك الروايات لا تصح بدليل المعطيات و الشواهد الآتية : أولها إن أسانيدها لا تصح ، فالأولى بطرقها الثلاثة في رجالها ضعفاء ، منهم : عبد الملك بن أبي سليمان ،و داود بن أبي عوف الحجاف، و شهر بن حوشب[2] . و الثانية في إسنادها من رجالها: محمد بن سليمان بن الأصبهاني، و هو ضعيف[3] . و الثالثة من رجالها: عطية الطفاوي، و هو ضعيف أيضا[4] .

و الشاهد الثاني إنها تخالف المعنى الحقيقي الصحيح الدقيق لمفهوم أهل البيت الذي سبق أن ذكرناه و أثبتنا صحته بالقرآن الكريم و السنة النبوية الصحيحة الموافقة له. و ما يُخالفه فهو غير صحيح بالتأكيد .

و الثالث مفاده هو أن حادثة أم سلمة التي روتها تلك الروايات ، هي نفسها رُويت من طرق أخرى ، و بمضمون أساسي مُخالف لجانب لما قررته تلك الروايات-الموافقة للرواية الشيعية-، و هو أنه لم يُخرج زوجة النبي أم سلمة من أهل البيت و جعل الجميع منتميا إليه. و هذا دليل على أن الحادثة بذاتها تعرّضت للزيادة و النقصان، بسبب تلاعب الرواة بها لغايات في أنفسهم. و سنذكر منه ثلاث روايات :

أولها رواها الذهبي بقوله : ((روى عبد الله بن لهيعة، عن عمرو بن شعيب قال: حدثتني زينب بنت أبي سلمة أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- كان عند أم سلمة، فجعل الحسن في شق، والحسين في شق، وفاطمة في حجره فقال: رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد وأنا وأم سلمة جالستان، فبكت أم سلمة،

---

[1] أحمد بن حنبل: المصدر السابق ، ج 6 ص: 296 .

[2] العقيلي: الضعفاء الكبير ، ج 1 ص: 30 . و الذهبي : المغني في الضعفاء، ج 1 ص: 216 . و ابن حجر: تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 179، 421 .

[3] العقيلي: نفس المصدر ، ج 7 ص: 219 . و الذهبي : نفس المصدر، ج 1 ص: 70 .

[4] ابن حجر: لسان الميزان ، ج 4 ص: 131 .

فقال: ما يبكيك قالت: خصصتهم وتركتني وبنتي، قال: أنت وابنتك من أهل البيت)). ثم قال الذهبي:" هذا حديث جيد السند "[1] .
و الرواية الثانية من رواية أبي بكر البيهقي بإسناده : ((أخبرنا أبو عبد الله الحافظ غير مرة ... عن عطاء بن يسار عن أم سلمة قالت : فى بيتى أنزلت (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً }-الأحزاب:33- قالت : فأرسل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى فاطمة وعلى والحسن والحسين فقال :« هؤلاء أهل بيتى ». وفى حديث القاضي و السلمى :« هؤلاء أهلي ». قالت فقلت : يا رسول الله أما أنا من أهل البيت؟ قال :« بلى إن شاء الله تعالى ». قال أبو عبد الله : هذا حديث صحيح سنده ، ثقات رواته))[2] .

و الأخيرة- الثالثة- من رواية الطبراني بإسناده : ((حدثنا محمد بن محمد بن عقبة الشيباني ، ثنا الحسن بن علي الحلواني ، ثنا محمد بن خالد بن عثمة ، ثنا موسى بن يعقوب الزمعي ، عن هاشم بن هاشم بن عتبة ، عن عبد الله بن وهب بن زمعة قال : أخبرتني أم سلمة أن رسول الله- صلى الله عليه و سلم- جمع فاطمة و الحسن و الحسين ثم أدخلهم تحت ثوبه ثم قال : " اللهم هؤلاء أهلي " قالت أم سلمة : قلت يا رسول الله أدخلني معهم قال : " إنك من أهلي "))[3] .

فهذه الروايات جعلت زوجات النبي من أهل بيته ،و هذا صحح ، و هي في ذلك موافقة للرواية السنية الصحيحة، و لا تتناقض معها فيما قالته في علي و الحسن و الحسين- رضي الله عنهم- لأن هؤلاء هم أيضا من أهل البيت و آله من جهة أخرى ، و هذا أمر سنفصله قريبا بحول الله تعالى .

و أما الشاهد الرابع-على عدم صحة تلك الروايات- فيتضمن حديثين صحيحين لمسلم ، فروى في الأول : ((... عن صفية بنت شيبة قالت : قالت عائشة: خرج النبي -صلى الله عليه وسلم- غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن على فأدخله ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء على فأدخله ، ثم قال :(إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً }-الأحزاب:33-[4] .

فواضح منه أن آية التطهير كانت قد نزلت ، و هذا خلاف ما ذكرته الروايات السابقة . و الصحيح أنها كانت قد نزلت ، و هي جزء لا يتجزأ من الآيات التي نزلت في زوجات النبي-عليه الصلاة و السلام-[5] . و إنما استخدمها هنا رسول الله للتكريم و التعميم على أهل بيت علي-رضي الله عنهم- . و واضح أيضا إنه- أي

---

[1] الذهبي : تاريخ الإسلام، ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1987 ، ج 5 ص: 406 .
[2] البيهقي: سنن البيهقي ، ج 2 ص: 150 . و ذلك الحديث صححه أيضا البغوي في شرح السنة ، ج 14 ص: 117 .
[3] الطبراني: المصدر السابق ، ج 23 ، 308 .
[4] مسلم : الصحيح ، ج 7 ص: 130 .
[5] أنظر : ابن كثير : تفسير ابن كثير ، ج 6 ص: 410 .

الحديث- لم يُخرج زوجات النبي من أهل البيت، و لا جعل ذلك خاصا و مقتصرا على علي و بيته .
و الحديث الثاني مفاده أنه عندما نزل قوله تعالى : {فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ }-سورة آل عمران:61- . دعا ((رسول الله - صلى الله عليه وسلم- عليا وفاطمة وحسنا وحسينا، فقال: « اللهم هؤلاء أهلي »))[1] .

و هذا الحديث ليس فيه إخراج لزوجات النبي-عليه الصلاة و السلام- و لا جعل ذلك مُقتصرا على علي و بيته ،و إنما هو حديث جاء ردا على النصارى الذين طالبهم النبي بالمباهلة حسب ما ذكرته الآية السابقة . و الرسول فعل ذلك من باب المثال لا الحصر و التخصيص ، لأن الآية أوسع مما فعله ، فهي بأسلوب الجمع تخص الأبناء ،و الأنفس ،و الزوجات ،و ليست خاصة بهؤلاء فقط ، و إنما هي أيضا تشمل المسلمين عامة . لكن النبي اكتفى بذلك ،و لم يكن فعله نفيا لما قلناه .

لكن الذي يهمنا هنا هو أن النبي-ﷺ – جعل عليا و ولديه من أهل بيته،و هذا مخالف لما أثبتناه في الرواية السنية الصحيحة من جهة ،و مخالف أيضا للحقيقة التاريخية المعروفة الثابتة شرعا و تاريخا أن الرسول لم يكن له أبناء ذكور ، و أن عليا و الحسن و الحسين ليسوا من أبنائه !! . فلماذا جعلهم من أهل بيته ؟ ،و ما حقيقة الأمر ؟ .

إن الأمر واضح ، هو أن لعبارة: أهل البيت ، معنيان : معنى حقيقي دقيق يخص الزوج و زوجته و الأولاد إن وُجدوا ،و هذا سبق بيانه . و معنى مجازي تكريمي عام ، يُطلق على أقرباء الزوجين و من يعش معهما من غير أولادهم ،و قد يُطلق أيضا على الأحباب و المقربين تكريما لهم ، و اعترافا بفضلهم . و هذا المعنى المجازي العام يُقابله في الحقيقة لفظ : الآل ، و قد سبق بيانه و توثيقه . و الدليل على أن النبي-عليه الصلاة و السلام- قصد ما قلناه يتمثل في المعطيات و الشواهد الآتية :

أولها هو أن إطلاق لفظ أهل البيت على غير الزوج و الزوجة ،و الأولاد إن وجدوا ، أو إطلاقه على غيرهم و إخراجهم-الزوج و زوجته و أولادهما- من أهل البيت . هو أمر لا يصح شرعا و لا عقلا ،و هو عملية تحريفية مقصودة مكشوفة لغايات مبيتة سلفا على حساب الحقيقية . و بما أن الأمر كذلك،و الحديثان السابقان صحيحان فلا شك أنهما يقصدان المعنى الصحيح الذي ذكرناه .

---

[1] مسلم : المصدر السابق ، ج 7 ص: 120 .

و ثانيها مفاده هو أن النبي-عليه الصلاة و السلام- جمع عمه العباس و أولاده ، فكان مما قاله لهم ، أنه دعا الله تعالى بقوله : ((يا رب هذا عمي وصنو أبي، وهؤلاء أهل بيتي فاسترهم من النار كسترى إياهم بملاءتي هذه))[1] . واضح من قوله أنه جعل أبناء العباس من أهل بيته ، كما جعل عليا و الحسن و الحسن من أهل بيته أيضا . و هذا تكريم منه للجميع .

و الشاهد الثالث حديث نبوي مفاده أن الصحابي واثلة بن الأصقع-رضي الله عنه- ذكر أنه كان في بيت علي بن أبي طالب ، فدخل النبي-عليه الصلاة و السلام- فجلس على ((الفراش وأجلس فاطمة عن يمينه ، و عليا عن يساره ، و حسنا وحسينا بين يديه ، و قال : { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً }-الأحزاب:33- اللهم هؤلاء أهلي . قال واثلة : فقلت من ناحية البيت : وأنا يا رسول الله من أهلك ؟ قال :" وأنت من أهلي " قال واثلة: " إنها لمن أرجى ما أرتجي "))[2] . فالرسول ألحق صحابيا ليس من آله أصلا، ألحقه بأهل بيته ، و سواه بعلي و بنيه في إلحاقهم بأهل بيته ، مع أن الجميع ليسوا من أهل بيته على الحقيقة إلا فاطمة- رضي الله عنها . فهذا إكرام منه لهؤلاء.

و الشاهد الرابع حديث رواه مسلم ، مفاده أن الصحابي عبد الله بن جعفر-رضي الله عنه- قال : ((كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا قدم من سفر تُلُقِي بصبيان أهل بيته . - قال -: وإنه قَدِم من سفر فسُبِق بي إليه ، فحملني بين يديه، ثم جيء بأحد ابني فاطمة فأردفه خلفه . قال : فأدخلنا المدينة ثلاثة على دابة))[3] . واضح منه أن عبد الله بن جعفر عدّ نفسه-و غيره من صبيان آل النبي- من أهل بيت الرسول-عليه الصلاة و السلام- ، مع أنه ليس من أبناء علي ،و إنما هو ابن جعفر أخ علي – رضي الله عنهم- . و الجميع من آل النبي و ليسوا من أهله بالمعنى الحقيقي الدقيق ، لكنهم أُدخلوا في بيته بالمعنى التكريمي المجازي.

و الشاهد الخامس حديث نبوي مفاده : ((عن أم سلمة: إن النبي- صلى الله عليه وسلم- جلل عليا وفاطمة، وابنيهما بكساء، ثم قال: " اللهم هؤلاء أهل بيت بنتي و حامتي ، اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا " فقلت: يا رسول الله ! أنا منهم ؟ قال: " إنك إلى خير "))[4] . و هذا الحديث أعطانا الجواب الصحيح و الدقيق الذي نبحث عنه ،و حل الإشكال بالمعنى المقصود من قول النبي لعلي و بنيه ((هؤلاء أهل بيتي) . فهو هنا فسّر لنا مقصوده ،و يعني به بيت ابنته فاطمة ،و ليس بيت " ابنه علي" . فهو تكريما لها و لأهل بيتها نسب بيتها إليه،و إلى بيته هو شخصيا . و هذا الحديث شاهد قوي أيضا على صحة ما قلناه من وجود معنيين لعبارة : أهل البيت ، و هما المعنى الحقيقي الخاص، و المعنى المجازي التكريمي العام .

---

[1] رواه الهيثمي عن الطبراني في المعجم ، و حسّن إسناده . مجمع الزوائد ، ج 20 ص: 67 .
[2] صححه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لأحاديث صحيح ابن حبان . صحيح ابن حبان ، ج 15 ص: 432 .
[3] مسلم : الصحيح ، ج 7 ص: 132 .
[4] الحديث صححه الذهبي،و و وافقه عليه المحقق شعيب الأرناؤوط . الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج 3 ص: 283 .

و الشاهد السادس حديث نبوي مفاده أن الحسن بن علي-رضي الله عنهما- قال : ((كنت أمشي معه-أي النبي- فمر على جرين من تمر الصدقة ، فأخذت تمرة فألقيتها في فمي، فأخذها بلعابي فقال بعض القوم : وما عليك لو تركتها ؟ قال : إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة))[1] . فهذا الحديث لم يستخدم المعنى المجازي لأهل البيت ،و إنما استخدم اللفظ الحقيقي لهذا المعنى و هو لفظ : الآل ، فجعل الحسن من آله ، و هذا صحيح و حقيقة تاريخية لا شك فيها ، بأن الحسن ليس ابنه ،و لا من أهل بيته على الحقيقة ، و إنما هو من آل بيته .

و الشاهد السابع يتعلق بقول للصحابي زيد بن أرقم- رضي الله عنه- فعندما سُئل عن زوجات النبي- عليه الصلاة و السلام- و قيل له : ومن أهل بيته يا زيد ؟ ، أليس نساؤه من أهل بيته ؟ ، قال :" نساؤه من أهل بيته ، و لكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده " . و قيل له: ومن هم ؟ ، قال : هم آل على ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل عباس ...))[2] . واضح من كلامه أنه استخدم لفظ أهل بالبيت بالمعنيين ، فالحقيقي الدقيق أطلقه على زوجات النبي ، عندما رد على سائله بقوله :" نساؤه من أهل بيته " . و المجازي التكريمي العام عندما أطلقه على من حُرم الصدقة و جعلهم من أهل البيت ، ثم شرح معناه بقوله : هم آل علي ، آل عقيل ، و آل جعفر، و آل عباس . و هؤلاء في الحقيقة-لا المجاز- هم من آل النبي ،و ليسوا من أهل بيته بدليل أنه سبق أن ذكرنا الحديث الصحيح الذي نص فيه رسول الله –عليه الصلاة و السلام- على أن آل محمد لا تحل لهم الصدقة.

و فهمنا هذا من كلام زيد ابن أرقم واضح لا غموض فيه ،و هو الذي فهمه منه أبو بكر البيقهي ، فقبل أن يذكر كلام زيد بن أرقم وضع مبحثا في سننه بعنوان:" باب بيان آل محمد -صلى الله عليه وسلم- الذين تحرم عليهم الصدقة المفروضة "[3] فقد سماهم آل محمد بالمعنى الحقيقي لا المجازي الذي سماهم به الصحابي زيد بن أرقم-رضي الله عنه- .

و الشاهد الأخير-الثامن- يتعلق بقول لأبي بكر الصديق- رضي الله عنه-، يقول فيه: ((ارْقُبُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ))[4] . واضح من كلامه أنه لا يقصد زوجات النبي فقط ، و إنما يقصد آله كلهم ،و قد عبّر عنهم باللفظ المجازي-أهل البيت- لا باللفظ الحقيقي الذي هو آل البيت .

و بذلك يتبين جليا أن معنى أهل البيت في الرواية السنية له معنيان : حقيقي دقيق خاص ،و مجازي تكريمي عام، و هما معنيان صحيحان كل في مكانه المناسب ، غير متناقضين ،و لا ينفي أحدهما الآخر. و هذا خلاف الرواية الشيعية التي أعطت

---

[1] صححه شعيب الأرناؤط في تحقيقه لأحاديث المسند ، ج 1 ص: 200 .
[2] مسلم : المصدر السابق ، ج 7 ص: 122 .
[3] البيهقي: السنن الكبرى ، ج 7 ص: 30 .
[4] البخاري: الصحيح ، ج 5 ص: 20 .

لمعنى أهل البيت معنى واحدا مخالفا للقرآن الكريم ،و للسنة الموافقة له ،و للواقع الذي يعرفه الناس و يعيشونه في حياتهم العادية ، من أن الرجل و زوجته و أولاده هم أهل بيته الحقيقيين ، و لا يمكن إخراجهم منه أبدا . و ليس من الشرع ،و ليس من العقل ،و لا من الحق ، و لا من العدل أن يُخرج الرجل زوجته من أهل بيته و يلحق به أحفاده ، و أسباطه ، و أبناء عمه و يتخذهم أهل بيته !!!!! .

و ثانيا إن مما يشهد للرواية السنية بصحة موقفها في قولها بالمعنى الحقيقي الدقيق لمصطلح: أهل البيت ،و قصره على زوجات النبي ، أنه توجد أقوال صريحة لبعض الصحابة و التابعين نصت على ذلك بوضوح لا لُبس فيه ، في تفسيرها لقوله تعالى : " { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً }-الأحزاب:33- . منها قول ابن عباس- رضي الله عنهما- قال :" نزلت في نساء النبي صلى الله عليه و سلم خاصة " . وقال عكرمة :" من شاء باهلته ، إنها نزلت في أزواج النبي- صلى الله عليه و سلم- . و قال : " ليس بالذي تذهبون إليه إنما هو نساء النبي- صلى الله عليه و سلم- " . و عن عروة بن الزبير قال : إنها تعني أزواج النبي -صلى الله عليه و سلم- نزلت في بيت عائشة- رضي الله عنها- "[1] .

و أما فيما يخص نقد متن الرواية الشيعية المخالف لمتن الرواية السنية ، و القائل بأن مصطلح أهل البيت مقتصر على النبي و علي،و فاطمة و ولديها ، دون أمهات المؤمنين ؛ فهو متن لا يصح بدليل المعطيات و الشواهد الآتية :

أولها إنها رواية ذات متن لا سند صحيح له ، فقد سبق أن بينا عدم صحة كل أسانيد رواياتها . و هذا ينعكس سلبا على متنها ، فيُضعفه و يجعله بلا أساس متين و لا صحيح ، و ما بُني عليه فضعيف .

و ثانيها هو أن متن تلك الرواية-الشيعية- مُخالف لصريح القرآن الكريم، و السنة النبوية الصحيحة الموافقة له ، و قد سبق أن ذكرنا منهما نصوصا كثيرة في عرضنا للرواية السنية ،و أوردنا غيرها في تحقيقنا لمتنها ، فلا نعيدها هنا. و الذي يهمنا منها هو أن ما ذكرناه هناك هو دليل قاطع دامغ على عدم صحة ما قالت به الرواية الشيعة . و تبين منها أن معنى أهل البيت الحقيقي الدقيق يُطلق أولا على الزوج و الزوجة ،و الأولاد إن وُجدوا . و قد يُطلق مجازا و تكريما على غيرهم من دون نفي للمعنى الأول . و كل ما يُخالف ما نص عليه القرآن الكريم و السنة النبوية الصحيحة الموافقة له فهو باطل بالضرورة ، كما هو حال متن الرواية الشيعية .

[1] السيوطي : الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، 1993 ، ج 6 ص: 603 .

و الشاهد الثالث هو أنه متن مبني على خلفية مذهبية مبيتة سلفا يُريد الوصول إليها على حساب الحقيقة المعروفة عند كل الناس،و هي أنه لا أهل بيت دون زوجة الرجل .و من أجل تلك الغاية خالف المتن الشيعي القرآن الكريم و السنة الصحيحة ،و الواقع الاجتماعي ،و اللغة العربية. فمن الثابت لغويا أن الزوجة من أهل بيت الرجل،و التأهل يعني التزوّج ، و أن العيال هم أهل البيت ، و الزوجة من العيال الذين يعولهم الزوج[1] ، فهي من عياله و أهل بيته . فالرواية الشيعية تحمل مضمونا مذهبيا تريد تحقيقه على حساب الحقيقة التاريخية . و هذا ليس من العلم ،و لا من الموضوعية في شيء ، و هو موقف باطل لا يصح اتخاذه و القول شرعا و لا عقلا.

و الشاهد الرابع مفاده هو أنه توجد رواية شيعية وردت في مصادر شيعية و سنة معا تخالف ما قالته الرواية الحديثية الشيعية ،و توافق ما قالته الرواية السنية في معنى أهل البيت . و هذا دليل آخر على ضعف الرواية الشيعية و عدم صحة موقفها في معنى مصطلح: أهل البيت . و مفادها أن الحسين بن علي-رضي الله عنهما- كتب –في إحدى مراسلاته- إلى أنصاره في الكوفة يقول لهم فيها : ((بسم الله الرحمن الرحيم ، من الحسن بن علي إلى الملا من المسلمين والمؤمنين. أما بعد: فإن هانئا وسعيدا قدما علي بكتبكم ، ... وإني باعث إليكم **أخي وابن عمي و ثقتي من أهل بيتي مسلم بن عقيل** ، فإن كتب إلي أنه قد اجتمع رأي ملئكم وذوي الحجا والفضل ...))[2] . وواضح من كلامه أنه ألحق ابن عمه مسلم بن عقيل بأهل بيته ، مع أنه ليس من أهل بيت علي بن أبي طالب ، الذي هو أهل بيت النبي حسب الرواية الشيعية . و هو هنا استخدم المعنى المجازي التكريمي بعبارة : أهل بيتي، بدلا من المعنى الحقيقي الدقيق ، و هو : آل البيت ، أو آل النبي ، أو آل محمد –عليه الصلاة و السلام- .

و قبل إنهاء هذا المبحث أذكر هنا قولا لأحد علماء الشيعة المُحدَثين يتعلق بموقف علماء السنة و الشيعة من حديث الكساء و آية التطهير ، و هو لتحسين آل شبيب الموسوي يقول فيه : ((و أخيرا أجمع علماء السنة والشيعة بأحاديث متواترة ، على أن أصحاب الكساء الذين نزلت في حقهم آية التطهير ، هم: علي وفاطمة، والحسن والحسين))[3] .

و قوله هذا لا يصح ،و قد سبق بيانه بالتفصيل ، فالروايات التي ذكرتها معظمها غير صحيحة ، و الصحيح منها لم يقل أن آية التطهير نزلت في علي و أهله ، و منها رواية مسلم التي نصت صراحة على أن النبي قرأ الآية و دعها لهم ،و لم تذكر أنها نزلت فيهم ، مما يعني أنها كانت قد نزلت . و قد بينا سابقا أن هذه الآية نزلت

---

[1] أنظر مثلا : ابن منظور الإفريقي: لسان العرب ،مؤسسة أدب الحوزة، قم ، 1405 ج 4 ص: 58 . و الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين ، ج 3 ص: 116 . و الصاحب بن عباد : المحيط في اللغة ، ج 1 ص: 320 .

[2] المفيد : الإرشاد ، ج 2 ص: 62 . و الطبرسي : إعلام الورى بأعلام الهدى ، مؤسسة آل البيت ، إيران ، ج 2 ص: 221 . و الطبري : تاريخ الطبري ، ج 4 ص: 262 . و ابن الجوزي : المنتظم ، ج 5 ص: 232 .

[3] ابن سعيد بن كرامة(ت 494هجرية) : تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين ، حققه تحسين آل شبيب الموسوي ، ط1 ، مركز الغدير للدراسات ، 2000 ، ص: 260 .

ضمن الآيات المتعلقة بزوجات النبي ،و ذكرنا قول ابن عباس، و عكرمة ،و عروة في قولهم بأن تلك الآية نزلت في زوجات الرسول-عليه الصلاة و السلام- . و عليه فإن ذلك الإجماع المزعوم لم يحدث بين أهل السنة ،و لا بينهم و بين علماء الشيعة من جهة ،و هو لن يحدث لأنه مُخالف للقرآن الكريم و الأخبار الصحيحة الموافقة له من جهة أخرى . و نحن هنا لا نطيل في الرد عليه،و إنما ذكّرنا ببعض ما قلناه لنبين للقارئ مدى فداحة الخطأ الذي وقع فيه الرجل . و لا أدري هل تعمد القول به تقية ، أو هو خطأ غير مُتعمد ؟ .

و إنهاءً لهذا المبحث يُستنتج منه أن قول الرواية السنية-المخالف للشيعية- بأن مصطلح : أهل البيت ، له معنيان : الأول معنى حقيقي دقيق خاص ينطبق على الزوج و الزوجة و الأولاد إن وُجدوا ،و من ثم فهو ينطبق على الرسول و زوجاته و أولاده . و الثاني هو معنى مجازي تكريمي عام يُطلق على أقرباء الزوجين و أحبابهما ، و هو بمعنى الآل . و هذا ينطبق على آل النبي-عليه الصلاة و السلام- كعلي و أولاده ،و العباس و أولاده –رضي الله عنهم- . و قد احتجت الرواية السنية على صحة موقفها بنصوص قطعية و أخرى صحيحة من القرآن و السنة و التاريخ.

و أما الرواية الشيعية فقد حصرت مصطلح أهل البيت في النبي و علي ،و فاطمة و ولديها: الحسن و الحسين . فأخطأت في ذلك و بينا عدم صحة أدلتها ،و مخالفتها للشرع و العقل و الواقع ، بسبب خلفيتها المذهبية التي كانت تحملها و موجهة بها لغايات مُخطط لها سلفا .

ثانيا:تناقض الروايات السنية والشيعية في القول بوجود الوصية في القرآن:

اختلفت الروايات السنية و الشيعية اختلافا بيناً في موقفها من القول بوجود الوصية بالإمامة لعلي في القرآن الكريم . فالرواية السنية لا تقول بوجود الوصية بالإمامة في القرآن لعلي و لا لغيره من الصحابة ،و إنما تقول: إن القرآن شرّع للخلافة-النظام السياسي الإسلامي- ،و لم يُشرّع للوصية بالإمامة ،و قد شرّع لها-أي الخلافة- ضمن تشريعه لمختلف جوانب الحياة ، فجعلها شورى بين المسلمين ، تتم بينهم بالرضا و الاختيار و التشاور، و لم يجعلها في شخص ،و لا في أسرة ،و لا في قبيلة. و أمرهم بطاعة أولي الأمر منهم طاعة شرعية مُقيدة بطاعة الله و رسوله ،و لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق كما جاء في الحديث النبوي الصحيح[1] ،و إن تنازعوا في شيء ردوه إلى الشرع مباشرة ،و لا عصمة لأحد منهم .

و دليلها على ذلك من القرآن الكريم و التاريخ الصحيح ، فأما من القرآن فقوله تعالى : { وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }-سورة الشورى:38- ،و (({يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ

[1] صححه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لأحاديث مسند أحمد بن حنبل ، ج 5 ص: 66 .

وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }-سورة النساء:59- ،و { وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ }-سورة آل عمران:159- .

و أما من التاريخ فيتمثل في اختلاف الصحابة حول الخلافة بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- . إنهم لم يختلفوا فيها أهي بالشورى ، أم بالعهد و التوصية ،أم بالتوريث ؟ ، و إنما اختلفوا فيمن يتولاها منهم ، لأنهم كانوا متفقين على أنها تتم بالشورى و الاختيار و التراضي فيما بينهم[1] . و موقفهم هذا دليل قاطع دامغ على أنه لا تُوجد في القرآن وصية بالإمامة لشخص بعينه ،و إنما يُوجد فيه تشريع للخلافة الشورية القائمة على الرضا و الاختيار . فلو كانت فيه وصية بالإمامة ما خالفوه و ما اختلفوا ،و هم المؤمنون الأتقياء الذين شهد لهم الشرع و التاريخ الصحيح بالإيمان و الصلاح في حياة نبيهم و بعده[2] .

و أما الرواية الشيعية فهي تزعم أن القرآن نص على إمامة علي و بنيه بالنص الجلي و الخفي ، فالجلي أشار إليهم صراحة ،و هذا كان من بين الذي حذفه الصحابة في تحريفهم للقرآن ، حسب زعمها .و النص الخفي تُفهم إشارته إلى إمامة علي و بنيه بالتأويل و أسباب النزول .

و لها في ذلك روايات تاريخية كثيرة تؤيد بها قولها بذلك الزعم ، سأذكر منها خمسا ، أولها ما ذكره محمد العياشي في تفسيره ، بقوله : عن ميسر عن أبى جعفر قال: لو لا أنه زيد في كتاب الله و نقص منه، ما خفي حقنا على ذي حجى[3]. معنى ذلك أن هذا الحق المزعوم--الإمامة- خفي على الناس لأن الصحابة حذفوه ضمن تحريفهم للقرآن !! .

و الثانية رواها الكليني، عن: الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن علي بن أسباط، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله –جعفر الصادق- أنه قال في قوله تعالى: " ومن يطع الله ورسوله (في ولاية علي [وولاية] الأئمة من بعده) فقد فاز فوزا عظيما " هكذا نزلت[4].

و الرواية الثالثة مفادها أن الكليني وضع في كافيه مبحثا عنوانه: باب ما نص الله و رسوله على الأئمة واحدا واحدا ، ثم ذكر طائفة من الأخبار ، منها ، عن : علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس وعلي بن محمد، عن سهل ابن زياد أبي سعيد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله –جعفر الصادق- عن قول الله عز وجل: " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم " فقال:: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين"

---

[1] هذه الأخبار متواترة لا تحتاج إلى توثيق .
[2] سبق توثيق ذلك .
[3] تفسير العياشي ، المكتبة العلمية ، طهران ، ج 1 ص : 30 .
[4] الكليني : الكافي ، ج 1 ص: 454 .

، فقلت له: إن الناس يقولون: فما له لم يسم عليا وأهل بيته في كتاب الله عز و جل؟ قال: فقال: قولوا لهم: إن رسول الله -صلى الله عليه وآله- نزلت عليه الصلاة ولم يسم الله لهم ثلاثا ولا أربعا، حتى كان رسول الله -صلى الله عليه وآله- هو الذي فسر ذلك لهم، ونزلت عليه الزكاة ولم يسم لهم من كل أربعين درهما درهم، حتى كان رسول الله- صلى الله عليه وآله- هو الذي فسر ذلك لهم، ونزل الحج فلم يقل لهم: طوفوا أسبوعا حتى كان رسول الله- صلى الله عليه وآله- هو الذي فسر ذلك لهم، ونزلت " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم "))[1] .

و الرواية الشيعية الرابعة-على وجود النص بالإمامة في القرآن- مفادها، عن : محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن النضر بن شعيب، عن خالد بن ماد، عن محمد بن الفضل، عن الثمالي، عن أبي جعفر-الباقر- قال: ((أوحى الله إلى نبيه صلى الله عليه وآله " فاستمسك بالذي أوحي إليك إنك على صراط مستقيم " قال: إنك على ولاية علي وعلي هو الصراط المستقيم))[2].

و الرواية الأخيرة- الخامسة- تتعلق بنزول آية إنذار العشيرة الأقربين ، مفادها : ((قال محمد بن العباس : حدثنا عبد الله بن زيدان بن يزيد عن إسماعيل بن إسحاق الراشدي وعلي بن محمد (بن) مخلد الدهان، عن الحسن ابن علي بن عفان، قال: حدثنا أبو زكريا يحيى بن هاشم السمسار ، عن محمد بن عبد الله بن علي بن أبي رافع مولى رسول الله- صلى الله عليه وآله-، عن أبيه، عن جده أبي رافع قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله- جمع بني عبد المطلب في الشعب وهم يومئذ ولد عبد المطلب لصلبه وأولادهم أربعون رجلا، فصنع لهم رجل شاة، ... فلما أكلوا و شبعوا دعاهم و قال لهم:" إن الله عز وجل قد أمرني أن انذر عشيرتي الأقربين ورهطي المخلصين، وأنتم عشيرتي الأقربون ورهطي المخلصون وإن الله لم يبعث نبيا إلا جعل له من أهله أخا ووارثا ووزيرا ووصيا، فأيكم يقوم يبايعني على أنه أخي و وزيري و وارثي دون أهلي ، و وصيي وخليفتي في أهلي ويكون مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي ؟ فأسكت القوم فقال: والله ليقومن قائمكم أو ليكونن في غيركم، ثم لتندمن ". قال: فقام علي وهم ينظرون إليه كلهم، فبايعه وأجابه إلى ما دعاه إليه، فقال له:" ادن مني فدنا منه، فقال له: افتح فاك، ففتحه فنفث فيه من ريقه، وتفل بين كتفيه وبين ثدييه "[3] .

و نفس الرواية تقريبا رواها المؤرخ الطبري بإسنادين ، الأول : ((حدثنا ابن حميد ، قال: حدثنا سلمة قال: حدثنى محمد بن إسحاق ، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، عن عبد الله ابن عباس ، عن علي بن أبى طالب قال: لما نزلت هذه الآية على

[1] نفس المصدر ، ج 2 ص: 172 .
[2] نفس المصدر ، ج 2 ص: 460 .
[3] شرف الدين الأسترابادي النجفي : تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة ، ط 1 ، مدرسة المهدي، قم ، 1407، ج 2 ص: 266 . 267

رسول الله- صلى الله عليه وسلم- " وأنذر عشيرتك الأقربين " الآية) دعاني رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فقال لي : يا علي ... " فجمع علي بني عبد المطلب و " هم يومئذ أربعون رجلا يزيدون رجلا أو ينقصونه فيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب " . فلما صنع لهم الطعام و أكلوا ، قام النبي وقال : " يا بني عبد المطلب إني والله ما أعلم شابا في العرب جاء قومه بأفضل مما قد جئتكم به ، إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة ، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه فأيكم يُؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم " قال: فأحجم القوم عنها جميعا ، وقلت-أي علي- : أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه فأخذ برقبتي ثم قال : إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا قال فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع "[1] .

و الإسناد الثاني مفاده : حدثني زكريا بن يحيى الضرير قال: حدثنا عفان بن مسلم قال: حدثنا أبو عوانة ، عن عثمان ابن المغيرة ، عن أبى صادق ، عن ربيعة بن ناجد أن رجلا قال لعلى : يا أمير المؤمنين بم ورثت ابن عمك دون عمك ؟. فقال على : ... جمع رسول الله- صلى الله عليه وسلم- ... بني عبد المطلب ... فصنع لهم مدا من طعام فأكلوا حتى شبعوا ... ثم قال: يا بني عبد المطلب إني بعثت إليكم بخاصة وإلى الناس بعامة ، و قد رأيتم من هذا الأمر ما قد رأيتم فأيكم يبايعني على أن يكون أخي و صاحبي و وارثي . فلم يقم إليه أحد ، فقمت إليه وكنت أصغر القوم ، ... فقال اجلس ... قال ثلاث مرات كل ذلك أقوم إليه ، فيقول لي أجلس حتى كان في الثالثة ، فضرب بيده على يدي. قال: فبذلك ورثت ابن عمى دون عمى))[2] .

فواضح مما ذكرناه أن الروايتين السنية و الشيعية متناقضتان في موقفيهما من وجود الوصية بالإمامة لعلي و بنيه في القرآن الكريم . الأولى تنفي وجودها و تنكرها ،و الثانية تثبتها و تؤمن بها . فأين الحقيقة ؟ ، و أي الروايتين صحيح ؟.

سيتضح ذلك جليا من تحقيقنا لتلك الروايات إسنادا و متنا . فأما إسنادا فإن الرواية السنية اعتمدت على سندين صحيحين : الأول هو السند القرآني القطعي الثبوت ، و هو سند يقيني صحيح بالضرورة الشرعية و التاريخية . و الثاني هو السند التاريخي الذي روى لنا اختلاف الصحابة حول من يتولى منهم الخلافة بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- و هذا خبر متواتر يقيني أيضا ، لا شك في حدوثه. و بذلك يكون إسناد الرواية السنية فيما قالت به إسنادا قطعيا متواترا .

و أما الرواية الشيعية فهي لم تعتمد على السند اليقيني القرآني ،و لا على السند التاريخي المتواتر الذي لا يحتاج على إسناده . و إنما اعتمدت على الروايات

---

[1] الطبري: تاريخ الطبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج 1 ص: 542 -543 .
[2] نفسه ، ج 1 ص: 543 .

الآحادية الظنية التي تحتمل الصدق و الكذب، و الخطأ و الصواب، و لا بد من تحقيق أسانيدها لمعرفة حقيقتها .

و أما إذا قيل: إن الرواية الشيعية هي أيضا اعتمدت على القرآن كالرواية السنية سواء . فالأمر ليس كذلك لأنها في استشهادها بالآيات التي زعمت أنها حُرفت ، لم تستشهد بالقرآن الحقيقي اليقيني الموجود بين أيدينا و إنما استشهدت بروايات تاريخية ظنية تتكلم عن مصحفها المزعوم الموهوم . و هذا ليس يقينا و لا متواترا ،و لا صحيحا،و قد سبق أن أبطلنا زعمها هذا في الفصل الأول .

و في استشهادها بتفسير بعض الآيات بأقوال أئمتها ،و بأسباب النزول ، فإن ذلك ليس قرآنا، و إنما هو روايات تاريخية آحادية ظنية تحمل تفسيرات احتمالية ظنية أيضا ، لا بد من تحقيقا لمعرفة صحيحها من سقيمها . و هذا الذي سيتبين لنا فيما يأتي :

فبالنسبة لإسناد الرواية الأولى ،و قد ذكره محمد العياشي في تفسيره ، بقوله : ((عن ميسر عن أبى جعفر قال: ...)) . فهو إسناد لا يصح ، لأنه مُنقطع بين المؤلف محمد العياشي المتوفى في القرن الرابع الهجري،و بين ميسر بن عبد العزيز المُتوفى في النصف الأول من القرن الثاني الهجري[1]. و مُنقطع أيضا من جهة جعفر الصادق و الحادثة التي تحدث عنها ، فهو لم يكن شاهد عيان لها ،ومن ثم لا يُمكنه التحدث عنها دون واسطة من رواة آخرين .

و الإسناد الثاني من رواية الكليني ، عن : ((الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن علي بن أسباط، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله – جعفر الصادق- أنه قال :)) . و هذا إسناد لا يصح ، لضعف معظم رجاله ، فمعلى بن محمد مضطرب الحديث ،و علي بن أبي حمزة البطائني ضعيف جدا متروك الرواية ، و مُتهم بالكذب ،و أبو بصير- يحيى بن أبي القاسم- كان مُخلطا[2] .

و إسناد الرواية الثالثة رواها الكليني بإسناده ، عن : علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس وعلي بن محمد، عن سهل ابن زياد أبي سعيد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله –جعفر الصادق- ...)) . و هذا إسناد لا يصح ، لضعف أبي بصير[3] ، و انقطاعه بين أبي عبد الله جعفر الصادق و مصدر الخبر ، فهو ليس صحابيا لكي يروي سبب نزول الآية ،و لا ذكر لنا عمن أخذه ، فهو ليس شاهد عيان و لا يُمكنه روايتها.

و الإسناد الرابع من رواية الكليني ، عن : " محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن النضر بن شعيب، عن خالد بن ماد، عن محمد بن الفضل، عن الثمالي، عن أبي جعفر-الباقر- قال: " . و هذا إسناد لا يصح لأن أبا حمزة الثمالثي ضعيف متروك

---

[1] لأنه روى عن أبي جعفر الباقر ،و هو و ابنه جعفر الصادق توفيا في النصف الأول من القرن الثاني الهجري .
[2] عن هؤلاء أنظر: ابن المطهر الحلي: خلاصة الأقوال، ج 1 ص: 296 ج 2 ص: 167 . و ابن داود الحلي: رجال ابن داود ، ج 1 ص: 335، 405 .
[3] سبق توثيق ذلك مرارا .

ليس بثقة[1] ، و لأنه منقطع بين الباقر و النبي -عليه الصلاة و السلام - ، فلا يُمكنه التحديث عنه مباشرة .

و أما الرواية الأخيرة- الخامسة- فلها ثلاثة أسانيد ، أولها رواه الأسترابادي النجفي بإسناده : ((((قال محمد بن العباس : حدثنا عبد الله بن زيدان بن يزيد عن إسماعيل بن إسحاق الراشدي وعلي بن محمد (بن) مخلد الدهان، عن الحسن ابن علي بن عفان، قال: حدثنا أبو زكريا يحيى بن هاشم السمسار ، عن محمد بن عبد الله بن علي بن أبي رافع مولى رسول الله- صلى الله عليه وآله-، عن أبيه، عن جده أبي رافع قال:)) . و هذا إسناد لا يصح ، لأن من رجاله يحيى بن هاشم السمسار ، و هو ضعيف مُتهم بالكذب ، متروك الحديث ، كان يضع الحديث و يسرقه[2] .
و إسنادها الثاني من رواية الطبري مفاده : ((حدثنا ابن حميد ، قال: حدثنا سلمة قال: حدثنى محمد بن إسحاق ، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب عن عبد الله بن عباس ، عن علي بن أبى طالب قال:)) . و هذا إسناد لا يصح ، لأن من رجاله: عبد الغفار بن القاسم الكوفي ، و هو ضعيف ، يضع الحديث ، و مُهم بالكذب ، و منهم محمد ابن إسحاق ، فهو مشهور بالتدليس عن الضعفاء و المجاهيل ،و هنا قد عنعن روايته ، فلم يُصرّح فيها بالسماع[3] .
و إسنادها الثالث -من رواية الطبري- مفاده : حدثني زكريا بن يحيى الضرير قال: حدثنا عفان بن مسلم قال: حدثنا أبو عوانة ، عن عثمان ابن المغيرة ، عن أبى صادق ، عن ربيعة بن ناجد أن رجلا قال لعلى :)) . و هذا إسناد ضعيف ، لأن ربيعة بن ناجد فيه جهالة ،و لا يكاد يُعرف، و عدّه الألباني من المجهولين ،و الرواي أبو صادق-عبد الله بن ربيعة- تكلم فيه بعض المحدثين، و زكريا بن يحيى الضرير مجهول الحال، فلم أعثر على ذكر لحاله[4] .

و بذلك يتبين أن كل أسانيد الرواية الشيعية لم تصح ، فيما قالت به من وجود النص بالإمامة على علي بن أبي طالب في القرآن الكريم . و هي رواية اعتمدت كلية على أخبار آحاد ظنية ليس لها مستند صحيح من القرآن و لا من التاريخ المتواتر و لا الصحيح . و هذا خلاف الرواية السنية التي سبق أن بينا مستندها اليقيني من القرآن الكريم ، ومن التاريخ الصحيح .

و أما من جهة النقد المتني لأخبار الروايتين السنية و الشيعية ، فإن متن الرواية السنية صحيح قطعا لا يُوجد فيه ما يُنكر ،و لا يمكن الاعتراض عليه بدليل علمي صحيح . لأن القرآن الكريم يشهد له بذلك ،و هو قد ذكر نصوصه القرآنية الدالة على موقفه بأن القرآن شرّع للخلافة الشورية القائمة على الرضا و الاحتيار ، و لم

[1] سبق توثيق ذلك في هذا الفصل .
[2] الذهبي: المغني في الضعفاء ، ج 2 ص: 229 .
[3] عنهما أنظر : الذهبي : المغني ، ج 4 ص: 439 و ما بعدها . و حماد الأنصاري : التدليس و المدلسون ، ص: 21 .
[4] عن هؤلاء أنظر: ابن سعد : الطبقات الكبرى ، دار صادر ، بيروت ، ج 6 ص: 197 . و الذهبي: المغني ، ج 1 ص: 226 . و ميزان الاعتدال ، ج 4 ص: 29 . و الألباني: السلسلة الصحيحة ، ج 2 ص: 191 .

يشرع للوصية بالإمامة لعلي ، و لا هي موجودة فيه . و استشهد من جهة أخرى بالتاريخ الصحيح الذي سجل لنا اختلاف الصحابة فيما بينهم حول من يتولى منهم الخلافة،و ليس حول: هل الخلافة بالشورى ، أم بالتعيين ، أم بالتوريث، أم بالنص ؟ ، فهذا أمر كان محسوما عندهم بأن الخلافة شورى بينهم. فاختلافهم في ذلك هو تطبيق عملي لمبدأ الشورى الذي نص عليه القرآن الكريم من جهة ، و هو دليل دامغ على عدم وجود الوصية بالإمامة لعلي من جهة أخرى ، فلو وُجدت ما اختلفوا ، و بما أنهم اختلفوا فهذا دليل على عدم وجودها أصلا .

و أما متن الرواية الشيعية فهو متن غير صحيح جملة و تفصيلا ، بدليل المعطيات و الشواهد الآتية : أولها إنه متن لا سند صحيح له من القرآن و من التاريخ،و قد بينا أن تلك الروايات لا سند لها من القرآن الكريم، و أن أسانيدها التي ذكرتها كلها غير صحيحة . و هذا يُضعف المتن كثيرا ،و يجعلها بلا أساس تاريخي صحيح .
و ثانيها إنه متن مُخالف للقرآن صراحة ، لأنه زعم أن في القرآن الوصية بالإمامة لعلي و بنيه بالنصيّن الجلي و الخفي . و هذا افتراء على القرآن ، فلا يُوجد فيه نص جلي و لا خفي يُؤيد ذلك الزعم ،و إنما الذي فيه هو أنه نصّ صراحة على أن الخلافة شورى بين المسلمين . و النصوص التي زعمت الرواية أنها من القرآن المُحرف ، هي-في الحقيقة- روايات تاريخية باطلة و ليست قرآنا ، و قد سبق أن بينا بطلان القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف في الفصل الأول . و أما تأويلاتها لبعض الآيات القرآنية ،و أسباب النزول التي ذكرتها لتأييد موقفها ، فهي تأويلات فاسدة، و أخبار غير صحيحة سنعود لبيانها قريبا إن شاء الله تعالى .
و الشاهد الثالث هو أنه متن مُخالف لمضمون الرواية السنية ،و بما أنه سبق أن بينا صحة متن الرواية السنية المناقض للمتن الشيعي ، فهذا يعني أن متن الرواية الشيعية غير صحيح بالضرورة .

و الشاهد الأخير-الرابع- هو أن متن الرواية الشيعة- القائل بالوصية و الإمامة لعلي وبنيه – قائم أساسا على القول بأن النصوص القرآنية الدالة على تلك الوصية قد حُذفت من القرآن عندما حرفها الصحابة حسب زعمها , و بما هذا القول زعم باطل ، لا دليل صحيح عليه من الشرع و لا من التاريخ، و لا من العقل ، و قد سبق بيان بطلانه بالتفصيل في الفصل الأول ، فإن قولها بالوصية و الإمامة ينهار كلية ، و ما هو إلا زعم ، و الزعم ليس دليلا ،و لا يعجز عنه أحد .

كان ذلك ردا مجملا ،و أما الرد المفصل لمتون تلك الروايات فسنذكر منه ما يأتي: أولا إن ما ذكرته الرواية الشيعية الثالثة في تأويل قوله تعالى: { أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ }-سورة النساء:59-. هو تأويل لا يصح ، و فيه تغليط و تدليس ، و تحريف و تلاعب بالآية ، بدليل الشواهد الآتية :

أولها إن الرواية ذكرت الآية ناقصة ،و كان عليها أن تذكرها كاملة ليتضح معناها ،و تكون ردا على الرواية نفسها من جهة أخرى . فالآية كاملة هي : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }-سورة النساء:59- . فهذه الآية هي رد دامغ على إبطال حكاية الوصية من أساسها . فهي قد جعلت أولي الأمر من المسلمين عامة (منكم) ،و لم تجعلهم من بني هاشم،و لا من آل محمد ، و لا من آل علي ،و لا من غيرهم من القبائل و العشائر . فهذه الآية شرّعت للخلافة الشورية ،و لم تُشرّع للوصية بالإمامة .

و ثانيها إن تلك الآية شرّعت لولي الأمر الذي يختاره المسلمون بالرضا و الاختيار، و أمرتهم بطاعته على أساس من الشرع فإن اختلفوا أمرتهم بالرد إلى الله و رسوله ،و لم تأمرهم بالرد إلى ولي الأمر الذي اختاروه . فهي لم تَشرّع للإمام الشيعي المعصوم ، فلو كانت تتعلق به لأمرت بالعودة إليه في الاختلاف و التنازع، لأن الإمام عند الرواية الشيعة الإمامية معصوم تجب طاعته، و الإيمان به واجب ،و كلامه ككلام النبي شرع مُقدس[1] . و بما أنها لم تأمر بذلك دلّ هذا على أنها تقصد ولي الأمر الذي يختاره المسلمون بالشورى .

و الشاهد الثالث هو إن تلك الآية هي آية كاملة مُكتملة بنفسها ،و لا تحتاج إلى تفاصيل أخرى تشرحها . فهي ليست كالصلاة تحتاج إلى تفاصيل عملية لشرحها ،و لا كالزكاة لمعرفة أنصبتها . علما بأن في القرآن أحكام كثيرة مفصلة ، كالميراث، و الوضوء، و التيمم، و الطلاق . و عليه فإن تلك الآية كاملة مفصلة واضحة في بابها و ليست كما زعمت الرواية الشيعية بأنها تحتاج توضيح .

و تلك الرواية تريد من زعمها أن تغالطنا و تدلس علينا به ، بدعوى أن تلك الآية تتعلق بعلي و بنيه ، لكنها نزلت مجملة كما نزلت آيات الصلاة و الزكاة مجملة فبيّن النبي-عليه الصلاة و السلام- معنى الآية الأولى كما بيّن الآيات الأخرى . و هذا لا يصح لأنه بما أن الإمامة- حسب الشيعة الإمامية- أصل الدين ، فلا يصح إجمالها،و لا مقارنتها بأحكام الفروع . فلو كانت الإمامة الشيعية موجودة في القرآن ، أو هي التي قصدتها تلك الآية لوجب ذكرها بالتفصيل في آيات كثيرة , لأنه لا يصح إجمال ذلك، أو عدم ذكره . و بما أن القرآن فصّل أصول الإيمان في آيات كثيرة كقوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِاللّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً }-سورة النساء136- ،و فصّل أحكاما فروعية كثيرة كالميراث ، و الوضوء ، لكنه لم يذكر الإمامة الشيعية في الأصول و لا في الفروع

[1] سنفصل ذلك لاحقا و نوثقه . لكن مثلا : الكليني: الكافي، ج 1 ص: 185 و ما بعدها .

،و لا فصّل فيها ، فإن هذا دليل قاطع دامغ على أن الإمامة الشيعية لا وجود لها في القرآن ، و لا وُجدت فيه ، و لا تلك الآية تتعلق بها .

و الشاهد الأخير- الرابع- هو إنه ليس صحيحا ما زعمته تلك الرواية من أن تلك الآية نزلت في علي و الحسن و الحسين ، فقد صح الخبر أنها نزلت في الصحابي عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدى السهمي بعثه النبي -صلى الله عليه وسلم- في سرية من السرايا[1] .

و ثانيا إن ما ذكرته الرواية الشيعة الرابعة في قولها: ((عن أبي جعفر-الباقر- قال: ((أوحى الله إلى نبيه صلى الله عليه وآله " فاستمسك بالذي أوحي إليك إنك على صراط مستقيم " قال: إنك على ولاية علي وعلي هو الصراط المستقيم))[2] . هو زعم لا دليل عليه ، و لا ينسجم مع الآية،و لا مع القرآن الكريم . لأن الرواية الشيعية لم تذكر دليلا صحيحا في قولها بذلك التفسير ، و يستطيع أي إنسان-بتلك الطريقة أن يفسرها كما يريد ، فيقول : بل إنها تعني عثمان بن عفان ، أو عمر بن الخطاب ، أو الزبير . و بذلك يضيع التفسير الصحيح ،و تصبح الأهواء و الظنون هي المتحكمة فيه .

و بما أن تلك الآية لا تقبل ذلك التفسير التحريفي ، لأن القرآن يفسر نفسه بنفسه ، و يرفض أي تفسير يُخالفه . فالآية واضحة بأن الله تعالى أمر نبيه بأن يتمسك بالقرآن الذي أوحاه إليه و هو الصراط المستقيم ،و دين الإسلام ، و ليس علي و لا ولايته هما الصراط المستقيم . بدليل قوله تعالى : {قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِيناً قِيَماً مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }-سورة الأنعام:161- ، و {وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }-سورة الأنعام:153- . فالصراط المستقيم هو دين الإسلام ،و كل قول خلاف هذا فهو باطل لا محالة .

و ثالثا إن ما ذكرته الرواية الشيعية الخامسة في تفسيرها لقوله تعالى : {وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ }-سورة الشعراء:214- ، من جمع النبي لبني عبد المطلب و إنذارهم ،و إعلانه بأن عليا هو وصيه و خليفته فيهم ، هو خبر لا يصح . بدليل الشواهد الآتية : أولها هو أن الرواية فيها مخالفة لتلك الآية ، فهي أمرت النبي – عليه الصلاة و السلام- بإنذار عشيرته الأقربين ، و هذه العشيرة أوسع من بني عبد المطلب ، فهي تشمل بني هاشم و غيرهم من أهل قريش ، لأن من معاني العشير : القبيلة[3] ، و قد ثبت أن الرسول- صلى الله عليه و سلم- خاطب بني هاشم و غيرهم

[1] البخاري: الصحيح ، ج 6 ص: 46 . و مسلم : الصحيح ، ج 6 ص: 13 . النسائي: السنن ، ج 7 ص: 174 .
[2] نفس المصدر ، ج 2 ص: 460 .
[3] محمد أبو بكر الرازي: مختار الصحاح ، ص: 282 .

من أهل قريش[1] . فالرواية الشيعية مُخالفة للآية و لا تتفق معها ،و هذا من علامات وضعها و ضعفها .

و ثانيها هو أن الخبر الصحيح في تفسير تلك الآية ، و المتفق معها ،و المخالف للرواية الشيعية و المُبطل لها أيضا ، هو أنه عندما نزلت أية الإنذار ((دعا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قريشا فاجتمعوا فعم وخص فقال :« يا بني كعب بن لؤي أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني مرة بن كعب أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بني عبد شمس أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد مناف أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بني هاشم أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بني عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار ، يا فاطمة أنقذى نفسك من النار، فإني لا أملك لكم من الله شيئا غير أن لكم رحما سأبلها ببلالها "))[2] . فالصحيح هو أن الرسول أنذر قريشا كلها ،و لم يكن الإنذار مقتصرا على بني هاشم فقط كما زعمت الرواية الشيعية . و ذلك يدل على أن الأقربين المعنيين في الآية ليسوا الأقربين رحما فقط و إنما الأقربين سكنا أيضا ،و هي قريش كلها . علما بأن الآية صريحة في أنها أمرت النبي بإنذار الأقربين من عشيرته ،و لم تأمره بإنذار أقاربه من عائلته الكبيرة . و الفرق واضح بين الأقربين و الأقارب ، فلا تُخلط بينهما .

و الشاهد الثالث مفاده هو أن الناقد و المتدبر في متن الرواية الشيعية يتبين له أنها رواية مختلقة، و مسرحية لم تُحبك خيوطها ، و تضمنت أمورا مُستنكرة ،و أخرى لا تصح ، بدليل الملاحظات و المعطيات الآتية : أولها هو أن الآية أمرت بإنذار العشيرة الأقربين ، بتبليغهم الرسالة، و تخويفهم مما هم فيه من كفر، و ما ينتظرهم من عذاب في جهنم . فهذا هو الذي أمرت به آية الإنذار ،و شرحته الرواية الصحيحة . لكن الرواية الشيعية لم تذكر ذلك و خالفته، و جعلت ذلك الإنذار مناسبة للإعلان عن الوصي و الوصية ،و الإمام و الإمامة ،و الخليفة و الخلافة . و هذا مخالفة صريحة للآية و لا تصح .

و ثانيها هو أن الآية أمرت النبي بإبلاغ الدعوة إلى عشيرته الأقربين و أنذارهم بمغبة ما ينتظرهم إن هم أصروا على كفرهم ،و هذا قد صرّحت به الرواية الصحيحة . لكن الرواية الشيعية أغفلت ذلك تماما ،و لم تأمر بني عبد المطلب بما أمرت به الآية ،و ذكرت أن الرسول قال لهم : ((... فأيكم يقوم يبايعني على أنه أخي و وزيري و وارثي دون أهلي ، و وصيي وخليفتي في أهلي ويكون مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي ؟)) . و هذا لا يصح ، لأن هؤلاء كفار بدين الإسلام أصلا ، فكيف يقول لهم ذلك ، و يطلبه منهم ؟! . و كيف يُبايعونه على فرع هم لم يُؤمنوا بأصله ؟؟!! . و الآية تأمر بالإنذار لما هم فيه من كفر ،و الرواية الشيعية تزعم أنه طلب منهم المبايعة على الوصية !! ، فهذا لا يُعقل و لا

[1] البخاري: المصدر السابق ، ج 4 ص: 6 .
[2] مسلم : الصحيح ، ج 1 ص: 133 . و البخاري : نفس المصدر ، ج 4 ص: 6 ، 184 .

يصح ، لأن ما قاله لهم-حسب الرواية الشيعية- يجب أن يُقال للمؤمنين بدين الإسلام ، لا للكافرين به !! .

و المُعطى الثالث هو أن الرواية الشيعية ذكرت أن الرسول جمع بني عبد المطلب كلهم فبلغ عددهم أربعين رجلا . و هذا العدد لا يصح ، لأنه لم يكن بنو عبد المطلب قد بلغوا أربعين رجلا -دون النساء -في ذلك الوقت . و الصحيح أن عدد أبناء عبد المطلب بلغ : 10 رجال ، و 06 بنات ، و مجموعهم : 16 فردا[1] ، فأين 40 رجلا الذين ذكرتهم الرواية الشيعية ؟ ! .

و المعطى الرابع هو أن تلك الرواية ذكرت أنه كان مما قاله الرسول لبني عبد المطلب : ((و إن الله لم يبعث نبيا إلا جعل له من أهله أخا ووارثا ووزيرا ووصيا)) . و هذا لا يصح ، لأنه لا يُوجد حديث نبوي صحيح قال ذلك[2] ،و لأنه يُوجد أنبياء كثيرون لم يثبت[3] بأنه كان لهم من أهلهم أوصياء و وزراء و ورثة . منهم : صالح ، و هود ، و لوط ، و المسيح – عليهم السلام - .
و المعطى الأخير- الخامس- هو أن حديث الوصية و الإمامة الذي ذكرته الرواية الشيعية الخامسة هو حديث موضوع مُختلق[4] .

و بذلك يتضح جليا أن تلك الرواية-أي الشيعية- مختلقة ، و مسرحية لم تُحبك خيوطها ،و أنها موجهة مذهبيا لخدمة أهداف مُخطط لها سلفا على حساب الحقيقة الشرعية و التاريخية معا .

و يُستنتج – في ختامنا لهذا المبحث- أنه لا وجود للوصية بالإمامة لعلي و بنيه في القرآن الكريم ،و أن ما قالت به الرواية السنية هو الصحيح ، من أن الإسلام شرّع للنظام السياسي الشوري،و لم يُشرّع لنظام الإمامة الشيعية . و أما ما قالت به الرواية الشيعية فلا وجود له في القرآن الكريم ،و أن المرويات التي اعتمدت عليها لم يصح منها شيء إسنادا و لا متنا .و إنما هي رواية مذهبية عندها القول بالوصية بالإمامة من ضروريات مذهبها ، كقولها بتحريف القرآن ،و تكفير الصحابة . فهي قالت بذلك ليس لأنه صحيح موافق للشرع و العقل و التاريخ،و إنما قالت به لأنه من ضروريا مذهبها الذي تحمله . فهي رواية تحمل مشروعا مذهبيا شيعيا إماميا على حساب الحقيقة الشرعية و التاريخية .

ثالثا: **<u>تناقض الروايات السنية و الشيعية في ذكر حادثة غدير خم :</u>**
اختلفت الروايات السنية و الشيعية اختلافا كبيرا في ذكرها لحادثة غدير خم ، التي حدثت سنة 10 هجرية . و ذلك أن النبي-عليه الصلاة و السلام – عندما أنهى

---

[1] المسعودي: مروج الذهب ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1989 ، ج 2 ص: 325 .
[2] لقد بحثت عن ذلك في كتب الحديث و الرجال و الشروح ن فلم أجده .
[3] حسب إطلاعي على الشرع و التاريخ .
[4] أنظر : الألباني: الضعيفة ، ج 10 ص: 612 . ابن كثير: البداية ، ج 3 ص: 45 .

حجة الوداع و كرّ راجعا إلى المدينة توقف عند منبع ماء غدير خم للراحة ، فكان مما فعله أنه خطب في الناس و وعظهم ،و أوصاهم . فماذا قال لهم ؟ ، و بماذا أوصاهم ؟ . هنا اختلفت الروايتان السنية و الشيعية ، اتفقتا على وقوع الحادثة ،و اختلفتا في ذكر حقيقة ما جرى، و ما ترتب عنه .

فبالنسبة للرواية السنية المعتمدة[1] فقد رواها مسلم بإسناده : ((حدثني زهير بن حرب ، و شجاع بن مخلد جميعا ، عن ابن علية قال زهير: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثني ، أبو حيان ، حدثني يزيد بن حيان قال : انطلقت أنا وحصين بن سبرة ، وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم فلما جلسنا إليه قال له حصين: لقد لقيت يا زيد خيرا كثيرا رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، وسمعت حديثه وغزوت معه ، و صليت خلفه ، لقد لقيت يا زيد خيرا كثيرا حدثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- . قال : يا ابن أخي والله لقد كبرت سني وقدم عهدي، ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فما حدثتكم فاقبلوا ،و ما لا فلا تكلفونيه. ثم قال : قام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوما فينا خطيبا بماء يدعى خماً بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه ، و وعظ وذكّر ثم قال : « أما بعد ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربى فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به ». فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال « وأهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي ». وزاد في حديث جرير « كتاب الله فيه الهدى والنور ، من استمسك به وأخذ به كان على الهدى ومن أخطأه ضل »))[2].

فواضح من حديث الرواية السنية المعتمدة أن الرسول-صلى الله عليه و سلم- أمر بالأخذ بكتاب الله و التمسك به . و ذكّر بأهل بيته و أوصى بهم.

و أما الرواية الشيعية فلها أخبار كثيرة تتعلق بحادثة غدير خم ، أذكر منها ست روايات : أولها من رواية أبي جعفر الطوسي بإسناده : أخبرنا أبو عمر، قال: أخبرنا أبو العباس، قال: حدثنا أحمد بن يحيى بن زكريا، قال: حدثنا علي بن قادم، قال: حدثنا إسرائيل، عن عبد الله بن شريك، عن سهم بن الحصين الأسدي، قال: قدمت إلى مكة أنا وعبد الله بن علقمة، وكان عبد الله بن علقمة سبابة لعلي دهرا. قال: فقلت له: هل لك في هذا - يعني أبا سعيد الخدري - نحدث به عهدا ؟ قال: نعم، فأتيناه فقال: هل سمعت لعلي منقبة ؟ قال: نعم إذا حدثتك فسل عنها المهاجرين وقريشا، إن رسول الله - صلى الله عليه وآله- قام يوم غدير خم، فأبلغ ثم قال:" يا أيها الناس، ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم "؟ قالوا: بلى. قالها ثلاث مرات، ثم قال: ادن يا علي، فرفع رسول الله -صلى الله عليه وآله- يديه حتى نظرت إلى بياض آباطهما قال:" من كنت مولاه فعلي مولاه، ثلاث مرات ". قال: فقال عبد الله بن

[1] لأنها مروية في صحيح مسلم المعتمد عند كل أهل السنة .
[2] مسلم : الصحيح ، ج 7 ص: 122 ، 123 .

علقمة: أنت سمعت هذا من رسول الله -صلى الله عليه وآله- ؟ قال أبو سعيد: نعم، وأشار إلى أذنيه وصدره، قال: سمعته أذناي ووعاه قلبي. قال عبد الله بن شريك: فقدم علينا عبد الله بن علقمة وسهم بن حصين، فلما صلينا الهجير قام عبد الله بن علقمة فقال: إني أتوب إلى الله واستغفره من سب علي بن أبي طالب ، ثلاث مرات[1] .

و الرواية الثانية رواها الطوسي بإسناده : ((أخبرنا أبو عمر، قال: أخبرنا أحمد، قال: حدثنا الحسن بن جعفر بن مدرار، قال: حدثني عمي طاهر بن مدرار، قال: حدثنا معاوية بن ميسرة بن شريح، قال: حدثني الحكم بن عتيبة، و سلمة بن كهيل، قالا: حدثنا حبيب - وكان إسكافا في بني بدي، وأثنى عليه خيرا - أنه سمع زيد بن أرقم يقول: خطبنا رسول الله -صلى الله عليه وآله- يوم غدير خم، فقال:" من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه")) [2].

و الرواية الشيعية الثالثة من رواية الطوسي أيضا مفادها: أخبرنا أبو عمر، قال: أخبرنا أحمد، قال: حدثنا الحسن بن علي بن عفان، قال: حدثنا عبيد الله، عن فطر، عن أبي إسحاق، عن عمرو ذي مر، وسعيد بن وهب، وعن زيد بن نفيع، قالوا: سمعنا عليا يقول في الرحبة: أنشد الله من سمع النبي -صلى الله عليه واله- يقول يوم غدير خم ما قال إلا قام، فقام ثلاثة عشر، فشهدوا أن رسول الله -صلى الله عليه وآله- قال: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم، قالوا: بلى يا رسول الله، فأخذ بيد علي فقال: " من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحب من أحبه، وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله "[3].

و الرواية الرابعة ذكرها الكليني بإسناده : علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة و الفضيل بن يسار، وبكير بن أعين ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية وأبي الجارود جميعا عن أبي جعفر-الباقر- قال: أمر الله عز وجل رسوله بولاية علي وأنزل عليه " إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة " وفرض ولاية أولي الأمر، فلم يدروا ما هي، فأمر الله محمدا صلى الله عليه وآله أن يفسر لهم الولاية، كما فسر لهم الصلاة، والزكاة والصوم والحج، فلما أتاه ذلك من الله، ضاق بذلك صدر رسول الله صلى الله عليه وآله وتخوف أن يرتدوا عن دينهم وأن يكذبوه فضاق صدره وراجع ربه عز وجل فأوحى الله عز وجل إليه " يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس " فصدع بأمر الله تعالى ذكره فقام بولاية علي يوم غدير خم، فنادى الصلاة جامعة وأمر الناس أن يبلغ الشاهد الغائب. - قال عمر بن اذينة: قالوا جميعا غير أبي الجارود - وقال أبو جعفر : وكانت الفريضة تنزل بعد الفريضة الأخرى وكانت الولاية آخر الفرائض، فأنزل الله عز وجل "

---

[1] الطوسي : الأمالي ، ج 1 ص: 259 .
[2] نفس المصدر ، ج 1 ص: 266 .
[3] نفس المصدر، ج 1 ص: 267 .

اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي " قال أبو جعفر-الباقر-: يقول الله عز وجل:" لا انزل عليكم بعد هذه فريضة، قد أكملت لكم الفرائض "[1] .

و أما الرواية الأخيرة-الخامسة- فقد رواها ابن بابويه القمي بإسناده : حدثنا الحسن بن محمد بن الحسن بن إسماعيل السكوني في منزله بالكوفة، قال: حدثني إبراهيم بن محمد بن يحيى النيسابوري، قال: حدثنا أبو جعفر ابن السري وأبو نصر بن موسى بن أيوب الخلال، قال: حدثنا علي بن سعيد، قال: حدثنا ضمرة بن شوذب، عن مطر، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام يوم ثمانية عشر من ذي الحجة، كتب الله له صيام ستين شهرا، وهو يوم غدير خم، لما أخذ رسول الله -صلى الله عليه وآله- بيد علي بن أبي طالب وقال: يا أيها الناس، ألست أولى بالمؤمنين؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال له عمر: بخ بخ يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله عز وجل: "اليوم أكملت لكم دينكم"[2] .

و من ذلك يتبين الفرق الكبير بين الروايتين السنية و الشيعية فيما يتعلق بحادثة غدير خم ؛ فالأولى لم تذكر عليا و لا ولايته ، و إنما حثت على التمسك بكتاب الله ، و التذكير و التوصية بأهل بيت النبي- صلى الله عليه و سلم- . و الثانية-الشيعية- لم تذكر ما ذكرته السنية ،و زادت عليها الأمر بموالاة علي ،و إعلان ولايته ،و عدم معاداته ،و التحذير من مخالفته و ... . فما حقيقة ما حدث ؟ ،و أين الخبر الصحيح ؟ ، و لماذا حدث هذا الاختلاف الكبير بين الروايتين ؟ .

تلك التساؤلات-وغيرها- سيجيب عنها نقدنا الإسنادي و المتني لتلك الروايات. فبالنسبة للنقد الإسنادي فإن الرواية السنية تضمنت إسنادا واحدا من رواية لمسلم : ((حدثني زهير بن حرب ، و شجاع بن مخلد جميعا ، عن ابن علية قال زهير: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثني ، أبو حيان ، حدثني يزيد بن حيان قال : انطلقت أنا وحصين بن سبرة ، وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم ...)) . وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات[3] ، و قد أورده مسلم في صحيحه ، و ابن خزيمه في صحيحه أيضا ، و صححه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد ،و الألباني في السلسلة الصحيحة[4] .

و أما أسانيد الرواية الشيعية فحالها كما يأتي: أولها من رواية الطوسي بإسناده : ((أخبرنا أبو عمر، قال: أخبرنا أبو العباس، قال: حدثنا أحمد بن يحيى بن زكريا، قال: حدثنا علي بن قادم، قال: حدثنا إسرائيل، عن عبد الله بن شريك، عن سهم بن الحصين الأسدي، قال: قدمت إلى مكة أنا وعبد الله بن علقمة، وكان عبد الله بن

---

[1] الكليني : الكافي ، ج 2 ص: 177 .
[2] ابن بابويه القمي: الأمالي ، ج 1 ص: 70 .
[3] عنهم أنظر : ابن حجر: التقريب ، ج 1 ص: 90 ، 315 ، 412 ، ج 2 ص: 303 ، 323 .
[4] أنظر: ابن خزيمة : صحيح بن خزيمة ، المكتب الإسلامي ، حققه مصطفى الأعظمي ، بيروت ، 1992 ، ج 4 ص: 62 . و أحمد بن حنبل : المسند ، ج 4 ص: 366 . و الألباني : الصحيحة ، ج 4 ص: 260 .

علقمة سبابة لعلي دهرا. قال: ...)) . و هذا إسناد لا يصح ، لأن من رجاله: عبد الله بن شريك ، لم يثبت تعديله ، ليس بالقوي، فيه غلو في التشيع ، و اتهم بالكذب ،و بالرواية عن الأثبات ما لا يُشبه حديث الثقات . و منهم : علي بن قادم ، لم يثبت تعديله ، ضعيف غالٍ في التشيع ، مُنكر الحديث[1] . و سهم بن الحصين وصفه بالبخاري بأنه "مجهول لا يُدرى "[2].

و الإسناد الثاني من رواية الطوسي بإسناده : ((أخبرنا أبو عمر، قال: أخبرنا أحمد، قال: حدثنا الحسن بن جعفر بن مدرار، قال: حدثني عمي طاهر بن مدرار، قال: حدثنا معاوية بن ميسرة بن شريح، قال: حدثني الحكم بن عتيبة، و سلمة بن كهيل، قالا: حدثنا حبيب - وكان إسكافا في بني بدي، وأثنى عليه خيرا - أنه سمع زيد بن أرقم يقول: ...)) . و هذا إسناد لا يصح ، لأن فيه مجاهيل و هم :حبيب ، و طاهر بن مدرار ، و الحسن بن جعفر بن مدرار ، هؤلاء لم أعثر على أحوالهم في كتب التراجم و الجرح و التعديل . و أما الراوي أحمد ، - هو أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة- فهو ضعيف ، غالٍ في تشيعه ، مُتهم بالكذب و التحريف[3] .

و أما إسناد الرواية الشيعية الثالثة فمفاده : ((: أخبرنا أبو عمر، قال: أخبرنا أحمد، قال: حدثنا الحسن بن علي بن عفان، قال: حدثنا عبيد الله، عن فطر، عن أبي إسحاق، عن عمرو ذي مر، وسعيد بن وهب، وعن زيد بن نفيع، قالوا: سمعنا عليا يقول في الرحبة: ...)) . و هذا إسناد لا يصح لضعف بعض رجاله ، منهم : فطر بن خليفة ، و عبيد الله بن موسى ، و أحمد - أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة-[4] .

و إسناد الرواية الرابعة ذكره الكليني بإسناده : علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة و الفضيل بن يسار، وبكير بن أعين ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية وأبي الجارود جميعا عن أبي جعفر-الباقر- قال: ...)) . و هذا إسناد لا يصح لانقطاعه ،و جهالة بعض رجاله ، منقطع من جهة أبي جعفر الباقر ، فلا يُمكنه التحديث عن الرسول-عليه الصلاة و السلام- ،و علي بن إبراهيم بن هاشم القمي ضعيف من جهة عدالته بسبب غلوه في التشيع ، و أبوه إبراهيم مجهول الحال[5] .

و أما الإسناد الأخير- الرواية الشيعية الخامسة- فقد رواه ابن بابويه القمي بإسناده : ((حدثنا الحسن بن محمد بن الحسن بن إسماعيل السكوني في منزله بالكوفة، قال: حدثني إبراهيم بن محمد بن يحيى النيسابوري، قال: حدثنا أبو جعفر ابن السري وأبو نصر بن موسى بن أيوب الخلال، قال: حدثنا علي بن سعيد، قال:

---

[1] عنهما أنظر: ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ج 4 ص: 184 ، ج 7 ص: 271 .

[2] البخاري : التاريخ الكبير ، ج 4 ص: 193 .

[3] ابن حجر: لسان الميزان ، ج 1 ص: 200 و ما بعدها .

[4] عن الأول و الثاني أنظر : الذهبي: المعني في الضعفاء ، ج 2 ص: 5 ، 6 . و يوسف بن المبرد : بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ، ص: 198 . و أما الثالث فقد سبق توثيقه .

[5] ابن حجر: لسان الميزان ، ج 4 ص: 143 . و ابن المطهر الحلي: خلاصة الأقوال ، ج 4 ص: 143 .

حدثنا ضمرة بن شوذب، عن مطر، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال:)) . و هذا إسناد لا يصح ، لضعف شهر بن حوشب[1] ، و جهالة ضمرة بن شوذب[2] .

و بذلك يتبين-مما تقدم ذكره- أن أسانيد الرواية الشيعة- المتعلقة بحادثة غدير خم- كلها غير صحيحة ، و أن الرواية السنية صحيحة الإسناد .

و أما من جهة النقد المتني لمضمون الروايتين السنية و الشيعية ، فإن الرواية السنية متنها له إسناد صحيح ، يتقوى به و يرتكز عليه من جهة ، و هو متن مُتفق تماما مع الشرع و العقل من جهة أخرى . فهو يأمر بالتمسك بكتاب الله ، و يُذكّر و يُوصي المسلمين بأهل البيت النبوي .

و أُشير هنا إلى أنه توجد روايات ذات نزعة شيعية وردت في كثير من المصادر السنية هي موافقة للرواية الشيعية و مُخالفة للرواية السنية المعتمدة التي سبق ذكرها . و هي على ثلاث مجموعات: الأولى تتضمن روايات تتعلق بحادثة غدير خم و ما جاء فيها . و الثانية تتضمن روايات محتواها –في الغالب-نفس مضمون الرواية الشيعية و المجموعة الأولى ، لكنها لا تتعلق بحادثة غدير خم ،و إنما تتعلق بحادثة إرسال النبي-عليه الصلاة و السلام- لعلي بن أبي طالب إلى اليمن ليقبض الخمس ، أو لأمر آخر. و الثالثة ليس فيها ذكر لحادثتي الغدير ، أو الإرسال إلى اليمن ، لكنها تتضمن قول: " من كنت مولاه ، فعلي مولاه " . و لمعرفة حقيقة أسانيد[3] هذه الروايات سنحقق المجموعات الثلاث فيما يأتي إن شاء الله تعالى .

ففيما يخص المجموعة الأولى فهي تتضمن ست روايات ، الأولى رواها ابن أبي شيبة بإسناده : ((حدثنا عفان قال : ثنا حماد بن سلمة قال: أخبرنا علي بن زيد ، عن عدي بن ثابت ، عن البراء قال : كنا مع رسول الله- صلى الله عليه و سلم- في سفر، قال: فنزلنا بغدير خم .قال : فنودي الصلاة جامعة وكسح لرسول الله صلى الله عليه و سلم تحت شجرة فصلى الظهر فأخذ بيد علي فقال ألستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟ قالوا بلى . قال : ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه؟ ، قالوا بلى . قال فأخذ بيد علي، فقال: اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم ، وال من والاه، وعاد من عاداه . قال: فلقيه عمر بعد ذلك فقال: هنيئا لك يا بن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة))[4] .

و هذه الرواية إسنادها لا يصح لضعف راويين من رجاله ، هما : علي بن زيد بن جدعان : ليس بالقوي لا يحتج به ، و عدي بن ثابت قيل فيه: مُنكر الحديث ، غالٍ في التشيع و داعية إليه [5] .

---

[1] العقيلي: الضعفاء الكبير ، ج 3 ص: 190 .
[2] لم أعثر على ذكر لحاله في كتب التراجم و الجرح و التعديل السنية و الشيعية معا .
[3] و أما نقد متن تلك الروايات فسنعود إليه لاحقا ، إن شاء الله تعالى .
[4] ابن أبي شيبة : المصنف ، حققه كمال يوسف الحوت، ط1 ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، 1409 ، ج 6 ص: 372 .
[5] هناك من وثقه لكن التجريح أسبق من التعديل ، خاصة و قد ثبت أن الرجل كان غاليا و داعية للرفض . أنظر: الذهبي : المغني في الضعفاء، ج 1 ص: 422 ، 437 . و العقيلي : الضعفاء الكبير ، ج 1 ص: 366 و ما بعدها .

و الرواية الثانية-من المجموعة الأولى- من رواية أحمد و البزار في مسنديهما : ((حدثنا إبراهيم بن هانيء قال : نا عفان قال : نا أبو عوانة ، عن المغيرة ،عن أبي عبيدة ، عن ميمون أبي عبد الله قال : قال زيد بن أرقم وأنا أسمع نزلنا مع رسول الله- صلى الله عليه وسلم- واد يقال له وادي خم ، فأذن بالصلاة فصلاها تهجيرا ثم خطبنا وظلل لرسول الله- صلى الله عليه وسلم- بثوب على شجرة سمرة من الشمس فقال : " ألستم تعلمون أو تشهدون أني أولى بكل مؤمن من نفسه ؟ " قالوا :بلى قال : " فمن كنت مولاه فإن عليا مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه "))[1] .

و هذا لإسناد لا يصح ، لأن أبا عبيدة هذا يبدوا أنه مجهول ، فلم اعثر له خبر ، و لأن ميمون أبا عبد الله ضعيف[2] .

و الرواية الثالثة رواها ابن حِبان بإسناده : ((أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي ، حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا أبو نعيم و يحيى بن آدم قالا : حدثنا فطر بن خليفة ، عن أبي الطفيل قال : قال علي : أنشد الله كل امرئ سمع رسول الله- صلى الله عليه و سلم- يقول يوم غدير خم لما قام . فقام أناس فشهدوا أنهم سمعوه يقول : " ألستم تعلمون أني أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم ؟ " قالوا : بلى ي ارسول الله قال : " من كنت مولاه فإن هذا مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)" . فخرجت وفي نفسي من ذلك شيء فلقيت زيد بن أرقم فذكرت ذلك له فقال : قد سمعناه من رسول الله -صلى الله عليه و سلم -يقول ذلك له))[3] .

و هذا إسناد لا يصح ، لأن من رواته : فطر بن خليفة ، و هو ضعيف مُتهم ، فيه تشيع ، قال فيه الدارقطني: زائغ لا يُحتج به، و الحديث موافق لمذهبه[4] ،و منهم : أبو الطفيل عامر بن واثلة[5] ، فيه تشيع ، و كان يُفضل عليا على الشيخين و عثمان-رضي الله عنهم - ، و رُوي أنه كان من غلاة الكيسانية و يُؤمن برجعة محمد بن الحنفية[6] .

و الرواية الرابعة أوردها البخاري في تاريخه ، و مفادها : ((إسماعيل بن نشيط العامري ، سمع شهر بن حوشب ، و جميلا سمع منه أبو نعيم ، ويونس بن بكير ، قال لي عبيد : حدثنا يونس ، سمع إسماعيل عن جميل بن عامر أن سالما حدثه سمع من سمع النبي- صلى الله عليه وسلم- يوم غد يرخم" من كنت مولاه فعلى مولاه "))[7] .

---

[1] أحمد بن حنبل : المسند ، ج 4 ص: 372 . و البزار: مسند البزار ، ج 2 ص: 133 .

[2] العقيلي: الضعفاء الكبير ، ج 2 ص: 179 . و ابن حجر: التقريب ، ج 3 ص: 10 .

[3] ابن حبان : صحيح ابن حبان ، ج 15 ص: 375 .

[4] وُجد من وثقه ، لكن الجرح أسبق من التعديل ، خاصة و أن الحديث يُوافق مذهبه . أنظر: الذهبي: المغني في الضعفاء ، ج 2 ص: 5، 6 . و ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ج 7 ص: 313 .

[5] يُروى أنه رأى النبي ، و أدرك من حياته ثمان سنين (ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ج 1 ص: 403) . لكنه لا يُعد صحابيا ، في الحقيقة ، فهو من كبار التابعين .

[6] نفس المصدر، ج 1 ص: 403 . و ابن داود الحلي : رجال ابن داود ، ج 1 صك 357 . و أُشير هنا إلى أنه وُجد من وثق هذا التابعي، لكن الجرح أسبق من التعديل ، خاصة و أنه ثبت أنه كان يُفضل عليا على الخلفاء الذين سبقوه ،و الحديث الذي رواه يتفق مع مذهبه .

[7] البخاري: التاريخ الكبير ، ج 1 ص: 375 .

و هذا إسناد لا يصح ، قال فيه البخاري :" في إسناده نظر"[1] . و من رجاله: إسماعيل بن نشيط العامري، و ضعيف ليس بالقوي[2] . و جميل بن عامر، مجهول الحال فلم أعثر عليه في كتب التراجم و الجرح و التعديل .

و الرواية الخامسة من رواية البخاري في تاريخه : ((سهم بن حصين الأسدي، حدثني يوسف بن راشد ، نا علي بن قادم الخزاعي ، أنا إسرائيل ، عن عبد الله بن شريك ، عن سهم بن حصين الأسدي: قدمت مكة أنا وعبد الله بن علقمة قال بن شريك وكان بن علقمة سبابا لعلي فقلت هل لك في هذا يعني أبا سعيد الخدري فقلت هل سمعت لعلي منقبة قال نعم فإذا حدثتك فسل المهاجرين والأنصار وقريشا قام النب صلى الله عليه وسلم- يوم غدير خم فأبلغ فقال: " ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم ادن يا علي فدنا فرفع يده ورفع النبي صلى الله عليه وسلم يده حتى نظرت إلى بياض إبطيه فقال: " من كنت مولاه فعلي مولاه " سمعته أذناي قال بن شريك فقدم عبد الله بن علقمة وسهم فلما صلينا الفجر قام بن علقمة قال أتوب إلى الله من سب علي))[3] . و إسناد هذه الرواية لا يصح ، عقّب عليه البخاري بقوله : " وسهم-ابن حصين- مجهول ولا يدرى "[4] .

و الرواية الأخيرة- السادسة من المجموعة الأولى- رواها الحاكم النيسابوري بإسناده : ((أخبرني محمد بن علي الشيباني بالكوفة ، ثنا أحمد بن حازم الغفاري ، ثنا أبو نعيم ، ثنا كامل أبو العلاء قال : سمعت حبيب بن أبي ثابت يخبر عن يحيى بن جعدة ، عن زيد بن أرقم- رضي الله -عنه قال : خرجنا مع رسول- الله صلى الله عليه و سلم- حتى انتهينا إلى غدير خم ، فأمر بروح فكسح في يوم ما أتى علينا يوم كان أشد حرا منه، فحمد الله و أثنى عليه و قال :" يا أيها الناس أنه لم يبعث نبي قط إلا ما عاش نصف ما عاش الذي كان قبله ، وإني أوشك أن ادعى فأجيب و إني تارك فيكم ما لن تضلوا بعده كتاب الله عز و جل"، ثم قام فأخذ بيد علي -رضي الله عنه- فقال : "يا أيها الناس من أولى بكم من أنفسكم ؟ " قالوا : الله و رسوله أعلم ألست أولى بكم من أنفسكم ؟ قالوا : بلى قال :" من كنت مولاه فعلي مولاه ")) . و في رواية الطبراني بنفس الإسناد : ((يا أيها الناس إنه لم يبعث نبي قط إلا عاش نصف ما عاش الذي كان قبله ، وإني أوشك أن أدعى فأجيب ...))[5] .

و هذا الحديث لا يصح إسنادا و ظاهر البطلان متنا ، فأما إسنادا فمن رواته : أبو نعيم-الفضل بن دكين - ، و أبو العلاء كامل بن العلاء الكوفي، و حبيب بن أبي ثابت ، الأول كان مدلسا ، حتى أنه كان يُدلس أحاديث مناكير ،و قال فيه ابن معين:

---

[1] نفسه ، ج 1 ص: 375 .

[2] الذهبي : المغني ، ج 1 ص: 85 . و ابن حجر : لسان الميزان ، ج 1 ص: 344 .

[3] البخاري : المصدر السابق ، ج 4 ص: 193 .

[4] نفسه ، ج 4 ص: 193 . و هذا الحديث أوردناها سابقا عندما ذكرنا الرواية الشيعية ، و قد كررناه هنا على أساس أن ورد في مصادر سنية .

[5] الحاكم : المستدرك على الصحيحين ، ج6 ص: 314 . و الطبراني: المعجم الكبير ، ج 5 ص: 171 .

كان يتشيع من غير غلو، و إذا ذكر إنسانا و وصفه بأنه جيد الحفظ و أثنى عليه ، فهو شيعي ؛ و إذا قال : فلا كان مرجئا ، فاعلم أنه صاحب سنة لا بأس به[1].

و أما الراوي الثاني قال فيه بعض نقاد الحديث: ليس بالقوي ، و ليس بذاك، و لم يكن عبد الرحمن بن مهدي يُحدث عنه شيئا . و قال فيه ابن حِبان: كان يقلب الأسانيد و يرفع المراسيل من حيث لا يدري ، فبطل الاحتجاج بأخباره[2] .

و آخرهم-حبيب بن أبي ثابت- ، وُثق ، إلا أنه كان كثير الإرسال و التدليس[3] . و هو في هذا الحديث عنعن و لم يُصرّح بسماعه من يحيى بن جعدة ، فحديثه ضعيف بسبب ذلك .
و أما عدم صحته متنا لأنه تضمن أمرا باطلا ، و هو قوله :" يا أيها الناس أنه لم يبعث نبي قط إلا ما عاش نصف ما عاش الذي كان قبله "،و عند الطبراني " يا أيها الناس إنه لم يبعث نبي قط إلا عاش نصف ما عاش الذي كان قبله " . ومعنى ذلك أنه إذا كان نوح-عليه السلام- عاش نحو 1000 سنة ، و الذي يأتي من بعده يعيش نصف عمره ، فهذا يستلزم أنه بعد 6أنبياء سيعيش الذي يأتي بعدهم أقل من عشر سنوات ، ثم يختفي الأنبياء كلية ، لأنهم لن يُولدوا أبدا ، و لن يظهر موسى ،و لا عيس ،و لا محمد-عليهم الصلاة و السلام-. و هذه نتيجة باطلة بلا شك أوصلنا إليه متن ذلك الحديث ،و هذا الكلام لا يمكن أن يصدر عن نبي ،و لا يقوله إنسان يعي ما يقول.

و الشاهد على عدم صحته أيضا أن هذا الجزء المستحيل من الحديث رُوي أيضا منفصلا عن حادثة غدير خم و ما جرى فيها ، مع الاختلاف في بعض رواته ،و هو كالآتي : ((كامل بن العلاء الكوفي الحماني ، ويقال التميمي قاله وكيع أبو عبد الله سمع أبا صالح مولى ضباعة، وحبيب بن أبي ثابت ، نا عبيد العطار قال: نا كامل قال: أخبرني حبيب بن أبي ثابت ، عن يحيى بن جعدة ، عن زيد بن أرقم قال : قال النبي -صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم- :" ما بعث الله نبيا إلا عاش نصف ما عاش النبي الذي كان قبله"))[4] . واضح أن أبا نعيم الفضل بن دكين هو الذي غير موجود في هذا الإسناد ، و الحديث لا علاقة له بحادثة غدير خم ، فماذا يعني هذا ؟ ! إنه أُلحق بالحديث الأول لغاية مُخطط لها سلفا ، و تلاعب به المحرفون . و من الذي فعل ذلك ؟ الله أعلم بحقيقة ذلك ، لكن يبدو لي أن الفضل بن دكين هو الذي فعل ذلك ، لأن الخبر يتوافق مع تشيعه ، و هو الساقط من الإسناد الثاني و موجود في الأول ، و لأنه معروف بالتدليس حتى أنه كان يُدلس أحاديث مناكير[5] .

---

[1] هناك من وثقه ، لكن الجرح أسبق من التعديل . أنظر: ابن حجر : التقريب ، ج 2 ص: 287 . و تهذيب التهذيب ، ج 7 ص: 194 . و الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج 2 ص: 238 . و حماد الأنصاري: التدليس و المدلسون ، ص: 20 .
[2] وُجد من وثقه ، لكن الجرح أسبق من التعديل إذا ثبت . أنظر : الذهبي: ميزان الاعتدال ، ج 3 ص: 171، 271 ، 272 . و ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج 7 ص: 290 .
[3] ابن حجر : التقريب ، ج 1 ص: 181 .
[4] البخاري: التاريخ الكبير ، حققه هاشم الندوي، دار الفكر ، 1986 ، ج 7 ص: 107 .
[5] سبق توثيق ذلك .

و أما المجموعة الثانية-من الروايات السنية الموافقة للشيعية- فتتضمن سبع روايات كلها تتعلق بإرسال النبي-صلى الله عليه و سلم- علي بن أبي طالب إلى اليمن و ما ترتب عنه . الأولى مفادها ما جاء في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله حدثني ، أبي ثنا بن نمير ، حدثني أجلح الكندي ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه بريدة قال : بعث رسول الله -صلى الله عليه و سلم- بعثين إلى اليمن على أحدهما علي بن أبي طالب ، وعلى الآخر خالد بن الوليد ، فقال إذا التقيتم فعلي على الناس وان افترقتما فكل واحد منكما على جنده . قال : فلقينا بني زيد من أهل اليمن فاقتتلنا فظهر المسلمون على المشركين ، فقتلنا المقاتلة وسبينا الذرية ، فاصطفى علي امرأة من السبي لنفسه قال بريدة فكتب معي خالد بن الوليد إلى رسول الله -صلى الله عليه و سلم- يخبره بذلك ، فلما أتيت النبي -صلى الله عليه و سلم-دفعت الكتاب ، فقرئ عليه ، فرأيت الغضب في وجه رسول الله- صلى الله عليه و سلم- فقلت: يا رسول الله هذا مكان العائذ، بعثتني مع رجل وأمرتني أن أطيعه ففعلت ما أرسلت به . فقال رسول الله -صلى الله عليه و سلم-: " لا تقع في علي فإنه منى وأنا منه، وهو وليكم بعدي ، و أنه منى وأنا منه، وهو وليكم بعدي")) [1] .

و إسناد هذه الرواية لا يصح ، لأن من رواته : أجلح بن عبد الله بن حجية ، ضعيف ، شيعي، ليس بالقوي ، لا يُحتج به[2] .

و الرواية الثانية رواها الطبراني بإسناده : ((حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن منصور الحارثي قال: نا أبي قال: نا حسين الأشقر قال: نا زيد بن أبي الحسن قال: ثنا أبو عامر المري ، عن أبي إسحاق، عن ابن بريدة ، عن أبيه قال : بعث رسول الله- صلى الله عليه و سلم -عليا أميرا على اليمن ، وبعث خالد بن الوليد على الجبل ... وأخذ علي جارية من الخمس ، فدعا خالد بن الوليد بريدة فقال: اغتنمها فأخبر النبي- صلى الله عليه و سلم- بما صنع. " ... فلما سمع النبي خرج ((" مغضبا وقال: ما بال أقوام ينتقصون عليا ، من ينتقص عليا فقد انتقصني ومن فارق عليا فقد فارقني . إن عليا مني وأنا منه ، خلق من طينتي وخلقت من طينة إبراهيم ، وأنا أفضل من إبراهيم ،ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم " . و قال : يا بريدة أما علمت أن لعلي أكثر من الجارية التي أخذ ، وأنه وليكم من بعدي . فقلت : يا رسول الله بالصحبة إلا بسطت يدك حتى أبايعك على الإسلام جديدا . قال: فما فارقته حتى بايعته على الإسلام "))[3] .

و هذا إسناد لا يصح ، لأن من رجاله : حسين الأشقر ، و هو ضعيف ، ليس بالقوي، غالٍ في تشيعه ، شتام للسلف[4] . و منهم أبو إسحاق-السبيعي- ، و هو كثير

---

[1] أحمد بن حنبل : المسند ، ج 5 ص: 356 . و النسائي : السنن الكبرى ، ج 5 ص: 138 .

[2] هناك من وثقه لكن الجرح أسبق من التعديل . المزي: تهذيب الكمال ، ج 2 ص: 277 .

[3] الطبراني: المعجم الأوسط ، ج 6 ص: 162 و ما بعدها .

[4] الذهبي: المغني ، ج 1 ص: 80 . و الكمال الخزرجي : خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ، ص : 179 .

التدليس و الإرسال[1]، و هو هنا قد عنعن حديثه و لم يصرّح بالسماع . و الرجل فيه تشيع و قد عدّه ابن قتيبة من رجال الشيعة[2] ،و الحديث يُوافق نزعته.

و الرواية الثالثة رواها الطبراني بإسناده : ((حدثنا عبد الوهاب بن رواحة الرامهرمزي قال: حدثنا أبو كريب قال: حدثنا حسن بن عطية قال: حدثنا سعاد بن سليمان ، عن عبد الله بن عطاء ، عن عبد الله بن بريدة عن ، علي قال: بعث رسول الله صلى الله عليه و سلم علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد ... فدخل علي فأبعد فأصاب سبيا فأخذ جارية من السبي ... فدعاني خالد ... حتى دخلت على رسول الله -صلى الله عليه و سلم- فأخذ الكتاب بشماله ... فقال" يا بريدة أحب عليا فإنما يفعل ما يؤمر به ". قال: فقمت وما من الناس احد أحب إلي منه))[3] .

و هذا الإسناد لا يصح لضعف طائفة من رجاله ، منهم : حسن بن عطية العوفي ضعيف . و سعاد بن سليمان ، شيعي ، ليس بالقوي . و عبد الله بن عطاء المكي ، مُدلس ، و ضعيف من جهة ضبطه[4] .

و الرواية الرابعة – من المجموعة الثانية- رواها النسائي بإسناده : ((أخبرنا أبو داود سليمان بن سيف قال: ثنا أبو نعيم قال: أنا عبد الملك بن أبي غنية قال: ثنا الحكم: عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ، عن بريدة قال: خرجت مع علي إلى اليمن فرأيت منه جفوة فقدمت على النبي -صلى الله عليه وسلم- فذكرت عليا فتنقصته فجعل رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يتغير وجهه قال: " يا بريدة ألستُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم " ؟ ، قلت : بلى يا رسول الله ، قال " من كنت مولاه فعلي مولاه "))[5] .

و هذا إسناد لا يصح ، لأن من رجاله : أبو نعيم(الفضل بن دكين) ،و الحكم بن عتيبة الكندي . الأول كان مدلسا ، حتى أنه كان يُدلس أحاديث مناكير ،و قال فيه ابن معين: كان يتشيع من غير غلو، و إذا ذكر إنسانا و وصفه بأنه جيد الحفظ و أثنى عليه ، فهو شيعي ؛ و إذا قال : فلا كان مرجئا ، فاعلم أنه صاحب سنة لا بأس به[6]. و وصفه المؤرخ ابن الأثير بأنه كان شيعياً؛ وله طائفة تنسب إليه يقال لها الدكينية[7] .

و الثاني-أي الحكم بن عتيبة- كان مدلسا ،و هنا قد عنعن حديث ،و كان شيعيا يُخفي تشيعه ، لهذا خفي أمره عن كثير من المحدثين فوثقوه ،و أثنوا عليه . و في

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ج 7 ص: 46 ، 47 ، ج 8 ص: 58 .
[2] ابن قتيبة : المعارف ، ص: 346 .
[3] الطبراني: المصدر السابق ، ج 5 ص: 117 .
[4] عنهم أنظر: الذهبي: المغني في الضعفاء، ج 1 ص: 76 . و الكاشف ، ج 1 ص: 427 . و ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ج 2 ص: 297 . و الكمال الخزرجي: خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ، ص: 453 .
[5] النسائي : السنن الكبرى ، ج 5 ص: 45 .
[6] هناك من وثقه ، لكن الجرح أسبق من التعديل . أنظر: ابن حجر : التقريب ، ج 2 ص: 287 . و تهذيب التهذيب ، ج 7 ص: 194 . و الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج 2 ص: 238 . و حماد الأنصاري: التدليس و المدلسون ، ص: 20 .
[7] ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج 3 ص: 186 .

هذا يقول العجلي : " وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته "[1] . و قد عدّه ابن قتيبة من رجال الشيعة[2] .و قال سليمان الشاذكوني، " حدثنا يحيى بن سعيد، سمعت شعبة يقول: كان الحكم يفضل عليا على أبي بكر وعمر"[3] . و ربما هذا من الأسباب التي جعلت أبا عوانة يترك التحديث عنه بأحاديث كثيرة سمعها منه، فقد رُوي أنه سمع منه 400 حديث حدّث منها بحديثين فقط[4] . و مما يُؤيد ذلك أيضا أن أن المصادر الشيعية روت له أحاديث كثير عن إمامهم الباقر ،و ذكرت أنه كان من الشيعة الزيدية البترية[5] .

و الرواية الخامسة من مسند احمد بن حنبل مفادها: ((حدثنا عبد الله ، حدثني أبي، ثنا عبد الرزاق ، وعفان المعنى، وهذا حديث عبد الرزاق قالا: ثنا جعفر بن سليمان ، قال حدثني يزيد الرشك ، عن مطرف بن عبد الله ، عن عمران بن حصين قال : بعث رسول الله- صلى الله عليه و سلم- سرية وأمر عليهم علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه- فأحدث شيئا في سفره ... قال عفان: فتعاقد أربعة من أصحاب محمد -صلى الله عليه و سلم- أن يذكروا أمره لرسول الله- صلى الله عليه و سلم-. قال عمران: وكنا إذا قدمنا من سفر بدأنا برسول الله- صلى الله عليه و سلم- فسلمنا عليه. قال: فدخلوا عليه فقام رجل منهم فقال يا رسول الله إن عليا فعل كذا وكذا فأعرض عنه . ثم قام الثاني... ثم قام الرابع -... فأقبل رسول الله- صلى الله عليه و سلم- على الرابع وقد تغير وجهه فقال: "دعوا عليا، دعوا عليا ، إن عليا مني وأنا منه، و هو ولي كل مؤمن بعدي"))[6]، و في رواية الترمذي : ((ما تريدون من علي ؟ ، إن عليا مني وأنا منه، و هو ولي كل مؤمن بعدي))[7] .

و هذا إسناد لا يصح ، لأن من رجاله : جعفر بن سليمان الضبعي، و يزيد الرشك-يزيد بن أبي يزيد - ، الأول شيعي ضعيف يروي المنكرات[8] ، و قد عده الشيعة الإمامية من رجالهم، و هو عندهم ثقة[9] . و الثاني ضعيف[10] .

و الرواية السادسة – من المجموعة الثانية الموافقة للرواية الشيعية- من رواية الترمذي بإسناده : ((حدثنا عبد الله بن أبي زياد ، حدثنا الأحوص بن جواب أبو الجواب، عن يونس بن أبي إسحق ، عن أبي إسحق ، عن البراء قال بعث : ((النبي -صلى الله عليه و سلم- جيشين وأمر على أحدهما علي بن أبي طالب ، وعلى

---

[1] العجلي: معرفة الثقات ، ط1 ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، 1985 ، ج 1 ص: 313 .
[2] ابن قتيبة : المصدر السابق ، ص: 346 .
[3] الذهبي: السير ، ج 5 ص: 209 .
[4] المزي: تهذيب الكمال ، ج 9 ص: 119 .
[5] الكليني: الكافي ، ج 7 ص: 85 ، ج 8 ص: 65 و ابن المطهر الحلي: خلاصة الأقوال ، ج 2 ص: 73 . و ابن داود الحلي: رجال ابن داود ، ج 1 ص: 342 .
[6] أحمد بن حنبل: المسند ، ج 4 ص: 437 .
[7] الترمذي: السنن ، ج 5 ص: 400 .
[8] ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ج 2 ص: 65 .
[9] ابن داود الحلي: رجال ابن داود ، ج 1 ص: 77 .
[10] وثقه آخرون ، لكن الجرح أسبق من التعديل . ابن حجر: المصدر السابق ، ج 11 ص: 27 .

الآخر خالد بن الوليد ... فافتتح علي حصنا فأخذ منه جارية . فكتب معي خالد كتابا إلى النبي- صلى الله عليه و سلم- يشي به. قال :فقدمت على النبي- صلى الله عليه و سلم- فقرأ الكتاب فتغير لونه، ثم قال: " ما ترى في رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله " ؟ قال :قلت أعوذ بالله من غضب الله ، وغضب رسوله وإنما، أنا رسول فسكت))[1] .

و هذا الإسناد لا يصح ،لأن من رجاله: يونس ابن أبي إسحاق ،و هو ضعيف لا يُحتج به ،و قد عده الشيعة الإمامية من رجالهم[2] . و منهم :أبو إسحاق السبيعي -والد والد يونس- و هو كثير التدليس و الإرسال[3]، و هو هنا قد عنعن حديثه و لم يصرّح يصرّح بالسماع ، و هو مُتشيع كما سبق ذكره . و الأحوص بن جواب فيه ضعف[4] .

و الرواية الأخيرة- السابعة- من رواية البخاري و أحمد بإسناديهما : ((حدثني محمد بن بشار ، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا علي بن سويد بن منجوف، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه -رضي الله عنه- قال: بعث النبي -صلى الله عليه وسلم- عليا إلى خالد ليقبض الخمس، وكنت أبغض عليا، وقد اغتسل فقلت لخالد ألا ترى إلى هذا ؟ ، فلما قدمنا على النبي- صلى الله عليه وسلم- ذكرت ذلك له فقال :" يا بريدة أتبغض عليا؟ فقلت نعم . قال: لا تبغضه فإن له في الخمس أكثر من ذلك)). و إسناد أحمد : ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا روح ثنا على بن سويد بن منجوف عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : "بعث رسول الله- صلى الله عليه و سلم- عليا إلى خالد بن الوليد ليقسم الخمس. وقال روح مرة: ليقبض الخمس، قال: فأصبح على ورأسه يقطر. قال: فقال خالد لبريدة ألا ترى إلى ما يصنع هذا؟ ، لِمَا صنع على . قال: و كنت أبغض عليا. قال :فقال-أي الرسول- يا بريدة أتبغض عليا؟ ، قال :قلت نعم. قال: " فلا تبغضه" . قال روح مرة: "" فأحبه فان له في الخمس أكثر من .))[5] .

هذه الرواية لها إسناد واحد تقريبا عند البخاري و أحمد ، و هو إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات[6] . و قد أورده البخاري في صحيحه، و صححه شعيب الأرناؤوط الأرناؤوط في تعليقه على أحاديث مسند أحمد[7] . فهذه الرواية هي الصحيحة الوحيدة من بين الروايات التي ذكرناها في المجموعتين ، و سنعود للتعليق عليها ،و

---

[1] الترمذي: السنن ، ج 5 ص: 638 .
[2] الذهبي: المغني ، ج 2 ص: 250 . و الطوسي : رجال الطوسي ، ج 2 ص: 48 .
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ج 7 ص: 46 ، 47 .
[4] الذهبي : المصدر السابق ، ج 1 ص: 60 .
[5] البخاري : الصحيح ، ج 5 ص: 163 . و أحمد : المسند ، ج 5 ص: 395 .
[6] وهم : محمد بن بشار ، و روح بن عبادة، و علي بن سيود بن منجوف ،و عبد الله بن بريدة ، و عنهم أنظر : الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 1 ص: 78 . و ابن حجر: تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 478 ، و ج 2 ص: 334 . و تهذيب التهذيب ، ج 6 ص: 238 . و أما أحمد و ابنه و البخاري فهم ثقاة معروفون .
[7] ج 5 ص: 395 .

على الروايات الأخرى بعد إنهاء تحقيق أسانيد المجموعة الثالثة فيما يأتي بحول الله تعالى.

و هذه المجموعة- أي الثالثة- تتضمن أربع روايات لها متن واحد هو : " من كنت مولاه فعلي مولاه " ، ولا يُوجد فيها ذكر لحادثتي الغدير و الإرسال إلى اليمن . و قد رواها كلها النسائي في سننه .
أولها: ((أخبرني زكريا بن يحيى ، قال : حدثنا نصر بن علي قال: أخبرنا عبد الله بن داود ، عن عبد الواحد بن أيمن ، عن أبيه أن سعدا قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:" من كنت مولاه فعلي مولاه "))[1] .

و هذا إسناد لا يصح ، لأن من رجاله : عبد الله بن داود الخريبي(ت 213هجرية) ،و هو هنا قد عنعن حديثه و لم يُصرّح بالسماع ،و لم أعثر له على ما يدل على أنه سمع منه[2] من جهة ،و لأنه قد تبين لي أن الرجل شيعي كان يُخفي اتجاهه عن جمهور المحدثين الذين وثقوه من جهة أخرى . و الدليل على ذلك الشاهدان الآتيان: الأول هو أن ابن قتيبة (ت 276هجرية) ذكر عبد الله هذا من بين رجال الشيعة[3] ،و ابن قتيبة قريب منه زمنيا، فقد عاشا في زمن واحد تقريبا. و الشاهد الثاني هو أن الشيعة الإمامية عدّوه من رجالهم ،و رووا عنه أحاديث عن بعض أئمتهم[4] . و يبدو أن الرجل تمكن من إخفاء حقيقة حاله عن المحدثين كما أخفى عنهم الحكم بن عتيبة حاله ،و لم يظهر إلا بعد وفاته . فالقوم يُتقنون ممارسة التقية بامتياز . و بما أن ذلك حاله ،و الحديث يتفق مع مذهبه ، فالإسناد ضعيف و لا يصح ، و الله أعلم .

و الرواية الثانية مفادها: ((أخبرنا قتيبة بن سعيد قال: أخبرنا ابن أبي عدي ، عن عوف ، عن ميمون أبي عبد الله قال زيد بن أرقم: قام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى ، نحن نشهد لأنت أولى بكل مؤمن من نفسه . قال: فإني من كنت مولاه فهذا مولاه ، أخذ بيد علي))[5] .

و هذا إسناد لا يصح لأن من رجاله : عوف الأعرابي ، و ميمون أبو عبد الله ، الأول كان شيعيا قدريا ،و الحديث يتفق مع مذهبه ،و وصفه بندار بقوله: لقد كان

[1] النسائي: السنن ، ج 6 ص: 151 .
[2] بناء على بحثي في كتب الجرح و التعديل ، و هي كثيرة و متوفرة .
[3] ابن قتيبة : كتاب المعارف ، ص: 346 .
[4] الطوسي : رجال الطوسي ، ج 1 ص: 399 . و الموفق الخوازمي : المناقب ، ج 1 ص: 143 . و أبو جعفر القمي : الخصال ، ج 1 ص: 119 . و محمد جعفر الطبسي : رجال الشيعة في أسانيد السنة - مؤسسة المعارف، قم ، 1420 ، ج 1 ص: 370 و ما بعدها .
[5] النسائي : المصدر السابق ، ج 6 ص: 151 .

عوف قدريا رافضيا شيطانا[1] . و الثاني قيل فيه : ضعيف، يروي المناكير ، ليس بالقوي[2] .

و الرواية الثالثة مفادها: ((أخبرنا محمد بن يحيى بن عبد الله النيسابوري ، وأحمد بن عثمان بن حكيم الأودي قالا: حدثنا عبيد الله بن موسى قال: أخبرني هانئ بن أيوب، عن طلحة الأيامي ، قال : حدثنا عميرة بن سعد أنه سمع عليا وهو ينشد في الرحبة من سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم – يقول:" من كنت مولاه فعلي مولاه" فقام بضعة عشر فشهدوا)) .
و هذا الإسناد لا يصح ، لأن من رجاله : عبيد الله بن موسى ، و عميرة بن سعد ، الأول ضعيف ، متروك ، شيعي يروي المناكير . و الثاني ضعيف[3] .

و أما الرواية الأخيرة- الرابعة - فمفادها : ((((أخبرنا محمد بن المثنى قال: حدثنا محمد قال: حدثنا شعبة ، عن أبي إسحاق قال: سمعت سعيد بن وهب قال : لما ناشدهم علي ، قام خمسة أو ستة من أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم- فشهدوا أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قال" من كنت مولاه فعلي مولاه "))[4] .
و هذا إسناد لا يصح بسبب أبي إسحاق السبيعي ، فقد كان كثير التدليس و الإرسال ،و روى عن أناس غير معروفين . و هو مُتهم بإفساد حديث أهل الكوفة ،فقال فيه عبد الله بن المبارك : ((إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق ،و الأعمش)) ،و قال مغيرة بن مقسم : ((أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق ،و أُعيمشكم))[5] . و اتهمه أبو حصين عثمان بن عاصم (ت 127هجرية) بأنه هو الذي جاء بحديث ((من كنت مولاه فعلي مولاه)) ، فقال : ((ما سمعنا هذا الحديث حتى جاء هذا من خراسان فنعق به ... فاتبعه على ذلك ناس))[6] . و كان أيضا مُتشيعا ،و عدّه ابن قتيبة من رجال الشيعة[7] ، و هو معدود من بين رجال الشيعة الإمامية ، فقد فقد ذكروه من بين رجالهم[8] . و بما أن الرجل كما ذكرناه ، و الحديث يتفق مع مذهبه ، فالإسناد لا يصح .

و بذلك نكون قد أنهينا دراسة أسانيد روايات المجموعات الثلاث السنية التي وافقت في معظمها الرواية الشيعية فيما ذكرته عن وقائع حادثة غدير خم من جهة ،و خالفت ما قالته الرواية السنية الصحيحة المتعلقة بتلك الحادثة من جهة أخرى.

---

[1] هناك من وثقه ، لكن الجرح أسبق من التعجيل ن خاصة و أن الحديث يتفق مع مذهبه،و الرافضي كما هو معروف يستخدم التقية . عنه أنظر: العقليلي : الضعفاء الكبير ، ج 3 ص: 422 .
[2] المزي: تهذيب الكمال ، ج 29 ص: 231 .
[3] عنهما أنظر : المزي: تهذيب الكمال ، ج 19 ص: 168 . و الذهبي : المغني ، ج 1 ص: 483 . و يوسف بن المبرد : بحر الدم ، ص: 198 و ما بعدها .
[4] النسائي : المصدر السابق ، ج 6 ص: 151 -152 .
[5] هناك من وثقه ، لكن الجرح أسبق من التعديل ، و لأن الحديث متفق معه تشيعه .أنظر الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج 3 ص: 189 .
[6] البخاري : التاريخ الكبير ، ج 6 ص: 83 .
[7] ابن قتيبة : المعارف ، ص: 346 .
[8] الطوسي : رجال الطوسي ، ج 1 ص: 416 . و اختيار معرفة الرجال ، ج 1 ص: 270 .

وقد تبين من ذلك أن كل أسانيد تلك المجموعات لم تصح ، إلا إسناد واحد هو إسناد الرواية السابعة من المجموعة الثانية ، و هي من رواية البخاري و أحمد . و تعليقا على ذلك ،و استنتاجا منه أذكر ما يأتي:

أولا إن مجموع تلك الروايات بلغ 17 رواية ، منها 14 رواية في كل منها راوٍ أو أكثر من الشيعة، و منها ثلاث روايات في إسنادها مجهولون . و هذا مؤشر قوي على أن تلك الروايات كان من ورائها رواة شيعة و مجهولون لغايات في أنفسهم ، منها خدمة أهداف مذهبية مُخطط لها سلفا على حساب الحقيقة التاريخية.فهي في الحقيقة روايات شيعية وردت في مصادر سنية ،و ليست روايات معبرة عن الموقف السني المعتمد . و هي روايات تسربت أساسا إلى المصادر السنية بسبب تساهل بعض رواة و نُقاد أهل الحديث في قبولهم لتلك الأحاديث و أمصالها .

و ثانيا إن تلك الروايات ليست روايات متواترة ،و إنما هي روايات آحاد، فلوكانت متواترة لثبتت صحتها إسنادا . و بما أنه سبق أن بينا عدم صحتها إسنادا ، فهذا دليل دامغ على أنها روايات آحاد رويت عن بعض الصحابة ، أثبت التحقيق العلمي عدم صحتها كلها إلا واحدة فقط مخالفة لما قررته الرواية الشيعية و السنية الموافقة لها . فلو كانت صحيحة و متواترة لرواها عدد كبير من الصحابة بحكم أن ما روته تلك الروايات حدث بين عدد كبير من الصحابة و سمع به كثير منهم.

و ثالثا إن تلك الروايات تشهد على نفسها بأنها روايات مختلفة و متضاربة تلاعب بها المحرفون و الكذابون ، و وجهوها حسب أهوائهم و مصالحهم . فمرة تقول : إن النبي- عليه الصلاة و السلام- قال في علي بن أبي طالب : " من كنت مولاه فعلي مولاه " ،و مرة تقول قال: " ما ترى في رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله " ،و مرة قال : " دعوا عليا، دعوا عليا ، إن عليا مني وأنا منه، و هو ولي كل مؤمن بعدي" ،و مرة قال : " اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه " ،و مرة قال: " : ما بال أقوام ينتقصون عليا ، من ينتقص عليا فقد انتقصني ومن فارق عليا فقد فارقني . إن عليا مني وأنا منه ، خلق من طينتي وخلقت من طينة إبراهيم ، وأنا أفضل من إبراهيم ،ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم " ، و مرة ... و مرة ... . فهذ الاختلافات و التضاربات دليل دامغ على بطلان معظم تلك الروايات ,و تعرضها للتحريف المُتعمد . فلا يُعقل و لا يصح أن يصدر كل ذلك عن النبي-صلى الله عليه و سلم- !! .

و أخيرا- رابعا- إنه يتبين من تلك الروايات أن الرواية السنية الصحية و المعتمدة لا تقول بما قالت به الرواية الشيعية و الروايات السنية الموافقة لها ، و إنما تخالفها في ذلك معتمدة على روايتين صحيحتين ، لا توجد فيهما ولاية ،و لا إمامة ،و لا وصية : الأولى تتعلق بحادثة غدير خم ، مضمونها أن النبي-عليه الصلاة و السلام قال: أما بعد ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربى فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به ». فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال « وأهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي

، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي ». وزاد في حديث جرير « كتاب الله فيه الهدى والنور، من استمسك به وأخذ به كان على الهدى ومن أخطأه ضل »))[1]. و الثانية تتعلق بإرسال علي إلى اليمن و ما جرى له هناك ، فقال النبي-عليه الصلاة و السلام- للصحابي الذي جاءه بالخبر : " يا بريدة أتبغض عليا؟ فقلت نعم . قال: لا تبغضه فإن له في الخمس أكثر من ذلك " . و هذا جواب موافق للشرع و العقل ،و مُنسجم مع الحادثة ، فإذا كان علي فعل ذلك ،و أنتم استنكرتم فعله ، فهو لم يرتكب حراما، و لا يصح أن تبغضه بسبب ذلك ، فهو أخوك في الإسلام ،و لا يصح أن تبغضه لذلك الفعل.

و أما فيما يخص نقد متن الرواية الشيعية[2] ، فهو متن لا يصح بدليل المعطيات و و الشواهد الآتية: أولها إنه متن أسانيد رواياته كلها غير صحيحة ، و هذا يُؤثر فيه سلبا ، فيضعفه ،و يجعله قائما على سند ضعيف، يكفي وحده لرفض كل رواياته.

و الشاهد الثاني هو أنه متن تضمن معطيات لا تصح ، بدليل ما يأتي: أولا إنه متن ترده الروايتان السنيتان الصحيحتان ، فلا وجود فيهما للوصية ، و لا للولاية ، و لا للإمامة،و لا للمولاة ، ولا للمعاداة . و ثانيا إن ما ذكره متن الرواية الشيعية عن ولاية علي و إمامته ، يرده القرآن الكريم، فقد سبق أن بينا أن القرآن شرّع للخلافة الشورية ،و لم يُشرع للوصية ،و لا للإمامة الشيعية . و هذا يعني أن ما ذكرته الروايات الشيعية و السنية الموافقة لها باطل بالضرورة . و ثالثا إن قولها بأن الحديث نصّ على الدعاء لعلي في قوله: ((اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحب من أحبه، وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله)) . هو دعاء لا يصح ، لأنه لا يصح شرعا و لا عقلا أن نوالي و نحب كل من كان مع علي لمجرد أنهم كانوا في صفه ، و منهم قتلة الخليفة الشهيد عثمان بن عفان، و منهم السبئية و الأوباش و الرعاع الذين عصوه ،و خلّطوا له الأمور، و خرجوا عليه ،و أفسدوا عليه جيشه، ثم قتلوه !!. و من جهة أخرى فإنه لا يصح شرعا و لا عقلا أن نعادي و نبغض الذين خالفوه ، لمجرد أنهم خالفوا عليا ، كطلحة ،و الزبير ، و عائشة-رضي الله عنهم- . لأن ما حدث بينهم كان قتالا سببه الاختلاف في وجهات النظر و الاجتهاد في كيفية التعامل مع قتلة الخليفة الشهيد عثمان بن عفان ، و لم يكن قتال كفر و ضلال . فهؤلاء يندرجون تحت قوله تعالى: { وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ }-سورة الحجرات:9- .

[1] مسلم : الصحيح ، ج 7 ص: 122 ، 123 .
[2] و متون الروايات السنية الموافقة لها .

كما أن قوله: " وانصر من نصره، واخذل من خذله ". لا يصح ، لأن الواقع كذّبه، فمن الثابت تاريخيا أن الذين خالفوا عليا و حاربوه انتصروا في النهاية، و أن الذين كانوا معه لم ينتصروا ،و سلموا الخلافة في نهاية الأمر لمن حاربوهم .

و الشاهد الأخير- الثالث- هو أنه لا توجد مناسبة صحيحة و مقبولة بين ما نصت عليه تلك الروايات و بين سبب ورودها . فالتي ذكرت أن الرسول نصّ على أن عليا هو وليه و وصيه من بعده ، و ... بسبب ما حدث له في اليمن . هو تعليل غير مقبول ، لأن ما فعله علي جعله في موقف تهمة من أصحابه. و هو في الحقيقة موقف لا يُشكر و لا يُحمد عليه ، فهو تصرف من تصرفات ضعف النفس الإنسانية أما شهوة الجنس . و لهذا من الشرع و المنطق أن جواب النبي –عليه الصلاة و السلام- لا يكون مكافأة له على ما فعل ، فيجعله وليا و وصيا له ،و مولى كل المسلمين ، بسبب ذلك التصرّف !! . و إنما يكون جوابا آخر مناسبا للحادثة، و هذا هو الذي ذكرته الرواية السنية الصحيحة التي ذكرت أن الرسول قال لبريدة : " يا بريدة أتبغض عليا؟ فقلت نعم . قال: لا تبغضه فإن له في الخمس أكثر من ذلك " . فعلي لم يرتكب حراما ، و لا يصح بغضه . لكن لا يصح و لا يُقبل أيضا أن رجلا يقع على سبية في ظرف حرج ، فيُكافأ على ذلك بأن يُجعل ولياً و وصياً للنبي من بعده، و ومولى كل مؤمن !! .

و كذلك روايات غدير خم التي ذكرت أن الرسول قام في الصحابة و قال لهم : ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم، قالوا: بلى يا رسول الله، فأخذ بيد علي فقال: " من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه، و ..."[1]. فلا يوجد أي سبب صحيح ، أو معقول يجعل النبي يقول ذلك في علي . و ماذا فعل و ما ذا قدّم علي ليُجازى بذلك ، دون غيره من الصحابة ؟ ، و لماذا هو فقط ؟ . و لهذا وجدنا الرواية السنية الصحيحة لم تذكر ما زعمته الرواية الشيعية في قولها بالوصية و الإمامة و الولاية لعلي ، و إنما أمرت بالتمسك بكتاب الله ،و ذكّرت المسلمين و أوصتهم بأهل بيت النبي عليه الصلاة و السلام.

و أما رواية غدير خم التي قالت أن سبب قول الرسول ذلك في علي هو نزول آيات من القرآن تأمره بذلك ،و هي : {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ }-سورة المائدة:67- ، و { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ }-سورة المائدة:3-[2] . فهذا زعم باطل ، بدليل الشاهدين الآتيين : الأول هو أن الآيتين شاهدتان على بطلان ذلك الزعم ، لأن الأولى عامة أمرت الرسول بأن يُبلغ كل ما أنزله الله إليه ، و هو دين الإسلام كله . و الثانية أعلنت أن دين الإسلام قد أكمله الله تعالى ،و رضيه لنا دينا . و لا يوجد فيهما إشارة من قريب و لا من

[1] نفس المصدر، ج 1 ص: 267 .
[2] الكليني : الكافي ، ج 2 ص: 177 .

بعيد لعلي ،و لا للوصية ،و لا للإمامة . و لا يصح تخصيصهما بلا دليل صحيح من داخلهما ، و لا يصح تحميلهما ما لا يحتملان،و لا يصح التسلط عليهما بروايات بشرية لتحريفها و توجيهها توجيها مذهبيا لغايات في النفوس . و الذي لا شك فيه هو أن مما بلغه النبي-صلى الله عليه و سلم-،و جاء به دين الإسلام : النظام السياسي الإسلامي ،و هو النظام الشوري الإختياري ،و ليس نظام الوصية و الإمامة التي تقول بها الشيعة الإمامية ، و هذا أمر سبق أن بيناه و وثقناه فلا نعيده هنا.

و الشاهد الثاني هو أنه غير صحيح ما زعمته الرواية الشيعية بأن الآيتين نزلتا في علي ،و في حادثة غدير خم ؛ فقد سبق أن بينا عدم صحة إسناد هذه الرواية . و الصحيح هو أنها نزلت بعد نحو عامين من هجرة النبي-ﷺ- إلى المدينة ، و كان أصحابه يحرسونه ،و في ذلك تقول أمنا عائشة-رضي الله عنها- : " كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يحرس حتى نزلت هذه الآية { وَاللّهُ يَعْصِمُكَ }-سورة المائدة:67- فأخرج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- رأسه من القبة فقال: " لهم يا أيها الناس انصرفوا فقد عصمني الله "[1] . و أما الآية الثانية فقد نزلت على النبي-عليه الصلاة و السلام – في الحج ، و بالضبط نزلت عليه بعرفة ،و هو قائم يوم جمعة[2] .

و قبل إنهاء هذا المبحث أُشير هنا إلى أن علماء أهل السنة اختلفوا في موقفهم من حديث غدير خم كما ذكرته الرواية الشيعية و الروايات السنية الموافقة لها . فمنهم من طعن فيه و ضعّفه ، و منهم من صحح بعضه . فمن الذين أنكروه : أبو حفص عثمان بن عاصم الكوفي، و البخاري، و إبراهيم الحربي، و ابن حزم ،و ابن تيمية[3] . فأبو حصين أنكر الحديث كله ، و اتهم أبا إسحاق السبيعي الكوفي بأنه هو الذي أدخل إلى الكوفة قسما منه "من كنت مولاه فعلي مولاه" ، جاء به من خراسان و نشره بين الناس ، فتبعه قوم منهم[4] .

و البخاري ضعف الحديث ، لذا لم يذكره في صحيحه، و أورد قسما منه في التاريخ الكبير ،و ضعف طرقه[5] . و أما ابن تيمية فهو قد ضعف الحديث كله ،و أكد على أن الزيادة وهي قوله" اللهم وال من والاه وعاد من عاداه " ،و " أنت أولى بكل مؤمن ومؤمنة " ، هي كذب بلا شك[6] .

---

[1] ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ج 3 ص: 152 . و الألباني: صحيح و ضعيف سنن الترمذي ، ج 7 ص: 46 . و السلسلة الصحيحة ، ج 5 ص: 488 ، 644 . و الحاكم : المستدرك على الصحيحين ، ج 3 ص: 147 .
[2] البخاري: الصحيح ، ج 1 ص: 18 . و مسلم: الصحيح ، ج 8 ص: 238 .
[3] ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ج 7 ص: 320 . البخاري: التاريخ الكبير ، ج 1 ص: 375 ، ج 6 ص: 240 .
[4] البخاري: نفس المصدر ، ج 6 ص: 240 .
[5] نفسه ، ج 1 ص: 375 ، ج 4 ص: 193 ، ج 6 ص: 240 .
[6] ابن تيمية : المصدر السابق ، ج 7 ص: 319 و ما بعدها .

و أما الذين صححوا قسما من الحديث ، فمنهم: أحمد ابن حنبل،و الترمذي ، و الذهبي، و ناصر الدين الألباني[1] . و أنكر أحمد بن حنبل ما زاد عن " من كنت مولاه فعلي مولاه من الحديث" ،و قال : إنها زيادة كوفية[2] . و ذكر الذهبي أن هذا القسم" من كنت مولاه فعلي مولاه من الحديث" ثابت بلا ريب"[3].

و الألباني صحح شطرين من الحديث : الأول " من كنت مولاه فعلي مولاه من الحديث" ، و قال أنه متواتر ،و الثاني " اللهم وال من والاه وعاد من عاداه" . و ضعّف الشطر الثالث " وانصر من نصره، واخذل من خذله "[4] .

و أقول: إن الحَكُم هنا هو الدليل لا الأشخاص، و عليه فإن الصحيح هو أن ذلك الحديث كله غير صحيح ، و قد سبق أن بينا عدم صحته إسنادا و متنا ،و بينا أنه مخالف للصحيح المتعلق بحادثي غدير خم و إرسال علي إلى اليمن . و بينا أن تعدد طرقه لم يكن عامل جبر له، و إنما كان عامل هدم له، بسبب ضعف رواته، و تضارب متونه .

و لا يصح القول بأن شطره الأول هو حديث متواتر، لأن المتواتر هو الخبر الذي يرويه عدد كبير من الناس تُحيل العادة على تواطئهم على الكذب ،و له أربعة شروط يجب أن تتوفر فيه[5] . و هذا لم يتوفر في حديث غدير خم الشيعي، فقد سبق أن بينا عدم صحة أسانيده ،و أنه حديث آحاد رواه قلة من الصحابة . و لو كان متواترا ما اختلف حوله علماء أهل السنة . لأن المتواتر يفرض نفسه بالضرورة .

و إذا فرضنا جدلا صحة الشطر الأول من ذلك الحديث ، فهو لم يُقل في حادثتي الغدير ، أو إرسال علي إلى اليمن ، لأنه سبق أن بينا أنه مخالف للصحيح المتعلق بالحادثتين، و لا يتفق معهما من حيث سبب الورود ؛ و إنما ربما قيل في حادثة أخرى . و الشاهد على ذلك أنه رُوي أن أسامة بن زيد قال لعلي –رضي الله عنهم-: لست مولاي إنما مولاي رسول الله" صلى الله عليه وسلم-" فقال عليه السلام " من كنت مولاه فعلي مولاه"[6] .

و هذا الحديث مع أنه لا يصح إسنادا[7] ، إلا أن متنه يتفق مع سبب وروده . و واضح منه أن أسامة نفى أن يكون علي مولاه من جهة العتق، لأن النبي-عليه الصلاة و السلام- هو الذي أعتق أباه زيد بن حارثة ، فهو إذن مولاه من جهة هذه

---

[1] نفسه ، ج 7 ص: 319 و ما بعدها . و الذهبي : السير ، ج 5 ص: 415 . و الألباني : الصحيحة ، ج 4 ص: 267 .

[2] ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 4 ص: 417 .

[3] السير ، ج 5 ص: 415 .

[4] الألباني: الصحيحة ، ج 4 ، ص: 267 .

[5] هي : 1- أن يرويه عدد كثير من الرواة . 1- أن تُوجد هذه الكثرة في جميع طبقات الإسناد . 3- أن تُحيل العادة تواطؤ الرواة على الكذب ، كأن يكونوا من بلدان ، و أجناس ، و مذاهب مختلفة . 4- أن يكون مُستند خبرهم الحِس من سمع و بصر و لمس . و المتواتر يُفيد العلم الضروري ، بمعنى أنه يُفيد اليقين . و أما الآحاد فهو ما لم يجمع شروط المتواتر ،و هو يُفيد العلم النظري المتوقف على النظر و الاستدلال . محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، ص: 18 ، 19 ، 21 .

[6] أبو جعفر النحاس : معاني القرآن الكريم، حققه علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ، ج 6 ص: 411 .

[7] لأنه روي بلا إسناد، و لم أعثر له على إسناد في المصادر الأخرى التي ورد فيها ، فهو لا أصل له .

العلاقة. و الحديث لم ينف هذه العلاقة، و إنما تجاوزها إلى علاقة الإيمان و أخوة الإسلام ، و من ثم فعلى مولاه ، كما أن زيدا هو أيضا مولاه . لأن المسلمين بعضهم أولياء بعض لقوله تعالى : {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَـئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }-سورة التوبة:71- ، و : {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ }-سورة المائدة:55- . و من ذلك يتبين أن هذا الحديث –على فرض صحته- فهو لا يتعلق بالخلافة،و لا بالوصية ،و لا بالإمامة الشيعية ،و إنما هو يتعلق بموالاة المسلمين بعضهم لبعض على أساس أخوة الدين التي تجمعهم .

و ختاما لما ذكرناه يتبن جليا أن حديث غدير خم -كما روته الرواية الشيعية و الروايات السنية الموافقة لها- هو حديث لا يصيح . و لا نغتر بكثرة طرقه ، لأن هذه الكثرة هي شاهد قوي جدا على تلاعب الرواة به و تحريفهم له ، لذا جاءت متونه مختلفة و متضاربة . و لا عجب في تعدد طرقه ، لأن الرواة الكذابين و المحرفين لتاريخ صدر الإسلام كان عددهم كبيرا جدا، و قد أحصيتُ منهم أكثر من 300 راوٍ[1] . و واحد منهم فقط قادر على تحريف الرواية الواحدة و روايتها بطرق كثيرة ، فما بالك بهؤلاء كلهم ؟ ! . و قد بلغت بهم الوقاحة بهؤلاء أن رووا روايات كثيرة زعموا فيها أن الصحابة ارتدوا و كفروا بعد موت النبي،و أنهم حرّفوا القرآن الكريم ، فهل نصدقهم لمجرد أن طرق رواياتهم كثيرة ؟ ! .

و اتضح أيضا أن الصحيح في حادثتي غدير خم ، و إرسال علي إلى اليمن ، ليس هو كما روته الروايات الشيعية و السنية الموافقة لها، و إنما هو ما روته الرواية السنية الصحيحة المتعلقة بتلك الحادثين : الأولى رواها الصحابي زيد بن أرقم،و الثانية رواها الصحابي بريدة بن الحصيب . و ليس فيهما موالاة علي ،و لا الوصية له بالخلافة و الإمامة،و قد سبق ذكر متنيهما .

و إنهاءً لهذا الفصل-الثاني- يُستنتج منه أن الرواية السنة حددت المعنى الصحيح –شرعا و عقلا ، لغة و علما- لمصطلح أهل البيت ، فميزت بين المعنى الحقيقي الدقيق الذي ينطبق على الزوج و زوجته ، و على الأولاد إن وُجدوا ،و هذا المعنى ينطبق على النبي-عليه الصلاة و السلام- و زوجاته و أولاده فقط . و ميزت بينه و بين المعنى المجازي التكريمي العام الذي يشمل الزوج و زوجته و أولاده ،و أقرباء الزوجين و أحبابهما ، فيُطلق عليهم لفظ : أهل البيت تكريما و مجازا ،و هو بمعنى آل البيت . و هذا ينطبق على النبي و زوجاته و أولاده ،و على العباس و أولاده ،و علي و أولاده . و أما الرواية الشيعية فهي قد أخطأت فيما قالت به ،و قد ناقشناها و بينا عدم صحة تعريفها و موقفها من معنى أهل البيت الذي حصرته في النبي و

[1] للتوسع في ذلك أنظر كتابنا : مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه ، و الكتاب منشور إلكترونيا و ورقيا .

علي ،و فاطمة و ولديها: الحسن و الحسين . فأخطأت في ذلك بسبب خلفيتها الشيعية المتعصبة لمذهبيتها على حساب حقائق الشرع و العقل و التاريخ .

و تبين أيضا- من المبحث الثاني- أنه لا وجود للوصية بالإمامة لعلي و بنيه في القرآن الكريم ،و أن ما قالت به الرواية السنية هو الصحيح ، من أن الإسلام شرّع للنظام السياسي الشوري،و لم يُشرّع لنظام الإمامة الشيعية . و أما ما قالت به الرواية الشيعية فهو محض افتراء على الشرع و التاريخ ،لأنها كانت تحمل مشروعا مذهبيا شيعيا إماميا تريد تحقيقه على حساب حقائق الشرع و التاريخ معا.

و اتضح من المبحث الأخير-الثالث- أن حادثة غدير خم هي حادثة حقيقية لكنها ليست كما روتها الروايات الشيعية و السنية الموافقة لها ،و إنما هي كما روتها الرواية السنية الصحية التي لا ذكر فيها لمولاة علي بن أبي طالب ،ولا الوصية له بالإمامة و الخلافة .

....

الفصل الثالث

تناقض الروايات السنية و الشيعية في موقفها من الخلافة بعد النبي

-عليه الصلاة و السلام-

- عرض و نقد -

أولا: تناقضها حول استخلاف النبي لأحد من بعده .
ثانيا: تناقضها حول حادثة السقيفة و بيعة أبي بكر الصديق.

ثالثا: مناقضة الرواية السنية للشيعية في قولها بعصمة علي وعلمه للغيب.

....

تناقض الروايات السنية و الشيعية في موقفها من الخلافة بعد النبي
-عليه الصلاة و السلام-

تضاربت الروايات السنية و الشيعية تضاربا بيّنا في موقفها من الخلافة بعد وفاة الرسول- صلى الله عليه و سلم- ، و ما حدث حولها من خلاف بين الصحابة في حادثة سقيفة بني ساعدة . فهل أوصى بها لعلي بن أبي طالب قبيل وفاته ؟ ،و ماذا جرى في حادثة سقيفة بني ساعدة ؟ ،و هل تآمروا فيها على علي ؟ ، و هل الصحابة أخفوا الوصية بالإمامة لعلي و بنيه ؟ ،و هل ما تقوله روايات الشيعة بعصمة أئمتها و علمهم بالغيب صحيح موافق الشرع و التاريخ ،و العقل ؟! . هذه التساؤلات- و غيرها- ستتضح إجابتها من نقدنا لتلك الروايات المتناقضة فيما يأتي إن شاء الله تعالى .

أولا:تناقض الروايات الشيعية و السنية حول استخلاف النبي لأحد من بعده:

اختلفت الروايات السنية و الشيعية اختلافا واضحا في موقفها من وصية النبي- عليه الصلاة و السلام- ، فقالت الرواية السنية: إن النبي-عليه الصلاة و السلام- طيلة نبوته ،و قبيل وفاته لم يُوص لأحد من بعده بالخلافة ،و إنما ترك الأمر شورى بين المسلمين . و عارضتها الرواية الشيعية ،و نصت على أن الرسول أوصى لعلي بالخلافة عدة مرات منذ بداية دعوته إلى قبيل وفاته،و في آخر مرة تدخل عمر

بن الخطاب وحال دون كتابة الوصية [1] . فهل حقا أن النبي-عليه الصلاة و السلام- لم يُوص لأحد من بعده بالخلافة ، أم أنه أوصى و أُخفيت وصيته ؟ . و هل يصح شرعا و عقلا اتهام الصحابة بإخفاء وصية نبيهم بعد وفاته ؟ ! . و ما هي الأدلة الشرعية و التاريخية التي اعتمدت عليها كل رواية لتأييد موقفها ؟ .

فبالنسبة للرواية السنية فإنها اعتمدت –في تأييد موقفها- على الأدلة و الشواهد الآتية: أولها هو أنه بما أن القرآن الكريم نص صراحة على أن الخلافة شورى بين المسلمين تتم بينهم بالرضا و التشاور و الاختيار ،و لم يجعلها محصورة في أحد من الصحابة، و لا في بيت من البيوت[2] . فإن هذا يستلزم بالضرورة أن النبي لم يُوص لأحد بالخلافة من بعده ،و إلا كان مخالفا للقرآن ،و هذا لا يمكن أن يحدث، و حاشا لرسول الله أن يُخالف كتاب الله تعالى .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن الرسول-عليه الصلاة و السلام- قبيل وفاته أراد أن يكتب للصحابة كتابا يعصمهم من الاختلاف من بعده ، و قد أراد فعل ذلك مرتين ثم تركه ، لأنه رأى من الحكمة عدم كتابته ،و أنه لا خوف على أمته من بعده . فبالنسبة للحادثة الأولى فقد وردت بصيغتين عن ابن عباس، الأولى مفادها ما رواه البخاري بإسناده : ((حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا، هشام ، عن معمر ، و حدثني عبد الله بن محمد ، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر ،عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس- رضي الله عنهما- قال: لما حضر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- و في البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب ؛ قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: " هلم أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده " . فقال عمر : إن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن ، حسبنا كتاب الله . فاختلف أهل البيت فاختصموا، منهم من يقول: قربوا يكتب لكم النبي -صلى الله عليه وسلم- كتابا لن تضلوا بعده. و منهم من يقول ما قال عمر . فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي -صلى الله عليه وسلم- قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- :" قوموا " . قال عبيد الله فكان ابن عباس يقول: " إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم "))[3] .

و الصيغة الثانية رواية لمسلم : ((حدثنا سعيد بن منصور ، و قتيبة بن سعيد ، و أبو بكر بن أبى شيبة،و عمرو الناقد - واللفظ لسعيد – قالوا: حدثنا سفيان ، عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير قال: قال ابن عباس: يوم الخميس وما يوم الخميس ، ثم بكى حتى بل دمعه الحصى. فقلت يا ابن عباس: وما يوم الخميس ؟ ، قال اشتد برسول الله -صلى الله عليه وسلم- وجعه. فقال « ائتوني أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعدى ». فتنازعوا وما ينبغي عند نبي تنازع. وقالوا : ما شأنه أهجر استفهموه ؟. قال: « دعوني فالذي أنا فيه خير ، أوصيكم بثلاث أخرجوا المشركين

[1] سنوثق ذلك عند عرض الروايات السنية و الشيعية .
[2] سبق أن تناولنا موضوع الوصية في القرآن الكريم في المبحث الثاني من الفصل الثاني .
[3] البخاري: الصحيح ، ج 7 ص : 120 .

من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ...» قال: و سكت عن الثالثة أو قالها فأنسيتها))[1] .

و في رواية للبخاري-من الصيغة الثانية- : ((حدثنا محمد حدثنا ابن عيينة، عن سليمان بن أبي مسلم الأحول سمع سعيد بن جبير، سمع ابن عباس- رضي الله عنهما- يقول: يوم الخميس ، و ما يوم الخميس !! ، ثم بكى حتى بل دمعه الحصى . قلت: يا أبا عباس ما يوم الخميس ؟ ، قال اشتد برسول الله- صلى الله عليه وسلم- وجعه فقال:" ائتوني بكتف أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا" . فتنازعوا ، و لا ينبغي عند نبي تنازع فقالوا : ما له أهجر ؟استفهموه ؟ ، فقال: " ذروني فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه" ، فأمرهم بثلاث. قال :" أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ، ..."))[2] .

و الحادثة الثانية رواها مسلم بإسناده : ((حدثنا عبيد الله بن سعيد ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا إبراهيم بن سعد ، حدثنا صالح بن كيسان ،عن الزهري عن عروة، عن عائشة قالت: قال لي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في مرضه : « ادعى لي أبا بكر وأخاك حتى أكتب كتابا فإني أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل: أنا أولى. ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر »))[3] .

فواضح من ذلك أن الحادثة الثانية فسرت لنا جانبا من الحادثة الأولى ، فالنبي – عليه الصلاة و السلام – أراد في الأولى أن يُوصي لأبي بكر بالخلافة من بعده ثم ترك ذلك عن اقتناع منه ،و ليس بسبب اختلاف الصحابة الذين كانوا عنده ، فلو أراد أن يكتبه لكتبه. بدليل أنه في الحادثة الثانية أفصح عن نيته صراحة ، بأنه أراد أن يُوصي لأبي بكر بالخلافة ، ثم تراجع عنه من دون أي ضغط و اختلاف كما حدث في الحادثة الأولى . ترك ذلك لأن الله تعالى أعلمه بأن المسلمين سيختارون أبا بكر خليفة لهم بالطريقة الشرعية القائمة على الشورى و الرضا و الاختيار .

و الشاهد الثالث مفاده هو أن اختلاف الصحابة- بعد وفاة النبي- فيما بينهم حول من يتولى منهم الخلافة ، هو دليل قاطع دامغ على أن رسول الله-عليه الصلاة و السلام- لم يُوص بالخلافة لأحد من أصحابه . فلو أوصى لأحد منهم ما اختلفوا في من يتولى منهم الخلافة ، و هم المؤمنون الأتقياء الذين شهد لهم الشرع و التاريخ بالإيمان و العمل الصالح في حياة نبيهم و بعده .

و الشاهد الأخير- الرابع- مفاده هو أن النبي-صلى الله عليه و سلم- أوصى بأمور قبل وفاته ، ليس من بينها الوصية بالخلافة . منها توصيته بكتاب الله و بأهل بيته ، في قوله : فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به » ، و « وأهل بيتي ، أذكركم الله

[1] مسلم / الصحيح ، ج 5 ص: 75 .
[2] البخاري : المصدر السابق، ج 4 ص: 99 .
[3] مسلم : الصحيح ، ج 7 ص: 110 .

في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي »[1]. و منها قوله: " أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم »[2] .

و أما الرواية الشيعية فهي أيضا أيدت موقفها بروايات حديثية و تاريخية ، منها أنها ذكرت أن الرسول أعلن أن عليا وصيه و خليفته من بعده منذ بداية الدعوة الإسلامية ، عندما نزل قوله تعالى : {وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ }-سورة الشعراء:214- ، فجمع بني هاشم و خطب فيهم ،و أعلن أن عليا وصيه و خليفته من بعده[3] .

و الثانية مفادها هو أن الرواية الشيعية ذكرت أن الله تعالى نصّ صراحة على إمامة عليه و بنيه في القرآن الكريم في عدة آيات منها ، لكن الصحابة حذفوها عندما حرّفوا القرآن بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- . من ذلك قوله تعالى: " ومن يطع الله ورسوله (في ولاية علي [وولاية] الأئمة من بعده) فقد فاز فوزا عظيما " هكذا نزلت[4].

الرواية الشيعية الثالثة مفادها أن الرسول-صلى الله عليه و سلم- جدد الوصية لعلي من بعده عند عودته من حجة الوداع في حادثة غدير خم ،و هناك أعلن صراحة ولاية علي و إمامته أمام جمع كبير من الصحابة[5] .

و الرواية الأخيرة- الرابعة – رواها المفيد بإسناده : ((أخبرني أبو حفص عمر بن محمد بن علي الصيرفي قال: حدثنا أبو الحسين العباس بن المغيرة الجوهري قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن منصور الرمادي قال: حدثنا أحمد بن صالح قال: حدثنا عنبسة قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله بن العباس قال: لما حضرت النبي- صلى لله عليه وآله- الوفاة وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، فقال رسول الله- صلى الله عليه وآله وسلم-: هلموا أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا ؟ فقال عمر: لا تأتوه بشيء فانه قد غلبه الوجع وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله . فاختلف أهل البيت واختصموا ، فمنهم من يقول: قوموا يكتب لكم رسول الله، و منهم من يقول ما قال عمر. فلما كثر اللغط والاختلاف، قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: قوموا عني. قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: وكان ابن عباس رحمه الله يقول : الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله- صلى الله عليه وآله- و بين أن يكتب لنا ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم))[6] .

---

[1] سبق توثيقه في المبحث الأول من الفصل الثاني .
[2] مسلم : المصدر السابق ، ج 5 ص: 75 .
[3] سبق توثيق ذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني .
[4] الكليني : الكافي ، ج 1 ص: 454 . و هذا الموضوع سبق أن توسعنا فيه أو ذكرنا روايات أخرى في الفصل الأول .
[5] سبق توثيق ذلك و التوسع فيه في المبحث الثالث من الفصل الثاني .
[6] المفيد : الأمالي ، ج 1 ص: 108 و ما بعدها .

و قد علق فقيه الشيعة ابن طاووس الحسني:(ت 664هجرية) على ذلك بقوله : ((لقد صدق ابن عباس عند كل عاقل مسلم، و الله لو لبس المسلمون السواد وأقاموا المأتم وبلغوا غاية الأحزان كان ذلك يسيرا لما أدخل عمر عليهم من المصيبات وأوقعهم فيه من الهلاك والضلال والشبهات. و ليت شعرى أي اختلال في هذا كلام نبيهم محمد " ص " حتى يقول عمر انه يهجر أو قد غلب عليه المرض،...))[1] .

واضح من الروايتين السنية و الشيعية أنهما متناقضتان في موقفيهما من الوصية بالخلافة. فالسنية قالت بأن الرسول لم يوص بالخلافة من بعده لأحد من أصحابه، لأن موضوع الخلافة قد حسمه القرآن الكريم الذي شرّع للخلافة الشورية ،و لم يُشرّع للإمامة الشيعية. و هذا الذي التزم به الرسول عندما أراد أن يُوصي لأبي بكر بالخلافة من بعده ثم تركه. لكن الرواية الشيعية على النقيض من ذلك فقد قالت أن الوصية بالإمامة لعلي و بنية من أصول الدين ،و قد نصّ عليها القرآن مرارا، و أعلنها الرسول في أصحابه عدة مرات ، كان آخرها قبيل وفاته عندما أراد أن يكتب لعلي بالوصية و الإمامة من بعده ، فمنعه عمر بن الخطاب من كتابتها. فما حقيقة الأمر ؟ ، و هل النبي أوصى بالخلافة لأحد من بعده، أم لم يُوص ؟ ، و لماذا حدث هذا التناقض ؟ ، و هل حقا أن عمر بن الخطاب فعل ذلك ؟ ،و هل تَصدُق عليه اتهامات الرواية الشيعية له ؟ .

تلك التساؤلات-و غيرها – سيجيب عنها تحقيقنا الإسنادي و المتني للروايتين السنية و الشيعية . فبالنسبة لأسانيد الرواية السنية ، فإن إسناد الشاهد الأول هو القرآن الكريم ، و هو سند قطعي متواتر يعطي للنص يقينا إسناديا و متنيا .

و الشاهد الثاني تضمن حادثتين : الأولى وردت بإسنادين ، الأول رواه البخاري بإسناده: ((حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا، هشام ، عن معمر ، و حدثني عبد الله بن محمد ، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر ،عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس- رضي الله عنهما- قال:)) . و هذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات[2]،و قد صححه الشيخان في صحيحيهما[3]، و صححه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لأسانيد مسند احمد بن حنبل[4] .

و الإسناد الثاني -من الحادثة الأولى من الشاهد الثاني- رواه البخاري و مسلم بإسناد واحد تقريبا ، قال البخاري : ((حدثنا محمد حدثنا ابن عيينة، عن سليمان بن أبي مسلم الأحول سمع سعيد بن جبير، سمع ابن عباس- رضي الله عنهما- يقول:)) ، و مسلم ((حدثنا سعيد بن منصور ، و قتيبة بن سعيد ، و أبو بكر بن أبى

---

[1] ابن طاووس الحسني : الطرائف ، مطبعة الخيام ، قم ، 1399 ، ج 2 ص: 128 و ما بعدها .
[2] أنظر : ابن حجر: تقريب التهذيب ، ج 2 ص: 26 ، 97 ، 133 ، 478 . و تهذيب التهذيب ، ج 10 ص: 38 ، ج 12 ص: 111.و ابن حبان : الثقات ، ج 5 ص: 26 .
[3] عن البخاري سبق توثيقه ،و أما مسلم فانظر : الصحيح ، ج 5 ص: 76 .
[4] ج 1 ص: 324 .

شيبة،و عمرو الناقد - واللفظ لسعيد – قالوا: حدثنا سفيان ، عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير قال: قال ابن عباس:)) . و هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات معروفون[1] . و قد صححه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لأحاديث مسند أحمد بن حنبل[2] .

و الحادثة الثانية من الشاهد الثاني وردت بإسناد واحد من رواية مسلم بإسناده : ((حدثنا عبيد الله بن سعيد ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا إبراهيم بن سعد ، حدثنا صالح بن كيسان ،عن الزهري عن عروة، عن عائشة قالت:)) . و هذا إسناد صحيح رواته كلهم ثقات[3] . و قد أورده مسلم في صحيحه ،و صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير[4] .

و أما الشاهد الثالث-من الرواية السنية- فقد ذكرتُه بلا إسناد ، لأن ما تضمنه من الإشارة إلى اختلاف الصحابة حول الخلافة بعد النبي-عليه الصلاة و السلام- هو خبر متواتر يقيني لا يحتاج إلى إسناد لنحققه .

و الشاهد الأخير تضمن إسنادين : الأول يتعلق بحديث غدير خم كما ذكرته الرواية السنية المعتمدة ، و قد سبق تحقيقه في المبحث السابق[5] . و الثاني من رواية لمسلم بإسناده : ((حدثنا سعيد بن منصور ، و قتيبة بن سعيد ، و أبو بكر بن أبى شيبة،و عمرو الناقد - واللفظ لسعيد – قالوا: حدثنا سفيان ، عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير قال: قال ابن عباس:)). و هذا إسناد صحيح سبقت الإشارة إليه[6] .
و بذلك يتضح جليا أن أسانيد الرواية السنية-المتعلقة باستخلاف النبي لأحد من بعده- كلها صحيحة . منها ما اعتمد على السند القرآني، و منها اعتمد على الإسناد المتواتر ،و الباقي أسانيد آحاد أثبت التحقيق النقدي صحتها .

و أما الرواية الشيعية-المتعلقة بنفس الموضوع- فتضمنت أربعة أسانيد ،الأول يتعلق بسبب نزول آية إنذار العشيرة الأقربين،و قد بينا عدم صحته سابقا[7] . و الثاني يتعلق برواية ذِكْر ولاية علي في القرآن ،و قد أثبتنا عدم صحته في الفصل الأول[8]. و الإسناد الثالث يتعلق بحادثة غدير خم،و قد سبق أن توسعنا في نقد أسانيد أسانيد الروايات الشيعية و السنية الموافقة لها،و بينا عدم صحتها فيما قالته عن الولاية ،و الوصية ،و المولاة[9] .

---

[1] ما عدا سليمان بن أبي مسلم الأحول ن فهو غير مشهور، لكنه ثقة . ابن حجر: تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 391 .
[2] ج 2 ص: 222 .
[3] بالنسبة للشهاب الزهري فهو ثقة ،و قد تقدم مرارا ،و عن الباقي فانظر: ابن حجر: التقريب ، ج 1 ص: 671، ج 2 ص: 333 . و تهذيب التهذيب ، ج 1 ص: 80 ، ج 3 ص: 275 ، ج 7 ص: 12 .
[4] ج 1 ص: 49 .
[5] الثالث من الفصل الثاني .
[6] هو الإسناد الثاني من الحادثة الأولى من الشاهد الثاني ضمن الرواية السنية التي نحن في صدد تحقيق أسانيدها .
[7] في المبحث الثاني من الفصل الثاني .
[8] المبحث الثاني .
[9] أنظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني .

و الإسناد الأخير-الرابع- هو من رواية المفيد بإسناده : ((أخبرني أبو حفص عمر بن محمد بن علي الصيرفي قال: حدثنا أبو الحسين العباس بن المغيرة الجوهري قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن منصور الرمادي قال: حدثنا أحمد بن صالح قال: حدثنا عنبسة قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله بن العباس قال:)) . و هذا إسناد لا يصح لضعف كثير من رجاله ، منهم : يونس بن يزيد بن أبي النجاد ، ضعيف من جهة ضبطه، و عنبسة بن خالد ، ضعيف[1] ، و أحمد بن صالح المصري[2] ، مُتهم بالكذب ، و العباس بن المغيرة يبدو يبدو أنه مجهول الحال ، فلم أعثر عليه في كتب السنة و الشيعة ،و المفيد محمد بن النعمان ، ضعيف من جهة عدالته ، فقد كان غالٍ في التشيع ، يطعن في الصحابة و التابعين و أئمة المجتهدين[3] .

و من ذلك يتبين أن أسانيد الرواية الشيعية –المتعلقة بموضوع استخلاف النبي لأحد من بعده- أثبت النقد الإسنادي عدم صحتها كلها .

و أما النقد المتني للروايتين السنية و الشيعية ، فإن الرواية السنية متنها أولا قائم على أساس صحيح ، يتمثل في السند القرآني القطعي ،و السند الحديثي الصحيح ،و الإسناد التاريخي المتواتر اليقيني . و هذا ينعكس إيجابا على مضمون الرواية السنية، فيُقويها و يجعلها قائمة على أساس قوي متين .
و ثانيا إن ما قرره المتن السني من أن النبي-عليه الصلاة و السلام- لم يوص بالخلافة لأحد من أصحابه ، هو أمر صحيح متفق تماما مع القرآن الكريم الذي شرّع للخلافة الشورية ،و لم يُشرّع للإمامة الشيعية ، و متفق أيضا مع التاريخ الصحيح الذي يشهد على أن النبي-صلى الله عليه و سلم- توفي و لم يُوص لأحد من الصحابة بالخلافة من بعده.
و ثالثا إنه يجب أن نفهم ما ورد عن الصحابة في الشاهد الثاني من الرواة السنية فهما صحيحا قائما على المنطلقات الشرعية الصحيحة ، و الموضوعية العلمية، دون خلفيات مذهبية مُسبقة مغرضة تُحمّل النصوص ما لا تحتمل . من ذلك أنه واضح من الرواية السنية أن النبي-عليه الصلاة و السلام- أراد أن يكتب للصحابة وصية تتعلق بمن يكون خليفة من بعده ، فأراد أن يعين أبا بكر- رضي الله عنه- ثم ترك ذلك باقتناع منه ، و لمصلحة رآها ، تماشيا مع ما نص عليه القرآن الكريم، و أن الله تعالى أعلمه بأن أبا بكر سيكون هو الخليفة من بعده ،و هو الذي قرره الشاهد الثاني بالجمع بين روايتيه ،و عبّر عنه النبي-عليه الصلاة و السلام- بقوله : " ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر " .

و المثال الثاني هو أنه ورد في رواية أن الرسول-عليه الصلاة و السلام- قال للصحابة :" ائتوني أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده " ،و في أخرى « ائتوني أكتب

---

[1] عنهما أنظر: ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ج 7 ص: 110 ، ج 11 ص: 319 .
[2] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج 1 ص: 367 . و الذهبي: المغني ، ج 1 ص: 38 .
[3] ابن حجر: لسان الميزان ، ج 5 ص: 291 .

لكم كتابا لا تضلوا بعدى »، و في أخرى" ائتوني بكتف أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا". هذه الأقوال كلها تحمل معنى واحدا ، هو أن الرسول سيعين لهم من يكون خليفة من بعده ، و من ثم لا يختلفون فيما بينهم من سيخلفه . و عبارة " لا تضلوا بعده أبدأ " لا تعني عدم اختلافهم إلى الأبد ، فهذا مردود بقوله " لا تضلوا بعدي" ، و " لا تضلوا بعده" ، و محكوم أيضا بموضوع الوصية ، و هو من سيخلفه من بعده . و عليه فإن معنى قوله " لا تضلوا بعده أبدا " ، أي أن هذا الكتاب يعصمكم من الاختلاف مطلقا ، فيما يتعلق بمن سيكون خليفة من بعدي. علما بأن الوصية التي أراد أن يكتبها لهم ليست بديلا عن القرآن الكريم ،و لا نقضا له،و إنما هي اجتهاد من النبي-عليه الصلاة و السلام- وحرصا منه على أمته ، ثم تركها بناء على موقف آخر عندما تبين له حقيقة الأمر عندما قال: " " ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر " .

و المثال الثالث يتعلق بقول عمر بن الخطاب : " إن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن ، حسبنا كتاب الله " . إن قوله هذا كلام صحيح لا غبار عليه ، و قد تضمن أمرين هامين: الأول هو دليل قوي على حب عمر للنبي و شفقته عليه ، فعندما رأى أن الوجع قد غلب عليه أشفق عليه مما هو فيه . و الثاني إن عمر فهم أن الرسول-عليه الصلاة و السلام- يُريد أن يُعين من سيكون خليفة من بعده ،و بما أن الأمر هكذا ،و القرآن الكريم قد حسم أمر الخلافة ،و جعله شورى بينهم . فالأمر واضح و سهل ، و أن الصحابة سيحسمون أمرهم ؛ و من ثم فلا داعٍ لكتابة الوصية ،و الرسول يُعاني الوجع الشديد .

و موقفه صحيح شهد له القرآن و الحديث و التاريخ بالصحة . فأما القرآن فقد سبق بيان شهادته ،و أما السنة النبوية فتمثلت شهادتها في موقف رسول الله ، فقد تراجع عن رأيه عندما كان مع أصحابه ، و عندما كان مع عائشة في كامل قواه ، فأراد أن يكتب لأبي بكر ثم تركه ،و قال : " ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر " . و أما شهادة التاريخ فهي شهادة متواترة على أن الصحابة اختلفوا فيمن يتولى الخلافة بعد نبيهم ، ثم اتفقوا على بيعة أبي بكر الصديق ، و كانت تجربة شورية ناجحة ، و كان اختلافهم فيها اختلاف تنوع و إثراء ، لا اختلاف تناقض و تناحر، و عليها قامت الخلافة الراشدة بكل مآثرها و أعمالها العظيمة .

و المثال الأخير- الرابع- مفاده أنه عندما اشتد الوجع بالرسول-عليه الصلاة و السلام- ،و قال للصحابة الذين كانوا معه في بيته: " " ائتوني بكتف أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا" ،و تنازعوا فيما بينهم ، قالوا : ما له أهجر ؟ استفهموه ؟ "[1] . فواضح من ذلك أنه ليس عمر و لا الصحابة قالوا : هجر، و لا يهجر ، و إنما كلهم تساءلوا : أهجر ؟ ، استفهموه ؟ . و هذا ليس طعنا في الرسولا ،و لا عدم اهتمام به ، فحاشا أن يصدر ذلك منهم ؛و إنما هو تعجب ، و تساءل ، و استفهام ؟ ، مما

[1] سبق توثيقه .

صدر عن الرسول-عليه الصلاة و السلام- . فيبدو أنه صدر منهم ذلك لأمرين: الأول هو أنهم جميعا يعلمون أن أمر الخلافة ، ليس لأحد منهم ، و إنما هو شورى بينهم كما نصّ على ذلك القرآن الكريم . و الثاني هو أن النبي-عليه الصلاة و السلام- كان مريضا و اشتد عليه الوجع ،و يريد أن يكتب لهم وصية تتعلق بمن يستخلفه من بعده !! . فهنا أحسوا بنوع من التناقض و الغرابة بين هذا الوصية و الشورى التي نصّ عليها القرآن من جهة ،و بين حالته الصحية و ما عزم عليه من جهة أخرى . و هنا من حقهم أن يستفهموا و يستغربوا ذلك ،و لا يصح لومهم ،و لا الطعن فيهم .

و أما متن الرواية الشيعية-المتعلقة بوصية النبي لأحد من أصحابه من بعده- فهو غير صحيح جملة و تفصيلا . لأنه أولا إنه متن أسانيده كلها غير صحيحة ،و قد سبق بيان ذلك . و هذا ينعكس سلبا على متن الرواية الشيعة ، فيُضعفها و يحرمها السند الصحيح من القرآن و السنة و التاريخ . فهي تتضمن متونا بلا أساس صحيح .

و ثانيا إنه متن مخالف لما قرره القرآن الكريم ، الذي شرّع للخلافة الشورية ،و لم يَشرع للإمامة الشيعية من جهة ؛ و لأن الرواية السنية الصحيحة إسنادا و متنا ترده و تخالفه من جهة أخرى . و عليه فإن متن الرواية الشيعية لا يصح ، و كل رواية تخالف ما قرره القرآن الكريم و السنة النبوية الصحيحة الموافقة له ، فهي باطلة بالضرورة .

وثالثا إن الرواية الشيعية الرابعة ، تضمنت عبارة غير صحيحة ، هي : ((فقال عمر: لا تأتوه بشيء فانه قد غلبه الوجع وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله)). و بما أن هذه الرواية إسنادها لم يصح، و تلك العبارة لم ترد في الرواية السنية الصحيحة ، فهذا يعني أنها عبارة لا تصح ، أدخلها الرواة الضعفاء في الرواية الشيعية لغايات في أنفسهم . و واضح من تلك العبارة أن الهدف منها الطعن في عمر بن الخطاب-رضي الله عنه ، فهو لم يقل ذلك ، و حاشا له أن يقول ذلك،و إنما قال :" إن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن ، حسبنا كتاب الله " . فلا توجد فيه عبارة " لا تأتوه بشيء " . فهي عبارة منكرة باطلة ، ألحقها بالنص الأصلي الرواة المحرفون للتاريخ ،و قد كان عددهم كبيرا جدا، حتى أنهم كوّنوا مدرسة خاصة بهم سميتُها: مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه[1] . و لا يصح شرعا و لا عقلا أن عمر الفاروق المشهود له بالجنة ،و من السابقين الأولين الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه ، أن يقول ذلك . فالرواية الشيعية رواية مذهبية متعصبة لها خلفيات و أهداف مذهبية تسعى لتحقيقها و لو بتحريف الشرع و التاريخ ، و هذا ليس من الشرع، و لا من العقل، و لا من العلم ، و لا من الموضوعية في شيء .

[1] هذا عنوان كتاب لي، و هو منشور ورقيا و إلكترونيا .

و رابعا إنه واضح من تلك الرواية- الشيعية الرابعة - و تعليق ابن طاووس الحسني عليها ، إنهما يريدان مخادعة القراء ،و إيهامهم بأن الرسول- في الوصية التي أراد أن يكتبها- أراد أن يكتب الوصية لعلي و بنيه بالإمامة من بعده ، لكن عمر ابن الخطاب منعه من ذلك . و هذا زعم باطل ،و الزعم ليس دليلا ،و لا يعجز عنه أحد . لأن حكاية الإمامة الشيعية الوراثية لا وجود لها في دين الإسلام أصلا ، و أن القرآن حسم مسألة الخلافة ، و جعلها شورى بين المسلمين . و عليه فلا يمكن أن يُخالف الرسول ما نصّ عليه القرآن الكريم . و إنما الرسول-عليه الصلاة و السلام- أراد أن يستخلف أبا بكر من بعده ، ثم ترك ذلك ، عندما رأى الحكمة في تركه ، فمات و لم يستخلف أحدا من بعده . و قد فعل ذلك عن اقتناع و ليس بسبب عمر ابن الخطاب ، فلو أصر على موقفه ، ما رده عمر و لا كل الصحابة عن ذلك ، و لكتب الوصية كما يريد . و هل يصح شرعا و عقلا القول بذلك ؟! . و أليس القول به هو طعن في الرسول ،و الصحابة ،و في دين الإسلام ؟ ! . بل هو طعن أيضا في الله تعالى ، لأنه ترك رسوله يتراجع عن أمر مأمور به ، تركه بسبب رفض بعض أصحابه له ؟ ! . سبحانك إن هذا بهتان كبير ، و لا يصح القول به شرعا و لا عقلا ،و لا يقوله إلا جاهل ، أو ضال ، أو منافق . و قد جرّنا إلى هذه الأباطيل ما قالته الرواية الشيعية الرابعة و ما ترتب عنها ،و تعليق ابن طاووس عليها .

و خامسا إن ذلك الرجل- ابن طاووس- ضخم قولي عمر ، و عبد الله بن عباس تضخيما كبيرا ، و وجههما توجيها مذهبيا سيئا لغايات في نفسه . إنه رجل مدفوع بمذهبية متعصبة للباطل، قلبه مملوء حقدا و كراهية على الصحابة عامة و عمر بن الخطاب خاصة –رضي الله عنهم- ،و هو بهذا يطعن في الإسلام و نبيه –عليه الصلاة و السلام- ، لأن الذي زكى الصحابة و شهد لهم بالإيمان و العمل الصالح في حياة نبيهم و بعده هو الله تعالى و رسوله[1] . و كل من يكفر الصحابة و يضللهم ،و يطعن فيهم و يذمهم ، فهو في الحقيقة يرد على الله و رسوله، و متناقض مع نفسه في قوله بأنه مسلم .

و أما تهويلاته و تضخيماته و طعنه في عمر ابن الخطاب ، فهي ظاهرة البطلان ، و قد رددنا عليها في شرحنا و تعليقنا على متن الروايتين السنية و الشيعية من جهة ،و سيأتي المزيد من الرد عليها و إبطالها من جهة أخرى .

و سادسا إن قول ابن عباس :" إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم " . يجب فهمه بطريقة شرعية ،و وضعه في مكانه الصحيح ، لكي لا تتحول الحبة الصغيرة إلى قبة كبيرة . و تفصيل ذلك هو أن قول ابن عباس له وجهان : وجه صحيح أراد به ما ذكره الشيخ تقي الدين بن تيمية من أن " الحائل كان رزية وهو رزية في حق

---

[1] سبق التوسع في ذلك،و الرد على الرواية الشيعية في اتهاماتها للصحابة بالكفر و الردة في الفصل الأول .

من شك في خلافة الصديق أو اشتبه عليه الأمر، فإنه لو كان هناك كتاب لزال هذا الشك ، فأما من علم أن خلافته حق فلا رزية في حقه ولله الحمد " ،و قال أيضا : ((فإنها رزية أي مصيبة في حق الذين شكوا في خلافة أبي بكر -رضي الله عنه- و طعنوا فيها . و ابن عباس قال ذلك لما ظهر أهل الأهواء من الخوارج و الروافض ونحوهم . و إلا فابن عباس كان يفتي بما في كتاب الله ، فإن لم يجد في كتاب الله فبما في سنة رسول الله ، فإن لم يجد في سنة رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، فبما أفتى أبو بكر وعمر . و هذا ثابت من حديث ابن عيينة عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس . و من عرف حال ابن عباس علم أنه كان يفضل أبا بكر ، وعمر على علي -رضي الله عنه- . ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم ترك كتابة الكتاب باختياره ، فلم يكن في ذلك نزاع ولو استمر على إرادة الكتاب ما قدر أحد أن يمنعه))[1]. فهذا هو الوجه الصحيح الذي يجب الأخذ به لتفسير قول ابن عباس .

و أما الوجه الثاني ، فيحتمل تفسيرا لا يصح القول به ،و لا نسبته إلى ابن عباس . و هو أنه وَصَفَ بذلك القول ما فعله النبي-عليه الصلاة و السلام- و موقف الصحابة منه . فهذا باطل جملة و تفصيلا ، لأن عدم كتابة الوصية ليست مصيبة في حق الصحابة ، و إنما كان خيرا لهم، لهذا تراجع الرسول عن موقفه الأول ،و أقره الله تعالى عليه . و لماذا تكون عدم كتابة الوصية مصيبة في حق الصحابة ؟ ، أليس القرآن الكريم قد حسم أمر الخلافة،و جعلها شورى بينهم، و لم يجعلها إمامية شيعية وراثية . أليس العكس هو المصيبة في حقهم ؟ ، لأنه يُبطل ما نصّ عليه القرآن ، و يحرم الأمة من ممارسة حقها الشرعي في اختيار من يحكمها . و أليس ذلك القول يعني أن الرسول توفي و لم ينصح لأمته حق النصيحة، و تركها مختلفة ، و قد اقره الله تعالى على ذلك !! . و أليس القول بذلك يعني أيضا أن الرسول- صلى الله عليه و سلم- مات ز ترك الدين ناقصا عندما حرم أمته من الوصية التي تجمعها من بعده . و هذا كله باطل شرعا و لا يصح القول به عقلا .

كما أن عدم كتابتها لم يكن رزية في حق الصحابة بعد وفاة النبي-صلى الله عليه و سلم- ، نعم إنهم اختلفوا حول من يتولى منهم الخلافة ، لكنهم كانوا مجمعين على أن الخلافة شورى بينهم ،و ليست إمامية شيعية وراثية في علي و بنيه . فكان اختلافهم هذا تطبيقا عمليا لما شرّعه القرآن الكريم،و أقره رسول الله عندما تراجع عن كتابة تلك الوصية . فكان ذلك الاختلاف تجربة شورية –ديمقراطية بلغة العصر- رائدة ناجحة كُللت ببيعة أبي بكر الصديق خليفة ، و تكوين دولة الخلافة الراشدة ، التي رفعت لواء الجهاد، و نشرت العدل و الإخاء ، و الأمن و الرخاء ،و فتخت الأمصار ،و قوضت إمبراطوريتي الفرس و الروم . فهل من فعل ذلك ، و كان هذا حاله يُقال فيه: إن عدم كتابة الوصية كان رزية في حقه ؟ ، كلا و ألف كلا . و لا شك أن ابن عباس -رضي الله عنه- لم يكن يقصد بكلامه الوجه الثاني الذي يحتمله قوله ،و إنما قصد به الوجه الأول الذي ذكره ابن تيمية . و بذلك تسقط

[1] منهاج السنة النبوية ، حققه رشاد سالم ، ط 1 ، مؤسسة قرطبة ، ج 6 ص: 315 ، 317 .

أباطيل و مبالغات ،و مغالطات و تدليسات ابن طاووس الحسني ، في تضخيمه لقول ابن عباس و طعنه في عمر ابن الخطاب .

و سابعا يجب أن لا يغيب عنا أن الرواية الشيعية وجهت الرواية الرابعة لصالحها بتركيزها على قول عمر و ابن عباس ،و توظيفهما توظيفا مذهبيا من جهة ،و صرف انتباه القراء عما في الرواية من شواهد و أدلة دامغة ضد الرواية الشيعية نفسها في قولها بالوصية و الإمامة الشيعية من جهة أخرى . من ذلك أن محاولة النبي كتابة الوصية قبيل وفاته ، لكي لا يختلف الصحابة من بعده حول الخلافة ، تعني أنه لم يكن أوصى لأحد من قبل بالخلافة . و هذا يُبطل مزاعم الرواية الشيعية التي زعمت أن الرسول كان قد أعلن أن عليا وصيه و خليفته من بعده منذ بداية الدعوة بمكة المكرمة . و أن الله تعالى أنزل آيات ذكر فيها إمامة علي و بنيه صراحة . و أن النبي-عليه الصلاة و السلام- أعلن ولاية علي و إمامته في غدير خم . فلو كان كل ذلك حدث ، فهذا يعني أن كل المسلمين كانوا على علم بذلك، و من ثم سواء كتب تلك الوصية قبيل وفاته ، أو لم يكتبها فالأمر سيان . و أية فائدة من كتابتها لبعض الصحابة ،و الأمة كلها على علم بها بناء على زعم الرواية الشيعية ؟ ! .

و كذلك قول ابن عباس الذي ضخمه الشيعة و استغلوه ، فهو شاهد ضدهم ، لأنه يعني أن الرسول مات و لم يوص لأحد من بعده ، و لو كان أوصى لعلي و بنيه ، قبل ذلك، و كان الله تعالى أنزل في ذلك قرآنا، و المسلمون على علم به، ما قال ابن عباس ذلك القول ،و لا يصح قوله أيضا.
و من كل ذلك يتبين أن محاولة الرسول كتابة الوصية بالخلافة هو دليل دامغ ضد الرواية الشيعية من جهة ،و هو شاهد على أنه لم يوص لعلي و بنيه، و لا لغيرهم في حياته ،و لا قبيل وفاته .

و من ذلك أيضا إن في قول عمر ابن الخطاب- رضي الله عنه- : " إن النبي - صلى الله عليه وسلم- قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن ، حسبنا كتاب الله " . شاهد قوي دامغ ضد الرواية الشيعية ،و هو أنها كانت قد زعمت أن الله تعالى ذكر ولاية علي و إمامته في القرآن الكريم ، ثم حرفه الصحابة بعد وفاة النبي ، و هذا يعني أن تلك الآيات كانت موجودة فيه قبل وفاة رسول الله . و بما أن عمر قال : عندنا القرآن و حسبنا كتاب الله ، فهذا يعني أنه كان يُؤمن بكل ما في القرآن قبل تحريفه حسب زعم الرواية الشيعية . فإذا كانت نلك الوصية الإمامية موجودة فيه فهو يُؤمن بها ، و هنا على الرواية الشيعية أن تمدحه و تنوّه به، و لا تطعن فيه،و لا تذمه . لكن حالها خلاف ذلك ، فهي تطعن فيه مع أنه يُؤمن بالإمامة الشيعية ؟! .
و إذا كانت في القرآن الخلافة الشورية دون الإمامية، فهو يُؤمن بها أيضا ،و لا يحق للرواية الشيعية أن تطعن فيه ، لأنه كان يُؤمن بما في القرآن قبل تحريفه حسب زعمها ، فهو لا ذنب عليه . و بما أن عمر كان يُؤمن بكل ما في القرآن قبل

وفاة النبي ،و ثبت أنه لم يكن يقل بالإمامة الشيعية ، و إنما كان يقول بالخلافة الشورية ، دل هذا على أنه لم يكن للإمامة الشيعية ذكر و لا وجود في القرآن الكريم ،و لا قال بها النبي-عليه الصلاة و السلام- ،و لا سمع بها الصحابة ،و لا آمنوا بها .

و ثامنا إنه توجد معطيات و شواهد تاريخية صحيحة تُثبت أن النبي-عليه الصلاة و السلام- لم يوص للخلافة لأحد من أصحابه طيلة حياته و قبيل وفاته من جهة ؛ و تُثبت أن عليا لم يكن يعتقد أنه هو الإمام و الخليفة حسب الإمامة الشيعة ،و لا قال للناس أنه كذلك من جهة ثانية ؛ و لا كان الصحابة يعتقون فيه ذلك ، و لا في غيره من الصحابة من جهة ثالثة . و سأذكر منها المعطيات و الشواهد الصحيحة الآتية :

أولها رواه البخاري ، و مفاده أن : ((علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- خرج من عند النبي- صلى الله عليه وسلم- في وجعه الذي توفي فيه ؛ فقال الناس: يا أبا حسن كيف أصبح رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قال: أصبح بحمد الله بارئا . فأخذ بيده العباس فقال: ألا تراه أنت ، و الله بعد الثلاث عبد العصا ، والله إني لأرى رسول- الله صلى الله عليه وسلم- سيتوفى في وجعه، وإني لأعرف في وجوه بني عبد المطلب الموت. فاذهب بنا إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فنسأله: فيمن يكون الأمر ؟، فإن كان فينا علمنا ذلك ،وإن كان في غيرنا أمرناه فأوصى بنا. قال علي: و الله لئن سألناها رسول الله -صلى الله عليه وسلم - فيمنعنا لا يعطيناها الناس أبدا ، و إني لا أسألها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أبدا))[1] . فهذا شاهد دامغ على أن رسول الله-قبيل وفاته- ما كان أوصى ،و لا أوصى لأحد من بعده بالخلافة ، لعلي و لا لغيره من الصحابة ،و لا كان علي يعتقد أنه هو الإمام و الخليفة حسب الإمامة الشيعية .

و ثانيها مفاده أنه ((لمّا ظهر عليّ يوم الجمل قال: أيّها النّاس إنّ رسول الله- صلى الله عليه وسلم- لم يعهد إلينا في هذه الإمارة شيئاً حتى رأينا من الرأي أن نستخلف أبا بكر، فأقام واستقام حتى مضى لسبيله، ثمّ إنّ أبا بكر رأى من الرأي أن يستخلف عمر، فأقام واستقام حتّى ضرب الدّين بجرانه ، ثمّ إنّ أقواماً طلبوا الدّنيا فكانت أمور يقضي الله فيها))[2] .

و الشاهد الثالث مفاده أنه قيل لعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه- : ((ألا تستخلف علينا ؟ قال : ما استخلف رسول الله صلى الله عليه و سلم فاستخلف ، و لكن إن يرد الله بالناس خيرا فسيجمعهم بعدي على خيرهم ، كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم)) [3].

---

[1] البخاري: الصحيح ، ج 8 ص: 59 .
[2] الخبر حسنه الذهبي في كتابه : السيرة النبوية ، ج 1 ص: 368 . و صححه الألباني : صحيح و ضعيف الترمذي ، ج 5 ص: 226

[3] صححه الحاكم و وافقه عليه الذهبي. المستدرك ، ج 4 ص: 152 . و حسنه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ، ج 1 ص: 326 . و صححه الهيثمي في مجمع الزوائد ، ج 5 ص: 358 ، ج 9 ص: 188 .

و الشاهد الرابع مفاده أن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- قام ((على المنبر فذكر رسول الله- صلى الله عليه وسلم- فقال: قبض رسول الله- صلى الله عليه وسلم- و أُستخلف أبو بكر -رضي الله عنه- ، فعمل بعمله و سار بسيرته ، حتى قبضه الله عز وجل على ذلك ، ثم أُستخلف عمر فعمل بعملهما وسار بسيرتهما، حتى قبضه الله على ذلك))[1] . هذه شهادة من علي على استقامة الشيخين أبي بكر و عمر- رضي الله عنهما- على السنة النبوية،و لو كانا قد انحرفا عنها،و منعها عليا حقه في الوصية و الإمامة الشيعية كما تزعم الرواية الشيعية ، ما قال فيهما ذلك،و لا شهد لهما بالاستقامة ن و إنما لذمهما و كفّرهما كما كفرتهم الرواية الشيعية .

و الشاهد الخامس يتضمن قولا لعلي و الزبير بن العوام عندما بايعا أبا بكر الصديق بالخلافة ، فقالا: ((ما غضبنا إلا لأنا قد أخرنا عن المشاورة ، و إنا نرى أبا بكر أحق الناس بها بعد رسول -الله صلى الله عليه و سلم- ، إنه لصاحب الغار و ثاني إثنين ، و إنا لنعلم بشرفه و كبره ، و لقد أمره رسول الله- صلى الله عليه و سلم- بالصلاة بالناس و هو حي))[2] . فهذا دليل دامغ على أن علي بن أبي طالب لم يكن يعتقد أنه هو الوصي و الخليفة بعد النبي-عليه الصلاة و السلام-. و لا كان يعتقد أن أبا بكر اغتصب منه حقه في الإمامة ،و إنما كان يعتقد هو الزبير أن أبا بكر أحق بها منهما لمكانته و فضله . و إنما غضب هو و الزبير عندما أُخرا عن المشاورة في بيعة أبي بكر ،و هذا من حقهما . لكن ذلك لم يكن مقصودا، و قد غاب عن تلك البيعة معظم الصحابة ، لأن بيعة أبي بكر تمت بسرعة في سقيفة بني ساعدة دون تخطيط مُسبق لها، و سنذكر تفاصيلها قريبا في المبحث الخامس إن شاء الله تعالى .

و الشاهد السادس مفاده أنه لما صعد أبو بكر الصديق المنبر ليُبايعه عامة المسلمين ،و نظر في((وجوه القوم فلم ير عليا فدعا بعلي بن أبي طالب فجاء. فقال: قلت ابن عم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وختنه على ابنته، أردت أن تشق عصا المسلمين. قال: لا تثريب يا خليفة رسول الله- صلى الله عليه وسلم- فبايعه))[3] .

و الشاهد السابع هو أنه صح الخبر بالتواتر أن علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- كان يقول : ((خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر والثاني عمر -رضي الله عنهما- وقال يجعل الله تعالى الخير حيث أحب))[4] . فلو كانا اغتصبا منه حقه في الإمامة ما قالا فيهما ذلك .

---

[1] صححه الضياء في المختارة ، ج 1 ص: 295 . و صححه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لأحاديث مسند أحمد ، ج 1 ص: 128 . و صححه الألباني في ظلال الجنة ، ج 2 ص: 317 .

[2] صححه الحاكم و وافقه الذهبي . المستدرك ، ج 4 ص: 135 136 . و صححه ابن كثير في كتابه السيرة النبوية ، ج 4 ص: 496 .

[3] الخبر صححه ابن كثير ، البداية و النهاية ، ج 5 ص: 269 .

[4] أحمد بن حنبل : المسند، 1 ص : 113 ، 289، 292 . و ابن كثير : نفس المصدر ، ج 8 ص: 400 . و معنى الحديث في صحيح البخاري ، ج 5 ص: 7 .

و الشاهد الثامن يتضمن أقوالا لبعض كبار علماء الصحابة تشهد على أن النبي- عليه الصلاة و السلام- لم يوص لأحد من الصحابة بالخلافة من بعده . أولها قول لعمر ابن الخطاب –رضي الله عنه-، فعندما قيل له : استخلف ، قال: ((فإن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني - يعني أبا بكر -، و إن أترككم فقد ترككم من هو خير مني رسول الله -صلى الله عليه وسلم-))[1] .

و ثانيها قول لعائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- ، مفاده أنها قالت: ((قبض رسول الله -صلى الله عليه و سلم- و لم يستخلف أحدا ، و لو كان مستخلفا أحدا لاستخلف أبا بكر أو عمر))[2] .

و القول الثالث هو أيضا لأم المؤمنين عائشة بنت الصديق ، و مفاده أنه ((ذكروا عند عائشة أن عليا كان وصيا . فقالت متى أوصى إليه ؟ فلقد كنت مسندته إلى صدري أو إلى حجري . فدعا بطست . فلقد انخنث-انحنى- في حجري فمات وما شعرت به . فمتى أوصى صلى الله عليه و سلم ؟))[3] .

و القول الأخير- الرابع - هو للصحابي عبد الله بن عباس- رضي الله عنهما- ،و مفاده أنه قال : ((مات رسول الله- صلى الله عليه وسلم- ولم يوص))[4] .

و الشاهد الأخير- العاشر- يتضمن مواقف و أقوالا ذكرتها روايات شيعية وردت في مصادر الشيعة الإمامية ، تنقض ما ذكرته الرواية الشيعية عن إمامة علي و بنيه ،و تشهد على أن عليا لم يقل أنه هو الوصي و الإمام الشرعي بعد النبي ،و لا قال أن الإمامة تتم بالنص،و إنما قال صراحة أنها تتم بالشورى و الرضا و الاختيار الحر بين المسلمين ،و لو كان هو الإمام المنصوص عليه شرعا ، ما جاز له أن يقول ذلك . منها قوله عندما بايعه الناس- بعد استشهاد الخليفة عثمان- : ((و الله ما كانت لي في الخلافة رغبة ،ولا في الولاية إربة ، و لكنكم دعوتموني إليها وحملتموني عليها))[5] . و في رواية أنه قال : ((فوالله ما كانت لي في الولاية رغبة، ولا لي فيها محبة، ولكنكم دعوتموني إليها، وحملتموني عليها، فكرهت خلافكم ...))[6] .

و منها قوله : ((إني لم أرد الناس حتى أرادوني، ولم أبايعهم حتى اكرهوني))[7]))[7] . و قوله : ((أيها الناس ، إن أحق الناس بهذا الأمر ، أقواهم عليه ، وأعلمهم بأمر الله فيه ...))[8] . و قوله : ((و إنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإذا

---

[1] مسلم : الصحيح ، ج 6 ص: 4 . و البخاري : نفس المصدر ، ج 9 ص: 81 .
[2] صححه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لأحاديث مسند أحمد ، ج 6 ص: 63 .
[3] ابن ماجة : السنن ، ج 1 ص: 519 . و البخاري: المصدر السابق ، ج 4 ص: 3 . و مسلم : المصدر السابق، ج 5 ص: 75.
[4] صححه شعيب الأرناؤوط ، المسند ، ج 6 ص: 63 .
[5] ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج 5 ص: 9 .
[6] الطوسي : الأمالي ، ج 2 ص: 254 .
[7] الموفق الخوارزمي: المناقب ، ج 1 ص: 327 .
[8] الرضي العلوي: نهج البلاغة ، ص: 239 .

اجتمعوا على رجل فسموه إماما "، كان ذلك رضا الله))[1] . و قوله لأبي سفيان : ((طالما غششت الإسلام وأهله ، فما ضررتهم شيئا ! لا حاجة لنا إلى خيلك ورجلك ، لولا أنا رأينا أبا بكر لها أهلا ما تركناه))[2] . و عندما طعنه ابن ملجم قيل له : ((((يا أمير المؤمنين إن فقدناك - فلا نفقدك - فنبايع الحسن ؟))، فقال: ((قال لا آمركم ولا أنهاكم، انتم أبصر))[3] .

و إنهاءً لهذا المبحث يُستنتج منه أن النبي-عليه الصلاة و السلام – مات و لم يُوص لعلي و بنية بالإمامة الشيعية ،و لم يوص أيضا بالخلافة الشورية لأحد من أصحابه . و إنما تُوفي-عليه الصلاة و السلام- و ترك أمر الخلافة شورى بين الصحابة التزاما بما نص عليه القرآن الكريم .

ثانيا: تناقض الروايات السنية و الشيعية حول حادثة السقيفة و بيعة أبي بكر(11ه):

اختلفت الروايات السنية و الشيعية اختلافا واضحا في ذكرها تفاصيل حادثة سقيفة بني ساعدة سنة 11 هجرية، التي اجتمع فيها أعيان الأنصار ،و طائفة من كبار المهاجرين للنظر فيمن يتولى منهم أمر الخلافة . و قد حدث ذلك بعد وفاة النبي –عليه الصلاة و السلام- مباشرة . فما حقيقة ما حدث ؟ , و هل كانت حادثة السقيفة نعمة على الأمة أم نقمة عليها ؟ ، و هل حدث فيها تآمر على علي و بني هاشم ؟.

فبالنسبة لموقف للرواية السنية الصحيحة مما جرى في تلك الحادثة ، فسيتضح جليا من خلال المعطيات و الشواهد التاريخية الآتية : أولها رواية للبخاري بإسناده : ((حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ، حدثني إبراهيم بن سعد ، عن صالح ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن ابن عباس قال : .... فجلس عمر على المنبر ، فلما سكت المؤذنون قام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : ... ثم إنه بلغني أن قائلا منكم يقول: و الله لو قد مات عمر بايعت فلانا فلا يغترن امرؤ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة[4] وتمت ، ألا وإنها قد كانت كذلك ، و لكن الله وقى شرها، وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، من بايع رجلا عن غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه ، تغرة أن يقتلا . و إنه قد كان من خبرنا حين توفى الله نبيه -صلى الله عليه وسلم- أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة ، و خالف عنا علي والزبير ومن معهما ، و اجتمع المهاجرون إلى أبي بكر فقلت لأبي بكر: يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار . فانطلقنا نريدهم فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلان صالحان ، فذكرا ما تمالأ عليه القوم فقالا: أين تريدون يا معشر المهاجرين ، فقلنا نريد إخواننا

---

[1] الموفق الخوارزمي: المصدر السابق ، ج 1 ص: 362 . و ابن أبي الحديد : المصدر السابق ، ج 8 ص: 45 .
[2] ابن أبي الحديد : نفس المصدر ، ج 2 ص: 71 .
[3] المسعودي : مروج الذهب ، ج 1 ص: 341 . و الموفق الخوارزمي: المصدر السابق ، ج 2 ص: 185 .
[4] أي أنها تمت بلا روية،و لا تخطيط ،ولا إحكام . علي بن هادية و آخرون: القاموس الجديد، ط 7، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1991 ، ص: 789 .

هؤلاء من الأنصار. فقالا: لا عليكم أن لا تقربوهم اقضوا أمركم . فقلت والله لنأتينهم فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة. فإذا رجل مزمل بين ظهرانيهم فقلت من هذا ؟ فقالوا : هذا سعد بن عبادة . فقلت: ما له؟ قالوا: يوعك . فلما جلسنا قليلا تشهد خطيبهم فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: أما بعد فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام ، وأنتم معشر المهاجرين رهط و قد دفت دافة[1] من قومكم ، فإذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر . فلما سكت أردت أن أتكلم وكنت قد زورت-هيأت- مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر ، وكنت أداري منه بعض الحد ، فلما أردت أن أتكلم قال أبو بكر: على رسلك فكرهت أن أغضبه ، فتكلم أبو بكر فكان هو أحلم مني وأوقر و الله ، ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في بديهته مثلها أو أفضل منها حتى سكت ، فقال: ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش ، هم أوسط العرب نسبا ودارا ، وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم ، فأخذ بيدي وبيد أبي عبيدة بن الجراح ، وهو جالس بيننا ، فلم أكره مما قال غيرها، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثم أحب إلي من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر ، اللهم إلا أن تسول إلي نفسي عند الموت شيئا لا أجده الآن . فقال قائل من الأنصار أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب[2] ،منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش ، فكثر اللغط وارتفعت الأصوات حتى فرقت من الاختلاف . فقلت ابسط يدك يا أبا بكر فبسط يده فبايعته و بايعه المهاجرون ثم بايعته الأنصار ، و نزونا على سعد بن عبادة فقال قائل منهم : قتلتم سعد بن عبادة .فقلت: قتل الله سعد بن عبادة . قال عمر: و إنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعة أبي بكر ، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلا منهم بعدنا ، فإما بايعناهم على ما لا نرضى، وإما نخالفهم فيكون فساد ، فمن بايع رجلا على غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا))[3] .

و نفس الرواية أوردها ابن حبان في صحيحه مع بعض الاختلافات ، فقال: ((أخبرنا أبو يعلى قال : حدثنا سريج بن يونس قال : حدثنا هشيم قال سمعت الزهري يحدث عن عبيد الله بن عبد الله قال : حدثني ابن عباس قال : ... فجلس عمر على المنبر فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : ... ألا و إنه بلغني أن فلانا قال : لو قد مات عمر بايعت فلانا ، فمن بايع امرءا من غير مشورة من المسلمين فإنه لا بيعة له، ولا للذي بايعه ، فلا يغترن أحد فيقول : إن بيعة أبي بكر كانت فلتة، ألا وإنها كانت فلتة إلا أن الله وقى شرها، وليس منكم اليوم من تقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر ، ألا و إنه كان من خيرنا يوم توفى الله رسوله -صلى الله عليه و سلم- ، إن المهاجرين اجتمعوا إلى أبي بكر ، و تخلف عنا الأنصار في سقيفة بني ساعدة فقلت لأبي بكر : انطلق بنا إلى إخواننا من الأنصار ننظر ما صنعوا فخرجنا نؤمهم

[1] الدافة هي الجماعة من الناس التي تأتي من بلد إلى بلد . نفس المرجع ، ص: 330 .
[2] الجذْل : عودُ يُنْصبَ للإبل الجَرْبى تحتكُّ به فتستشفى . والمحكَّك : الذي كَثرُ به الاحتكاك حتى صار مَُملَسّا . و المرجب : المدْعُوم بالرُّجْبه وهي خشبة ذات شُعْبتين ; وذلك إذا طال وكَثُر حمله . والمعنى : إني ذُو رأي يَسْتَشفْى بالاستضاءة به كثيرًا . الزمخشري: الفائق في غريب الحديث ، ط 2 ، دار المعرفة ، بيروت ، ج 1 ص: 201 .
[3] البخاري : الصحيح ، ج 8 ص: 168 و ما بعدها .

،فلقينا رجلان صالحان منهم فقالا : أين تذهبون يا معشر المهاجرين ؟ فقلت : نريد إخواننا من الأنصار قال : فلا عليكم أن لا تأتوهم اقضوا أمركم يا معشر المهاجرين فقلت : والله لا نرجع حتى نأتيهم فجئناهم، فإذا هم مجتمعون في سقيفة بني ساعدة ، وإذا رجل مزمل بين ظهرانيهم فقلت : من هذا ؟ فقالوا : سعد بن عبادة قلت : ما له ؟ قالوا : وجع ، فلما جلسنا قام خطيبهم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فنحن أنصار الله و كتيبة الإسلام وقد دفت إلينا - يا معشر المسلمين - منكم دافة وإذا هم قد أرادوا أن يختصوا بالأمر ويخرجونا من أصلنا . قال عمر : فلما سكت أردت أن أتكلم ، وقد كنت زورت-هيأت- مقالة قد أعجبتني أريد أن أقولها بين يدي أبي بكر ، و كنت أداري منه بعض الحد ، و كان أحلم مني و أوقر ن فأخذ بيدي وقال : اجلس فكرهت أن أغضبه فتكلم فوالله ما ترك مما زورته في مقالتي إلا قال مثله في بديهته أو أفضل، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فما ذكرتم من خير فأنتم أهله ولن يعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش هم أوسط العرب دارا ونسبا وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم . و أخذ بيدي ويد أبي عبيدة بن الجراح ،وهو جالس بيننا فلم أكره ،شيئا من مقالته غيرها كان والله لأن أقدم فتضرب عنقي في أمر لا يقربني ذلك إلى إثم ، أحب إلى من أن أؤمر على قوم فيهم أبو بكر فقال فتى الأنصار : أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش . فكثر اللغط وخشيت الاختلاف فقلت : ابسط يدك يا أبا بكر فبسطها فبايعته وبايعه المهاجرون والأنصار و نزونا على سعد فقال قائل : قتلتم سعدا فقلت : قتل الله سعدا . فلم نجد شيئا هو أفضل من مبايعة أبي بكر، خشيت إن فارقنا القوم أن يحدثوا بعدنا بيعة ، فإما أن نبايعهم على مالا نرضى، وإما أن نخالفهم فيكون فسادا واختلافا ، فبايعنا أبا بكر جميعا ورضينا به)) . ثم قال المؤلف :((قال أبو حاتم : قول عمر : (قتل الله سعدا) يريد به في سبيل الله))[1] .

و الشاهد الثاني من رواية البيهقي بإسناده : ((حدثنا أبو عبد الله الحافظ إملاء و أبو محمد بن أبي حامد المقرئ قراءة عليه قالا : ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا جعفر بن محمد بن شاكر، ثنا عفان بن مسلم، ثنا وهيب ثنا داود بن أبي هند ، ثنا أبو نضرة ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : لما توفي رسول الله -صلى الله عليه و سلم- قام خطباء الأنصار فجعل الرجل منهم يقول: يا معشر المهاجرين إن رسول الله- صلى الله عليه و سلم- كان إذا استعمل رجلا منكم قرن معه رجلا منا ، فنرى أن يلي هذا الأمر رجلان: أحدهما منكم ، والآخر منا. قال: فتتابعت خطباء الأنصار على ذلك فقام زيد بن ثابت -رضي الله عنه- فقال: إن رسول الله-صلى الله عليه و سلم- كان من المهاجرين و إن الإمام يكون من المهاجرين ، و نحن أنصاره كما كنا أنصار رسول الله -صلى الله عليه و سلم- فقام أبو بكر- رضي الله عنه- فقال: جزاكم الله خيرا يا معشر الأنصار وثبت قائلكم. ثم قال: أما لو فعلتم غير ذلك لما صالحناكم. ثم أخذ زيد بن ثابت بيد أبي بكر فقال: هذا صاحبكم فبايعوه، ثم انطلقوا فلما قعد أبو بكر -رضي الله عنه على المنبر نظر في وجوه القوم فلم ير

[1] ابن حبان : صحيح ابن حبان ، ج 2 ص: 145 .

عليا -رضي الله عنه- فسأل عنه ، فقام ناس من الأنصار فأتوا به . فقال أبو بكر -رضي الله عنه- : ابن عم رسول الله- صلى الله عليه و سلم- و ختنه أردت أن تشق عصا المسلمين . فقال: لا تثريب يا خليفة رسول الله -صلى الله عليه و سلم- ثم لم ير الزبير بن العوام -رضي الله عنه- فسأل عنه حتى جاؤوا به. فقال : ابن عمة رسول الله- صلى الله عليه و سلم- و حواريه ،أردت أن تشق عصا المسلمين . فقال مثل قوله: لا تثريب يا خليفة رسول الله فبايعاه))[1] .

و نفس الرواية وردت مختصرة في مسند أحمد : ((حدثنا عبد الله ، حدثني أبي، ثنا عفان ، ثنا وهيب ، ثنا داود ،عن أبي نضرة ،عن أبي سعيد الخدري قال : لما توفى رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قام خطباء الأنصار فجعل منهم من يقول يا معشر المهاجرين إن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- كان إذا استعمل رجلا منكم قرن معه رجلا منا ، فنرى أن يلي هذا الأمر رجلان: أحدهما منكم ، والآخر منا . قال: فتتابعت خطباء الأنصار على ذلك . قال: فقام زيد بن ثابت فقال: إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان من المهاجرين، وإنما الإمام يكون من المهاجرين ، و نحن أنصاره ، كما كنا أنصار رسول- الله صلى الله عليه وسلم- فقام أبو بكر فقال: جزاكم الله خيرا من حي يا معشر الأنصار، وثبّت قائلكم ، ثم قال: و الله لو فعلتم غير ذلك لما صالحناكم))[2] .

و الشاهد الثالث مفاده أن أبا بكر الصديق-رضي الله عنه- بُويع مرتين: البيعة الخاصة في سقيفة بني ساعدة ،و البيعة العامة -تمت في المسجد بعد الأولى- ،و هذا ما رواه البخاري بإسناده : ((حدثنا إبراهيم بن موسى ، أخبرنا هشام ، عن معمر ، عن الزهري ، أخبرني أنس بن مالك- رضي الله عنه- أنه سمع خطبة عمر الآخرة حين جلس على المنبر ، و ذلك الغد من يوم توفي النبي- صلى الله عليه وسلم- فتشهد وأبو بكر صامت لا يتكلم قال: كنت أرجو أن يعيش رسول الله- صلى الله عليه وسلم- حتى يدبرنا ، يريد بذلك أن يكون آخرهم ، فإن يك محمد- صلى الله عليه وسلم- قد مات فإن الله تعالى قد جعل بين أظهركم نورا تهتدون به، هدى الله محمدا -صلى الله عليه وسلم- وإن أبا بكر صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثاني اثنين فإنه أولى المسلمين بأموركم، فقوموا فبايعوه . و كانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بني ساعدة ، و كانت بيعة العامة على المنبر . قال الزهري عن أنس بن مالك: سمعت عمر يقول لأبي بكر يومئذ: اصعد المنبر فلم يزل به حتى صعد المنبر فبايعه الناس عامة))[3] .

و الشاهد الأخير- الرابع- يتعلق بخطبة أبي بكر في الناس ليُبايعوه ، فروى الحاكم –و غيره- بإسناده : ((حدثنا محمد بن صالح بن هانئ ، ثنا الفضل بن محمد البيهقي ، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ، ثنا محمد بن فليح ، عن موسى بن عقبة، عن سعد بن إبراهيم قال : حدثني إبراهيم بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف كان

[1] البيهقي : السنن الكبرى ، ج 9 ص: 143 .
[2] أحمد بن حنبل : المسند ، ج 5 ص : 186 .
[3] البخاري: المصدر السابق ، ج 9 ص: 81 .

مع عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- ، و أن محمد بن مسلمة كسر سيف الزبير، ثم قام أبو بكر فخطب الناس واعتذر إليهم و قال : و الله ما كنت حريصا على الإمارة يوما ولا ليلة قط ، ولا كنت فيها راغبا ، ولا سألتها الله عز و جل في سر و علانية، و لكني أشفقت من الفتنة و مالي في الإمارة من راحة ، و لكن قلدت أمرا عظيما مالي به من طاقة ولا يد ، إلا بتقوية الله عز و جل ، و لوددت أن أقوى الناس عليها مكاني اليوم . فقبل المهاجرون منه ما قال و ما أعتذر به . قال علي -رضي الله عنه- و الزبير : ما غضبنا إلا لأنا قد أخرنا عن المشاورة و إنا نرى أبا بكر أحق الناس بها بعد رسول الله- صلى الله عليه و سلم- إنه لصاحب الغار و ثاني اثنين ، و إنا لنعلم بشرفه و كبره ، و لقد أمره رسول الله- صلى الله عليه و سلم بالصلاة بالناس و هو حي))[1] .

و أما بالنسبة لموقف علي و الزبير و من معهما- حسب الرواية السنية ، فهو قد اتضح جليا من الشواهد السابقة ، فرواية الشاهد الأول أشارت إلى مخالفة علي و الزبير و من معهما لما حدث في سقيفة بني ساعدة و بيعة أبي بكر في النهاية . و رواية الشاهد الثاني أشارت إلى غياب هؤلاء عن البيعة في المسجد ، فأرسل أبو بكر يطلبهما ، فلما حضرا أنبهما ، فبايعاه طواعية من دون إكراه . و في رواية الشاهد الأخير-الرابع- ذكر علي و الزبير-رضي الله عنهما- سبب غضبهما و امتناعهما ، فلم يفعلا ذلك إلا لأنهما أُخرا عن المشاورة ،و إلا فهما لا ينكران فضل أبي بكر ،و أنه أحق الناس بالخلافة بعد النبي-عليه الصلاة و السلام- لفضله و مكانته في الإسلام .

و بذلك يتبين-من الرواية السنية عن حادثة السقيفة - أن الصحابة اختلفوا فيما بينهم حول : من يتولى منهم الخلافة , و لم يختلفوا في موقفهم منها : فهل هي بالتعيين و الوصية و الوراثة ، أم هي بالشورى و الرضا و الاختيار؟ . فالأمر كان عندهم واضحا محسوما ، بأنها شورى بينهم . فكان اختلافهم هذا تطبيقا عمليا لذلك المبدأ ، انتهى في النهاية باختيار أبي بكر الصديق خليفة بالإجماع ، من دون أية معارضة، و لا سب و لا قتال ، و لا تآمر و لا مواجهات .

و أما الرواية الشيعية فهي لها توجهاتها و أخبارها المذهبية المخالفة لما ذكرته الرواية السنية . فمن ذلك رواية مطولة ذكرها الطبرسي : ((عن أبى المفضل محمد بن عبد الله الشيباني بإسناده الصحيح عن رجال ثقة ، قال : ... ثم اجتمعت الأنصار إلى سعد بن عبادة وجاءوا به إلى سقيفة بني ساعدة ، فلما سمع بذلك عمر اخبر بذلك أبا بكر فمضيا مسرعين إلى السقيفة ومعهما أبو عبيدة بن الجراح، وفي السقيفة خلق كثير من الأنصار وسعد بن عبادة بينهم مريض فتنازعوا الأمر بينهم فآل الأمر إلى أن قال أبو بكر في آخر كلامه للأنصار: إنما ادعوكم إلى أبي عبيدة بن الجراح أو عمر وكلاهما قد رضيت لهذا الأمر وكلاهما أراهما له أهلا. فقال

[1] الحاكم : المستدرك ، ج 3 ص: ص : 70 . و البيهقي : المصدر السابق ، ج 8 ص: 152 . و ابن كثير: البداية ، ج 5 ص: 270 .

عمر و أبو عبيدة: ما ينبغي لنا أن نتقدمك يا أبا بكر و أنت أقدمنا إسلاما و أنت صاحب الغار وثاني اثنين فأنت أحق بهذا الأمر و أولى به فقال الأنصار: نحذر أن يغلب على هذا الأمر من ليس منا و لا منكم، فنجعل منا أميرا ومنكم أميرا ونرضى به على أنه إن هلك اخترنا آخر من الأنصار . فقال أبو بكر بعد أن مدح المهاجرين: وانتم يا معشر الأنصار ممن لا ينكر فضلهم ولا نعمتهم العظيمة في الإسلام ، رضيكم الله أنصارا لدينه وكهفا لرسوله وجعل إليكم مهاجرته و فيكم محل أزواجه، فليس احد من الناس بعد المهاجرين الأولين بمنزلتكم، فهم الأمراء وانتم الوزراء. فقال الحباب بن المنذر الأنصاري: يا معشر الأنصار أمسكوا على أيديكم، فإنما الناس في فيئكم وظلالكم، ولن يجترئ مجتر على خلافكم ولن يصدر الناس إلا عن رأيكم. و أثنى على الأنصار ثم قال: فان أبى هؤلاء تأميركم عليهم فلسنا نرضى بتأميرهم علينا ولا نقنع بدون أن يكون منا أمير ومنهم أمير. فقام عمر بن الخطاب فقال: هيهات لا يجتمع سيفان في غمد واحد، انه لا ترضى العرب أن تؤمركم ونبيها من غيركم، ولكن العرب لا تمتنع إلى تولي أمرها من كانت النبوة فيهم وألو الأمر منهم، ولنا بذلك على من خالفنا الحجة الظاهرة والسلطان البين، فيما ينازعنا سلطان ﷴ ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مدل بباطل أو متجانف بإثم أو متورط في الهلكة محب للفتنة. فقام الحباب بن المنذر ثانية فقال: يا معشر الأنصار امسكوا على أيديكم ولا تسمعوا مقال هذا الجاهل و أصحابه فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر و إن أبوا أن يكون منا أمير ومنهم أمير فاجلوهم عن بلادكم وتولوا هذا الأمر عليهم، فأنتم والله أحق به منهم، فقد دان بأسيافكم قبل هذا الوقت من لم يكن يدين بغيرها و أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب ، والله لئن احد رد قولي لأحطمن انفه بالسيف. قال عمر بن الخطاب: فلما كان الحباب هو الذي يجيبني لم يكن لي معه كلام، فانه جرت بيني وبينه منازعة في حياة رسول الله- صلى الله عليه واله- فنهاني رسول الله- صلى الله عليه واله- عن مهاترته فحلفت أن لا اكلمه أبدا. قال عمر لأبي عبيدة: تكلم. فقام أبو عبيدة بن الجراح وتكلم بكلام كثير وذكر فيه فضائل الأنصار، و كان بشير بن سعد سيدا من سادات الأنصار لما رأى اجتماع الأنصار على سعد بن عبادة لتأميره حسده وسعى في إفساد الأمر عليه وتكلم في ذلك و رضي بتأمير قريش وحث الناس كلهم لاسيما الأنصار على الرضا، بما يفعله المهاجرون. فقال أبو بكر: هذا عمر و أبو عبيدة شيخان من قريش فبايعوا أيهما شئتم فقال عمر و أبو عبيدة: ما نتولى هذا الأمر عليك امدد يدك نبايعك. فقال بشير بن سعد: و أنا ثالثكما، وكان سيد الأوس و سعد بن عبادة سيد الخزرج، فلما رأت الأوس صنيع سيدها بشير وما ادعيت إليه الخزرج من تأمير سعد اكبوا على أبى بكر بالبيعة و تكاثروا على ذلك وتزاحموا، فجعلوا يطأون سعدا من شدة الزحمة وهو بينهم على فراشه مريض. فقال: قتلتموني، قال عمر: أقتلوا سعدا قتله الله، فوثب قيس بن سعد فأخذ بلحية عمر و قال: والله يا ابن صهاك الجبان في الحرب والفرار الليث في الملأ و الأمن لو حركت منه شعرة ما رجعت وفي وجهك واضحة . فقال أبو بكر مهلا يا عمر مهلا فان الرفق ابلغ و أفضل. فقال سعد: يا ابن صهاك - وكانت جدة عمر – الحبشية أما والله لو أن لي قوة على النهوض لسمعتها مني في سككها زئيرا أزعجك

وأصحابك منها ولألحقنكما بقوم كنتما فيهم إذنابا أذلاء تابعين غير متبوعين لقد اجترأتما. ثم قال للخزرج: احملوني من مكان الفتنة، فحملوه وادخلوه منزله، فلما كان بعد ذلك بعث إليه أبو بكر أن قد بايع الناس فبايع. فقال: لا والله حتى أرميكم بكل سهم في كنانتي و أخضب منكم سنان رمحي و أضربكم بسيفي ما أقلت يدي فأقاتلكم بمن تبعني من أهل بيتي وعشيرتي، ثم و أيم الله لو اجتمع الجن والإنس علي لما بايعتكما أيهما الغاصبان حتى اعرض على ربي واعلم ما حسابي. ... قال: وبايع جماعة الأنصار ومن حضر من غيرهم، وعلي بن أبى طالب مشغول بجهاز رسول الله- صلى الله عليه واله-، فلما فرغ من ذلك وصلى على النبي -صلى الله عليه واله- والناس يصلون عليه من بايع أبا بكر ومن لم يبايع جلس في المسجد، فاجتمع عليه بنو هاشم ومعهم الزبير بن العوام، واجتمعت بنو أمية إلى عثمان بن عفان وبنو زهرة إلى عبد الرحمن بن عوف، فكانوا في المسجد كلهم مجتمعين إذ أقبل أبو بكر ومعه عمر و أبو عبيدة بن الجراح فقالوا: مالنا نراكم خلقا شتى قوموا فبايعوا أبا بكر فقد بايعته الأنصار والناس، فقام عثمان وعبد الرحمن بن عوف ومن معهما فبايعوا، وانصرف علي وبنو هاشم إلى منزل علي ... ومعهم الزبير. قال: فذهب إليهم عمر في جماعة ممن بايع فيهم أسيد بن حصين و سلمة بن سلامة فألفوهم مجتمعين، فقالوا لهم: بايعوا أبا بكر فقد بايعه الناس، فوثب الزبير إلى سيفه فقال عمر: عليكم بالكلب العقور فاكفونا شره، فبادر سلمة بن سلامة فانتزع السيف من يده فأخذه عمر فضرب به الأرض فكسره، و أحدقوا بمن كان هناك من بني هاشم ومضوا بجماعتهم إلى أبى بكر، فلما حضروا قالوا: بايعوا أبا بكر فقد بايعه الناس، و أيم الله لئن أبيتم ذلك لنحاكمنكم بالسيف. فلما رأى ذلك بنو هاشم أقبل رجل رجل فجعل يبايع حتى لم يبق ممن حضر إلا علي بن أبي طالب، فقالوا له بايع أبا بكر. فقال علي ...: أنا أحق بهذا الأمر منه وانتم أولى بالبيعة لي، أخذتم هذا الأمر من الأنصار ، واحتججتم عليهم بالقرابة من الرسول وتأخذونه منا أهل البيت غصبا، ألستم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لمكانكم من رسول الله- صلى الله عليه واله- فأعطوكم المقادة وسلموا لكم الإمارة، و أنا احتج عليكم بمثل ما احتججتم على الأنصار، أنا أولى برسول الله حيا و ميتا، و أنا وصيه ووزيره ومستودع سره وعلمه، و أنا الصديق الأكبر والفاروق الأعظم أول من آمن به وصدقه، و أحسنكم بلاءا في جهاد المشركين و أعرفكم بالكتاب والسنة وأفقهكم في الدين و أعلمكم بعواقب الأمور، واذر بكم لسانا و أثبتكم جنانا، فعلام تنازعونا هذا الأمر ؟ أنصفونا إن كنتم تخافون الله من أنفسكم ، واعرفوا لنا الأمر مثل ما عرفته لكم الأنصار، و إلا فبؤوا بالظلم والعدوان وانتم تعلمون. فقال عمر: يا علي أما لك بأهل بيتك أسوة ؟ فقال علي ...: سلوهم عن ذلك، فابتدر القوم الذين بايعوا من بني هاشم فقالوا: والله ما بيعنا لكم بحجة على علي، ومعاذ الله أن نقول أنا نوازيه في الهجرة وحسن الجهاد والمحل من رسول الله- صلى الله عليه واله-. فقال عمر: إنك لست متروكا حتى تبايع طوعا أو كرها. فقال علي: احلب حلبا لك شطره، اشدد له اليوم ليرد عليك غدا، إذا والله لا اقبل قولك ولا احفل بمقامك ولا أبايع. فقال أبو بكر: مهلا يا أبا الحسن ما نشك فيك و لا نكرهك فقال أبو عبيدة إلى علي ...فقال: يا

ابن عم لسنا ندفع قرابتك ولا سابقتك و لا علمك ولا نصرتك، ولكنك حدث السن - وكان لعلي... يومئذ ثلاث وثلاثون سنة -و أبو بكر شيخ من مشايخ قومك، وهو احمل لثقل هذا الأمر، وقد مضى الأمر بما فيه فسلم له، فان عمرك الله يسلموا هذا الأمر إليك، ولا يختلف فيك اثنان بعد هذا إلا وأنت به خليق وله حقيق، ولا تبعث الفتنة في أو أن الفتنة فقد عرفت ما في قلوب العرب وغيرهم عليك. فقال أمير المؤمنين ...: يا معاشر المهاجرين و الأنصار الله الله لا تنسوا عهد نبيكم إليكم في أمري، ولا تخرجوا سلطان محمد من داره وقعر بيته إلى دوركم وقعر بيوتكم، ولا تدفعوا أهله عن حقه ومقامه في الناس. فوالله معاشر الجمع أن الله قضى وحكم ونبيه أعلم وانتم تعلمون بأنا أهل البيت أحق بهذا الأمر منكم، أما كان القارئ منكم لكتاب الله الفقيه في دين الله المضطلع بأمر الرعية، والله انه لفينا لا فيكم فلا تتبعوا الهوى فتزدادوا من الحق بعدا وتفسدوا قديمكم بشر من حديثكم. فقال بشير بن سعد الأنصاري الذي وطأ الأرض
لأبي بكر و قالت جماعة من الأنصار: يا أبا الحسن لو كان هذا الأمر سمعته منك الأنصار قبل بيعتها لأبي بكر ما اختلف فيك اثنان. فقال علي ...: يا هؤلاء كنت أدع رسول الله مسجى لا أواريه واخرج أنازع في سلطانه، والله ما خفت أحدا يسمو له وينازعنا أهل البيت فيه ويستحل ما استحللتموه، ولا علمت أن رسول الله -صلى الله عليه واله- ترك يوم غدير خم لأحد حجة ولا لقائل مقالا، فأنشد الله رجلا سمع النبي يوم غدير خم يقول: " من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره وخذل من خذله " أن يشهد الآن بما سمع. قال زيد بن أرقم: فشهد اثنا عشر رجلا بدريا بذلك وكنت ممن سمع القول من رسول الله- صلى الله عليه واله فكتمت الشهادة يومئذ، فدعا عليَّ عليٌّ فذهب بصري. قال: وكثر الكلام في هذا المعنى وارتفع الصوت و خشي عمر أن يصغي الناس إلى قول علي ... ففسح المجلس وقال: إن الله يقلب القلوب، ولا تزال يا أبا الحسن ترغب عن قول الجماعة، فانصرفوا يومهم ذلك [1] .

و الشاهد الثاني يتضمن رواية ذكرها الطبرسي أيضا ، مفادها : عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق: جعلت فداك هل كان أحد في أصحاب رسول الله-صلى الله عليه واله- أنكر على أبى بكر فعله وجلوسه مجلس رسول الله- صلى الله عليه واله- ؟ قال:" نعم كان الذي أنكر على أبى بكر اثنى عشر رجلا من المهاجرين: خالد بن سعيد بن العاص، وكان من بني أمية و سلمان الفارسي ، و أبو ذر الغفاري ، والمقداد بن الأسود ، و عمار بن ياسر ، و بريدة الأسلمي ، و من الأنصار : أبو الهشيم بن التيهان ، و سهل وعثمان ابنا حنيف ، و خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين ، وأُبي بن كعب ، وأبو أيوب الأنصاري. قال: فلما صعد أبو بكر المنبر تشاوروا بينهم، فقال بعضهم لبعض: والله لنأتينه و لننزلنه عن منبر رسول الله- صلى الله عليه واله-، وقال آخرون منهم: والله لئن فعلتم ذلك إذا أعنتم على أنفسكم فقد قال الله عز و جل: " ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة " فانطلقوا بنا إلى

[1] أبو منصور الطبرسي : الاحتجاج ، ج 1 ص: 162 و ما بعدها .

أميـر المـؤمنين-أي علـي- ... لنستشـيره ونسـتطلع رأيـه. فـانطلق القـوم إلـى أميـر المؤمنين بأجمعهم فقالوا: يا امير المؤمنين تركت حقا أنت أحق بـه و أولـى بـه مـن غيرك، لانا سمعنا رسول الله يقول " علي مع الحق والحق مع علي يميل مع الحق كيف ما مال " ولقد هممنا أن نصير إليه فننزل عن منبر رسول الله- صلى الله عليه واله-، فجئناك لنستشيرك ونستطلع رأيك فما تأمرنا ؟ فقال امير المؤمنين: و أيم الله لو فعلتم ذلك لما كنتم لهم إلا حربا، ولكنكم كالملح في الزاد ، وكالكحل في العين، و أيم الله لو فعلتم ذلك لأتيتموني شاهرين بأسيافكم مستعدين للحرب والقتال وإذا لأتوني فقالوا لي بايع و إلا قتلناك، فلابد لي من ادفع القوم عن نفسي " علي مع الحق والحق مع علي يميل مع الحق كيف ما مال " ، وذلك أن رسول الله- صلى الله عليه واله- أوعز إلي قبل وفاته وقال لي: " يا أبا الحسن إن الأمة ستغدر بك من بعدي وتنقض فيك عهدي وانك مني بمنزلة هارون من موسى وأن الأمة من بعدي كهارون و من اتبعه و السامري ومن اتبعه " فقلت: يا رسول الله فما تعهد إلي إذا كان كذلك ؟ فقال: إذا وجدت أعوانا فبادر إليهم وجاهدهم، وان لم تجد أعوانا كف يدك واحقن دمك حتى تلحق ني مظلوما. فلما توفى رسول الله صلى الله عليه واله اشتغلت بغسله وتكفينه والفراغ من شأنه ثم آليت على نفسي يمينا أن لا ارتدي برداء إلا للصلاة حتى اجمع القرآن، ففعلت ثم أخذت بيد فاطمة وابني الحسن والحسين فدرت على أهل بدر و أهل السابقة فناشدتهم حقي ودعوتهم إلى نصرتي فما أجابني منهم إلا أربعة رهط سلمان وعمار و أبو ذر والمقداد، ولقد راودت في ذلك بقية أهل بيتي، فأبوا علي إلا السكوت لما علموا من وغارة صدور القوم وبغضهم لله ورسوله ولأهل بيت نبيه، فانطلقوا بأجمعكم إلى الرجل فعرفوه ما سمعتم من قول نبيكم ليكون ذلك أوكد للحجة وابلغ للعذر وأبعد لهم من رسول الله -صلى الله عليه واله- إذا وردوا عليه. ...))[1] .

و الشاهد الأخير- الثالث من الرواية الشيعية- رواه الكليني ، عن : حنان، عن أبيه، عن أبي جعفر-الباقر- قال: كان الناس أهل ردة بعد النبي -صلى الله عليه وآله- إلا ثلاثة ، فقلت: ومن الثلاثة ؟ فقال: المقداد بن الأسود ، وأبو ذر الغفاري و سلمان الفارسي رحمة الله وبركاته عليهم ثم عرف أناس بعد يسير . و قال:" هؤلاء الذين دارت عليهم الرحى و أبوا أن يبايعوا حتى جاؤوا بأمير المؤمنين مكرها فبايع "[2] .

فواضح من الرواية الشيعية أنها مناقضة للرواية السنية ، في أساسيات الحادثة ،و كثير من تفاصيلها . فهي-أي الشيعية- ذكرت أنه حدث صراع عنيف بين الصحابة في حادثة السقيفة ، و جرى بينهم السب و الشتم ،و التهديد و التآمر، ، و خالفوا الشرع ، و ضيعوا أخوتهم ،و أجبروا بعضهم على البيعة لأبي بكر كعلي و بعض أتباعه ... إلخ . إنها رواية مناقضة لما ذكرته الرواية السنية الصحيحة ! ،

---

[1] نفسه ، ج 1 ص: 168 و ما بعدها .
[2] الكليني: الكافي ، ج 8 ص: 10-11 .

فما حقيقة ما جرى ؟ ، و لماذا هذا التناقض ؟ ، و هل يُعقل أن يحدث بين صحابة النبي-الذين زكاهم الشرع- ما روته الرواية الشيعية ؟ ! ،و أين الحق لنأخذ به ؟ .

تلك التساؤلات –و غيرها- سيجيب عنها تحقيقنا الإسنادي و المتني للروايتين السنية و الشيعية . ففيما يخص أسانيد الرواية السنية فإن أولها –من الشاهد الأول-: ((حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ، حدثني إبراهيم بن سعد ، عن صالح ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن ابن عباس قال : ...)) . هو إسناد صحيح ، لأن رواته كلهم ثقات[1] ، و قد أورده البخاري في صحيحه .

و الإسناد الثاني –من الشاهد الأول- من رواية ابن حِبان ، فقال: ((أخبرنا أبو يعلى قال : حدثنا سريج بن يونس قال : حدثنا هشيم قال سمعت الزهري يحدث عن عبيد الله بن عبد الله قال : حدثني ابن عباس قال : ...)) . و هذا إسناد صحيح رواته ثقات[2] ،و قد صححه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لأحاديث صحيح ابن حبان[3] .

و الإسناد الثالث-من الشاهد الثاني- من رواية أبي بكر البيهقي : ((حدثنا أبو عبد الله الحافظ إملاء و أبو محمد بن أبي حامد المقرئ قراءة عليه قالا : ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا جعفر بن محمد بن شاكر، ثنا عفان بن مسلم، ثنا وهيب ثنا داود بن أبي هند ، ثنا أبو نضرة ، عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال: ...)) . و هذا إسناد صحيح ، لأن رجاله ثقات[4] .

و الإسناد الرابع-من الشاهد الثاني أيضا- من رواية في مسند أحمد مفاده: ((حدثنا عبد الله ، حدثني أبي، ثنا عفان ، ثنا وهيب ، ثنا داود ،عن أبي نضرة ،عن أبي سعيد الخدري قال :...)) . و هذا إسناد صحيح ، لأن رجاله مُتضمنون الإسناد السابق ، ماعدا أحمد بن حنبل و ابنه عبد الله ،و هما ثقتان معروفان.

و قد علق الحافظ ابن كثير على الإسنادين السابقين و حديثهما بقوله : ((وهذا إسناد صحيح محفوظ من حديث أبي نضرة المنذر بن مالك بن قطعة، عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري)) .و ذكر أن الفقيه المحدث محمد بن إسحاق بن خزيمة قال: ((جاءني مسلم بن الحجاج فسألني عن هذا الحديث فكتبته له في رقعة وقرأته عليه وهذا حديث يسوى بدنة بل يسوى بدرة[5]))[6] .

---

[1] عنهم أنظر: ابن حجر: تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 56 ، 605 ، ج 2 ص: 133 . و تهذيب التهذيب ، ج 4 ص: 275 ، ج 7 ص: 17 .

[2] عنهم أنظر : ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ج 3 ص: 295 ، ج 11 ص: 40 . و ابن حبان : القات ، ج 5 ص: 26 . و الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج 2 ص: 199 .

[3] ج 2 ص: 145 .

[4] عنهم أنظر : ابن حجر: تقريب التهذيب - ج 163، 213 ، 283 ، 679 . و تهذيب التهذيب ، ج 1 ص: 116 . و الذهبي : تاريخ الإسلام ، ج 25 ص: 363 . و تذكرة الحفظ، ج 3 ص: 164 .

[5] يطلق لفظ البدنة على الناقة،و البقرة ، و البعير الذكر . و البدرة كيس نقود فيه عشر آلاف درهم أو ألف: ابن منظور : لسان العرب ، ج 13 ص: 47 .

[6] ابن كثير: البداية و النهاية ، ج 4 ص: 48، ج 5 ص: 270 .

و الإسناد الخامس من الشاهد الثالث من رواية البخاري : ((حدثنا إبراهيم بن موسى ، أخبرنا هشام ، عن معمر ، عن الزهري ، أخبرني أنس بن مالك ...)). و هذا إسناد صحيح ، لأن رجاله كلهم ثقات[1] ،و قد أورده البخاري في صحيحه.و صححه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لأحاديث صحيح ابن حبان[2] .

و أما الإسناد الأخير- الخامس من الشاهد الرابع- فهو من رواية الحاكم : ((حدثنا محمد بن صالح بن هانئ ، ثنا الفضل بن محمد البيهقي ، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ، ثنا محمد بن فليح ، عن موسى بن عقبة، عن سعد بن إبراهيم قال : حدثني إبراهيم بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف كان مع عمر بن ...)) . و هذا إسناد صحيح رجاله ثقات[3] ،و قد صححه الحاكم ،و الذهبي ،و ابن كثير[4].

و بذلك يتبين أن شواهد الرواية السنية أسانيدها كلها صحيحة ؛ فكيف هو حال أسانيد شواهد الرواية الشيعية ؟ .

أولها إسناد رواية الطبرسي المطولة :((عن أبى المفضل محمد بن عبد الله الشيباني بإسناده الصحيح عن رجال ثقة ، قال:...)) .و هذا إسناد لا يصح لأنه منقطع و لا نعرف من رواته إلا راويا واحدا ،و قوله:(عن رجال ثقات) ، غير مقبول لأنه إذا كان هو يعرفهم فنحن لا نعرفهم ،و كان يجب عليه ذكرهم ، لأنه من حقنا عليه معرفتهم . و نحن لا نقبل رواية عن مجهولين ، كما أن الراوي الذي ذكره هو أيضا ضعيف ، فقد كذبه أهل الحديث ،و مزقوا حديثه و أبطلوه، لما بان لهم كذبه و وضعه للحديث[5] . و حتى الشيعة طعنوا فيه ، فكان جلهم يغمزونه و يُضعفونه[6] .

و الإسناد الثاني من رواية الطبرسي أيضا ، مفاده : ((عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق: ...)). و هذا إسناد لا يصح ، لأنه منقطع بين الطبرسي و الراوي أبان بن تغلب ،و بين جعفر الصادق و الصحابة ، فلا يُمكنه التحديث عنهم دون واسطة من رواة آخرين . و أبان بن تغلب ضعيف من جهة عدالته ، لأنه كان غاليا في تشيعه ،و يبدو أنه كان يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث ، لذا اختلفت آراؤهم فيه[7] ،و هو من ثقات رجال الشيعة الإمامية[8] .

---

[1] عنهم أنظر: ابن حجر: تقريب ، ج 2 ص: 26 ، 202 . و تهذيب التهذيب ، ج 10 ص: 38 ، ج 12 ص: 111 .

[2] ج 15 ص: 296 .

[3] عنهم أنظر : ابن الجوزي: المنتظم، ج 6 ص: 370 . و ابن حجر: تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 342 ، ج 2 ص: 226 . و تهذيب الكمال، ج 2 ص: 207 ، ج 26 ص: 300 . و الذهبي: من تُكلم فيه و موثق أو صالح الحديث ، ص: 319 -320 . و أحمد العجلي : الثقات ، ج 1 ص: 202 . و أما بالنسبة للفضل بن محمد بن المسيب ، فقد اتهم بالتشيع ، لكنه وُثق .أنظر: ابن الجوزي: المتنظم، ج 5 ص: 156 . و الذهبي: تاريخ الإسلام ، ج 21 ص: 240 . و لم يكن تشيعه تشيعا مذهبيا رافضيا ،و لم يترجم له الشيعة من بين رجالهم . و الحديث الذي رواه مخالف للتشيع المذهبي الإمامي كلية .

[4] الحاكم : المستدرك ، ج 4 ص: 135 و ما بعدها . و ابن كثير : البداية ، مج 5 ص: 270 . و أما الذهبي فحكمه موجود في تعليقه على المستدرك .

[5] الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ،حققه مصطفى عبد القادر عطا، ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ج 3 ص: 85 .

[6] محمد المهدي الطبطبائي : الفوائد الرجالية ، ط1، مكتبة الصادق، طهران، 1363 ، ج 3 ص: 172 ، 173 .

[7] المزي: تهذيب الكمال ، ج 2 ص: 7 و ما بعدها .

[8] ابن داود الحلي: رجال ابن داود الحلي، ج 1 ص: 27 .

و الإسناد الأخير-الثالث من الشاهد الأخير من الرواية الشيعية- رواه الكليني ، عن : ((حنان، عن أبيه، عن أبي جعفر-الباقر- قال:...)) . و هذا لا يصح ، لأنه مُنقطع بين الكليني و حنان بن سدير المعاصر لجعفر الصادق ، و المُتوفى قبل سنة 183 هجرية[1] ، فلا يمكنه التحديث عنه . و مُنقطع أيضا بين أبي جعفر الباقر و الحادثة التي رواها عن الصحابة ، فلا يُمكنه التحديث بها دون واسطة من رواة آخرين . و لأن من رجاله : والد حنان ، و هو : سدير بن حكيم الصيرفي ، ليس بثقة ، متروك ، مُتهم بالكذب[2] .

و من ذلك يتضح أن أسانيد شواهد الرواية الشيعية المتعلقة بحادثة السقيفة ، كلها غير صحيحة . تقابلها أسانيد شواهد الرواية السنية التي بيّن التحقيق الإسنادي أنها صحيحة كلها . فما هو حال متون شواهد تلك الروايتين ؟ .

فبالنسبة للرواية السنية فمتنها صحيح أيضا بدليل المعطيات و الشواهد الآتية: أولها إنه متن أسانيده صحيحة ،و هذا ينعكس عليه إيجابا ، فيقويه مضمونا و يعطيه أساسا متينا .

و ثانيها إنه متن موافق لما نص عليه القرآن الكريم ، من أن الخلافة شورى بين المسلمين ،و هذا يعني أنها تتم بالرضا و الاختيار ، و أن العملية تتضمن الاختلاف في وجهات النظر حول من يتولاها منهم ،و هذا هو الذي حدث في الواقع و انتهى في النهاية بالاتفاق على بيعة أبي بكر بالإجماع .

و الشاهد الثالث هو أنه متن متفق مع السنة النبوية الصحيحة ، فبما أنه سبق أن أثبتنا أن النبي-عليه الصلاة و السلام- توفي و لم يُوص لأحد من الصحابة بالإمامة الشيعية ،و لا بالخلافة الشورية ، لكنه أخبر بأن الصحابة سيختارون أبا بكر الصديق- رضي الله عنه- خليفة له . فإن هذا هو الذي حدث في الواقع ، و التاريخ الصحيح يشهد على أن الصحابة اختلفوا فيما بينهم حول: من يتولى منهم الحلافة ،و لم يختلفوا في: هل هي بالوصية و التعيين و الوراثة ، أم هي بالشورى فيما بينهم ؟ . ثم حسموا اختلافهم ببيعتهم لأبي بكر بالشورى و الرضا و الاختيار بالإجماع . فكان ذلك اختلاف تنوع و إثراء لا اختلاف تناقض و تناحر .

و ربما يقول بعض الناس : إن ما ذكرته ترده روايات شيعية و سنية أخرى بعضها ذكر أن عليا بايع مُكرها ،و بعضها الآخر ذكر أن عليا لم يُبايع إلا بعد ستة أشهر .

فأقول: إن الروايات التي ذكرت أن عليا امتنع عن البيعة و بايع مكرها ، تردها الروايات الصحيحة التي ذكرناها من جهة ،و سنتوسع في بيان عدم صحتها عندما

---

[1] عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق ، ج 4 ص: 246 .
[2] ابن حجر: لسان الميزان ، ج 3 ص: 6 ، 9 .

نناقش متن الرواية الشيعية من جهة أخرى . و أما التي ذكرت أن عليا لم يُبايع إلا بعد ستة أشهر ، فهي غير صحيحة ، بما ذكرناه و بما سيأتي قريبا. و الصحيح منها إسنادا لا يتناقض مع ما ذكرناه ،و سنجمع بينهما لاحقا بعد الانتهاء من نقد متن الرواية الشيعية بحول الله تعالى .

و أما فيما يخص نقد متن شواهد الرواية الشيعة ، فهو متن غير صحيح جملة و تفصيلا ، بدليل المعطيات و الشواهد الآتية : أولها إنه متن أسانيده غير صحيحة ،و هذا ينعكس سلبا عليه، فيُضعفه و يحرمه من السند التاريخي الصحيح.،و هذا يكفي وحده لرفضه لأنه فقد شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر.

و الشاهد الثاني هو أن ذلك المتن مردود بمتن الرواية السنية الصحيحة متنا و إسنادا . و ذلك أنه بما أن المتنين متناقضين مضمونا ، و الشيعي لم يصح إسنادا ، و السني صحّ سندا و مضمونا فهذا يعني أن المتن الشيعي لا يصح ، لأنه مردود بالمتن السني .

و الشاهد الثالث هو أن المتن الشيعي صوّر العلاقة بين الصحابة في حادثة السقيفة علاقة سب و شتم ،و تناحر و تآمر ،و صراع على الدنيا ،و تفاخر بالأنساب ،و هذا لا يصح في حق الصحابة –رضي الله عنهم- بدليل المعطيات الثلاثة الآتية : أولها هو أن القرآن الكريم قد شهد لهم بالإيمان و الأخوة ، و العمل الصالح في حياة نبيهم و بعده،و هذا أمر سبق أن بيناه و وثقناه في الفصل الأول فلا نعيده هنا.
و ثانيها هو أن الرواية السنية الصحيحة لم تذكر ذلك السب و التناحر و... ،و إنما أوردت خلافه، فذكرت أن عمر بن الخطاب قال: ((يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار))، و كرر ذلك بقوله : ((نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار)) . و قال زيد بن ثابت : ((إن رسول الله-صلى الله عليه و سلم- كان من المهاجرين و إن الإمام يكون من المهاجرين ، و نحن أنصاره كما كنا أنصار رسول الله -صلى الله عليه و سلم-)) . و قال أبو بكر:((جزاكم الله خيرا يا معشر الأنصار وثبت قائلكم)) .
و المعطي الثالث-الأخير- هو أن الثابت أن ما حدث بين الصحابة من خلاف حول الخلافة في السقيفة لم يدم طويلا ، فسرعان ما تم الاتفاق على بيعة أبي بكر و بايعه الناس البيعة العامة في اليوم الأول أو اليوم الثاني من وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام-،و توحدت كلمتهم و شرعوا في قمع المرتدين،و بداية الفتوحات ،و لم يُسجل التاريخ أن الأنصار عادوا مرة أخرى للمطالبة بالخلافة . و هذا كله يعني أنه لو كان ما حدث بينهم في السقيفة كان خلافا عقديا عميقا،و صراعا عنيفا متناقضا، ما تمكنوا من حسم اختلافهم بسرعة،و تكوين دولتهم الفتية التي قامت بتلك الأعمال الجليلة و غيرها.

و الشاهد الرابع مفاده هو أن الرواية الشيعة الأولى المطولة تضمنت معطيات منها ما لم يثبت ،و منها المُستهجن و المُستبعد ،و منها غير الصحيح ،و هذا يعني أنها رواية ضعيفة تلاعب بها الرواة المحرفون بالزيادة و النقصان حسب مصالحهم و أهوائهم . من ذلك ما يأتي: إنها ذكرت أن عمر بن الخطاب : قال : ((فلما كان الحباب هو الذي يجيبني لم يكن لي معه كلام، فانه جرت بيني وبينه منازعة في حياة رسول الله- صلى الله عليه واله- فنهاني رسول الله- صلى الله عليه واله- عن مهاترته فحلفت أن لا اكلمه أبدا)) . هذه الحادثة لم أعثر لها على ذكر في الكتب الحديثية و التاريخية على كثرتها و تنوّعها. و ذلك التصرف المنسوب لعمر ليس من أخلاق الإسلام ،و لا من أخلاق المسلم ،و عمر –رضي الله عنه- هو الصحابي الجليل التقي الصالح المشهود له بالجنة ،و من السابقين الأولين الذين مدحهم القرآن الكريم . فلا يصح أن يُنسب إليه ذلك التصرف و الحديث الصحيح يقول : ((لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام))[1] .

و المثال الثاني إنها ذكرت أن قيس بن سعد وثب ((فأخذ بلحية عمر و قال: والله يا ابن صهاك الجبان في الحرب والفرار الليث في الملأ و الأمن لو حركت منه شعرة ما رجعت وفي وجهك واضحة)) . و هذا لا تصح لأمرين : الأول هو أن هذه الحادثة لا ذكر لها في الرواية السنية الصحيحة المتعلقة بحادثة السقيفة، بل و لم أعثر لها على أي ذكر في المصادر السنية على تنوعها و كثرتها ،و لم أعثر فيها أيضا على أي ذكر لعبارة ابن صهاك ،و لا صهاك ، و إنما بعض المصادر الشيعية هي التي انفردت بذلك ،و هذا شاهد يكفي وحده لاستبعاد هذا الخبر.

و الأمر الثاني هو أن ذلك القول-المنسوب لقيس بن سعد- ظاهر البطلان، لأنه زعم أن عمر ببن الخطاب جبان فرار في الحرب . و هذا باطل جملة و تفصيلا ، لأن عمر – رضي الله عنه- معروف و ثابت عنه أنه كان قويا شديدا في جاهليته و إسلامه . و قد صحّ عن النبي-عليه الصلاة و السلام- أنه قال: ((اللهم أعز الإسلام بعمر بن الخطاب ، أو بأبي جهل بن هشام))[2] ،و قال أيضا : ((... و أشدهم في أمر الله عمر))[3] . و صحّ عن ابن مسعود-رضي الله عنه- أنه قال: ((ما استطعنا أن نصلي عند الكعبة ظاهرين حتى أسلم عمر)) ،و قال : ((ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر))[4] . و يشهد التاريخ الصحيح على أن عمر بن الخطاب لم ينهزم و لا فر في أي معركة من المعارك التي خاضها المسلمون ،و حتى عندما انهزموا يوم أحد و حُنين ، كان عمر من بين الذين ثبتوا مع النبي-عليه الصلاة و السلام- كأبي بكر ، و طلحة ،و الزبير[5] .

---

[1] البخاري: الصحيح ، ج 8 ص: 19 .
[2] صححه الهيثمي : مجمع الزوائد ، ج 9 ص: 56 . و الألباني: صحيح الترمذي، ج 3 ص: 204 . و الصحيحة ، ج 13 ص: 38 .
[3] الألباني: الصحيحة ، ج 3 ص: 13 .
[4] البخاري: الصحيح ، ج 5 ص: 11 . و ابن حبان : الصحيح ، ج 15 ص: 304 .
[5] ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ج 8 ص: 91 .

و المثال الثالث هو أنها ذكرت أن سعد بن عبادة رفض بيعة أبي بكر الصديق مطلقا . و هذا الخبر لم يثبت ، و الصحيح خلاف ذلك بدليل المعطيات الآتية :
أولها مفاده هو أنه صحت الرواية أنه لما حضر أبو بكر و عمر –رضي الله عنهما- إلى سقيفة بني ساعدة ، كان مما قاله أبو بكر لسعد: ((لقد علمتَ يا سعد أن رسول الله – صلى الله عليه و سلم- قال و أنت قاعد : قريش ولاة هذا الأمر . فقال سعد : صدقتَ نحن الوزراء و أنتم الأمراء[1] . فهذا شاهد دامغ على أن سعد بن عبادة أقر بما ذكره أبو بكر، و صدّقه فيما قاله له، و اعترف بأن الأمراء من قريش و الوزراء من الأنصار . و عليه فلا يصح شرعا و لا عقلا أن يعترف سعد بذلك ثم لا يُبايع أبا بكر بالخلافة !! . و هذا يعني أن سعدا تراجع عن موقفه ،و أخذ بالحديث النبوي ،و بايع أبا بكر الصديق .

و المعطى الثاني يتمثل فيما ذكرته الرواية السنية الصحيحة-التي سبق ذكرها- أن الخليفة عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- عندما روى ما جرى يوم السقيفة ختم كلامه بقوله: ((فبايعنا أبا بكر الصديق جميعا ،و رضينا به))، و في رواية أخرى أنه قال:((فبايعنا الجميع أبا بكر عن رضا))[2] . فهذه الرواية نصت صراحة على أن جميع الصحابة الذين كانوا في السقيفة بايعوا أبا بكر عن رضا من دون استثناء . فلم تقل مثلا: بايع الناس ، أو معظمهم ، أو أكثرهم ، أو كلهم إلا واحد . و عليه فإن سعد بن عبادة كان من بين المبايعين لأبي بكر من جهة ، و هذه الرواية تتفق مع الرواية الأولى ، و كل منهما يتقوى بالأخر من جهة أخرى .

و المُعطى الثالث مفاده هو أنه من المُستبعد جدا جدا، بل و لا يصح أن صحابيا جليلا كسعد بن عبادة- رضي الله عنه- يخرج عن إجماع الصحابة في بيعتهم لأبي بكر الصديق ، و هو أفضل الصحابة و أولاهم بالخلافة، و هو { ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُواْ السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }- سورة التوبة:40-. و عليه فإن سعدا قد بايع أبا بكر، لأنه لا يُوجد أي مبرر شرعي و لا عقلي يجعله يمتنع من بيعته ،و يُؤيد ذلك أيضا المعطيان السابقان .

و المُعطى الأخير- الرابع- يتمثل في روايتين ذكرهما الطبري في تاريخه من رواية سيف بن عمر التميمي ، و قد نصتا صراحة على أن سعد بن عبادة بايع أبا بكر الصديق[3]- رضي الله عنهما- . و مع أن الروايتين ضعيفتين من جهة الإسناد لأنهما من رواية سيف بن عمر ،و هو قد ضعّفه نُقاد الحديث((التوثيق)) . فإنهما –مع ذلك- إسنادهما أحسن حالا من الرواية الشيعة الأولى االمنقطعة الإسناد . كما أن متنهما صحيح موافق للشواهد الصحيحة السابقة ، فهما إذن يتقويان بها

[1] أحمد بن حنبل : المسند ، ج 1 ص: 5 . و ابن كثير : البداية و النهاية ، ج 5 ص: 247 ، 260 . و بن حجر : فتح الباري ، ج 2 ص: 31 . و السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص: 71 . و الألباني : الصحيحة ، ج 3 ص: 146 ,
[2] أحمد بن حنبل : المسند ، مسند العشرة ، رقم الحديث : 368 . و ابن حبان : الصحيح ، ج 2 ص: 149 ، و ج 21 ص: 145.
[3] الطبري : المصدر السابق ، ج 2 ص: 244 .

إسنادا و متنا ،و من ثم يمكن الرد بهما على الراوية الشيعية الأولى فيما ذكرته عن موقف سعد بن عبادة .

و المثال الرابع مفاده أن تلك الرواية-الشيعية الأولى- ذكرت أن عليا رفض بيعة أبي بكر و لم يُبايعه ،و انه هو الإمام الوصي و الإمام الشرعي. و هذا باطل جملة و تفصيلا ،و قد سبق أن توسعنا في ذلك و أثبتنا بالأدلة الشرعية و التاريخية ، أن حكاية الوصية و الإمامة الشيعية لا وجود لها في دين الإسلام ،و أن عليا لم يقل أنه هو الوصي و الإمام ،و أنه بايع أبا بكر طواعية ضمن البيعة العامة . و هذا أمر سبق بيانه و توثيقه فلا نعيد ذلك هنا.

و المثال الأخير-الخامس- مفاده أن تلك الرواية ذكرت أن عليا عندما احتج بأنه أولى بالخلافة كان مما قاله : ((أخذتم هذا الأمر من الأنصار ، واحتججتم عليهم بالقرابة من الرسول وتأخذونه منا أهل البيت غصبا، ألستم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لمكانكم من رسول الله- صلى الله عليه واله- فأعطوكم المقادة وسلموا لكم الإمارة، و أنا احتج عليكم بمثل ما احتججتم على الأنصار، أنا أولى برسول الله حيا و ميتا، و أنا وصيه ووزيره ومستودع سره وعلمه، و أنا الصديق الأكبر والفاروق الأعظم أول من آمن به وصدقه، و أحسنكم بلاءا في جهاد المشركين و أعرفكم بالكتاب والسنة وأفقهكم في الدين ...)) . و هذا كلام لا يصح ، بدليل المعطيات الآتية:
أولها أنه لا يُوجد في الرواية السنية الصحيحة أن الصحابة -كأبي بكر و عمر و أبي عبيدةو من كان معهم- احتجوا بقرابتهم من النبي-عليه الصلاة و السلام- كما أدعت الرواية الشيعية ،و إنما احتجوا أساسا بسابقة المهاجرين إلى الإسلام من الأنصار ،و حتى قال زيد بن ثابت الأنصاري مؤيدا لهم : ((إن رسول الله-صلى الله عليه و سلم- كان من المهاجرين و إن الإمام يكون من المهاجرين ، و نحن أنصاره كما كنا أنصار رسول الله -صلى الله عليه و سلم-)) .

و المُعطى الثاني هو أن الصحيح في أول من أسلم من المسلمين ، هو خديجة أم المؤمنين ، ثم ورقة بن نوفل[1] ، ثم أن الأصح أن أبا بكر هو أول من أسلم بعد هؤلاء ، و قد أسلم علي و زيد بن حارثة في ظرف واحد لأنهما كانا يعيشان مع النبي في بيته ،و كان علي صغيرا[2] . و لا تصح المقارنة بين إسلام الكبير،و إسلام الصغير ، لأن الصغير لا يقوم إسلامه على الاختيار و البحث ، و الاقتناع و المعاناة ، لأنه لم يصل إلى هذه المرحلة،و عمره لا يسمح له بذلك ، و إنما يقوم على التقليد ،و هذا خلاف إسلام أبي بكر و عمر الذي تمّ عن وعي و اقتناع و اختيار ،و عن تحمل لما يترتب عن ذلك .

[1] البخاري: الصحيح ، ج 1 ص: 7 . و مسلم : الصحيح ، ج 1 ص: 97 .
[2] أنظر : الألباني: صحيح السيرة النبوية ، ص : 118 و ما بعدها .

و المعطى الثالث مفاده أنه ليس صحيحا أن عليا هو أعلم الصحابة ،و إنما هو من كبار علماء الصحابة ،و كان مُبرزا في القضاء ،و غيره برز عليه في علوم أخرى . و الدليل على ذلك أنه صح الحديث أن النبي-عليه الصلاة و السلام- قال : ((أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان ، و أقضاهم علي بن أبي طالب، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب ، و أعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأفرضهم زيد بن ثابت ، ألا وإن لكل أمة أمينا وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح))[1] . و نفس الحديث رواه أحمد و ابن حبان من دون ذكر لعلي بن أبي طالب[2] .

و المُعطي الأخير-الرابع- هو أن الأولى بالخلافة في دين الإسلام ، ليس الأكبر و لا الأصغر، و لا الأفضل و لا الأعلم ، و لا الأجمل و لا الأزهد ،و لا الأقدم و لا الأحدث، و لا الأقرب من النبي نسبا ، و إنما هو من أختاره المسلمون بالشورى و الرضا ، و الاختيار الحر، فهو خليفتهم . لأن الإسلام شرّع للخلافة الشورية ،و لم يُشرع للإمامة الشيعية ،و لا للوراثية .

و من كل ذلك يتبين جليا أن متن الرواية الشيعة الأولى-المتعلقة بحادثة السقيفة- ، لم يصح فيما أنفرد به من أخبار عن الرواية السنية الصحيحة ،و أن المعطيات النقدية التي ذكرناها هي أدلة دامغة على عدم صحتها ،و تلاعب المحرفين بها حسب أهوائهم و مصالحهم . و عليه فهي رواية لم تصح إسنادا و لا متنا .

و أما الشاهد الخامس- في نقد متون الرواية الشيعية- فيتعلق بنقد متن الرواية الثانية- هي الشاهد الثاني من رواية الطبرسي- و مفاده أن هذه الراوية لا تصح متنا كالأولى ، بدليل أنها تضمنت معطيات شرعية و تاريخية غير صحيحة ، مما يدل على أنها رواية تلاعب بها محرفو التاريخ الذين يختلقون النصوص و يركبونها حسب أهوائهم و مصالحهم .

من ذلك أنها زعمت أن 18 صحابيا أنكروا بيعة أبي بكر الصديق و رفضوها ،و كانوا يُؤمنون بأن عليا هو الوصي و الإمام الشرعي. و هذا زعم باطل، لأنه سبق أن بينا بالخبر الصحيح أن كل الصحابة بايعوا أبا بكر في البيعة العامة، منهم : علي و الزبير- رضي الله عنهما- ،و أن حكاية الوصية بالإمامة هي فكرة مُختلقة لا مكان لها في دين الإسلام .

و المثال الثاني مفاده أن تلك الرواية ذكرت ستة من المهاجرين الذين لم يُبايعوا أبا بكر الصديق ،و كانوا يُؤمنون بإمامة علي بن أبي طالب –حسب زعمها- ، منهم : خالد بن سعيد بن العاص ، و سلمان الفارسي ، والمقداد بن الأسود ، و عمار بن

[1] الألباني : صحيح ابن ماجة ، ج 9 ص: 34 ، رقم الحديث : 151 .
[2] صححه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لأحاديث صحيح ابن حبان ، ج 16 ص: 85 ، و أحاديث مسند أحمد بن حنبل ، ج 3 ص:281 .

ياسر ، و بريدة الأسلمي . و ستة من الأنصار ، منهم: عثمان بن حنيف . و هذا الزعم لا يصح لما فيه من الأخطاء ،و الأمور المستبعدة جدا، و غير المقبولة . منها أن سلمان الفارسي ليس من المهاجرين ،و لم يُسلم إلا بعد هجرة النبي-عليه الصلاة و السلام – إلى المدينة ،و كان سلمان مملوكا لأحد أعيان البلد[1] . و منها أن بريدة الأسلمي هو أيضا ليس من المهاجرين ،و لم يُسلم إلا عام الهجرة ، عندما التقى به الرسول-عليه الصلاة و السلام- به و بجماعة من قومه في طريقه إلى المدينة ، فأسلموا ،و لم يلتحق بريدة بالمدينة إلى بعد غزوة أحد[2] .

و منها أنه لو كان هؤلاء أنكروا بيعة أبي بكر ،و كانوا يُؤمنون بإمامة علي ، ما استعمل أبو بكر الصديق و عمر بعض هؤلاء في الفتوح و إدارة الدولة كأمراء و قادة ،و عمال لهما . و لو كانوا كما زعمت الرواية الشيعية ، ما وثق فيهم الخليفتان أبو بكر و عمر ،و لاستغنيا عنهم . من ذلك أن أبا بكر قلّد خالد بن سعيد لواء جيش الشام[3] . و كان بريدة الأسلمي من أمراء عمر بن الخطاب[4] . و عين عمر بن الخطاب عمار بن ياسر واليا له على الكوفة، و كلف عثمان بن حنيف بمسح أراضي السواد[5] .

و المثال الثالث يتضمن حديثين وردا في الرواية ، و هما: ((علي مع الحق والحق مع علي يميل مع الحق كيف ما مال)) ،و ((يا أبا الحسن إن الأمة ستغدر بك من بعدي وتنقض فيك عهدي وانك مني بمنزلة هارون من موسى وأن الأمة من بعدي كهارون و من اتبعه و السامري ومن اتبعه " فقلت: يا رسول الله فما تعهد إلي إذا كان كذلك ؟ فقال: إذا وجدت أعوانا فبادر إليهم وجاهدهم، وان لم تجد أعوانا كف يدك واحقن دمك حتى تلحق ني مظلوما)) . و هذان الحديثان لا يصحان إسنادا و لا متنا . فالأول لم أعثر عليه بذلك اللفظ ،و إنما عثرت عليه في مسند البزار فقط بلفظ مغاير يحمل نفس المعنى ، هو ((ارحم الله عليا ، اللهم أدر الحق معه حيث دار))[6]. و إسناده لا يصح ، لأن من رجاله : المختار بن نافع التمار ، ليس بثقة ، مُنكر الحديث[7] .

و أما متنا فهو مُنكر أيضا ، لأن ذلك لا يصح إلا في حق النبي-عليه الصلاة و السلام- ، أما غيره من الصحابة كعلي بن أبي طالب ، فهم ليسوا أنبياء و غير معصومين ، و أفعالهم تحتمل الخطأ و الصواب ،و قد كانت لهم أخطاء كغيرهم من بني آدم[8].

---

[1] الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج 1 ص: 455 .
[2] نفس المصدر ، ج 3 ص: 412 . و ابن الجوزي: المنتظم ، ج 6 ص: 4 .
[3] ابن الجوزي: نفس المصدر ، ج 4 ص: 52 .
[4] الذهبي: المصدر السابق ، ج 3 ص: 412 .
[5] الطبري : تاريخ الطبري ، ج 3 ص: 227 . و البلاذري: فتوح البلدان ، ج 1 ص: 180 .
[6] البزار: مسند البزار ، ج 2 ص: 491 .
[7] ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ج 9 ص: 49 . و البزار: نفسه ، ج 2 ص: 491 .
[8] سنذكر نماذج من أخطاء علي في المبحث الثالث من الفصل الثالث .

و فيما يخص الحديث الثاني فهو بذلك اللفظ لم أعثر له على أثر في المصادر السنية على كثرتها و تنوّعها ، فهو بذلك اللفظ لا أصل له إسنادا و لا متنا. و واضح منه أنه حديث مركب من مجموعة أحاديث ، من ذلك أن قسما منه : ((إن الأمة ستغدر بك من بعدي)) ، رُوي منفردا من عدة طرق كلها غير صحيحة و لا تنجبر[1] . و قوله : ((و انك مني بمنزلة هارون من موسى وأن الأمة من بعدي كهارون و من اتبعه و السامري ومن اتبعه)) . واضح أن قسما منه مأخوذ من حديث صحيح ، و مفاده أن ((رسول الله- صلى الله عليه وسلم- خرج إلى تبوك واستخلف عليا ، فقال: أتخلفني في الصبيان والنساء ؟ ، قال:" ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ، إلا أنه ليس نبي بعدي"))[2] . لكن الفرق واضح بين الحديثين ، الأول لا إسناد له،و لا يصح متنا ،و الثاني صحيح سندا و متنا .

و أما لماذا لا يصح-ذلك الحديث- متنا ؟ ، فلأنه أولا ليس صحيحا أن النبي-عليه الصلاة و السلام- أوصى لعلي بالإمامة من بعده ، و قد سبق أن بينا بالأدلة الصحيحة أنه توفي و لم يوص لأحد بالخلافة من بعده . و ثانيا ليس صحيحا أن الأمة غدرت بعلي ، فهذا لم يحدث، و ذلك أنه عندما أُستشهد الخليفة عثمان بن عفان ، انقسمت الأمة علي نفسها إلى ثلاث طوائف : واحدة كانت مع علي ،و الثانية خالفته و نازعته ،و الثالثة اعتزلت الطائفتين المتنازعتين . و الثانية لم تغدر به، و إنما خالفته الرأي و الاجتهاد و حاربته و الثالثة اعتزلته و لم تغدر به، و أما التي غدرت به فهي فئة من الطائفة التي كانت معه . و عليه فلا يصح القول بأن الأمة غدرت به ،و هذا شاهد قوي على عدم صحة متن ذلك الحديث .

و ثالثا لا يصح أبدا أن يكون علي من النبي بمنزلة هارون من موسى ، لأن موسى لم يكن خاتم الأنبياء ،و جاء من بعده أنبياء كثيرون ، منهم أخوه هارون ؛ لكن النبي محمد هو خاتم الأنبياء ، و علي لم يكن نبيا، و هذا يستلزم أن عليا لا يمكن أن يكون من النبي بمنزلة هارون من موسى في النبوة و المكانة . و هذا الذي أغفله هذا الحديث ، لكن الحديث الصحيح بيّن ذلك بوضوح عندما قال: ((إلا أنه ليس نبي بعدي)) . و معنى ذلك أن موضع التشبيه لا يتعلق بالنبوة و المكانة ،و إنما يتعلق بعلاقة النسب و القرابة الموجودة بينهما. فالرسول-عليه الصلاة و السلام- ترك عليا ليتولى شؤون أهله و أهل النبي ، لذا قال له : اخلفني في أهلي و أهلك[3] ، فلما جاءه يشتكي طيّب خاطره بذلك التشبيه الجزئي . فالأمر لا علاقة له بالإمامة و الوصية أصلا ،و هذه التشبيه استخدمه النبي-عليه الصلاة و السلام-مع صحابة آخرين كما في قضية أسرى بدر ، فشبّه أبا بكر بإبراهيم –عليه السلام- عمر بنوح-عليه السلام[4]- ، فهذا تشبيه جزئي يتعلق بخصلة من الخصال ،و لا علاقة له بالنبوة و المكانة .

---

[1] الألباني: الضعيفة ، ج 13 ص: 166 ، رقم : 4905 .
[2] البخاري: المصدر السابق ، ج 6 ص: 3 .
[3] سبق توثيق ذلك في المبحث الأول من هذا الفصل .
[4] ابن كثير : تفسير ابن كثير ، ج 4 ص: 88 و ما بعدها .

و رابعا لا يصح أبدا تشبيه أمة محمد-عليه الصلاة و السلام- بما حدث لليهود مع هارون و السامري، فهذا كذب ، لأن الذين اعتزلوا عليا ،و الذين حاربوه لم يكونوا كفارا و لا ضالين ،و الذين كانوا معه لم يكونوا كلهم صالحين ، وإنما كان كثيرا منهم من المنحرفين و المارقين كالسبئية و الخوارج .

و بذلك يتضح جليا أن الرواية الشيعية الثانية لم تصح متنا فيما انفردت به عن الرواية السنية الصحيحة المتعلقة بحادثة السقيفة . و ذلك دليل دامغ على أنها رواية تعرضت للتحريف المتعمد لغايات في نفوس محرفيها .

و أما الشاهد السادس- في نقد متون الرواية الشيعية- فيتضمن معطيات أخرى قوية ترد مزاعم الرواية الشيعية في قولها بأن عليا رفض بيعة أبي بكر الصديق . منها أنه بما أننا سبق أن أثبتنا أن القول بالإمامة الشيعية مُخالف للقرآن الكريم ،و السنة النبوية الصحيحة الموافقة له،و أن عليا لم يقل بها و لا أدعاها ، و أن الصحابة كلهم بايعوا أبا بكر ، فإن هذا يعني أن عليا هو أيضا بايعه ،و لم يُخالفهم في بيعته . لأنه لا يُوجد أي مبرر شرعي و لا عقلي يجعله يرفض بيعته ،و يُخرج أن إجماع المسلمين . و عليه فإن بيعته لأبي بكر أصبحت واجبة في حقه: شرعا ، و عقلا ، و مصلحة .

و منها أنه بما أننا سبق أن أثبتنا بالدليل الصحيح[1] أن علي بن أبي طالب كانت علاقته حسنة جدا مع أبي بكر الصديق بعد أيام قليلة من وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- و كانت علاقة أخوية حميمة . فإن هذا يعني أنه لم يحدث بينهما أي نزاع ،و لا كان علي مُخاصما و لا مُغاضبا لأبي بكر ،و أنه قد بايعه ،و لم يأخذ أبو بكر منه حقه في الإمامة كما تدعي الرواية الشيعية .

و منها أيضا أنه بما أننا سبق أن أثبتنا أن علي بن أبي طالب كان يُحب أبا بكر الصديق ،و يُفضله على نفسه ، و جعله أفضل الناس بعد النبي-عليه الصلاة و السلام- ، فإن هذا يعني أن أبا بكر لم يظلم عليا ،و لا أخذ حقه في الخلافة ،و أن عليا بايعه طواعية مع عامة الناس .

و أما ما ذكرته الرواية الشيعية بأن علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- بايع أبا بكر مُكرها لعدم قدرته على المقاومة ، فإن هذا الزعم لا يصح بدليل المعطيات الآتية : أولها سبق أن بينا أنه لا يُوجد أي مبرر شرعي و لا عقلي و لا مصلحي يجعل عليا ينكر خلافة أبي بكر ، و من ثم فهو بايع طواعية دون إكراه .

---

[1] في المبحث الرابع من الفصل الأول .

و ثانيها أنه صح الخبر - و قد أوردته المصادر السنية و الشيعية معا- ، بأنه عندما بايع الناس أبا بكر، جاء أبو سفيان إلى علي بن أبي طالب و قال له-حسب الرواية السنية- : ((ما بال هذا الأمر في أقل قريش قلة و أذلها يعني أبا بكر، و الله لئن شئت لأملأنها عليه خيلا و رجالا . فقال علي : لطالما عاديت الإسلام و أهله يا أبا سفيان فلم يضره شيء ، إنا وجدنا أبا بكر أهلا))[1] . و في الرواية الشيعية أنه قال لعلي: ((وليتم على هذا الأمر أذل بيت قريش، أما والله لئن شئت لأملأنها على أبي فضيل خيلا و رجلا)). فقال علي : ((طالما غششت الإسلام وأهله، فما ضررتهم شيئا، لا حاجة لنا إلى خيلك ورجلك، لولا انأ رأينا أبا بكر لها أهلا لما تركناه))[2] .

فواضح من ذلك أن علي بن أبي طالب بايع أبا بكر الصديق طواعية و لم يتأخر عن بيعته . و أنه لو كان رافضا له ، أو أنه اغتصب حقه ما بايعه ،و كان قادرا على معارضته و عدم بيعته و توقيفه عند حده ، لأن أبا بكر الصديق كان من بيت هو أضعف بيوت قريش ،و لأن عليا كان من أقوى قبائل قريش ،و لأن أبا سفيان عرض عليه المساعدة البشرية و المادية للانقلاب على أبي بكر ، لكن علي بن أبي طالب رفض عرض أبي سفيان ، و اعترف أنه بايعه طواعية ،و أنه أهلا للخلافة .

و المعطي الثالث هو أن الرواية الشيعية متناقضة مع نفسها ، ففي الوقت الذي ذكرت أن علي بن أبي طالب أُجبر على بيعة أبي بكر الصديق لعدم قدرته على المواجهة روت أخبارا كثيرة عن قوة علي و قدرته على التصدي لأبي بكر و عمر و غيرهما ، حتى أنها بالغت في ذلك و خرجت عن حدود الشرع و العقل و العلم ، الأمر الذي يدل على أن زعمها بأن عليا أُجبر على البيعة لا يصح . من ذلك ما ورد في الرواية السابقة ، فهي أشارت إلى أن عليا و أصحابه كانوا قادرين على إبعاد أبي بكر لو لم يكن أهلا للخلافة .

و منها أنها زعمت أنه عندما بُويع أبو بكر ،و اعترض عليه علي و أصحابه ، و همّ عمر ليُوقع بسلمان الفارسي تدخل علي و وثب على عمر و ((اخذ بمجامع ثوبه ثم جلد به الأرض ، ثم قال: يابن صهاك الحبشية ، لولا كتاب من الله سبق وعهد من رسول الله تقدم ، لأريتك أينا اضعف ناصرا واقل عددا. ثم التفت إلى أصحابه فقال: انصرفوا رحمكم))[3] .

و منها أنها روت أن عليا قال: ((ألا إنه ليس أولياء الشيطان من أهل الطمع والمكر والجفاء بأولى في الجد في غيهم و ضلالتهم من أهل البر و الزهادة و

[1] الحديث صححه الذهبي في تعليقه على المستدرك للحاكم ، ج 3 ص: 83 .
[2] أبو بكر الجوهري: السقيفة و فدك ، ط1 ، شركة الكتبي للطباعة و النشر ، بيروت ، 1980 ، ج1 ص: 49 . و ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج 1 ص: 72 . و محمد بن عقيل العلوي: النصائح الكافية لمن يتولى معاوية ، ط 1 ، دار الثقافة ، إيران ، 1412 ، ص: 120 .
[3] الطبرسي : الاحتجاج ، ج 1 ص: 191 .

الإخبات في حقهم وطاعة ربهم، والله لو لقيتهم فردا وهم ملء الأرض ما باليت ولا استوحشت ...))[1] .
و منها أيضا أنه بلغ الجنون و الضلال برواتها أنهم ذكروا أن عليا قال : ((أنا وجه الله ، أنا جنب الله، وأنا الأول، وأنا الأخر، وأنا الظاهر، وأنا الباطن، وأنا وارث الأرض، وأنا سبيل الله و به عزمت عليه))[2] . فحسب زعمها فعلي هو الإله !! و هذا ضلال مبين ، و كفر بواح ، و هل من هذه صفاته يُقال: إنه بايع أبا بكر مُكرها ؟! ، و حاشا لعلي بن أبي طالب أن يقول ذلك ، لكن محرفي التاريخ و مختلقي النصوص بلغ بهم كذبهم و ضلالهم إلى افتراء مثل تلك الأباطيل و الكفريات ، و الشركيات و الضلالات و إلصاقها بعلي-رضي الله عهنه- لإفساد دين الإسلام،و تسميم الفكر الإسلامي،و نشر الزندقة و الإلحاد بين المسلمين .

و منها أنها روت أن علي بن أبي طالب قال في خطبة له : ((و أيم الله لقد كنت من ساقتها حتى تولت بحذافيرها، و استوسقت في قيادها ، ما ضعفت ولا جبنت ، ولا خنت ولا وهنت . و أيم الله لا بقرن الباطل حتى أخرج الحق من خاصرته))[3] .
و منها أنها روت أيضا أن عليا قال : ((أيها الناس، إن الموت لا يفوته المقيم، ولا يعجزه الهارب، ليس عن الموت محيص، من لم يمت يقتل، إن أفضل الموت القتل، والذي نفس ابن أبي طالب بيده لألف ضربة بالسيف أهون علي من موت على فراش))[4] .

و بذلك يتضح جليا أن الرواية الشيعية متناقضة مع نفسها ، فمرة تصف عليا بالخوف و الضعف ،و الاختفاء حتى أُجبر على بيعة أبي بكر مُكرها ،و مرة تصفه بأنه شجاع همام لا يخاف أحدا ، حتى بلغ بها الغلو أن وصفته بصفات الألوهية . و لا شك أن عليا كان من كبار شجعان الصحابة ، لكنه لم يكن كما وصفته الرواية الشيعية . و بما أن الأمر كذلك فإن عليا-رضي الله عنه- قد بايع أبا بكر طواعية من دون إكراه و لا تخلف عن البيعة العامة، و هو الأمر الذي نصت عليه الرواية السنية الصحيحة .

و بما أنه تبين أن عليا بايع أبا بكر طواعية ، و لم يتخلف عن بيعته ، ألا يتعارض هذا مع ما ورد في الصحيحين من أن عليا بايع أبا بكر بعد وفاة زوجته فاطمة ؟ . أي أنه بايعه بعد 06 أشهر من وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام . و تفصيل ذلك ما رواه البخاري و مسلم : ((عن عروة بن الزبير عن عائشة أنها أخبرته أن فاطمة بنت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أرسلت إلى أبى بكر الصديق تسأله ميراثها من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك ، و ما بقى من خمس خيبر. فقال أبو بكر: إن رسول الله -صلى الله

[1] ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج 6 ص: 127 .
[2] الطوسي: اختيار معرفة الرجال ، ج 3 ص: 68 .
[3] الرضي العلوي: نهج البلاغة ، ص: 175 .
[4] الطوسي : الأمالي ، ج 1 ص: 181 .

عليه وسلم- قال : « لا نورث ما تركنا صدقة إنما يأكل آل محمد - -صلى الله عليه وسلم- - في هذا المال ». و إني والله لا أغير شيئا من صدقة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، و لأعملن فيها بما عمل به رسول الله -صلى الله عليه وسلم- . فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة شيئا، فوجدت فاطمة على أبى بكر في ذلك . قال : فهجرته، فلم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها على بن أبى طالب ليلا ولم يؤذن بها أبا بكر وصلى عليها على. و كان لعلى من الناس وجهة حياة فاطمة ، فلما توفيت استنكر على وجوه الناس ، فالتمس مصالحة أبى بكر ومبايعته ولم يكن بايع تلك الأشهر فأرسل إلى أبى بكر : أن ائتنا ولا يأتنا معك أحد - كراهية محضر عمر بن الخطاب - فقال عمر: لأبى بكر،والله لا تدخل عليهم وحدك. فقال أبو بكر وما عساهم أن يفعلوا بي إني ، والله لآتينهم. فدخل عليهم أبو بكر، فتشهد على بن أبى طالب ثم قال: إنا قد عرفنا يا أبا بكر فضيلتك وما أعطاك الله ولم ننفس عليك خيرا ساقه الله إليك ، ولكنك استبددت علينا بالأمر ، وكنا نحن نرى لنا حقا لقرابتنا من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. فلم يزل يكلم أبا بكر حتى فاضت عينا أبى بكر . فلما تكلم أبو بكر قال و الذي نفسي بيده لقرابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أحب إلى أن أصل من قرابتي ، وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال فإني لم آل فيه عن الحق، ولم أترك أمرا رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يصنعه فيها إلا صنعته. فقال علي لأبى بكر: موعدك العشية للبيعة. فلما صلى أبو بكر صلاة الظهر رقى على المنبر فتشهد وذكر شأن علي وتخلفه عن البيعة وعذره بالذي اعتذر إليه ، ثم استغفر و تشهد علي بن أبى طالب فعظم حق أبى بكر و أنه لم يحمله على الذي صنع نفاسة على أبى بكر ولا إنكارا للذي فضله الله به، و لكنا كنا نرى لنا في الأمر نصيبا فاستبد علينا به فوجدنا في أنفسنا فسر بذلك المسلمون ن وقالوا أصبت. فكان المسلمون إلى علي قريبا حين راجع الأمر المعروف))[1] .

واضح من هذه الرواية أن علي بن أبي طالب تخلّف عن بيعة أبي بكر الصديق ، و لم يُبايعه إلا بعد ستة أشهر- على إثر وفاة زوجته فاطمة – لكنها-مع ذلك- فهي لا تناقض ما قلناه إذا ما أزلنا ما فيها من إشكال و التباس و غموض،و هذا سيتضح لنا فيما يأتي بحول الله تعالى .

أولا إنه واضح من هذه الرواية أن موضوعها الأساسي هو قضية الميراث ، فالرواية بدأت بها ،و تحدثت عنها عندما ذكرت أن أبا بكر قال: ((وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال ...)) . ثم انتهت بوفاة فاطمة- رضي الله عنها- التي كانت قد غضبت على أبي بكر بسبب ذلك ، فوقف علي بجانبها ، فلما تُوفيت طلب علي أبا بكر لمصالحته . فالخلاف لا علاقة له بخلافة أبي بكر و بيعته،و إنما سببه قضية الميراث . و بما أن الأمر كذلك ، فما دخل موضوع الخلافة في هذه الرواية ؟ ! .

[1] مسلم : الصحيح ، ج 5 ص: 153 . و البخاري: الصحيح ، ج 5 ص: 139 .

و ثانيا إن الإجابة عن ذلك تكمن في أن هذه الرواية حدث فيها إدراج لكلام الشهاب الزهري –أحد رواة الخبر- في متن الرواية دون إشارة لذلك ، فأصبح كلامه جزءا منها ،و أصبحت الرواية تتكلم عن موضوعين مختلفين من خلال موضوعها الأصلي . و الدليل على ذلك هو أن الرواية نفسها رواها الطبري في تاريخه و أبو عوانة في مسنده ،و عبد الرزاق الصنعاني في مصنّفه ، و ذكروا أن الزهري-أثناء روايته للخبر- سأله رجل: هل علي لم يُبايع أبا بكر إلا بعد 6 أشهر ؟ ، فقال له : نعم و لا أحد من بني هاشم بايعه ، حتى بايعه علي[1] . فهذه الزيادة المقحمة في الخبر ليس لها إسناد ،و لا يُعد الإسناد الأصلي إسنادا لها ، و لا يُعد موضوعها الأساسي موضوعا لها أيضا . و مما يُؤكد ذلك هو أن الرواية نفسها رواها أحمد بن حنبل دون أن يذكر تلك الزيادة المقحمة[2] . و قد ضعّفها الحافظ أبو بكر البيهقي ،و قال : إنها زيادة لم يُسندها الشهاب الزهري[3] . فهي إذن رواية مرسلة[4] ،و من المعروف عند المحدثين أن الشهاب الزهري كان كثير الإرسال ،و أن مراسيله كالريح ليست بشيء[5] .

و ثالثا أننا إذا حذفنا من رواية البخاري و مسلم الزيادة المُقحمة- أي المدرجة- تصبح تشير بوضوح إلى أن سبب الخلاف بين علي بن أبي طالب و أبي بكر الصديق –رضي الله عنهما- ليس هو الخلافة و البيعة ،و إنما هو قضية الميراث ، لذا قال أبو بكر لعلي: ((... و أما الذي شجر بيني و بينكم من هذه الأموال ، فلم آل فيها عن الخير ،و لم أترك أمرا رأيتُ رسول الله – صلى الله عليه و سلم- يصنعه فيها إلا صنعته)) . لكنها-أي الرواية بلا زيادة- أشارت إلى أن عليا بايع أبا بكر في المسجد ، فما تفسير ذلك ؟ أجاب عن ذلك الحافظ ابن كثير ، فذكر أن عليا بايع أبا بكر مرتين ، و أن بعض الرواة لم يفهموا ذلك و اعتقدوا أن ((عليا لم يُبايع قبلها –أي بالبيعة الأولى- فنفى ذلك ، و المُثبت مُقدم على النافي ، كما تقدم و لما تقرر)) ، ثم أكد على أن عليا بايع أبا بكر في أول يوم أو في الثاني من وفاة رسول الله –عليه الصلاة و السلام- لأنة- أي علي- لم يُفارقه في وقت من الأوقات ،و لم ينقطع في الصلوات خلفه ،و خرج معه إلى ذي القصة لمحاربة المرتدين ، لكن بسبب الميراث و غضب فاطمة من أبي بكر ، راعى علي خاطرها بعض الشيء ، فلما تُوفيت بعد 6 أشهر من وفاة رسول الله –عليه الصلاة و السلام- رأى –أي علي – أن يجدد البيعة لأبي بكر الصديق كما هو وارد في الصحيحين[6].

و رابعا إن مما يُؤيد ما قاله ابن كثير هو أن الحافظ ابن حجر العسقلاني وافقه فيما قاله عن بيعة علي لأبي بكر[7] .و بما أنه سبق و أن أوردنا طائفة من الشواهد التاريخية الصحيحة التي نصت على أن علي بن أبي طالب بايع أبا بكر منذ الأيام الأولى من بيعة السقيفة و لم يتخلف

---

[1] انظر : تاريخ الطبري،ج 2 ص: 236، 237 .و مسند أبي عوانة ،ط1 بيروت، دار المعرفة، 1998 ج 4ص: 251 .و مصنف عبد الرزاق، ط2، بيروت، المكتب الإسلامي، 1403ج 5 ص: 473 .

[2] فضائل الصحابة ، ط1 بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983 ج 1 ص: 362 .

[3] ابن حجر: فتح الباري ، بيروت ، دار المعرفة، 1379 ه ج7 ص: 494-495 .

[4] أي أنه أرسلها و أطلقها و لم يكن شاهد عيان لها ،و لم يذكر لنا من الذي رواها و كان شاهد عيان فيها . و المرسل في علم مصطلح الحديث هو الحديث الذي سقط منه الصحابي ، كأن يقول التابعي مباشرة : قال رسول الله . محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، الجزائر ، دار رحاب د ت ، ص: 70 .

[5] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل ، ط2 بيروت، عالم الكتب، 1986 ج 1 ص: 37، 99 .

[6] ابن كثير: البداية، ج 5 ص: 262 ، 286 .

[7] فتح الباري ، ج 7 ص: 494-495 .

عن بيعته طويلا ، فإن ما ذكرته رواية البخاري و مسلم لا علاقة له بالبيعة الأولى ، و لا ينفيها ،و إنما هو تجديد لها من علي بسبب قضية الميراث .

و إنهاءً لهذا المبحث- مبحث السقيفة- يُستنتج منه أن حادثة السقيفة كانت نعمة على الأمة ، و لم تكن نقمة عليها ، لأنها جسدت مبدأ الشورى في الواقع كما نصّ عليه الشرع . فمارسه الصحابة بحرية و اختيار ، فاختلفوا و تشاوروا و تناقشوا ، ثم اتفقوا في النهاية على بيعة أبي بكر الصديق بالإجماع . فكانت حقا تجربة شورية رائدة ناجحة .

و تبين منه أيضا أن اختلاف الصحابة في حادثة السقيفة كان حول من يتولى منهم الحلافة ،و لم يكن حول: هل هي بالوصية و النص و التوريث ، أم هي بالشورى و الاختيار ؟ ، فأمر الخلافة كان محسوما عندهم بأنه شورى بينهم بدليل القرآن ،و السنة النبوية ، لأن النبي-عليه الصلاة و السلام- توفي و لم يُوص لأحد منهم بالخلافة من بعده .
و اتضح أيضا أن ما روته الرواية الشيعية من أن علي بن أبي طالب أنكر بيعة أبي بكر الصديق ، و أنه لم يُبايعه إلا مُكرها ، هو خبر غير صحيح ، و أن الصحيح خلافه ،و هو الذي رويته الرواية السنية من أن عليا بايع أبا بكر طواعية من دون إكراه ،و لم يتخلف عن بيعته في البيعة العامة .

<u>ثالثا: مناقضة الرواية السنية للشيعية في قولها بعصمة علي و علمه للغيب:</u>

تناقضت الروايتان السنية و الشيعية تناقضا صارخا في موقفيهما من دعوى عصمة علي من الخطأ و علمه للغيب . فالرواية السنية نفت ذلك جملة و تفصيلا ،و الرواية الشيعية أثبتته صراحة و أكدت عليه ، و جعلته من صفات الكمال التي اتصف بها أئمتها !! . فما تفاصيل ذلك ؟ ، و أي الموقفين صحيح ؟ .

فبالنسبة للرواية السنية فهي تقول:إن الله تعالى عالم الغيب و الشهادة ،و علام الغيوب ،و هو وحده سبحانه العالم بذلك ،و هو لا يضل و لا ينسى ،و لا يُخطئ و لا يغلط . و لم يكن نبيه- عليه الصلاة و السلام- يعلم الغيب ، و لا كان علي و لا غيره من الصحابة يعلمون ذلك . و قد أيدت موقفها بأدلة كثيرة من القرآن و السنة و التاريخ .

فأما أدلتها من القرآن فمنها قوله تعالى : (({قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ }-صورة النمل:65- ،و { وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ }-سورة البقرة:216-،و {أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللّهَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ }-سورة التوبة:78-، و {وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ }-سورة الأنعام:59- ،و {قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ اللّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلاَ تَتَفَكَّرُونَ }-سورة الأنعام:50-، و{ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَاْ إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ }-سورة الأعراف:188- ،و { فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلّهِ فَانْتَظِرُواْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ }-سورة يونس:20- ،و {عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ }-سورة الرعد:9-.

و بما أنه سبحانه عالم الغيب و الشهادة ، و علام الغيوب ، فهو إذن لا يضل ،و لا يسهى ،و لا يخطئ ،و كلامه و أفعاله كلها حق . و الشاهد على ذلك أيضا قوله

سبحانه : { وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ }-سورة لأحزاب:4-، و {قُلْ صَدَقَ اللّهُ فَاتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }-سورة آل عمران:95-،و {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }-سورة الحج:6-،و {قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى }-سورة طه:52- ، و {وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً }-سورة مريم:64- .

فواضح من تلك الآيات أن الغيب لله وحده سبحانه و تعالى ،و لا أحد يعلمه من مخلوقاته ، و أنه سبحانه لا يضل و لا يسهى ،و لا يُخطئ و لا يغلط، فهو سبحانه الحق و العدل .

و أما من السنة النبوية فسنذكر منها شاهدين: الأول يتعلق بعتاب الله تعالى لنبيه في القرآن الكريم بسبب بعض المواقف و التصرفات التي اتخذها النبي، كما في حادثتي ابن أم مكتوم ،و أسرى بدر ،و قد سجلهما القرآن و التاريخ معا[1] . و في القرآن قوله تعالى: ((عَبَسَ وَتَوَلَّى أَن جَاءهُ الْأَعْمَى ، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى ، أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى ، فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى ، وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى ، وَأَمَّا مَن جَاءكَ يَسْعَى ، وَهُوَ يَخْشَى ، فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى ، كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ))-سورة عبس :1-11-،و {مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }-سورة الأنفال:67- .

و الشاهد الثاني يتعلق بحادثة الإفك ، فعندما أشاعها المنافقون ، اختلط الأمر على رسول الله-عليه الصلاة و السلام-، و مر بمحنة شديدة ،و لم يتخذ منها موقفا نهائيا ، حتى نزل القرآن بالقول الفصل . فقال سبحانه: ((إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرّاً لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْراً وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ، لَوْلَا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاء فَأُوْلَئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ، وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّناً وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ ، وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ، يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَداً إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ))-سورة النور: 11-17- .

واضح من ذلك أنه لو كان الرسول-عليه الصلاة و السلام- يعلم الغيب لَمَا صدر منه ما صدر في حادثتي ابن أم مكتوم و أسرى بدر ،و لَمَا عاتبه الله تعالى على ذلك ، و لَمَا توقف و اضطرب في حادثة الإفك ،و ظل متوقفا حتى تدخل الوحي

[1] أنظر مثلا : الترمذي : السنن ، ج 5 ص: 102 . و ابن حبان : الصحيح ، ج 2 ص: 293 . و ابن كثير : البداية ، ج 3 ص: 90 .

الإلهي و حسم الأمر ببراءة أمنا عائشة-رضي الله عنها- . لكن عدم علمه للغيب لا ينفي عنه عصمة التبليغ كنبي ، فهو معصوم لكنه لا يعلم الغيب ، و علم الغيب يستلزم العصمة، لكن عصمة الأنبياء لا تستلزم علم الغيب . فهي ليست عصمة مطلقة نابعة من ذات النبي ،و إنما هي رعاية ربانية لنبيه: وحيا و توجيها ، إقرارا و تقويما ، حفظا و رعاية، و قد سبق أن ذكرنا أمثلة من ذلك. و بما أن النبي لا يعلم الغيب فبالضرورة أن عليا و غيره من الناس لا يعلمون الغيب ،و غير معصومين من الزلل و الخطأ .

و أما أدلتها من التاريخ ، فمنها ثلاثة شواهد صحيحة تتعلق بمواقف لعلي بن أبي طالب، تشهد على أنه لم يكن يعلم الغيب . أولها موقفه من حادثة الإفك ، فعندما ذاع الخبر و استشار النبي-عليه الصلاة و السلام- عليا و أسامة بن زيد في فراق أهله ، قال زيد : ((أهلك يا رسول الله ، ولا نعلم والله إلا خيرا)) . وأما علي فقال: ((يا رسول الله لم يضيق الله عليك والنساء سواها كثير ، و سل الجارية تصدقك . فدعا رسول الله- صلى الله عليه وسلم- بريرة فقال: يا بريرة هل رأيت فيها شيئا يريبك ؟ ، فقالت بريرة : لا و الذي بعثك بالحق إن رأيت منها أمرا أغمصه عليها قط ، أكثر من أنها جارية حديثة السن تنام عن العجين فتأتي الداجن فتأكله))[1] . واضح من ذلك أن كل من هؤلاء اجتهد رأيه ، فكان رأي أسامة و بريرة موافقا للحقيقة و لِمَا حكم به القرآن ، لكن رأي علي جاء مخالفا لذلك ومجانبا للصواب . فلو كان علي يعلم الغيب و معصوما ما جانب الصواب فيما قاله ،و لوافق ما حكم به القرآن الكريم و قال به الآخران .

و الشاهد التاريخي الثاني يتعلق بمحاولة علي بن أبي طالب التزوج على فاطمة ببنت أبي جهل ، فلما سمعت فاطمة بذلك ((أتت النبي -صلى الله عليه وسلم- فقالت له: إن قومك يتحدثون أنك لا تغضب لبناتك ، و هذا على ناكحا ابنة أبى جهل... فقام النبي -صلى الله عليه وسلم- ... تشهد ثم قال: « أما بعد فإني أنكحت أبا العاص بن الربيع ، فحدثني فصدقني ، و إن فاطمة بنت محمد مضغة منى وإنما أكره أن يفتنوها ،وإنها والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله عند رجل واحد أبدا ». فترك على الخطبة)) ،و في رواية أنه قال: ((حدثني فصدقني و وعدني فأوفى لي، و إني لست أحرم حلالا ولا أحل حراما ، و لكن و الله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله مكانا واحدا أبدا))، و في رواية ((إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبى طالب ، فلا آذن لهم ثم لا آذن لهم ، ثم لا آذن لهم ، إلا أن يحب ابن أبى طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم فإنما ابنتي بضعة منى ، يريبني ما رابها و يؤذيني ما آذاها))[2] . واضح من ذلك أنه –أي علي- لو كان يعلم الغيب و معصوما ما أقدم على ذلك ،و لجنب نفسه ما ترتب عن موقف ،

---

[1] البخاري: الصحيح ، ج 3 ص: 185 .
[2] مسلم : الصحيح ، ج 7 ص: 140 ، 141 .

و من رفض النبي لِما أقدم عليه، و انتقاده له علانية عندما قارن تصرّفه بموقف أبي العاص بن الربيع .

و الشاهد الأخير- الثالث- يتعلق بالخلاف الذي وقع بين علي و جعفر و زيد بن ثابت حول ابنة حمزة ، فاختصموا فيما بينهم عند النبي-عليه الصلاة و السلام- حول من يأخذها ، و تفصيل ذلك ما رواه أبو داود السجستاني بإسناده : ((حدثنا العباس بن عبد العظيم ، حدثنا عبد الملك بن عمرو ، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن يزيد بن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن نافع بن عجير ،عن أبيه ، عن على - رضي الله عنه – قال: خرج زيد بن حارثة إلى مكة فقدم بابنة حمزة ، فقال جعفر: أنا آخذها أنا أحق بها ابنة عمى و عندي خالتها ، وإنما الخالة أم. فقال على: أنا أحق بها ابنة عمي و عندي ابنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهى أحق بها. فقال زيد أنا أحق بها ، أنا خرجت إليها وسافرت وقدمت بها. فخرج النبى -صلى الله عليه وسلم- فذكر حديثا قال: « وأما الجارية فأقضى بها لجعفر تكون مع خالتها و إنما الخالة أم »))[1] . فلو كان علي يعلم الغيب و معصوما من الخطأ ، لوافق موقفه حكم النبي عليه الصلاة و السلام ، لكنه جاء مخالفا له ،و كانت حجة جعفر أقوى من حجة زيد و علي- رضي الله عنهم- .

و أما الرواية الشيعية فهي على نقيض الرواية السنية ، فقالت : إن عليا و الأئمة من بعده يعلمون الغيب ،و ما كان و ما سيكون ،و علمهم لدني غير مكتسب، و هم معصمون من الخطأ . و أيدت قولها بشواهد عن أئمة الشيعة الإمامية .
أولها رواية للكليني ، قال: أبو محمد القاسم بن العلاء - رحمه الله - رفعه، عن عبد العزيز بن مسلم قال: كنا مع الرضا...)) ، ثم بعد كلام له ذكرت الرواية أن الرضا شرع في ذكر أوصاف أئمة الشيعة الإمامية ، منها ((الإمام المطهر من الذنوب و المبرأ من العيوب، المخصوص بالعلم، الموسوم بالحلم، نظام الدين ... الإمام واحد دهره، لا يدانيه احد ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدل ولا له مثل ولا نظير، مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه له ولا اكتساب بل اختصاص من المفضل الوهاب... وأودع قلبه ينابيع الحكمة، وألهمه العلم إلهاما، فلم يعي بعده بجواب، ولا يحير فيه عن الصواب، وهو معصوم مؤيد موفق مسدد، قد أمن الخطايا والزلل و العثار ...))[2] .

و ثانيها رواها الكليني أيضا : أحمد بن مهران، عن محمد بن علي، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعا، عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله –جعفر الصادق- قال: ... كان أمير المؤمنين-علي بن أبي طالب- كثيرا ما يقول: ((أنا قسيم الله بين الجنة والنار ... ولقد أُعطيتُ خصالا ما سبقني إليها أحد قبلي علمت

---

[1] أبو داود : السنن ، ج 2 ص: 251 .
[2] الكليني: الكافي ، ج 1 ص: 491 و ما بعدها . و ابن بابويه : الأمالي، ج 3 ص: 330 . و الطبرسي : الاحتجاج ، ج 2 ص: 333 .

المنايا والبلايا، و الأنساب وفصل الخطاب ، فلم يفتني ما سبقني، ولم يعزب عني ما غاب عني))[1] .

و الشاهد الأخير-الثالث- مفاده أن محدث الشيعة الكليني وضع مبحثا في كتابه الكافي ، عنوانه: باب : إن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون ، وانه لا يخفى عليهم الشيء . ثم ذكر رواية بإسناد : أحمد بن محمد ومحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر، عن عبد الله بن حماد، عن سيف التمار قال : كنا مع أبي عبد الله-جعفر الصادق- جماعة من الشيعة في الحجر فقال: علينا عين؟ فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نر أحدا فقلنا: ليس علينا عين فقال: ورب الكعبة ورب البنية - ثلاث مرات- لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما و لأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لان موسى والخضر -عليهما السلام- أعطيا علم ما كان، ولم يُعطيا علم ما يكون ، وما هو كائن حتى تقوم الساعة ، وقد ورثناه من رسول الله -صلى الله عليه وآله- وراثة))[2] .

و بذلك يتبين أن الروايتين السنية و الشيعية متناقضتان في موقفيهما من قول الشيعية بأن عليا و غيره من أئمة الشيعة يعلمون الغيب و معصومين من الزلل و الخطأ . فالرواية السنية نفت ذلك مطلقا و لم تُثبته إلا لله تعالى ،و أثبتت لرسوله العصمة الشرعية ، لكن الشيعية خالفتها و أثبتت لأئمتها علم الغيب و العصمة. فهل هذا الموقف موافق للشرع ، أو مخالف له ؟ ، و أليس القول بعلم هؤلاء الأئمة لما كان و لما سيكون هو غلو و وصف لهم بما اختص به الله تعالى ؟ ، و هل الواقع التاريخي الصحيح يُؤيد ذلك أم ينفيه ؟ .

تلك التساؤلات-و غيرها- ستتضح إجابتها بتحقيقنا الإسنادي و المتني للروايتين السنية و الشيعية . ففيما يخص أسانيد شواهد الرواية السنية ، فشاهدها القرآني يقوم على السند القرآني ، و هو سند متواتر يقيني ، فهو إذن صحيح قطعاً بلا شك .

و الإسناد الثاني يتعلق بحادثة ابن أم مكتوم و نزول سورة عبس ،و هو إسناد صحيح قطعا لأنه يقوم على السند القرآني أولا، ثم السند التاريخي ثانيا[3] . و الإسناد الثالث المتعلق بحادثة أسرى بدر ، صحيح قطعا ينطبق عليه ما ذكرناه في الإسناد الثاني .

و الإسناد الرابع- من الرواية السنية- المتعلق بموقف علي من حادثة الإفك ، مفاده : ((حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود وأفهمني بعضه أحمد حدثنا فليح بن سليمان عن ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب و علقمة بن

---

[1] الكليني: نفس المصدر ، ج 1 ص: 486 و ما بعدها .
[2] الكافي : ج 2 ص: 118 و ما بعدها .
[3] سبق توثيق ذلك .

وقاص الليثي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة رضي الله عنها: ...))[1]. و هذا إسناد صحيح ، فقد صححه البخاري ،و مسلم ،و ابن حبان ،و غيرهم[2] .

و الإسناد الخامس-المتعلق بمحاولة علي التزوج ببنت أبي جهل- هو من رواية مسلم : ((حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس و قتيبة بن سعيد كلاهما عن الليث بن سعد قال ابن يونس حدثنا ليث حدثنا عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة القرشى التيمى أن المسور بن مخرمة حدثه أنه سمع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على المنبر وهو يقول: ...))[3] . و هذا إسناد صحيح ، لأن رواته كلهم ثقات[4] ،و قد أورده مسلم في صحيحه .

و الإسناد الأخير-السادس من الرواية السنية المتعلق بابنة حمزة- مفاده : ((حدثنا العباس بن عبد العظيم ، حدثنا عبد الملك بن عمرو ، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن يزيد بن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن نافع بن عجير ،عن أبيه ، عن علي - رضي الله عنه – قال: ...)) . و هذا إسناد حسن رجاله ثقات[5] ،و قد صححه الهيثمي و الألباني[6] .

و يتضح- مما ذكرناه- أن كل أسانيد الرواية السنية- المتعلقة بعلم الغيب و العصمة- هي أسانيد صحيحة . فما هو حال أسانيد الرواية الشيعية المناقضة لما قررته الرواية السنية ؟ .

فبالنسبة لإسناد الشاهد الأول-من الرواية الشيعية- فهو من رواية الكليني : ((أبو محمد القاسم بن العلاء - رحمه الله - رفعه، عن عبد العزيز بن مسلم قال: كنا مع الرضا...)) . و هذا إسناد لا يصح ، لأن القاسم بن العلاء حاله مجهول ، فلم أعثر له على ذكر في كتب الرجال السنية و الشيعية معا. و لأن عبد العزيز بن مسلم مجهول الحال[7] ،و لأنه أيضا إسناد منقطع ، لأن عليا الرضا(القرن الثالث الهجري) الهجري) لا يُمكنه التحديث عن النبي-عليه الصلاة و السلام- دون واسطة من رواة آخرين .

و الإسناد الثاني من رواية الكليني ،و مفاده: ((أحمد بن مهران، عن محمد بن علي، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعا، عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله –جعفر الصادق- قال: ... كان أمير المؤمنين-علي بن أبي طالب-)) . و هذا إسناد لا يصح ، لأن أحمد بن مهران و المفضل بن عمر

---

[1] البخاري: الصحيح ، ج 3 ص: 173 .

[2] أنظر : البخاري نفسه ، ج 3 ص: 173 و ما بعدها . و مسلم : الصحيح ، ج 8 ص: 112 و ما بعدها . و ابن حبان : الصحيح ، ج 10 ص: 12 .

[3] مسلم : نفس المصدر، ج 7 ص: 140 .

[4] عنهم أنظر : ابن حجر: تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 39 ، 511 ، ج 2 ص: 27 ، 48 .

[5] عنهم أنظر: ابن حجر: تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 473، 617 ، ج 2 ص: 49 ، 326 . و تهذيب التهذيب ، ج 6 ص: 118 ، ج 9 ص: 291 . و المزي: تهذيب الكمال ، ج 18 ص: 194 .

[6] الهيثمي: مجمع الزوائد ، ج 9 ص: 241 . و الألباني: صحيح أبي داود ، ج 2 ص: 431 .

[7] المازاندراني: شرح أصول الكافي، ج 5 ص: 221 . و ذلك الراوي لم أعثر له على حال في كتب التراجم و الرجال .

ضعيفان[1] ، و لأنه منقطع أيضا بين جعفر الصاداق و علي ، فلا يمكن لجعفر أن يُحدث عن علي .

و الإسناد الأخير- الشاهد الثالث من الرواية الشيعية- مفاده : ((أحمد بن محمد ومحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر، عن عبد الله بن حماد، عن سيف التمار قال : كنا مع أبي عبد الله-جعفر الصادق ...)) . و هذا إسناد لا يصح ، لأن إبراهيم بن إسحاق ضعيف، و عبد الله بن حماد مختلف فيه بين التضعيف و التوثيق[2] . و لأنه-أي الإسناد- منقطع بين جعفر الصادق و النبي-عليه الصلاة و السلام- ، فقد تحدث عن أمور لا يمكنه التحدث عنها من دونه .

و به يتضح أن أسانيد شواهد الرواية الشيعية –المتعلقة بعلم علي للغيب و عصمته- كلها أسانيد غير صحيحة . و هذا خلاف حال الرواية السنية المخالفة لها ،و التي أثبت التحقيق الإسنادي صحة كل أسانيدها .

و أما من جهة التحقيق المتني ، فإن الرواية السنية القائلة بأنه لا يعلم الغيب إلا الله تعالى ،و أن عليا لم يكن يعلم الغيب و لا كان معصوما ،و أن كل بني آدم خطاء ، فهي رواية متنها صحيح قطعا . لأنه متن أسانيده الشرعية و التاريخية صحيحة من جهة ، و موافق لما نص عليه القرآن الكريم ،و لما يقوله العقل الصريح و العلم الصحيح من جهة ثانية ،و ستزيده المعطيات و الشواهد الآتية-في نقد المتن الشيعي- قوة و عمقا و تأكيدا من جهة ثالثة .

و أما متن الرواية الشيعية فهو متن غير صحيح قطعا ، بدليل المعطيات الآتية : أولها إنه متن أسانيده غير صحيحة ، و هذا ينعكس عليه سلبا ، فيُضعفه و يُفقده السند الصحيح الذي يقوم عليه .و ثانيها إنه متن مخالف لِما نص عليه الشرع الصحيح ،و لِما يقوله العقل الصريح من أن كل بني آدم خطاء، و لِمَا يشهد به التاريخ الصحيح من أن علي بن أبي طالب ما كان معصوما و لا كان يعلم الغيب ،و قد ذكرنا طرفا منه في عرض موقف الرواية السنية ،و سيأتي المزيد منه قريبا. و ثالثها إنه متن قائم على الزعم ، فليس لديه دليل صحيح من الشرع ، و لا من العقل ، و لا من التاريخ الصحيح . فهو إذن زعم ، و الزعم ليس دليلا ، و لا يعجز عنه أحد .

و المعطى الرابع مفاده هو أن قول الرواية الشيعية بعلم علي للغيب و عصمته من الخطأ، مبني على أساس قولها بإمامته ؛ و بما أنه سبق أن أثبتنا بطلان القول بالوصية و الإمامة الشيعية ، فإن هذا يستلزم بطلان القول بعلم علي للغيب و عصمته .

---

[1] ابن المطهر الحلي: خلاصة الأقوال، ج 2 ص: 42 . و ابن داود الحلي: رجال ابن داود ن ص: 399 .
[2] عنهما أنظر: الطوسي: رجال الطوسي ، ج 2 ص: 182. و عبد الرحمن الزرعي: رجال الشيعة في الميزان ، ص: 118 . و الشبستري: أصحاب الإمام الصادق ، ج 3 ص: 235 .

و المعطى الخامس يتضمن شواهد و مواقف تاريخية كثيرة تبطل مزاعم الرواية الشيعية و تُثبت أن عليا كان كغيره من البشر يُخطئ و يُصيب ، يتأسف و يندم ،و يطلب العلم من غيره كباقي الصحابة . منها أنه صح الخبر أن عليا بعد معركة الجمل و ما نتج عنها قال :((ليتني مت قبل هذا اليوم بعشرين سنة)). و في رواية أنه قال لابنه الحسن: ((يا حسن وددت أني مت منذ عشرين سنة))[1]. فلو كان علي بن أبي طالب يعلم الغيب و معصوم من الخطأ ، ما قال ذلك و لا وقع فيه .
و الشاهد الثاني مفاده أن الصحابي قيس بن سعد بن عبادة قال لعلي : ((أرأيت مسيرك هذا عهد عهده إليك رسول الله- صلى الله عليه و سلم- أم رأى رأيته ؟ ... قال: ما عهد إلي رسول الله- صلى الله عليه و سلم- فيه شيئا ، ولكن رأى رأيته))[2] . و في رواية ((ما عهد إلى رسول الله -صلى الله عليه و سلم- شيئا خاصة دون الناس ، إلا شيء سمعته منه ، فهو في صحيفة في قراب سيفي ...))[3] . فواضح من ذلك أن عليا لم يقل لأصحابه أنه يعلم الغيب ،و لا أنه معصوم ، و لا كانوا هم يعتقدون فيه ذلك ،و إنما كان يجتهد برأيه كغيره من الناس ،و يتعلم من النبي-عليه الصلاة و السلام- كما يتعلم منه سائر الصحابة .

و الشاهد الثالث يتضمن معطيات على محدودية علم علي بن أبي طالب ، منها أنه صح الحديث أن النبي-عليه الصلاة و السلام- قال: ((((أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان ، و أقضاهم علي بن أبي طالب، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب ، و أعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأفرضهم زيد بن ثابت، ألا وإن لكل أمة أمينا وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح))[4] . و نفس الحديث رواه أحمد و ابن حبان من دون ذكر لعلي بن أبي طالب[5] .

و منها أن عليا روى خبر كيفية توحيد المصحف زمن الخليفة عثمان بن عفان ، فكان مما ورد فيه : ((قلنا : فما ترى ؟ قال : نرى أن نجمع الناس على مصحف واحد ، فلا تكون فرقة ، ولا يكون اختلاف . قلنا : فنعم ما رأيت ، قال : فقيل : أي الناس أفصح ، وأي الناس أقرأ ؟ قالوا : أفصح الناس سعيد بن العاص ، وأقرأهم زيد بن ثابت ، فقال : ليكتب أحدهما ويمل الآخر ففعلا ، وجمع الناس على مصحف ...))[6] .

[1] الروايتان حسنهما الهيثمي في مجمع الزوائد ، ج 9 ص : 318 .
[2] الخبر صحح إسناده شعيب الأرناؤوط في تعليقه علة مسند احمد ين حنبل . ج ج 1 ص: 148 . و صححه الضياء في المختارة ، ج 1 ص: 307 .
[3] صحح إسناده شعيب الأرناؤوط ، المسند ، ج 1 ص: 119 .
[4] الألباني : صحيح ابن ماجة ، ج 9 ص: 34 ، رقم الحديث : 151 .
[5] صححه شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لأحاديث صحيح ابن حبان ، ج 16 ص: 85 ، و أحاديث مسند أحمد بن حنبل ، ج 3 ص:281 .
[6] الخبر صححه ابن حجر و السيوطي . فتح الباري ، ط2 ، دار المعرفة ، بيروت ، ج 9 ص: 17 . و الإتقان في علوم القرآن ، ط1 ، دار الفكر، بيروت ، 1996 ، ج 1 ص: 165 .

و منها روى البخاري عن علي بن أبي طالب أنه قال : ((كنت رجلا مذاء فأمرت المقداد بن الأسود أن يسأل النبي- صلى الله عليه وسلم- فسأله فقال: فيه الوضوء))[1] .

فواضح من تلك المعطيات أن عليا ليس هو أعلم الصحابة , و لا هو أعلمهم بالحلال و الحرام ، و لا هو أفصحهم ،و لا هو أقرؤهم ،و لا هو أفرضهم ، و لا هو معصوم من الخطأ ،و إنما هو من كبار علماء الصحابة برع في القضاء أكثر من غيره من العلوم ، و تعلم على يد النبي كغيره من الصحابة . و لو كان يعلم الغيب كما زعمت الرواية الشيعية ما كان ذلك حاله .

و الشاهد الرابع يتعلق بموقف علي من واليه على مصر قيس بن سعد بن عبادة ، فقد وصلته أخبار مكذوبة عنه ، فعزله و ولى مكانه الأشتر النخعي ، فمات في الطريق قبل أن يصل إلي مصر . و أما قيس فقد التحق بالمدينة ، ثم عاد إلي علي و أخبره بما حدث له . فتبين لعلي أنه أخطأ في عزله و أنه كان يُعاني الكثير في مصر ، ثم أصبح بعد ذلك يأخذ برأيه فيما يُشير به عليه ،و جعله على مقدمة جيشه[2] . فلو كان علي يعلم الغيب و معصوم من الخطأ ما صدر كل ذلك منه ، فهو لم يكن على علم بحقيقة ما جرى في مصر ،و لا كان يعلم بأن الأشتر سيموت في الطريق ،و لا أنه أخطأ في عزله لقيس بن سعد ،و لو كان معصوما و يعلم الغيب ما اتخذه مستشارا له يأخذ بمشورته .

و الشاهد الخامس مفاده أن النتائج التي ترتبت عن سياسة علي بن أبي طالب في تعامله مع جيشه و خصومه ، هي شاهد قوي دامغ على أنه ما كان يعلم الغيب ،و لا كان معصوما من الخطأ . فلا هو تحكم في جيشه تحكما كاملا . و لا هو اقتص من المجرمين الذي قتلوا الخليفة الشهيد عثمان بن عفان مع اعترافه بأنه قتل مظلوما[3] . و لا هو وضع حدا للسبئية التي ادعت فيه الألوهية . و لا هو تمكن من منع جيشه من الانشقاق عليه . و لا هو نجى نفسه و حماها من الذي قتله . و لا هو جنب الأمة الويلات و الخسائر التي دمرتها و عصفت بها . و لا هو قطع الطريق على خُصومه من توظيف نقاط ضعف جيشه لصالحهم , و لا هو انتصر في النهاية على جيش الشام . و بصفة عامة فإن سياسته انتهت به في النهاية إلى طريق مسدود ،و انتهت بخصومه إلى طريق مفتوح . فلو كان يعلم الغيب و معصوما من الخطأ ما حدث له كل ذلك و غيره كثير .

و الشاهد السادس يتعلق بمتن الشاهد الثالث من الرواية الشيعية الذي نص على أن جعفر الصادق و الأئمة الآخرين يعلمون ما كان و ما سيكون و أنهم أعلم من موسى و الخضر ،و أنهم ورثوا ذلك عن النبي-عليه الصلاة و السلام- . و هو متن

---

[1] الصحيح ، ج 1 ص: 38 .
[2] الذهبي: السير ، ج 3 ص: 109 و ما بعدها . و هذا الخبر متواتر ذكرته مصادر سنية و شيعية كثيرة .
[3] سبق توثيق ذلك في المبحث الرابع من الفصل الأول .

يحمل دليل بطلانه من داخله. من ذلك إنه ذكر أن جعفر قال لأصحابه : ((علينا عين ؟ فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نر أحدا فقلنا: ليس علينا عين)) . و هذا تناقض من جهة يقول أنه يعلم الغيب ،و من جهة أخرى يخاف من أن يراه أحد ،و يطلب من أصحابه التأكد ! ، فأين العلم بالغيب ؟! فلو كان يعلمه ما طلب ذلك من أصحابه . و هم أيضا متناقضون مع أنفسهم ، فمرة هم الذين يُخبرونه و يحمونه من العيون ، و مرة يُصدقونه في قوله لهم بأنه يعلم ما كان و ما سيكون !! .

و من ذلك أيضا أن الخبر ذكر عن جعفر أنه ورث علم ما كان و ما سيكون عن الرسول-صلى الله عليه و سلم- ، و هذا باطل و افتراء عليه ، لأنه سبق أن بينا و أثبتنا أن رسول الله ما كان يعلم الغيب ،و لا أحد من أصحابه ،و لا أحد من البشر يعلم الغيب .

و الشاهد السابع- في نقد متن الرواية الشيعية- يتضمن مواقف و أقوالا و معطيات تاريخية كثيرة من المصادر الشيعية نفسها تشهد قطعا على أن عليا لم يكن يعلم الغيب ،و لا كان معصوما من جهة ،و هي أدلة دامغة على تناقض الروايات الشيعية فيما بينها حول علم الإمام الشيعي للغيب و عصمته من الخطأ من جهة أخرى .

فمن ذلك ما ذكرته الرواية الشيعية عن مواقف علي من أصحابه و أتباعه ، فذكرت أنه قال : ((يا أهل الكوفة منيت منكم بثلاث واثنتين صم ذووا أسماع، وبكم ذووا ألسن، وعمي ذووا أبصار، لا إخوان صدق عند اللقاء، ولا إخوان ثقة عند البلاء. اللهم إني قد مللتهم وملوني، وسئمتهم وسئموني ، اللهم لا ترض عنهم أميرا ولا ترضهم عن أمير))[1] . و قال :((إني منيت بشرار خلق الله ،أريدهم على الأمر الذي هو الرأي ، فلا يتبعونني))[2] . و قال : ((كم أداريكم كما تدارى البكار العمدة ، والثياب المتداعية ! كلما حيصت من جانب تهتكت من آخر ، كلما أطل عليكم منسر من مناسر أهل الشام أغلق كل رجل منكم بابه ، و انجحر انجحار الضبة في جحرها ، والضبع في وجارها .الذليل والله من نصرتموه ، ومن رمى بكم فقد رمى بأفوق ناصل . إنكم والله لكثير في الباحات ، قليل تحت الرايات ، و إني لعالم بما يصلحكم ، ويقيم أودكم ، ولكني والله لا أرى إصلاحكم بإفساد نفسي . أضرع الله خدود كم ، وأتعس جدودكم ! لا تعرفون الحق كمعرفتكم الباطل ، ولا تبطلون الباطل كإبطالكم الحق))[3] .

فواضح من ذلك أن عليا كان ناقما على أتباعه ،و تمنى التخلص منهم ،و لو كان يعلم الغيب ما التحق بهم منذ البداية ، و لا رضي بهم أعوانا و أتباعا له. و لو فرضنا جدلا أنه كان يعلم الغيب و مع ذلك قبلهم و قال فيهم ذلك ، فهذا يعني أن عليا كان يعبث، و تعمد السير في الطريق المسدود بنفسه و أتباعه،و هذا انتحار مرفوض شرعا و عقلا . و من ثم لا يصح له أن يذمهم و لا أن ينتقدهم ،و لأنه

---

[1] الطبرسي : الاحتجاج ، ج 1 ص: 295 . و المفيد : الإرشاد ، ج 1 ص: 14 .
[2] ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ج 3 ص: 156 .
[3] الراضي العلوي: نهج البلاغة ، ص: 92-93 .

تعمد السير بهم في طريق الهلاك . و بما أن هذا لا يصح القول به ، و لا نسبته لعلي ، فإن هذا يدل على أن عليا لم يكن يعلم الغيب ،ولا كان معصوما من الخطأ .
و المعطى الثاني مفاده أنه لما بلغ عليا أن أهل الشام يستعدون لمنازلتهم ، قام و نادى : الصلاة جامعة ، ثم قام فخطب الناس ، فأخبرهم أنه قدم عليه رسول كان بعثه إلى الشام ، وأخبره أن معاوية قد نهد إلى العراق فيأهل الشام ، فما الرأي ؟ قال : فاضطرب أهل المسجد ، هذا يقول : الرأي كذا ، وهذا يقول : الرأي كذا ، وكثر اللغط واللجب ، فلم يفهم على من كلامهم شيئا ، ولم يدر المصيب من المخطئ ، فنزل عن المنبر ، وهو يقول :((إنا لله وإنا إليه راجعون ! ذهب بها ابن أكالة الأكباد - يعنى معاوية))[1] . فأين علمه للغيب ؟ ، إنه يرسل من يأتيه بالأخبار عن أهل الشام ،و لا يفهم ما قاله أصحابه بسبب لغطهم و اختلافهم . فهل هذا سلوك من يعلم ما كان و ما سيكون ؟ ! .

و المعطى الثالث مفاده أنه لما بلغ عليا خبر مقتل محمد بن أبي بكر، و الأشتر النخعي سنة 38 هجرية ((جزع عليهما جزعا شديدا، وتفجع))[2] . فلو كان يعلم الغيب لما أرسلهما إلى مصر ،و لسعى لإنقاذهما ،و لما جزع و تفجع عليهما ، لأن من يعلم الغيب الأمر مكشوف لديه ، فيتجنبه أولا ، ولا يُحدث له جزعا و لا قلقا و لا تفجعا ثانيا . و بما أنه صدر منه ما ذكرناه دلّ ذلك على أنه لم يكن يعلم الغيب .

و المعطى الرابع مفاده أن علي بن أبي طالب ((أرسل رجلا من أصحابه يعلم له علم أحوال قوم من جند الكوفة قد هموا باللحاق بالخوارج ، وكانوا على خوف منه)) . فلما عاد إليه الرجل قال له: ((أأمنوا فقطنوا ، أم جبنوا فظعنوا-أي رحلوا- ! فقال الرجل : ((بل ظعنوا يا أمير المؤمنين)). فقال علي : ((بعدا لهم كما بعدت ثمود ! ...))[3] . فهل من يرسل من يأتي له بالأخبار عن بعض أتباعه ،و يسأل ماذا فعلوا يُقال فيه : إنه يعلم الغيب ؟؟ !! . و هل ذلك سلوك من يعلم الغيب ؟ ! .

و المعطي الخامس مفاده أن عليا لما بلغه أن أحد عماله خان الأمانة في بعض ما ولاه عليه أرسل إليه يقول: ((أما بعد ، فإن صلاح أبيك غرني منك ، وظننت أنك تتبع هديه ، وتسلك سبيله ، فإذا أنت فيما رقى إليّ عنك لا تدع لهواك انقيادا ، ولا تبقى لأخرتك عتادا ، تعمر دنياك بخراب آخرتك ، وتصل عشيرتك بقطيعة دينك ، ولئن كان ما بلغني عنك حقا لجمل أهلك و شسع نعلك خير منك . ومن كان بصفتك فليس بأهل أن يسد به ثغر ، أو ينفذ به أمر ، أو يعلى له قدر ، أو يشرك في أمانة ، أو يؤمن على جباية ، فأقبل إلى حين يصل إليك كتابي هذا إن شاء الله))[4] . واضح من ذلك أنه قول من يُخطئ و يُصيب ،و من لا يعلم الغيب و ليس هو بقول معصوم و لا من يعلم ما كان و ما سيكون . فعلي اعترف أنه أخطأ في حسابه ، و ظن ظنا ،

---

[1] ابن أبي الحديد : المصدر السابق ، ج 3 ص: 156 .
[2] اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي ، ج 2 ص: 204 .
[3] الرضي العلوي: المصدر السابق ، ص: 250-251 .
[4] نفس المصدر ، ص: 424 .

و لم يكن متيقنا حتى من الأخبار التي وصلته عن عامله عندما قال : ((ولئن كان ما بلغني عنك حقا لجمل ...)) ،و هي أخبار وصلته عن طريق أناس و لم يعلم بها علما لدنيا كما تزعم الرواية الشيعية .

و المعطى السادس يتضمن نماذج من أخطاء علمية وقع فيها بعض أئمة الشيعة ، وردت في المصادر الشيعية ،و هي دليل دامغ على بطلان دعوى الرواية الشيعية بأن أئمة الشيعة الإمامية يعلمون الغيب و معصومين من الخطأ . من ذلك ما رواه الكليني من أن امرأة جاءت إلى عمر فقالت له :" إني زنيت فطهرني "، فأمر بها أن ترجم فأخبر بذلك علي بن أبي طالب فقال: " كيف زنيت ؟ "، فقالت:" مررت بالبادية فأصابني عطش شديد فاستسقيت أعرابيا فأبى أن يسقيني إلا أن أمكنه من نفسي ، فلما أجهدني العطش وخفت على نفسي سقاني فأمكنته من نفسي. فقال علي: " تزويج ورب الكعبة "[1] . هذه فتوى لا تصح ، يُعرف بطلانها بالبداهة ، لأن ما حدث ليس تزويجا ،و لا توفرت فيه شروط الزواج ،و إنما هو زنا تم بالقهر و الاضطرار، فهو نوع من أنواع الاغتصاب من جهة ،و تلك الفتوى هي دعوة إلى الزنا و اعتراف بشرعيته من جهة أخرى. و حاشا لعلي أن يقول ذلك، و إنما الرواية الشيعية هي التي كذبت عليه ، كما كذبت عليه عندما زعمت أنه كان معصوما و يعلم الغيب . و بما أنها قالت بذلك فانتقادنا هذا يُبطل زعمها .

و النموذج الثاني مفاده أن رجلا أتى بامرأته إلى عمر فقال: إن امرأتي هذه سوداء وأنا أسود وإنها ولدت غلاما أبيض، فقال لمن بحضرته: ما ترون ؟ فقالوا: نرى أن ترجمها فإنها سوداء وزوجها أسود و ولدها أبيض، قال: فجاء علي بن أبي طالب وقد وُجه بها لتُرجم، فقال: ما حالكما فحدثاه فقال للأسود: أتتهم امرأتك فقال: لا، قال: فأتيتها وهي طامث ؟ قال: قد قالت لي في ليلة من الليالي: إني طامث فظننت أنها تتقي البرد فوقعت عليها، فقال للمرأة: هل أتاك وأنت طامث؟ قالت: نعم سله قد حرجت عليه وأبيت، قال:" فانطلقا فانه ابنكما، وإنما غلب الدم النطفة فابيض ولو قد تحرك اسود فلما أيفع اسود))[2] . و جوابه هذا فيه أخطاء علمية فادحة ، منها إن الحمل لا يحدث في فترة الحيض ، فهي فترة يتطهر فيها الرحم من الدم الفاسد ،و لا إخصاب فيها . و منها إن الجنين لا يتكون من دم الحيض و نطفة الرجل ،و إنما من النطفة و بويضة المرأة ،و الحيض دم فاسد لا يصلح للتلقيح . و منها أن لون الجنين لا علاقة له بدم الحيض و لونه ،و إنما هو مرتبط بالمورثات التي تحملها الصبغيات الموجودة في المني و البويضة . فهل من يعلم الغيب و معصوم من الخطأ يقع في هذا الأخطاء ؟ ! .

و النموذج الأخير- الثالث- مفاده أن الشيعة رووا عن إمامهم جعفر الصادق أنه قال: ((خلق النهار قبل الليل، والشمس قبل القمر، و الأرض قبل السماء و وضع

---

[1] الكليني : الكافي ، ج 5 ص: 416 .
[2] نفس المصدر ، ج 5 ص: 109 .

الأرض على الحوت، والحوت في الماء، والماء في صخرة مجوفة، والصخرة على عاتق ملك، والملك على الثرى، والثرى على الريح العقيم، والريح على الهواء والهواء تمسكه القدرة ...))[1] . و قال ((إن الحوت الذي يحمل الأرض أسر في نفسه أنه إنما يحمل الأرض بقوته فأرسل الله تعالى إليه حوتا أصغر من شبر وأكبر من فتر فدخلت في خياشيمه فصعق، فمكث بذلك أربعين يوما ثم إن الله عز وجل رأف به و رحمه وخرج . فإذا أراد الله عز وجل بأرض زلزلة بعث ذلك الحوت إلى ذلك الحوت فإذا رآه اضطرب فتزلزلت الأرض))[2] .

واضح من ذلك أن قوله هذا فيه أخطاء علمية فادحة ، منها قوله: إن الحوت هو الذي يحمل الأرض ، و هذا تفسير خرافي ، لأن الذي يحمل الأرض هي الجاذبية ، و ليس الحوت . و كيف يحملها الحوت و هو و الماء جزآن من الأرض نفسها ؟ ! . و منها قوله: إن النهار خلق قبل الليل ،و هذا لا يصح فمن الثابت علميا أن الأصل في الكون الظلام لا النهار ، و لولا الشمس ما كان النهار . و منها قوله : إن سبب الزلزال هو اضطراب الحوت الذي يحمل الأرض عندما يرى الحوت الصغير الذي يريد دخول خيشومه !! . و هذا تفسير خرافي مُضحك جدا ، لأن أسباب الزلازل هي أسباب طبيعية لا علاقة لها بالحوت و لا بأنواع الأسماك الأخرى ، أهمها حركة الصفائح الأرضية . و عليه فهل الإمام المعصوم العالم بما كان و سيكون يقع في هذه الأخطاء الفادحة ؟ ! . كلا إن ذلك لا يمكن أن يقوله معصوم عالم بالغيب .

و الشاهد الأخير- الثامن في نقد الرواية الشيعية- يتضمن أقوالا و مواقف لبعض أئمة الشيعة الآخرين تنقض زعم الرواية الشيعة بأن عليا و الأئمة الآخرين كانوا معصومين من الخطأ و يعلمون الغيب . منها سبب موت الحسن بن علي ، فقدر ذكرت الرواية الشيعية أن الحسن قال لجماعة من أتباعه : ((ما جئتكم حتى لفظت طائفة من كبدي، ولقد سُقيت السم مرارا، فما كان بأشد علي من هذه المرة، وأنا ميت)). فقال أخوه الحسين : ((فمن فعل بك ذلك ؟ قال: و ما تريد من ذلك، تريد أن تطلب بثأري ؟ دعني ومن صنع بي ذلك إلى يوم القيامة الوقوف معه بين يدي الله، ولا تحدثن في ذلك بعدي حدثا))[3] . و في رواية أخرى أنه قال : ((لقد سقيت السم مرارا، ما سقيته مثل هذه المرة، لقد لفظت قطعة من كبدي، فجعلت أقلبها بعود معي " فقال له الحسين : ومن سقاكه ؟ فقال: وما تريد منه ؟ أتريد قتله، إن يكن هو هو، فالله أشد نقمة منك، وان لم يكن هو فما أحب أن يؤخذ بي برئ "))[4] .

واضح من ذلك أن الحسين لم يكن يعلم من سقا أخاه السم ،و لا الحسن كان مُتأكداً ممن سقاه السم حسب الرواية الشيعية . و هذا دليل قاطع على أن أئمة الشيعة

[1] الطبرسي : الاحتجاج ، ج 2 ص: 100 .
[2] الكليني: المصدر السابق ، ج 8 ص: 30 .
[3] القاضي النعمان : شرح الأخبار في فضائل الأئمة ، ج 5 ص: 198 .
[4] المفيد : الإرشاد ، ج 2 ص: 24 و ما بعدها .

الإمامية ليسوا معصومين ،و لا يعلمون الغيب . و إذا قيل : إن الحسن تعمد تناول السم ،و أنه كان على علم به . فأقول: أولا إن الرواية تنفي ذلك فهي ذكرت صراحة أن الحسين لم يكن يعلم من سقاه السم ،و هو نفسه لم يكن مُتأكدا ممن سقاه السم . و ثانيا إنه لا يصح عقلا و لا شرعا القول بأن الحسن كان يعلم بالسم و مع ذلك تعمد تناوله . فإذا فعل هذا-جدلا- يكون قد انتحر ،و هذه جريمة أخلاقية و شرعية يُعاقب عليها شرعا و قانونا .

و منها رواية للكليني مفادها أن الحسن بن علي قال :فإن أصبتُ فمن الله ثم من أمير المؤمنين-أي علي- و إن أخطأت فمن نفسي ، فأرجو أن لا أُخطئ إن شاء الله ...[1] . فالحسن اعترف صراحة أنه يجتهد رأيه ، و اجتهاده يحتمل الخطأ و الصواب ،و هذا كلام لا يقوله إمام معصوم يعلم ما كان و ما سيكون حسب زعم الرواية الشيعية !! .

و منها أقوال لجعفر بن محمد الصادق تنفي عصمته و علمه بالغيب ، منها أنه عندما سمع رجلا قذف أم رجل آخر رفع يده ((فصك بها جبهة نفسه، ثم قال: سبحان الله تقذف أمه ، قد كنتُ أرى أن لك ورعا ،فإذا ليس لك ورع ...)) . و عندما سُئل عن المرجئة قال رفع يده إلى السماء وقال: ((والله ما أدري ما تقول المرجئة)). و عندما سُئل عن الخفقة والخفقتين قال:((ما أدري ما الخفقة والخفقتان ...)) . و قال مرة لأصحابه : ((يا عجبا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله عز وجل، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة، فهربت مني فما علمت في أي بيوت الدار هي ...))[2] .

و تلك الأدلة و المعطيات هي شواهد دامغة على أن أئمة الشيعة ليسوا معصومين, و لا يعلمون ما كان و ما سيكون ،و هذا خلاف ما نسبته إليهم الرواية الشيعية السابقة ، فهي متناقضة من داخلها، تحمل في ذاتها أدلة تُبطل ذلك الزعم. و هي من جهة أخرى أدلة دامغة على صدق ما قالته الرواية السنية في إثبات قولها و رد زعم الرواية الشيعية بعصمة أئمة الشيعة و علمهم للغيب .

و إنهاءً لهذا الفصل- الثالث- يُستنتج من مبحثه الأول أن الرسول-صلى الله عليه و سلم- لم يوص بالإمامة الشيعية لعلي و بنيه من بعده ، و لا أوصى بالخلافة الشورية لأبي بكر و لا لأحد من الصحابة . و إنما تُوفي و ترك أمر الخلافة شورى بين الصحابة كما نص عليه القرآن الكريم .

و اتضح-من المبحث الثاني- أن ما حدث بين الصحابة من اختلاف حول الخلافة في حادثة سقيفة بني ساعدة ، كان أمرا عاديا موافقا للشرع حسب ما روته الرواية

---

[1] الكافي ، ج 7 ص: 350 .
[2] الكليني: الكافي ، ج 1 ص: 112 ، 315 ، ج 2 ص: 150 ، ج 3 ص: 77 .

السنية الصحيحة لا حسب الرواية الشيعية المُحرّفة ،و فيها بُويع أبو بكر الصديق بإجماع من الصحابة ، بما فيهم علي بن أبي طالب . فكانت بيعتهم له نصرا و خيرا ، و بركة و نعمة على الإسلام و المسلمين بشهادة الشرع الصحيح و التاريخ الصحيح ،و العقل الصريح .

و تبين أيضا- من المبحث الثالث- أن الروايتين السنية و الشيعية متناقضتان في موقفيهما من القول بعصمة أئمة الشيعة الإمامية و علمهم للغيب من جهة ، و أنه لا يمكن الجمع و لا التقريب بينهما بسبب التناقض الصارخ القائم بينهما من جهة أخرى . و اتضح أن قول الرواية الشيعية بذلك الزعم باطل جملة و تفصيلا ، و مَخالف للشرع و العقل و التاريخ الصحيح ،و قد ردته الرواية السنية بأدلة قطعية أثبتت بها أنه لا يعلم الغيب إلا الله تعالى ،و أنه لا أحد معصوم بعد النبي-عليه الصلاة و السلام-.

....

الفصل الرابع

آثار و أسباب تناقض الروايات السنية و الشيعية و منهج تحقيقها

-الروايات المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام-

أولا: آثار و استنتاجات من تناقضات الروايات السنية و الشيعية.

ثانيا: أسباب و خلفيات تناقض الروايات السنية و الشيعية .
ثالثا: مناقشة قضايا تتعلق بمنهج تحقيق تلك الروايات المتناقضة.
رابعا: تحديد منهج تحقيق تلك الروايات المتناقضة.

آثار و أسباب تناقض الروايات السنية و الشيعية و منهج تحقيقها

-الروايات المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام-

لقد تم في الفصول السابقة عرض و نقد و تحقيق الروايات السنية و الشيعية المتناقضة حول أهم حوادث تاريخ صدر الإسلام ، كنماذج و عينات تطبيقية لظاهرة تناقض تلك الروايات . فجاء هذا الفصل مكملا لتلك الفصول لاستخراج الآثار و الاستنتاجات ،و مناقشة القضايا و الإشكالات ،و تحديد خطوات منهج التحقيق . فما تفاصيل ذلك ؟ .

<u>أولا: آثار و استنتاجات من تناقضات الروايات السنية و الشيعية:</u>

ترتبت عن ظاهرة تناقض الروايات السنية الشيعة المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام ، آثار و نتائج كثيرة جدا مست مختلف جوانب تاريخ المسلمين و حاضرهم . و إن المتدبر فيها يستطيع استخراج آثار و استنتاجات خطيرة و هامة كثيرة تتعلق بمختلف جوانب الحياة .

منها أولا إن تلك الروايات المتناقضة جعلت تاريخ صدر الإسلام تاريخا متناقضا في كل جوانبه تقريبا . فامتلأ بالأباطيل و الأكاذيب و التحريفات من جهة ، مقابل حقائقه و رواياته الصحيحة من جهة أخرى . وقد كانت الرواية الشيعية هي السبب

الأول و الأساسي في حدوث ذلك التناقض و تكريسه ، لأنها رواية ضعيفة من داخلها اختلقت لنفسها روايات مذهبية مكذوبة مقابلة و موازية للروايات السنية الصحيحة دفاعا عن فكرها و نشرا له . و هذا أمر سبق بيانه و توثيقه و إثباته بما لا يدع مجالا للشك .

ثم أن هذا التاريخ المتناقض-تاريخ صدر الإسلام- صنع تاريخا متناقضا آخر نتج عن الأول . تجلى ذلك في فِرق الشيعة و دولها و مذاهبها ،و فِرق أهل السنة و دولها و مذاهبها . و دخلت تلك الطوائف في نزاعات مذهبية عنيفة و صراعات سياسية دامية ، ما تزال آثارها و نتائجها قائمة و مستمرة إلى يومنا هذا من جهة ،و ما يزال ذلك التاريخ المتناقض يصنع التناقض إلى يومنا هذا بين ممثليه من جهة أخرى. و كلامنا هذا ثابت متواتر مشهود لا يحتاج إلى توثيق. و هذا التاريخ المتناقض يمثل حاليا مانعا قويا و حاجزا يحول دون الأمة من أن تحل تناقضاتها و تستعيد وحدتها .

و ثانيا إن ذلك التاريخ المتناقض بما أنه يتضمن كماً كبيرا من المرويات المكذوبة و الصحيحة من جهة ،و قد تفاعل الناس معه ،و ساهم في صنع حياتهم ، فهو قد أنتج لنا أيضا كما كبيرا آخر من المرويات المكذوبة و الصادقة من جهة أخرى. و هذه العملية ما تزال مستمرة إلى يومنا هذا ،و واقعنا اليوم يشهد بقوة على حدة الصراع المذهبي القائم بين المرويات السنية و الشيعة . و كتابنا هذا هو شاهد مادي على ما نقول .

و تُمثل المرويات الشيعية المكذوبة قسما كبيرا من ذلك التراث الموروث ، فهي روايات قامت أساسا لخدمة أفكار مذهبية مخالفة للشرع صراحة ،و لكي يتم لها ذلك اختلقت أخبارا كثيرة تنفي بها ما يُخالفها ،و تثبت بها أفكارها و ما يُوافقها من الروايات . و لهذا كَثُر الكذب على علي بن أبي طالب و آل بيته-رضي الله عنهم- على أيدي عدد كبير من الرواة الكذابين الذين تخصصوا في اختلاق الروايات و تحريفها[1] ، فكانت مروياتهم كثيرة جدا لكثرة عددهم ،و احترافهم للكذب و التحريف !! . و قد نقل المحقق ابن قيم الجوزية عن بعض أهل العلم أنه قال: وُضعت من فضائل علي و أهل البيت نحو ثلاثمائة ألف حديث . ثم قال: إن هذا غير مستبعد ، فلو تُتبع ما عند الرافضة من تلك الروايات لوجد الأمر كذلك[2] . حتى قال شعبة بن الحجاج ،و حصين بن عامر : ((ما كُذب على أحد من هذه الأمة ما كُذب على علي – رضي الله عنه -)) ، و قال محمد بن سيرين : عامة ما يُروى عن علي بن أبي طالب باطل[3].

[1] للتوسع في ذلك أنظر كتابنا: مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه ، ص: 47 ، 79 .
[2] نقد المنقول ، ط1 ، بيروت دار القادري ، 1990 ، ص: 105 .
[3] الذهبي: المصدر السابق ، ج2 ص: 171 .و تذكرة الحفاظ ، ج 1ص: 82 .و السير ، ج4 ص: 154-155 .

و ثالثا إنه تبين أن الروايات الشيعية-بما تحمله من معطيات- كانت في الغالب الأعم مخالفة و مصادمة لمعطيات القرآن الكريم و السنة الصحيحة المطابقة له ،و للتاريخ الصحيح الموافق له أيضا . و قد ضربنا على ذلك أمثلة كثيرة جدا كالتي تتعلق بجمع القرآن و حفظه ، و إيمان الصحابة و صلاحهم ، و الشورى و الخلافة . فهي إذن روايات مذهبية لا أساس صحيح لها من الشرع الصحيح و لا من التاريخ الصحيح ،و لا من العقل الصريح أيضا ، لأن ما يُخالف حقائق الشرع لا يكون عقلانيا بالضرورة .

كما أنها-أي الروايات الشيعية- تحمل فكرا مذهبيا مناقضا و هادما لدين الإسلام و تاريخ ظهوره و تطوّره . و هذا أمر سبق أن ذكرنا نماذج كثيرة منها ، كقولها بتحريف القرآن الكريم ، و كفر الصحابة ، فماذا يبقى للإسلام بعد القول بمثل هذه الأباطيل و المفتريات ؟! . و منها أيضا قولها بالإمامة و عصمة الأئمة و وجوب الإيمان بهم و تكفير من لم يُؤمن بهم ،و أن كلامهم شرع و مقدس،و يعلمون ما كان و ما سيكون[1] . فهؤلاء في الحقيقة ليسوا أئمة بمعنى العلماء الذين يأتم بهم الناس ،و إنما هم في الحقيقة أنبياء ،و أكثر مكانة من الأنبياء و الرسل . فهذا الزعم الباطل هو نقض لمبدأ ختم النبوة بمحمد- عليه الصلاة و السلام – الذي نصّ عليه القرآن الكريم و السنة النبوية ،و شهد على صحته التاريخ قديما و حديثا.
و هي أيضا قد أنكرت بعض أركان الإسلام و الإيمان صراحة ، و أدخلت فيها ما ليس منها . فإذا كان القرآن الكريم نصّ في آيات كثيرة على أن أركان الإيمان الأساسية هي : { آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ }-سورة البقرة:285- . ،و قال سبحانه : { لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَـئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ }-سورة البقرة:177- .

و قال النبي-عليه الصلاة و السلام : ((بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله و إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان))[2] ؛ فإن الرواية الشيعة نصت على لسان إمامها الباقر أن الإسلام بُني ((على خمس: الصلاة ، والزكاة ، والصوم والحج والولاية ، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية))[3]. ، فأخرجت الشهادتين و جعلت محلهما الولاية و فضلتها على كل الأركان !! . و في رواية أخرى حصرت أركان الإسلام في ثلاثة فقط ، فروت عن إمامها جعفر الصادق أنه قال: ((أثافي-أركان- الإسلام ثلاثة: الصلاة والزكاة والولاية، لا تصح

[1] سبق توثيق هذه الأفكار التي قالت بها الرواية الشيعية .
[2] البخاري: الصحيح ، ج 1 ص: 11 .
[3] الكليني: الكافي ، ج 2 ص: 35 .

واحدة منهن إلا بصاحبتيها))[1] ، لاحظ اختفاء الشهادتين و الحج . ثم بلغ بها ضلالها و انحرافها أنها ألحقت مع الهدف الأساسي للنبوات الذي هو التوحيد و العبودية لله تعالى ، ألحقت به ولاية علي و بنيه ، فزعمت أن إمامها جعفر الصادق قال: ((ولايتنا ولاية الله التي لم يبعث نبيا قط إلا بها))[2] . و في رواية عن أحد أئمتها أنه قال : ولاية علي ((مكتوبة في جميع صحف الأنبياء ولن يبعث الله رسولا إلا بنبوة محمد- صلى الله عليه وآله-و وصية علي ...))[3] .

و كما أن الرواية الشيعية الإمامية هي نقض و هدم لأركان الإسلام و الإيمان ، فهي أيضا نقض و هدم لفروع الإسلام و تطبيقاته العملية في الواقع . فمن ذلك أنها زعمت أن النبي-عليه الصلاة و السلام- قال لعلي: ((يا علي إن الله قد غفر لك ولأهلك ولشيعتك ، و محبي شيعتك ، و محبي محبي شيعتك، وابشر فانك الأنزع البطين، منزوع من الشرك، بطين من العلم))[4] . و روت عن عن جعفر الصادق أنه قال : ((من زار قبر الحسين ... يوم عرفة كتب الله له ألف ألف حجة مع القائم، وألف ألف عمرة مع رسول الله –صلى الله عليه وآله- وعتق ألف ألف نسمة، وحملان ألف ألف فرس في سبيل الله، وسماه الله عبدي الصديق آمن بوعدي، وقالت الملائكة: فلان صديق زكاه الله من فوق عرشه، ...))[5] . لاحظ تفضيلهم لقائمهم المهدي الغائب المنتظر على النبي محمد-عليه الصلاة و السلام- في الدرجة و الأجر . و روت عن جعفر الصادق أنه قال : ((زيارة الحسين ... تعدل مائة حجة مبرورة، و مائة عمرة متقبلة)) . و روت عن الرسول أنه قال: من زار الحسين بعد موته فله الجنة[6] . و في رواية أن من زار قبر عليا الرضا كان له ((عند الله كسبعين حجة مبرورة قال: قلت سبعين حجة ! ؟ قال: نعم وسبعين ألف حجة قال : قلت سبعين ألف حجة ! ؟ قال: رب حجة لا تقبل، من زاره وبات عنده ليلة كان كمن زار الله في عرشه ...))[7] . و روت أن إن رجلا أتى النبي - صلى الله عليه وآله- فقال : يا رسول الله أحب المصلين ولا أصلي وأحب الصوامين ولا أصوم ؟ فقال له رسول الله -صلى الله عليه وآله-: أنت مع من أحببت و لك ما اكتسبت))[8] . . فهذه الروايات الشيعية هي هدم لفروع الإسلام و تشريعاته العملية ، فيكفي الإيمان بالوصية و الأئمة و زيارتهم ، من الالتزام بأصول الإسلام و تشريعاته !!! .

و بذلك يتبين جليا أن الرواية الشيعية الإمامية تحمل فكرا مذهبيا مناقضا لدين الإسلام و هادما له ،و هو فكر باطل جملة و تفصيلا ، لأن من ضروريات دين الإسلام و بديهياته أنه لن يدخل الجنة إلا الذين آمنوا و عملوا الصالحات . و هم الذين آمنوا و عملوا بأركان الإسلام و الإيمان المذكورة في القرآن الكريم ،و السنة

[1] نفسه ، ج 2 ص: 35 .
[2] نفس المصدر ، ج 1 ص: 7 . و المفيد : الأمالي ، ج 1 ص: 320 .
[3] الكافي : نفسه ، ج 1 ص: 7 .
[4] الموفق الخوارزمي: المناقب ، ج 2 ص: 21 , و الطوسي : الأمالي ، ج 1ص: 305 .
[5] المفيد : المزار ، ص: 104 .
[6] المفيد : الإرشاد ، ج 3 ص : 228 .
[7] الطوسي : تهذيب الأحكام ، ج 6 ص: 108 .
[8] الكليني: الكافي ، ج 8 ص: 168 .

الصحيحة الموافقة له ،و ليسوا هم الذين آمنوا بأركان و أسس مذهب الرواية الشيعية القائم أساسا على الوصية و الإمامة . فهذا مذهب لا مكان له في كتاب الله تعالى ،و لا في دينه ،و إنما مكانه في الرواية الشيعية التي تحمله .

و رابعا إن ذلك التاريخ المتناقض – بما نشره من أباطيل و أكاذيب- أفسد جانبا كبيرا من الفكر الإسلامي ، و كرّس فيه التناقضات ، و أحدث فيه بلبلة و انشقاقا ،و أضعف يقينياته و بديهياته الشرعية و الفطرية، و عوّضتها بالشكوك و الظنيات ،و الأساطير و الأوهام . و هذا واضح بجلاء في الروايات الشيعية التي ناقشناها سابقا ، فلا يكاد يصح لها إسناد و لا متن ، و هي مملوءة بالمخالفات الشرعية و الأخطاء التاريخية . و هذا حال كل المذاهب و الاتجاهات القائمة على الروايات الشيعية ،أو المتأثرة بها ، أو القريبة منها منهجاً و تفكيراً . بل و حتى المعارضة لها قد تسرب إليها جانب من المرويات الشيعية و تأثيراتها كما هو حال بعض المصادر السنية الحديثية التي أوردت بعض الروايات الشيعية و صححتها ،و قد ذكرنا نماذج منها في مبحث حادثة غدير خم من الفصل الثاني .

و أخيرا- خامسا- إن تناقض الروايات السنية و الشيعية أورثنا أزمات و سلبيات و مصائب كثيرة على مستوى الأفكار و السلوكيات. منها أنه أوصل إلينا تاريخا مذهبيا مُلغما متناقضا مُكرسا يتعلق بتاريخ صدر الإسلام . و هذه عملية اغتيال خطيرة جدا تعرض لها جانب كبير من هذا التاريخ كادت أن تطمسه و تُطيح به . و منها أنه تضمن بداخله تعصبا مذهبيا ممقوتا قام أساسا على الطعن في دين الإسلام و الصحابة- رضي الله عنهم- ، بسبب ما نشرته الروايات الشيعية من أباطيل و أكاذيب كثيرة ، و ما يزال هذا التعصب قائما و مُنأججا إلى يومنا هذا . و منها أنها أورثتنا تاريخا متناقضا في معظم جوانبه، و هذا يفرض علينا عدم الاطمئنان إليه و الأخذ منه إلا بعد النظر فيه و تحقيقه و تمييز صحيحه من سقيمه .و منها أيضا أن الرواية الشيعية لم تكن تحمل تاريخا موازيا لتاريخ صدر الإسلام الصحيح لإفساده و الإطاحة به فقط ، و إنما كانت تحمل أيضا فكرا مذهبيا بديلا و خطيرا لاغتيال دين الإسلام : قرآناً و سنةً ، أصولا و فروعا . ،و هذا أمر سبق بيانه و توثيقه .

و بما أن الأمر كذلك ، و ما ذكرناه كان يمثل جانبا كبيرا مما نتج و استنتجناه من تناقض الروايات السنية و الشيعية المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام ؛ فما هي الأسباب و الخلفيات التي أدت إلى تناقض تلك الروايات ،و ظهور ذلك التاريخ المتناقض ؟ .

ثانيا: أسباب و خلفيات تناقض الروايات السنية و الشيعية:

كانت لظاهرة تناقض الروايات السنية و الشيعية حول تاريخ صدر الإسلام أسباب و خلفيات كثيرة و متنوعة ،و متداخلة فيما بينها ،و مُؤثرة في بعضها و مُتفاعلة فيما بينها: مُنطلقا و نتيجة . منها أسباب عفوية عادية كالخطأ ، و النسيان ، و السهو ، و ولوع النفس بالغرائب و المبالغات ، هذه الأسباب تساهم في حدوث

أخطاء و تحريفات و نقائص في نقل الأخبار و رواياتها ، فيترتب عن ذلك تكوين تاريخ يتضمن أخبارا و روايات متناقضة . لكن تأثير هذا النوع من الأسباب في اختلاف الأخبار و تناقضها محدود : عمقا و اتساعا و أثرا ،و لا يُؤدي إلى تحول الأمر إلى ظاهرة عامة خطيرة تجعل التناقض هو الأساس و السمة البارزة لتاريخ ما .

و منها أسباب لها خلفيات مقصودة مُتعمدة عن سبق إصرار و ترصد ، أذكر منها أربعة : أولها نية الكيد للإسلام و أهله ، عن طريق إفساد و هدم دين الإسلام ،و فكر و سلوكيات المسلمين . و قد تولى القيام بذلك جماعة عبد الله بن سبأ و أصحابه المعروفة بالسبئية، فاتخذت من اختلاق الروايات و تحريفها وسيلة لها لتحقيق مشروعها التخريبي الهدمي . فاختلقت روايات مذهبية تحمل فكرا و تاريخا مخالفيّن و مُصادميّن لحقائق الشرع و تاريخ صدر الإسلام ، كقولها بالوصية و الإمامة ،و طعنها في الصحابة[1] . فنتج عن ذلك وجود تاريخ متناقض يتضمن روايات تاريخية كثيرة متناقضة تتعلق بدين الإسلام و تاريخ الصحابة .

و ثانيها الخلفيات السياسية ، فبعدما انقسمت الأمة على نفسها إلى أحزاب سياسية متناحرة بسبب الفتنة الكبرى و ما نتج عناها ، أصبحت كل طائفة تدافع عن نفسها و جماعتها و فكرها ،و تدعي أنها على صواب و غيرها على باطل . فوجدت في اختلاق الروايات و تحريفها وسيلة فعالة لتحقيق جانب من مشروعها المصيري . فأدى ذلك إلى تضخم المرويات و تراكمها و تناقضها[2] .

و السبب الثالث المُتعمد يتمثل في الخلفيات المذهبية ، فعندما انقسمت الأمة على نفسها إلى طوائف مذهبية متناحرة و متناقضة ، كالشيعة ،و الخوارج ،و المعتزلة ،و أهل السنة ،و الجهمية ،و المجسمة ، أصبحت كل طائفة في حاجة إلى الروايات الحديثية و التاريخية لتأييد فكرها ،و الرد على معارضيها ،و تقعيد مذهبها . و بما أن تلك الطوائف متناقضة و متناحرة فيما بيتها ،و لا بد لها من مثل تلك الروايات ، فإن هذا أدى إلى اختلاق الروايات و تراكمها و تناقضها .

و السبب الأخير- الرابع- هو طلب الملذات و الشهوات ، و ضمان استمرار المصالح الدنيوية جعل كثيرا من أهل المذاهب و الطوائف يختلقون الروايات و يُحرفون بعضها باسم الدين و المذهب مع مخالفتها الصريحة للقرآن الكريم و التاريخ الصحيح من السيرة النبوية و تاريخ الصحابة . من ذلك قول الرواية الشيعية بالتقية[3] ، و خمس آل البيت ، و إتيان المرأة من دبرها[4] . فأدى ذلك- و غيره- إلى

[1] للوقوف على نشأتها و فكرها و نشاطها التهديمي أنظر كتابنا : بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى .
[2] للتوسع في الموضوع أنظر كتابنا : مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه .
[3] سنعود إليها قريبا .
[4] أنظر مثلا : الكليني : الكافي ، ج 1 ص: 251 ، ج 3 ص: 96 . و الطوسي : الاستبصار ، ج 3 ص: 251 .

إلى اختلاق روايات كثيرة متناقضة فيما بينها ،و مع الشرع و التاريخ الصحيح أيضا .

و منها أنه توجد أسباب و خلفيات و أصول و أوامر مذهبية من داخل المذهب نفسه هي نفسها تشجع على افتراء الروايات و اختلاقها و تحريفها من أجل أهداف و مصالح مذهبية و دنيوية تخدم المذهب و أهله . و أبرز مثال على ذلك الروايات الشيعية الإمامية ، فهي بما أنها تحمل أفكارا مخالفة للقرآن الكريم و التاريخ الصحيح ، كقولها بتحريف القرآن ، و كفر الصحابة ،و الوصية و الإمامة ،و عصمة الأئمة[1] . و بما أنها أيضا تدعي أنها هي التي تمثل الإسلام الصحيح ،و أن كل من لم يُؤمن بالوصية و الإمامة فهو كافر بلا شك[2] . و بما أنها أيضا تحمل القول بالتقية ،و تحث عليها و تأمر بها ، و تجعل عليها الأجر الكبير ، حتى عدّتها أساس الدين ،و روت عن أئمة الشيعة أمرهم بها و حثهم عليها ، كقول أحدهم : ((إنكم على دين من كتمه أعزه الله ، ومن أذاعه أذله الله))[3] . و ((إن تسعة أعشار الدين في التقية ، ولا دين لمن لا تقية له ، والتقية في كل شيء إلا في النبيذ والمسح على الخفين))[4] . فإن كل ذلك يجعل الشيعة عامة و رواتهم خاصة يختلقون الأخبار و يُحرفونها بالضرورة من جهة ،و بكل فرح و سرور من جهة أخرى . لأن رواياتهم و مذهبهم يدفعهم إلى ذلك دفعا ،و يأمرهم به أمرا ،و يُحببهم إليه تحبيبا ،و يحثهم عليه حثا ، مع الثواب العظيم ،و الفوز في الدنيا و الآخرة **!!!** . و الشاهد الدامغ على صدق ذلك هو ما ذكرناه من روايات شيعية إمامية كثيرة في الفصول السابقة ، كانت تخالف حقائق الشرع و التاريخ مخالفة صريحة ، و تناقضها مناقضة صارخة .

و منها أيضا خلفيات و نقائص و عيوب مذهبية تتعلق بموقفها من منهج البحث العلمي النزيه و تعاملها معه . فتوجد بعض المذاهب تكاد تفتقد كلية لأبجديات البحث العلمي النزيه ، و ليس لها هَمٌ سوى الانتصار لأفكارها و لو على حساب حقائق الشرع و التاريخ ، و العلم و العقل . فهي لا تبحث عن الحقيقة، و إنما تبحث عن كل ما يُؤيد مذهبها و لو بالباطل ،و ليست مستعدة أصلا أن تراجع نفسها ، أو تتخلى عن أفكارها إذا تبين لها عدم صحتها . و هذا هو حال الرواية الشيعية و ما تحمله من أفكار مذهبية ، فهي رواية لا تلتزم بمنهج البحث العلمي و لا بالموضوعية العلمية . فهي لا تمتلك منهجا لنقد الأخبار إسنادا و متنا ، لأنها ليست هي التي أنشأته و طوّرته و قعّدته ،و إنما تمّ كل ذلك على أيدي أهل الحديث ،و قد سُمي بهم . و حتى عندما تظاهرت بأنها تستعمل الأسانيد فإنها لم تلتزم بها و لا بشروطها ،و لا بباقي مكونات منهج النقد الحديثي . و قد سبق أن ذكرنا نماذج

---

[1] سبق توثيق ذلك .
[2] سبق توثيق ذلك ، و هو من ضروريات مذهبها .
[3] الكليني : المصدر السابق ، ج 2 ص: 447 .
[4] نفس المصدر ، ج 2 ص: 436 .

كثيرة من الروايات الشيعية المُسندة بيّن تحقيقنا لها أنها غير صحيحة ،و أنها لم تلتزم التزاما صحيحا و كاملا بذلك المنهج .

و من ذلك أيضا أنها-أي الرواية الشيعية- من أجل أخبارها و أفكارها وجدناها تروي و تقرر ما يُخالف حقائق القرآن و التاريخ الصحيح الموافق له ، بكل صراحة ، كقولها بتحريف القرآن و تكفير الصحابة .

و من ذلك أن الرواية الشيعية كانت أكثر الروايات المذهبية عددا من حيث كثرة الرواة الكذابين و المحرفين و المختلقين للأخبار من جهة ،و معظم الرواة المعروفين و المشهورين و المتهمين بالكذب و التحريف و الاختلاق في رواية الأخبار هم من الشيعة من جهة أخرى ، كمحمد بن الكلبي ،و هشام بن محمد الكلبي ،و نصر ابن مزاحم ، و مخنف لوط بن يحيى ،و محمد بن عمر الواقدي[1]. و عليه فإن هذه الرواية همها الأول و الأساسي مذهبها و أفكارها، و لو على حساب الحقيقة العلمية ، و من كان هذا حالها لا شك أنها تكون كثيرة الافتراء للروايات و اختلاقها و تحريفها أكثر من غيرها من الروايات المذهبية التي ليس ذلك حالها . و هذا أدى إلى تضخم المرويات و كثرة المتناقضات .

و بذلك يتبن جليا أن أسباب تناقض الروايات السنية و السنية المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام ، هي أسباب كثيرة و متداخلة فيما بينها و مؤثرة في بعضها أيضا. مثلت فيها الأسباب الدينية و المذهبية و السياسية أسبابا أساسية و رئيسية في كثرة المرويات المكذوبة و المتناقضة . فماذا يعني ذلك ؟ .

إنه يعني أن ظاهرة تناقض روايات تاريخ صدر الإسلام هي ظاهرة خطيرة جدا ، يجب التعامل معها بحزم و حذر، و صرامة و علمية لتمييز صحيح أخبارها من سقيمها . لأنها بذلك الحال هي تحمل مشروعا تدميريا لهدم الجانب الصحيح منها القائم على حقائق القرآن و التاريخ الصحيح الموافق له ،و هذا يتطلب منا ضرورة الإسراع للتصدي لها ، و القيام بعملية نقد و تمحيص شاملة لذلك التاريخ وفق منهج علمي صارم يجمع بين نقد الإسناد و المتن معا ، مع الاستفادة بكل الإمكانات و الوسائل و الطرق الحديثة التي يمكن أن تساعدنا في القيام بذلك العمل.

لكن هل يُمكن القيام بذلك العمل النقدي التمحيصي الشامل لتاريخ صدر الإسلام المتناقض ؟ ! . و هل يُوجد منهج نقدي مفصل يتضمن الخطوات و الخطوط الكبرى الأساسية لذلك المنهج الذي يتولى عملية النقد و التحقيق ؟ . نعم إن القيام بذلك العمل النقدي ممكن جدا ،و منهجه التمحيصي موجود بقسميه التطبيقي و التنظيري التقعيدي . فالتطبيقي يُمثل فيه كتابنا هذا نموذجا ملموسا مُصغرا متواضعا لما يمكن القيام به مُستقبلا من عمل شامل موسع جامع . و أما قسمه التنظيري فهو

[1] للتوسع في ذلك أنظر كتابنا : مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه ، ص: 47 ، و 74 .

على العموم موجود و معروف ، لكنه يحتاج إلى زيادات و إيضاحات ، و تعقيبات و تقعيدات . و قبل تناوله لاحقا ، تجب الإشارة هنا إلى أنه توجد إشكالات و قضايا و عقبات أمام القيام بذلك العمل التنظيري تتطلب منا الوقوف عندها لمناقشتها و حلها و تذليلها .

ثالثا: مناقشة قضايا تتعلق بمنهج تحقيق تلك الروايات المتناقضة:

نُخصص هذا المبحث لمناقشة قضايا تتعلق بمنهج تحقيق الروايات التاريخية عامة ،و الروايات السنية و الشيعية -المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام- خاصة . و هذه القضايا لها صلة مباشرة بما ذكرناها من مباحث و مناقشات و تحقيقات في الفصول السابقة من جهة ، و هي أيضا من نتائجها و إشكالاتها من جهة أخرى . منها ما يتعلق بخبر الآحاد و تعدد طرق الخبر الضعيف ، و منها ما يخص علاقة الروايات بأسباب نزول القرآن الكريم ، و قضية تقديم الجرح على التعديل ، و منها ما يخص علاقة الاستنتاج العقلي بالروايات التاريخية و الحديثية ، و منها ما يتعلق بقضية ضعف الرواية الشيعية ، و تعدد الروايات الحديثية حسب الطوائف الإسلامية . و سنذكر من ذلك سبع قضايا هامة هادفة تأتي تباعا فيما يلي إن شاء الله تعالى .

أولها تتعلق بحقيقة و أهمية خبر الآحاد[1] ، هذا النوع هو خبر ظني ، بمعنى أنه يحتمل الخطأ و الصواب ،و الصدق و الكذب ، و معظم الأخبار التاريخية و الحديثية هي أخبار آحاد ،و المصادر التي وصلتنا تشهد على ذلك ، فهي تروي لنا أخبارا عن أفراد محدودين ، و بعضها يُكثر من النقل عن شخص واحد ، أو اثنين ، أو ثلاثة ، كالطبري مثلا الذي أكثر الرواية عن الواقدي ،و ابن الكلبي ،و سيف التميمي[2] .

و بالتحقيق العلمي لخبر الآحاد يمكن تمييز صحيحه من سقيمه ، لكن صحته ليست في درجة واحدة ، فمنها صحة ترجيحية ، و منها صحة يقينية ، و هذا حسب نوع الخبر المُحقق ،و مدى توفر الأدلة الصحيحة القطعية،و إمكانية التأكد منها بالمعاينة أو الآثار الصحيحة الدالة عليه .

و قد حدث خلاف كبير بين أهل العلم حول خبر الآحاد من حيث أهميته ،و مدى قوته و حجيته ، و مجال استخدامه و التساهل فيه[3] . و قد رأينا فيما سبق أن الرواية الشيعية قائمة كلها على خبر الآحاد ، و به ردت حقائق و يقينيات الشرع و التاريخ ، و هذا موقف لا يصح ،و انحراف منهجي كبير ليس من العلم و لا من الموضوعية في شيء . و الصحيح هو أنه لا يصح تقديم خبر الآحاد- حتى بعد تحقيق صحته- على أخبار و قطعيات الشرع و التاريخ، و العقل و العلم ، لأن ذلك الخبر- الآحاد- حتى بعد تحقيق صحته يبقى ظنيا يحتمل الخطأ و الصواب ، و

---

[1] سبق تعريفه مع الخبر المتواتر في المبحث الثالث من الفصل الثاني .

[2] للتوسع في ذلك أنظر كتابنا : مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه .

[3] أنظر مثلا : محمد الزفزاف : التعريف بالقرآن و الحديث ، ط4 ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 1984 ، ص: 246 و ما بعدها ، 255 و ما بعدها .

الصدق و الكذب ، من جهة احتمال نسيان أو خطأ أو سهو الراوي أو الرواة الثقات . و هذا خلاف الخبر المتواتر الذي هو قطعي الثبوت ، و من ثم لا يصح تقديم الظني على القطعي . و أما إذا كان خبر الآحاد ارتفع إلى درجة اليقين ، فهو لا يمكن أن يُخالف خبرا يقينيا مثله ،و إلا فأحدهما ليس يقينيا .

و لا يصح التساهل في نقد جانب من جوانب أخبار الآحاد بدعوى أن هذا الجانب ليست له أهمية ، أو أنه يتعلق بالفضائل و المناقب ، أو بالحِكَم و الأمثال . هذا مبرر ضعيف ، و لا يصح الأخذ به ، لأن الحقيقة هي الحقيقة ،و اليقين و الحق مطلوبان شرعا و عقلا و علما ، و ذلك المبرر أمر نسبي يختلف زمانا و مكانا و حالا ، فقد يكون خبر من الفضائل غير مهم عند شخص في زمانه و مكانه ، لكنه قد يكون مهما جدا عند آخر في نفس الزمان و المكان ، أو في زمان و مكان آخرين . و عليه فلا بد من الصرامة و التشدد في نقد كل أخبار الآحاد قدر المستطاع ، طلبا للحق و الحقيقة و اليقين ،و طردا للشك و الظن و الاحتمال.

و قد جنى التساهل- في نقد أخبار الآحاد المتعلقة بالفضائل و المناقب- على أمتنا جناية كبيرة ، و كانت سلبياته أكثر من إيجابياته ، خاصة عندما أكثر الناس من رواية أخبار الفضائل المتعلقة بالصحابة و التابعين ، و استخدموها في مناظراتهم و مجادلاتهم الطائفية و المذهبية و السياسية ، على حساب أدلة الشرع القطعية . حتى أن طوائف منهم اتخذوا تلك الأخبار دينا ،و قدموها حتى على حقائق و بديهيات القرآن و السنة و التاريخ. كما هو حال أخبار الرواية الشيعية عن فضائل علي و بنيه ،و علمهم للغيب ،و أن من زار قبورهم له أجر أعظم من أداء فريضة الحج بآلاف المرات **!!!**[1] .

و يُستنتج من ذلك أنه لا يُقبل خبر آحاد إلا بعد تحقيقه و إثبات صحته الراجحة أو اليقينية . و لا يصح التساهل في نقده و قبوله و استعماله ، و لا يصح استخدامه لرد حقائق و يقينيات الشرع و التاريخ ، و العقل و العلم .

و القضية الثانية تتعلق بالخبر الضعيف المُتعددة طرقه ، فهل تعدد طرقه يجعله صحيحا ، أم يُبقيه ضعيفا ؟ . اختلفت في ذلك مواقف أهل العلم ، فمنهم من يرى أن ذلك التعدد يرفع الحديث الضعيف إلى درجة الصحة ،و منهم من خالف هذا الرأي مطلقا ، و منهم من اشترط فيه شروطا . فمن ذلك أن الفقيه عبد الرءوف المناوي ذكر حديثا ، ثم أشار إلى ضعفه ، ثم قال : ((لكن تعدد طرقه ربما يصيره حسنا))[2] . و منهم الشيخ محمد رشيد رضا ، فإنه كتب معقبا على موقف الحافظ ابن حجر من حديث الغرانيق فقال : ((دافع الحافظ عفا الله عنه عن هذا الحديث الذي يعترف بأنه لم يصح له سند بأن تعدد طرقه يقويه **! ! !** و ... قاعدة للمحدثين لم ينزلها الله تعالى في كتابه ، ولا ثبتت في سنة عن رسوله -صلى الله عليه وسلم- وإنما هي مسألة نظرية غير مطردة، فتعدد الطرق في مسألة مقطوع ببطلانها

---

[1] سبق توثيق ذلك في هذا المبحث .
[2] المناوي : فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1994 ، ج 17 ص: 345 .

شرعًا كمسألة الغرانيق أو عقلاً لا قيمة له لجواز اجتماع تلك الطرق على الباطل ؛ ولذلك حكم صفوة المحققين من أهل الحديث والأصول بأن حديث الغرانيق موضوع باطل))[1] .

و يرى المحقق عبد الرحمن المعلمي أن ((بعض الأخبار يزيده تعدد الطرق وهنا، كأن يكون الخبر في فضل رجال من كل طريق من طرق كذاب أو متهم ممن يتعصب لـه أو مغفل أو مجهول))[2] . و ذكر المحدث المباركفوري أن ((تعدد طرق الحديث إنما يبلغه إلى حد الحسن إذا كانت تلك الطرق متباينة ولم يكن مدار كلها على ضعيف لا يحتج به))[3] .

و أقول: يجب أن لا ننخدع بتعدد طرق الخبر الضعيف ، لأن تعددها لا يعني أنها صحيحة بالضرورة ، و إنما العكس هو الصحيح في معظم الأحيان . و سبب ذلك أن هو أن تعدد طرق ذلك الخبر سببه الأساسي في غالب الحالات هو كثرة الكذب و التحريف . و قد سبق أن ذكرنا أن عدد الرواة الكذابين المحرفين كان كبيرا ذكرتهم كتب الرجال عامة ،و كتب الضعفاء و المجروحين خاصة . فقد تخصص كثير منهم في الكذب و التحريف ،و الواحد منهم قد يُعدد طرق الخبر الضعيف إلى عشرات الطرق و أكثر . و كان بعضهم يسرق الأسانيد و يركب لها أخبارا و أحاديث من عنده ، و يتصرف في الأسانيد حسب هواه و مصالحه[4] .

و إذا كان ذلك الخبر –الضعيف المتعدد الطرق- ضعيفا متنا و إسنادا فهذا لا يُقبل و لو عُددت طرقه إلى آلاف الطرق . و إذا كان ضعيفا من متنه فقط دون إسناده ، فلا يُقبل أيضا ، و لا يشفع له صحة إسناده ، لأنه قد يكون صحّ خطأ ، أو رُكب تركيبا . و إذا كان متنه عاديا مقبولا لا قادح فيه ، و أسانيد طرقه كلها ضعيفة ، فلا يُقبل أيضا ، لأن أسانيده غير صحيحة كلها ، و مجموع مجموعة أصفار يُساوي صفرا ((00000+ 00000= 0)) ، و لا يُمكنها أن تتقوى من بعضها لأنه لا يُوجد من بينها عدد صحيح . كما أنه لا يخفى عنا أن تعدد طرق الخبر الضعيف شاهد قوي على أنه خبر تصرّف فيه الرواة و تلاعبوا به . و أما إذا كان متنه عاديا مقبولا لا قادح فيه ،و أمكن جبر أسانيده بملء فراغاتها بطريقة صحيحة لا خلل فيها ، فإنه في هذه الحالة يبقى ضعيفا أيضا ، لأمرين هامين : الأول هو أنه من الممكن أن بعض الرواة الضعفاء كان ذكيا فطنا محترفا في التحريف ركب إسنادا و جبّره حتى أصبح صحيحا . و الأمر الثاني هو أنه دفعا للظن و الشك ،و طلبا لليقين ، يتطلب منا ذلك ترك هذا الخبر .

---

[1] محمد رشيد رضا : أحاديث الدجال و انتقاد بعض النجديين ، مجلة المنار ، مج 28 ، ص: 474 .

[2] عبد الرحمن المعلمي: الأنوار الكاشفة لما في كتاب من أضواء على السنة من الزلل و التضليل و المجازفة ، عالم الكتب ، بيروت ، 1982 ، ص : 267 .

[3] المباركفوري : **تحفة الاحوذي بشرح جامع الترمذي** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج 2 ص: 25 .

[4] وُجد من هؤلاء كثيرون ،و أخبارهم موجودة في كتب الجرح و التعديل ،و علم مصطلح الحديث . أنظر مثلا : الذهبي: المغني ، ج 2 ص: 647 .

و لا يغيب عنا أن الرواية الشيعية هي من أكثر الروايات المذهبية تضمنا للروايات الضعيفة المُتعددة الطرق ، بسبب طبيعتها و ظروف ظهورها ،و أهدافها المذهبية التي تحملها و تسعى إلى نشرها و الدفاع عنها من جهة ،و بسبب كثرة رواتها المعروفين باختلاق الروايات و تحريفها من جهة أخرى[1] . و قد سبق أن ذكرنا نماذج من مثل هذه الروايات الشيعية ، كالروايات المتعلقة بحادثة غدير خم كما روتها الرواية الشيعية ، و روايات تعرض القرآن للتحريف حسب زعمها . فالرواية الشيعية كانت تتعمد الإكثار من طرق الخبر الواحد محاولة منها لرد حقائق القرآن و التاريخ المخالفة للأفكار المذهبية التي تحملها الرواية الشيعية .

و القضية الثالثة تتعلق بالروايات التي تُقرر ما يُخالف القرآن ،و تتدخل في توجيه معانيه بدعوى أسباب النزول و غيرها . فهل يصح ذلك ؟ و هل يحق للرواية-أية رواية- أن تفعله ؟ ، قبل الإجابة على ذلك ، تجب الإشارة هنا إلى أن الرواية الشيعية قائمة أساسا على هذا الفعل في تعاملها مع القرآن الكريم . فقد سبق أن ذكرنا روايات شيعية كثيرة قررت ما يُخالف القرآن صراحة ،و تدخلت في توجيه معانيه حسب مذهبيتها ، كالأخبار التي روتها عن تعرّض القرآن للتحريف ، و ردة الصحابة و انحرافهم ،و قولها بالوصية و الإمامة ،و ذكرها لروايات عن أئمتها تدخلت في توجيه آيات القرآن و معانيه توجيها مذهبيا تحريفيا ، كما في تفسير قوله تعالى: (({يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }-سورة النساء:59-[2] . و لا تستطيع الرواية الشيعية الإمامية التخلي عن هذا الأسلوب التحريفي في تعاملها مع القرآن الكريم ، لأنها لم تقم على القرآن أصلا ،و إنما قامت على مخالفته كما سبق بيانه في الفصول و السابقة .

و أما الإجابة على التساؤلين ، فالأمر واضح لا لُبس فيه ،و مفاده هو أنه لا يصح لأي رواية مهما كانت أن تقرر ما يُخالف القرآن الكريم ، أو تتدخل في توجيه آياته و معانيه توجيها مذهبيا تحريفيا بحيث تحمّله ما لا يحتمل ،و تجعله يخالف نفسه و يُقرر ما تريده منه تلك الرواية . و عليه فإن أية رواية تُمارس ذلك فهي رواية مرفوضة ،و ما قررته لا يصح ،و هي باطلة بالضرورة . لأن القرآن الكريم كتاب رباني مُحكم مُفصل ، مُبين لا يأتيه الباطل أبدا ،و له منهجه الداخلي الذي يفسر به نفسه بنفسه ،و يرفض أي تدخل خارجي ليس منه ، أو مُناقض له ، أو لا يتفق معه[3] .

و كل رواية تفعل ذلك و تُصر عليه ، عن سبق إصرار و ترصد ، فهي رواية منحرفة عن المنهج العلمي الصحيح من جهة ،و تحمل فكرا باطلا مخالفا للشرع الصحيح ،و العقل الصريح ، و العلم الصحيح من جهة أخرى . فهي مصرة على

---

[1] سبق توثيق ذلك أكثر من مرة .

[2] عن تفسير الرواية الشيعية للآية أنظر المبحث الثاني من الفصل الثاني .

[3] الأدلة القرآنية على ما ذكرته كثيرة ، منها قوله تعالى : (({الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ }-سورة هود:1- ،و قوله تعالى : { وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ }-سورة النحل:89-، وقوله تعالى:{لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ }- . و هذا الموضوع قد توسعت فيه نسبيا في كتابنا : وقفات مع أدعياء العقلانية ، هو موجود على الشبكة المعلوماتية .

نشر فكرها المذهبي الباطل على حساب حقائق الشرع و العلم و العقل ، باستخدام مختلف وسائل التحريف .

و القضية الرابعة تتعلق باجتماع الجرح و التعديل في راوٍ واحد ، فماذا نقدم الجرح أم التعديل ؟ . ذكر الباحث محمود الطحان أن المعتمد ((أنه يُقدم الجرح إذا كان مُفسرا . و قيل : إن زاد عدد المعدلين على الجارحين قُدم التعديل . و هو ضعيف غير مُعتمد))[1] . و قوله هذا نوافقه عليه في أن الجرح أسبق من التعديل إذا كان مفسرا ، لكنه موقف ناقص ، لأنه قد يثبت الجرح و التعديل في حق راوٍ ما ، دون تفسير لسبب جرحه . فإذا ما ثبت ذلك فيه من طرف ثقات ، و تبيّن أن هذا الراوي اجتمعت فيه صفات الجرح و التعديل ، يجب هنا أن نتأكد من : هل هذا الجمع سببه تحوّل فكري سلوكي مرحلي مر به الراوي ؟ ، فكان مثلا ضالا كذابا منحرفا ثم تاب ورجع إلى الطريق المستقيم . فهنا يجب أن نتأكد من الرواية هل هي من المرحلة الأولى أم الثانية ؟ ، فإذا كانت من الأولى رفضناها ،و إذا كانت من الثانية قبلناها .

و أما إذا كان اجتماع الجرح و التعديل في هذا الراوي لم يكن سببه ذلك التحوّل الفكري المرحلي ،و إنما اجتمعا فيه في مرحلة واحدة من حياته ، إما لأنه كان يتعمد ذلك بسبب ممارسته للتقية ، و إما لأنه كان منافقا يُظهر خلاف ما يُبطن ، و إما لأنه كان ضعيفا أمام شهواته و مصالحه ، فظهرت عليه صفات الجرح و التعديل معا . و في هذه الحالة-على اختلاف أسبابها- يجب-حسب رأيي- تقديم الجرح حتى و إن لم يُفسر ، لكي نضع حدا للشك و نتمسك باليقين. لأننا إذا قدمنا التعديل على التجريح نكون قد خرجنا من اليقين و دخلنا باب الظن و الشك و الاحتمال ،و فتحنا الطريق أمام غيرنا لينتقدنا و يتهمنا- بحق- أننا قبلنا روايات المجروحين ،و أعطينا الضوء الأخضر لغيرنا بأن يروي عن الضعفاء بنفس المبرر . و أننا أيضا تساهلنا و أخذنا بالظن في الدين ، مع أن الدين يجب أن يُبنى على البرهان و اليقين ، لا على الظن و الاحتمال .

و بناء على ما ذكرناه فإني اعتقد أن الصحيح في ذلك هو تقديم الجرح- إذا ثبُت- على التعديل مُطلقا سواء فُسر أو لم يُفسر ، لأنه هو الموقف الأصح و الأعلم ،و الأضمن و الأسلم : دفعا للظن و الاحتمال ،و أخذا بالعلم و اليقين ، و إبعادا لروايات المنافقين و ممارسي التقية .

و القضية الخامسة تتعلق بالاستنتاج العقلي و الرواية الحديثية و التاريخية ، فأيهما يتقدم على الآخر ؟ ، و ما تفسير ذلك ؟ . و قبل الإجابة على ذلك تجب الإشارة هنا إلى أن الاستنتاج العقلي نوعان : استنتاج عقلي صحيح ، هو المبني على مقدمات و معطيات تاريخية صحيحة ، و تمّ بطريقة استنتاجية سليمة، و كانت

[1] محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، ص: 147 .

نتيجته صحيحة . و الثاني هو استنتاج عقلي غير صحيح ، و هو الذي لم تتوفر فيه الشروط التي ذكرناها في الأول ،و لو واحد منها . كما أن الرواية التاريخية نوعان: رواية صحيحة قامت الأدلة على صحبتها ، و الأخرى رواية غير صحيحة قامات الشواهد على عدم صحتها .

و بناء على ذلك فإن العلاقة بين الاستنتاج العقلي و الرواية التاريخية تكون وفق الحالات الآتية : أولها استنتاج عقلي صحيح مقابل خبر غير صحيح ، فهنا يُقدم الاستنتاج العقلي بلا شك . و ثانيها استنتاج عقلي غير صحيح مع خبر غير صحيح ، هنا يُرفض الاثنان ، و يُبحث عن الصحيح من خارج الاثنين .

و ثالثها استنتاج عقلي غير صحيح مقابل خبر صحيح ، هنا يُقدم الخبر على الاستنتاج العقلي بلا تردد . و آخرها-الحالة الرابعة- استنتاج علقي صحيح مقابل خبر صحيح ، في هذه الحالة يجب أن لا يحدث تناقض بينهما لأن الحق لا يُضاد الحق ، فإذا ما وجدنا بينهما تناقضا هنا يعني وجود خلل بالضرورة في الاثنين أو في أحدهما ،و يجب التأكد منهما مرة أخرى . فإذا تبين- بعد إعادة التحقيق- أن أحدهما فيه خلل ، قُدم الصحيح ،و أما إذا تبين أن الاثنين صحيحان ، مع بقاء التناقض ،قُدم هنا الاستنتاج العقلي الصحيح على الخبر الصحيح ، لأن الاستنتاج يقيني في هذه الحالة و ليس ظنيا ، عكس الخبر فهو مع صحته الظاهرة ، يبقى يحتمل جانبا من الظن لأنه خبر آحاد، و ليس يقينيا كالخبر المتواتر ،و لا كالاستنتاج العقلي الصحيح . و عليه فهو يبقى يحتمل أن الخلل دخله من بعض رواته خطأ ، أو نسيانا ، أو سهوا ، أو عمدا على أيدي الرواة غير الثقات الذين يُتقنون تحريف الأسانيد و تركيبها ، فيصعب كشفها .

و أُشير هنا إلى أن الرواية الشيعية مملوءة بالروايات المخالفة للاستنتاج العقلي الصحيح ،و معظم أخبار الرواية الشيعية التي ذكرناها -في فصول هذا الكتاب- كانت مخالفة للاستنتاج العقلي الصحيح . منها بما أنه سبق أن أثبتنا أن الصحابة كانوا مؤمنين صالحين في حياة النبي-عليه الصلاة و السلام – و بعده ،و أنهم اختلفوا بعده فيمن يتولى منهم الخلافة ، فإنه يُستنتج من ذلك أن الشرع لم يُوص بالخلافة لعلي و لا غيره بالخلافة . و هذا استنتاج صحيح دامغ ينقض الرواية الشيعية التي زعمت أن الشرع أوصى بالخلافة لعلي ،و أن الصحابة اغتصبوا حقه .

و منها أيضا بما أن القرآن الكريم نصّ على أنه كتاب مُحكم محفوظ لا يأتيه الباطل أبدا ، و أن الصحابة-رضي الله عنهم- كانوا مؤمنين أتقياء ، فهذا يستلزم أن القرآن لم و لن يتعرض للتحريف أبدا ،و أن الصحابة لم يُحرفوا القرآن ، و لا يصح اتهامهم بذلك شرعا و لا عقلا . و لكن الرواية الشيعية خالفت ذلك و زعمت أن القرآن تعرّض للتحريف على أيدي الصحابة[1] !! .

[1] سبق إبطال ذلك الزعم شرعا و تاريخا و عقلا .

و من كل ذلك يتبين أن الاستنتاج العقلي الصحيح يتقدم على الرواية الحديثية و التاريخية إذا خالفته ،و تعذر الجمع بينهما . و هذا أمر له أهمية كبيرة ، به يمكن رد كثير من أباطيل و ضلالات أهل الأهواء من جهة ، و تجنب كثير من أخطاء و أغاليط الرواة الثقات من جهة ثانية ،و نضيق مجال الظنيات و نوسع مجال اليقينيات في ميدان المرويات من جهة ثالثة .

و القضية السادسة تتعلق بطبيعة أخبار الرواية الشيعية الإمامية ، فقد تبين بالأدلة القطعية ، و الصحيحة ، و الراجحة أن معظم مروياتها التي ذكرناها في كتابنا هذا لم تصح إسنادا و لا متنا . و بمعنى آخر أنها رواية ضعيفة من داخلها ، فالضعف و عدم الصحة كامنان و أصيلان فيها . فلماذا كان هذا حالها ؟ ! ،و هل تستطيع الرواية الشيعية الإمامية الدفاع عن نفسها بالدليل الصحيح ؟، و هل يمكن الاعتماد عليها كمصدر موثوق من مصادر التاريخ ؟ .

إن تلك الرواية لا تمتلك أسباب الصحة و القوة: مصدرا ، و لا مضمونا ، و لا رواة ، و لا غاية . و تفصيل ذلك هو أن منشأها و مُنطلقها الأساسي هو سوء النية للكيد للإسلام و المسلمين ،و قد ظهر ذلك على أيدي السبئية الذين أسسوا الرواية الشيعية الإمامية لهدم الإسلام و مجتمعه[1] .

و لأن مضمونها مخالف لحقائق الشرع و التاريخ ،و قد سبق أن ذكرنا على ذلك نماذج كثيرة فلا نعيدها هنا . و لأن معظم رواتها ضعفاء مجروحون ، كثير منهم اتهموا بالكذب و التحريف المُتعمد للأخبار[2] . و لأنها تحمل مذهبا متعصبا للباطل غايته الدعوة إلى الوصية و الإمامة الشيعية على حساب حقائق الشرع و التاريخ و العقل . و لأنها تفتقد إلى المنهج العلمي الصحيح في نقل الروايات و نقد الأخبار و الأفكار ، بدليل أن معظم أسانيدها أثبت التحقيق العلمي عدم صحتها . و أنها أيضا تحمل أفكارا تخالف القرآن الكريم و التاريخ الصحيح . و أنها تشجع على التحريف و اختلاق الروايات في قولها بالتقية و المبالغة في تعظيمها و الدعوة إليها و ممارستها.

و لأنها أيضا رواية لا تملك مصدرا يقينيا شرعيا تنطلق منه و تعتمد عليه و تحتكم إليه، فهي قد طعنت في القرآن الكريم زورا و بهتانا ،و تعلقت بكتاب مجهول موهوم لا وجود له في الحقيقة . فهي لا تمتلك مصدرا شرعيا يقينيا تنطلق منه و ترجع إليه ،و إنما تعتمد أساسا على روايات ظنية معظمها أثبتنا عدم صحته فيما يتعلق بموضوع كتابنا هذا . و لأنها أيضا قامت أساسا على مُخالفة الاستنتاج العقلي الصحيح برواياتها الظنية الضعيفة .

---

[1] للتوسع في ذلك أنظر كتابنا : بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى .

[2] سبق ذكر أمثلة كثيرة من ذلك ،و كل الأسانيد التي ذكرناها لم يصح و لا إسناد واحد منها . و للتوسع في رواة الشيعة أنظر كتابنا : مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه .

فواضح من ذلك أن الغالب على الرواية الشيعية الإمامية أنها رواية ظنية لا يقين فيها منطلقا ،و لا مذهبا ،و لا شرعا ،و لا تاريخا. فالضعف كامن فيها ،و لا يُمكنها الدفاع عن نفسها بالدليل الصحيح من الشرع ،و لا من التاريخ ،و من العقل ،و لا من العلم . و لا يصح الاعتماد عليها كمصدر تاريخي موثوق فيه .

لكن ذلك لا ينطبق على الرواية السنية الصحيحة ، فهي تعتمد أساسا على مصدر إلهيي يقيني هو القرآن الكريم ، و هذا تفتقده الرواية الشيعية . و قد سبق أن بينا في نقدنا للروايات السنية و الشيعية المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام ، أن الرواية السنية الصحيحة كانت دوما رواية صحيحة بدليل حقائق القرآن و التاريخ و العقل ، و كانت الرواية الشيعية على خلاف ذلك دوما . و هذا وحده يكفي لإثبات أن حال الرواية السنية الأصيلة يختلف تماما عن حال الرواية الشيعية الإمامية .

و أما القضية الأخيرة- السابعة- فتتعلق بظاهرة تعدد الأحاديث النبوية و تناقضها حسب الفرق المذهبية . فقد تبين مما ذكرناها أن لكل من الروايتين السنية و الشيعية : أحاديثها و رواتها ،و مصادرها الحديثية . فكيف نتعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة و المتناقضة بطريقة علمية حيادية ؟ . في هذه الحالة يجب الاحتكام فيها- في نقدنا لتلك الأحاديث- إلى المعطيات اليقينية و الصحيحة الموضوعية فقط ،و استبعاد المعطيات المذهبية النسبية الخاصة بكل طائفة و أحاديثها، كالمتعلقة بأكثر أحوال الرواة و الأخبار الخاصة بكل فرقة ، دون الطوائف المذهبية الأخرى. و أما تلك المعطيات الموضوعية التي يجب الاحتكام إليها في نقد تلك الأحاديث فتتمثل في : الوحي الصحيح-القرآن الكريم- ،و العقل الصريح ،و التاريخ الثابت ، و العلم الصحيح . فما وافق ذلك قبلناه و ما خالفه رفضناه . و بذلك يمكننا-إذا صدقت النوايا- وضع حل لقضية تعدد الأحاديث ومصادرها الحديثية و تناقضها عند الفرق المذهبية .

و استنتاجا-مما تقدم ذكره- يتبين أن ظاهرة تناقض الروايات السنية و الشيعية حول تاريخ صدر الإسلام كانت لها آثار سلبية كثيرة على مختلف جوانب الحياة , لأسباب متعددة و متداخلة . و قد نتجت عنها قضايا منهجية تعوق عملية تحقيقها ، ذكرنا منها سبعا ، فناقشناه و طرحنا لها حلولا نظرية تطبيقية . و بها تمهد الطريق للخطوة الأخيرة المتبقية .

<u>رابعا: تحديد منهج تحقيق الروايات السنية و الشيعية المتناقضة :</u>

يتكون منهج نقد الخبر من جانبين ، هما: الجانب التطبيقي العملي ،و الجانب النظري التقعيدي . الأول مارسناه عمليا في الفصول السابقة في عرضنا و تحقيقنا للروايات السنية و الشيعية المتناقضة حول حوادث من تاريخ صدر الإسلام . فقد ذكرنا نماذج كثيرة جدا تكفي لتكون عينات تطبيقية نموذجية للحكم على منهج النقد الذي طبقناه و النتائج التي أوصلنا إليها .

و الجانب الثاني تعمدنا تأخيره و التطرق إليه بعد الانتهاء من ممارسته عمليا ، ليكون استنتاجه و تحديد خطواته أمرا واضحا و سهلا ، و مقبولا لدى القارئ دون

صعوبة ، لأنه سيصبح تحصيل حاصل بالنسبة إليه من جهة ، و يكون أيضا أكثر قوة و تأثيرا ، و وضوحا و إقناعا من جهة أخرى . و هذا الجانب يتضمن أسس و خطوات و مكونات منهج نقد الخبر من الناحية النظرية ، و هو منهج ليس جديدا ، فقد عرفه و مارسه نُقاد و محققي أهل الحديث منذ القرن الأول الهجري . علما بأن أصوله الكبرى موجودة في القرآن الكريم ، و قد مارسه بعض كبار علماء الصحابة ، كعمر بن الخطاب نو عائشة- رضي الله عنهما-[1] . ثم أن هذا المنهج نما و اتسع و تقعّد على أيدي نقاد الحديث المتقدمين و المتأخرين ، وما يزال يتطور و يتسع على أيدي النقاد المعاصرين من المُحَدثين و المؤرخين الذين يتبنون ذلك المنهج في المجال التاريخي أيضا ،و لا يجعلونه قاصرا على الأحاديث النبوية ،و كتابنا هذا نموذج عملي من ذلك .

علماً بأن منهج نقد الخبر الذي مارسناه و ندعو إليه ليس خاصا بالأحاديث النبوية ،و لا بالسيرة النبوية ،و لا بتاريخ صدر الإسلام ،و إنما هو منهج عام يُطبق على كل الفترات الزمنية و الروايات الحديثية و التاريخية معا . على أن يكون تطبيقه مرنا حسب توفر المادة التاريخية : كماً و نوعاً ، و بدرجات مختلفة فيما يتعلق بنقد الأسانيد ، فلا يصح إهمالها إن وُجدت ،و لا نسيانها إن لم تُوجد كاملة ، فعدم وجودها يعني أنها ضعيفة إسنادا بالضرورة. علما بأن كما أنه لا خبر بلا متن ، فإنه لا خبر بلا إسناد أيضا ، لأنه عندما لا يصلنا الإسناد كاملا مُتصلا ، فإنه سيصلنا بالضرورة عن طريق راوٍ واحد على الأقل ، هو الذي نقل الخبر ، أو الذي دوّنه و حكاه في كتابه .

و أُشير هنا إلى أنه لا يصح التساهل في تطبيق منهج نقد الخبر -إذا كان ذلك ممكنا- ، فلا بد من تطبيقه بصرامة على الروايات التاريخية عامة ،و السيرة و الأحاديث النبوية و صدر الإسلام خاصة . لأن التساهل ضرره أكبر من نفعه بفارق كبير جدا ، و الصرامة في ذلك كلها خير ،و سلبياتها لا تكاد تظهر ،و يمكن تفاديها أو التخفيف منها. من ذلك أنها وسيلة فعالة توصلنا إلى اليقين في كثير من القضايا و الأخبار التاريخية من جهة ، و تُضيّق مجال الظنيات تدريجيا من جهة أخرى . و تضع حدا نهائيا لكثير من الروايات الحديثية و التاريخية المكذوبة التي أفسدت التاريخ و الأفكار و السلوكيات قديما و حديثا . و تكشف أيضا الطوائف و الرواة الذين كادوا لدين الإسلام و أهله بتخصصهم في الكذب واختلاق الأخبار و تحريفها حسب أهوائهم و مصالحهم ،و قد أظهر كتابنا هذا طائفة من هؤلاء .
و ماذا نفعل بركام كبير من المرويات المكذوبة ،و المشكوك فيها ، كالتي تضمنها قسم كبير جدا من تاريخ الطبري ؟ ! أليس أخبار قليلة صحيحة خير من أخبار كثيرة مكذوبة ، أو مشكوك فيها ؟ !! . إنه لا يصح التساهل في التعامل مع ذلك الركام من المرويات ، فلا بد من الصرامة في تطبيق منهج نقد الخبر إذا أردنا أن نحقق رواياتنا الحديثية و التاريخية ،و نخلّصها و نُنقيها من الأباطيل و

[1] للتوسع في هذا الموضوع أنظر كتابنا : أخطاء المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون في كتابه المقدمة ، و هو منشور ورقيا و إلكترونيا .

المفتريات ،و الأخطاء و المستحيلات التي افتراها الرواة الكذابون و المحرفون الذين تخصصوا في صناعة الكذب و اختلاق الروايات و تحريفها[1] .

و أما بالنسبة للجانب النظري من منهج نقد الخبر، فيتعلق بالخبر: تكوينا و تحقيقا . فهو يتكون من قسمين : المتن، و الإسناد ،و يجب أن ينصب النقد و التحقيق عليهما معا ، لأنهما ضروريان لتكون العملية النقدية كاملة. و لا يصح إهمال أو تفضيل أحدهما على الآخر من الناحية المبدئية النظرية ، و إنما طبيعة الخبر هي التي تحدد : هل نجمع بينهما في النقد بالتساوي ، أو نقدم أحدهما على الآخر ، أو نُبعد أحدهما كلية ؟ .
ثم بعد ذلك نشرع في الممارسة النقدية التطبيقية ، ففيما يخص النقد الإسنادي فإنه يتطلب الاحتكام إلى عدة معطيات من الحقائق و القرائن و المعلومات المتعلقة بالرواة . فهل الإسناد مُتصل أم مُنقطع ؟ ، و هل الرواة عدول ضابطون أم ضعفاء مجروحون ؟ ، و هل الإسناد خالٍ من الشذوذ و العلل أم لا ؟ ، وهل المعطيات المتعلقة بالرواة ممكنة الحدوث كلها أو فيها ما لا يُمكن قبوله لاستحالة حدوثه ، كأن يزعم أحد الرواية أنه سمع من راوٍ مات قبل أن يُولد هو ، أو حدث عنه في بلد لم يذهب إليه ؟ ! . و هذه التطبيقات العملية سبق أن مارسنا جانبا منها في نقد أسانيد الروايات السنية و الشيعية المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام .
و أما بالنسبة للنقد المتني للخبر فيتم بالاحتكام إلى كل الحقائق و المعطيات و المرجحات التي يُمكن استخدامها في نقد المتون و تحقيقها . و يتم ذلك بعرضها الوحي الصحيح ،و العقل الصريح ،و العلم الصحيح الذي يشمل حقائق التاريخ و علوم الطبيعة و العمران البشري . و هذه الممارسة النقدية لمتون الروايات بهذا المنهج قد مارسنا جانبا منه بشكل مقبول في نقدنا و تحقيقنا الروايات السنية و الشيعية التي محصناها في الفصول السابقة .
و أُشير هنا إلى أن هذا المنهج النقدي-الذي مارسناه- مع أنه منهج نسبي و ليس مطلقا- كغيره من المناهج و العلوم- إلا أنه ضروري و يُوصل إلى الحقيقة و اليقين . لأن قولنا بأنه نسبي لا يعني أنه لا يُوصل إلى الحقيقة مطلقا ،و إنما المقصود أن نتائجه ليست بالضرورة كلها يقينية ،و إنما قد توجد فيه نتائج احتمالية و ترجيحية لم يقم الدليل على القاطع على صحتها . و أحيانا أن بعض النتائج التي اعتقدنا أنها صحيحة يتبين أنها ليست كذلك ،و إنما هي خاطئة ، سببها إما أن المعطيات التاريخية كانت غير صحيحة أو ناقصة ، و إما أن المحقق أخطأ في عملية التحقيق ، أو أن الأمرين اجتمعا في حدوث ذلك الخطأ . لكن مع ذلك فإن منهج نقد الخبر- الذي مارسناه و شرحناه- يبقى ضروريا ، لأنه وسيلة فعالة و ناجحة في تحقيق الأخبار التاريخية ، و لا يُمكن لمن يريد الحقيقة التاريخية أن يستغني عنه .

و ختاما لهذا الفصل-الرابع و الأخير- يُستنتج منه أولا أن تناقض الروايات السنية و الشيعية حول تاريخ صدر الإسلام أورثنا نتائج خطيرة و مدمرة على كل

[1] للتوسع في ذلك أنظر كتابنا : مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه .

المستويات قديما و حديثا . منها أنها أورثتنا تاريخا متناقضا مُلغما مملوءا بالأكاذيب و الأباطيل و التعصبات . و منها أنها ساهمت بقوة في تقسيم الأمة فكرا و سلوكا و توريثه ذلك فيها إلى يومنا هذا. و منها أن الرواية الشيعية هي رواية مذهبية متعصبة للباطل و هادمة لدين الإسلام و تاريخه ،و تاريخ أهله .

و ثانيا تبين- من المبحث الثاني- أن أسباب تناقض الروايات السنية و الشيعية المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام ، هي أسباب كثيرة و متداخلة فيما بينها و مؤثرة في بعضها . منها الأسباب العفوية العادية كالخطأ و النسيان ،و منها الأسباب المُتعمدة عن سبق إصرار و ترصد القائمة على سوء النية و المكر و الكيد للإسلام و أهله. و قد تجلى ذلك بشكل كبير في الروايات الشيعية بما كانت تحمله من خلفيات و أفكار مذهبية هادمة للدين و المجتمع .

و ثالثا اتضح- من المبحث الثالث- أنه توجد قضايا تتعلق بمنهج نقد الخبر يجب التعامل معها بعلمية و صرامة ، لأن عدم التعامل معها بذلك يُؤثر سلبا على المنهج : ممارسة و نتيجة . ذكرنا منها خبر الآحاد بين التساهل و الصرامة في تحقيقه و الأخذ به ، و تبين أنه لا يصح التساهل في نقده ،و لا استخدامه لرد حقائق و يقينيات الشرع و التاريخ ، و العقل و العلم . ومنها خبر الآحاد الضعيف المُتعدد الطرق ، اتضح أنه يجب أن لا ننخدع بتعدد طرقه ، و أن الأصل في التعامل معه أنه ضعيف و لا يصح الاعتماد عليه ، لأن ذلك التعدد عامل ضعف لا قوة في الغالب الأعم . و منها أنه أثبتنا أن الاستنتاج العقلي الصحيح يُقدم على الرواية التاريخية الضعيفة ،و حتى على الصحيحة إذا خالفته ، لأنها في هذه الحالة تتضمن خللا يُوجب ردها .

و رابعا تبين -من المبحث الرابع و الأخير- أن منهج نقد الخبر هو منهج كامل جمع بين نقد الأسانيد و المتون بطريقة علمية لم تأخذ أحدهما و أهملت الآخر ،و لا أقصت أحدهما و تمسكت بالثاني . و قد ترجمنا ذلك عمليا في نقدنا لكثير من الروايات السنية و الشيعة ،و أقمنا الدليل العملي الدامغ على صحة ذلك المنهج و ضرورة الأخذ به و تطبيقه بعلمية و صرامة على الروايات التاريخية المتعلقة بصدر الإسلام خاصة ،و بكل العصور الأخرى عامة .

الخاتمة

كشفت دراستنا النقدية التمحيصية لظاهرة تناقض الروايات السنية و الشيعية المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام كشفت عن حقائق و نتائج ، و معطيات كثيرة و هامة جدا ،و بعضها غاية في الخطورة ، هي مبثوثة في فصول الكتاب و ثناياه .

منها أولا أنه تبين أن التناقض كان كبيرا بين الروايتين السنة و الشيعية في موقفيهما من القرآن الكريم و الصحابة- رضي الله عنهم- . فأثبت التحقيق العلمي لنلك الروايات أن الرواية الشيعية لم تصح إسنادا و لا متنا في قولها بأن عليا هو الذي جمع القرآن ، وأن الصحابة حرّفوا للقرآن ،و أنهم ارتدوا و كفروا بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- . لكنه أثبت من جهة أخرى صحة الرواية السنية إسنادا و متنا في نقضها لمزاعم الرواية الشيعية و قولها بأن أبا بكر هو الذي جمع القرآن الكريم ،و وحده عثمان بن عفان . و أن الصحابة لم يُحرفوا القرآن و لا ارتدوا و لا كفروا بعد نبيهم ، بل ظلوا مؤمنين صالحين محافظين على أخوتهم و تعاونهم كما وصفهم القرآن الكريم ، و أن عليا كانت علاقته بالخلفاء الذين سبقوه علاقة اعتراف و ولاء ، و تعاون و إخاء .

و منها ثانيا أنه أثبت تحقيقنا للروايات السنية و الشيعية أن أقاويل الرواية الشيعية المتعلقة بمعنى أهل البيت ،و الزعم بوجود الوصية بالإمامة لعلي و بنيه في القرآن الكريم ،و قولها بحادثة غدير خم بالطريقة الشيعية، هي أقاويل لم تصح إسنادا و لا متنا ، وما هي إلا مزاعم و مفتريات لا سند صحيح لها من الشرع و لا من التاريخ . لكنه أثبت من جهة أخرى صحة ما قالته الرواية السنية : إسنادا و متنا في تحديدها الصحيح لمعنى أهل البيت ،و في نفيها لوجود الوصية بالإمامة في القرآن ،و قولها بأنه شرّع للنظام السياسي الشوري لا للإمامة الشيعية . و في روايتها لحادثة غدير خم بالخبر الصحيح المخالف لما ذكرته الرواية الشيعية عن نفس الحادثة .

و ثالثا إنه تبين من تحقيقنا الروايات الشيعية و السنية أن نبينا-صلى الله عليه و سلم- توفي و ترك أمر المسلمين شورى بينه ، فلا أوصى لعلي بالإمامة الشيعية لعلي و بنيه من بعده ، و لا أوصى بالخلافة الشورية لأبي بكر و لا لأحد من الصحابة . و أن الذي حدث بين الصحابة في سقيفة بني ساعدة ليس هو كما ذكرته الرواية الشيعية ،و إنما هو كما روته الرواية السنية الصحيحة ، من أن الذي جرى كان أمرا عاديا شرعيا ، فاختلفوا فيمن يتولى منهم الخلافة ،و لم يختلفوا في : هل هي بالوصية و التوريث ؟ ، لأن أمر الخلافة عندهم كان محسوما بأنه شورى بينهم . ثم أنهم سرعان ما اتفقوا و بايعوا أبا بكر بالإجماع ،و لم يتخلف علي و لا غيره عن بيعته .

و رابعا اتضح أيضا أن زعم الرواية الشيعية بأن أئمتها معصومون من الخطأ ،و يعلمون ما كان و ما سيكون ، هو زعم باطل جملة و تفصيلا ، و مُخالف للشرع و العقل و التاريخ الصحيح ،و قد نقضته الرواية السنية بأدلة قطعية أثبتت بها أنه لا يعلم الغيب إلا الله تعالى ،و أنه لا أحد معصوم بعد النبي-عليه الصلاة و السلام-.

و أخيرا-خامسا- فقد أثبت نقدنا التمحيصي لظاهرة تناقض الروايات السنية و الشيعية المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام ، أن تلك الظاهرة لم تكن حالة استثنائية ،و لا حالات محدودة ،و إنما كانت ظاهرة عامة واسعة الانتشار تولاه رواة كثيرون تخصصوا في اختلاق الروايات و تحريفها لغايات في أنفسهم. فترتبت عن ذلك آثار

و نتائج كثيرة و خطيرة جدا ، منها أنها أورثتنا تاريخا متناقضا مملوءا بالأكاذيب و الأباطيل ،و قسمت الأمة إلى فرق و مذاهب متناحرة سياسيا و اجتماعيا و علميا إلى يومنا هذا .

و اتضح منها أيضا أن اختلاق معظم تلك الروايات المناقضة للروايات الصحيحة كان مُتعمدا عن سبق إصرار و ترصد مُنطلقه سوء النية و المكر ، و غايته الكيد لدين الإسلام و أهله . و قد تم معظم ذلك على يد الروية الشيعية ، التي أثبت التحقيق العلمي أنها رواية مذهبية متعصبة ضعيفة من داخلها ، و ظنية لا يقين فيها منطلقا ،و لا مذهبا ،و لا شرعا ،و لا تاريخا. فالضعف كامن فيها ،و لا يُمكنها الدفاع عن نفسها بالدليل الصحيح من الشرع ،و لا من التاريخ ،و من لا العقل ،و لا من العلم . و لا يصح الاعتماد عليها كمصدر تاريخي موثوق فيه . و هذا خلاف الرواية السنية المعتمدة التي هي- في الغالب- قامت أساسا على الشرع الصحيح ، و العقل الصريح ،و الخبر الصحيح .

تم الكتاب ، و لله الحمد أولا و أخيرا

أ ، د : خالد كبير علال

الجزائر:21/شوال/ 1431- 30/سبتمبر/ 2010 .

<u>من مصادر الكتاب و مراجعه :</u>

- القرآن الكريم .
1- ابن حبان : صحيح ابن حبان ، حققه شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
2-ابن حبان : الثقات ، ط1، دار الفكر، بيروت، 1975 .
3-ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ط1 ، دار الفكر، بيروت ، 1984 .
4-ابن حجر : فتح الباري ، ط2 ، دار المعرفة ، بيروت ، ج 9 ص: 17 .
5-ابن حجر: لسان الميزان ، ط1 ، مؤسسة الأعلمي، 1971 .
6- ابن حجر: فتح الباري ، بيروت ، دار المعرفة، 1379 .
7-ابن حجر : تقريب التهذيب ، ط1، دار الرشيد، حلب، 1406، ج 1 ص: 152 .

8-ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ، حققه مختار عزاوي، دار الفكر، بيروت، 1988 .
9-ابن المطهر الحلي : خلاصة الأقوال ، ط1، مؤسسة النشر الإسلامي، 1417 .
10-ابن داود الحلي : رجال ابن داود ، منشورات المطبعة الحيدرية ، 1972 .
11-ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط 1 ، دار إحياء التراث العربي، القاهرة ، 1959 .
12-ابن كثير : البداية و النهاية ، طبعة مكتبة المعارف، بيروت .
13-ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، حققه محمود الأرناؤوط ، ط1 ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت، 1988 .
ابن ماجة: السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت .
14-ابن منظور الإفريقي: لسان العرب ،مؤسسة أدب الحوزة، قم ، 1405 .
15-ابن سعيد بن كرامة(ت 494هجرية) : تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين ، حققه تحسين آل شبيب الموسوي ، ط1 ، مركز الغدير للدراسات ، 2000 .
ابن سعد : الطبقات الكبرى ، دار صادر ، بيروت .
16-ابن خزيمة : صحيح بن خزيمة ، المكتب الإسلامي ، حققه مصطفى الأعظمي ، بيروت ، 1992 .
17-ابن أبي شيبة : المصنف ، حققه كمال يوسف الحوت، ط1 ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، 1409 .
18-ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، دون معلومان نشر .
19-ابن قتيبة : المعارف ، دون معلومات نشر .
20-ابن قيم الجوزية : نقد المنقول ، ط1 ، بيروت دار القادري ، 1990 .
21-أبو جعفر الكليني: الأصول من الكافي ، ط2 ، دار الكتب الإسلامية ، طهران.
22-أبو منصور الطبرسي : الاحتجاج ، مطابع النعمان، النجف، 1966.
23-أبو بكر ابن أبي داود : كتاب المصاحف ، حققه محمد بد عبده، دار الفاروق الحديثة ، القاهرة، 2002 .
24-أبو داود : السنن ، حققه محمد اللحام ، دار الفكر ، بيروت .
25-أبو حمزة الثمالي: تفسير أبي حمزة الثمالي،جمعه عبد الرزاق حرز الدين ، ط1 ، مطبعة الهادي، قم .
26-أبو عوانة : مسند أبي عوانة ، ط1 بيروت، دار المعرفة، 1998 .
27-أبو بكر الجوهري: السقيفة و فدك ، ط1 ، شركة الكتبي للطباعة و النشر ، بيروت ، 1980 .
28- محمد بن عقيل لعلوي: النصائح الكافية لمن يتولى معاوية ، ط 1 ، دار الثقافة ، إيران ، 1412 .
29-أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل ، ط2 بيروت، عالم الكتب، 1986 .
30-أبو جعفر النحاس : معاني القرآن الكريم، حققه علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة .
31--أحمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، 1 بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983

32-أحمد بن حنبل : المسند ، حققه شعيب الأرناؤوط و آخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1999.
33-الألباني : سلسلة الأحاديث الصحيحة ، دار المعارف، الرياض .
34-أمين العاملي: ثلاثيات الكليني ، ط 1، دار الحديث ، 1417.
35-البخاري: التاريخ الكبير ، حققه هاشم الندوي، دار الفكر .
36-البخاري : الصحيح ، ط1 ، حققه محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة ، 1422
37-البلاذري: أنساب الأشراف ، ط1 ، مؤسسة الأعلمي، بيروت ، 1974 .
38-البيهقي: السنن الكبرى ، ط 1 ، دائرة المعارف النظامية ، الهند ، 1344
39-البيهقي: سنن البيهقي الكبرى ، دار الباز، مكة المكرمة ، 1994 .
40-الترمذي : السنن ،حققه أحمد شاكر و آخرون، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
41-جعفر الصادق: المناظرة في التفضيل بين أبي بكر و علي ، ط 1 ، حققه علي آل شبل ، دار الوطن للنشر ، السعودية ، 1417 .
42-حسن صاحب المعالم : التحرير الطاوسي ، مكتبة المرعشي، قم، 1411 .
43-حسين الحِلي: المحتضر ، ط 1، المطبعة الحيدرية ، النجف، 1370 .
44-الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ،حققه مصطفى عبد القادر عطا، ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
45-الذهبي: تذكرة الحفاظ و ذيوله ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1998 .
46-الذهبي: الخلفاء الراشدون ، حققه حسام الدين القدسي، ط1 ، دار الجيل ، بيروت 1992 .
47- الذهبي: سير أعلام النبلاء تحت إشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت .
48-الذهبي : تاريخ الإسلام، ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1987 .
49-الذهبي: ميزان الاعتدال ، دار المعرفة ، بيروت .
50-الرضي العلوي ، نهج البلاغة ، بشرح محمد عبده ، دار المعرفة ، بيروت ، 2005 .
51-الزمخشري: الفائق في غريب الحديث ، ط 2 ، دار المعرفة ، بيروت .
52-السمعاني: الأنساب ، ط1، دار الجنان، بيروت ، 1988 .
53-السيوطي : الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، 1993 .
54-السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ، ط1 ، دار الفكر، بيروت ، 1996
55-لسيد بن أحمد بن عبد الرحمن : أسانيد القراء العشر ، ط2 ، دار الصحابة للتراث، مصر ، 2006 .
56-شرف الدين الأسترابادي النجفي : تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة ، ط 1 ، مدرسة المهدي، قم ، 1407 .
57-الشوكاني: البدر الطالع ، دون معلومات نشر .
58-الطوسي أبو جعفر : الأمالي ، دار الثقافة، قم ، 1414 .
59-الطوسي أبو جعفر: الأمالي، ط1 ، دار الثقافة، قم ، 1414 .

60- الطوسي أبو جعفر : اختيار معرفة الرجال ، مؤسسة آل البيت، إيران، 1404 .
61-الطوسي أبو جعفر: رجال الطوسي ، مؤسسة النشر الإسلامي، قم .
62-الطبراني: المعجم الكبير ، ط 2 ، مكتبة العلوم و الحكم، الموصل ، .1983
63-الطبرسي : إعلام الورى بأعلام الهدى ، مؤسسة آل البيت ، إيران .
64-الطبري: تاريخ الطبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
65-عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق ،ط1، مؤسسة النشر، قم ، .1418
66-عبد الرزاق: مصنف عبد الرزاق ط2، بيروت، المكتب الإسلامي، 1403 .
67-عبد الرحمن المعلمي: الأنوار الكاشفة لما في كتاب من أضواء على السنة من الزلل و التضليل و المجازفة ، عالم الكتب ، بيروت ، 1982 .
68-عبد الرحمن الزرعي: رجال الشيعة في الميزان ، ط2 ، مؤسسة صلاح الدين الخيرية، لندن، 1998 .
69-العجلي: معرفة الثقات ، ط1 ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، 1985 .
70-العروسي الحويزي: تفسير نور الثقلين ، ط 4 ، مؤسسة إسماعيليان ، قم ، إيران ، 1412 .
71-عمرو بن أبي عاصم الشيباني: كتاب السنة ، حققه الألباني، ط1 ، المكتب الإسلامي، بيروت ، 1400 .
72-العقيلي : الضعفاء الكبير ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998 .
73-علي بن هادية و آخرون: القاموس الجديد، ط 7، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1991 .
74-العياشي محمد : تفسير العياشي ، المكتبة العلمية ، طهران .
75-المباركفوري : حفة الاحوذي بشرح جامع الترمذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
76-محمد جعفر الطبسي : رجال الشيعة في أسانيد السنة ـ مؤسسة المعارف، قم ، 1420 .
77- محمد رشيد رضا : أحاديث الدجال و انتقاد بعض النجديين ، مجلة المنار ، مج 28 .
78-محمد بن بابويه القمي المعروف بالصدوق : كتاب الخصال ، ط 1، مركز المنشورات الإسلامية ، قم ، 1362 .
79-محمد الصفار : بصائر الدرجات ، مؤسسة الأعلمي ، طهران ، 1362 .
80-محمد المهدي الطبطبائي : الفوائد الرجالية ، ط1، مكتبة الصادق، طهران، 1363 .
81-محمد الزفزاف : التعريف بالقرآن و الحديث ، ط4 ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 1984 .
82-محمد التبريزي : مشكاة المصابيح ، حقق أحاديثه ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي، بيروت ، 1985 .

83-محمد المهدي الطبطبائي : الفوائد الرجالية ، ط1، مكتبة الصادق، طهران، 1363 .
84-محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ،دار رحاب ، الجزائر .
85-مسلم : الصحيح ، دار الجيل ، بيروت ، دت .
86-المسعودي: مروج الذهب ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1989 .
87-المفيد : الاختصاص ، حققه علي الغفاري نشرته جماعة المدرسين بقم ، إيران .
88-المناوي : فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1994 .
89-الموفق الخوارزمي: المناقب، ط 2 ، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ، 1411 .
90-الميرزا النوري: خاتمة المستدرك ، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، قم ، إيران .
91-النجاشي: رجال النجاشي ،مؤسسة النشر ، قم .
92-النسائي : السنن الكبرى ، حققه عبد الفتاح أبو غدة، ط2 ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، 1986.
93- الهيثمي: مجمع الزوائد ،دار الفكر، بيروت ، 1412 .

....

فهرس المحتويات

الفصل الثاني

تناقض الروايات السنية و الشيعية في موقفها من الوصية بالإمامة

- عرض و نقد -

الفصل الثالث

تناقض الروايات السنية و الشيعية في موقفها من الخلافة بعد النبي

-عليه الصلاة و السلام-

- عرض و نقد -

الفصل الرابع

آثار و أسباب تناقض الروايات السنية و الشيعية و منهج تحقيقها

-الروايات المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام-

مصنفات للمؤلف :

1- صفحات من تاريخ أهل السنة و الجماعة في بغداد .
2-الداروينية في ميزان الإسلام و العلم .
3- قضية التحكيم في موقعة صفين – دراسة وفق منهج علم الجرح و التعديل
4- الثورة على سيدنا عثمان بن عفان – دراسة وفق منهج علم الجرح و التعديل-
5-مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه .
6- الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى – دراسة وفق منهج أهل الجرح و التعديل
7- الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث .

8- أخطاء المؤرخ عبد الرحمن ابن خلدون في كتابه المقدمة
9- الأخطاء التاريخية و المنهجية في مؤلفات محمد عابد الجابري و محمد أركون
10-أباطيل و خرافات حول القرآن الكريم و النبي محمد-عليه الصلاة و السلام-
-دراسة نقدية لدحض أباطيل الجابري ،و خرافات هشام جعيط-
11-نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد –على ضوء الشرع و العقل و العلم –
12-التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي- خلال العصر الإسلامي-
13-بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى-وفق منهج علم الجرح و التعديل- .
14- مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية .
15- وقفات مع أدعياء العقلانية **- قراءة نقدية لفكر حسن حنفي ، و نصر حامد أبي زيد ، و هشام جعيط ، و أمثالهم- .**